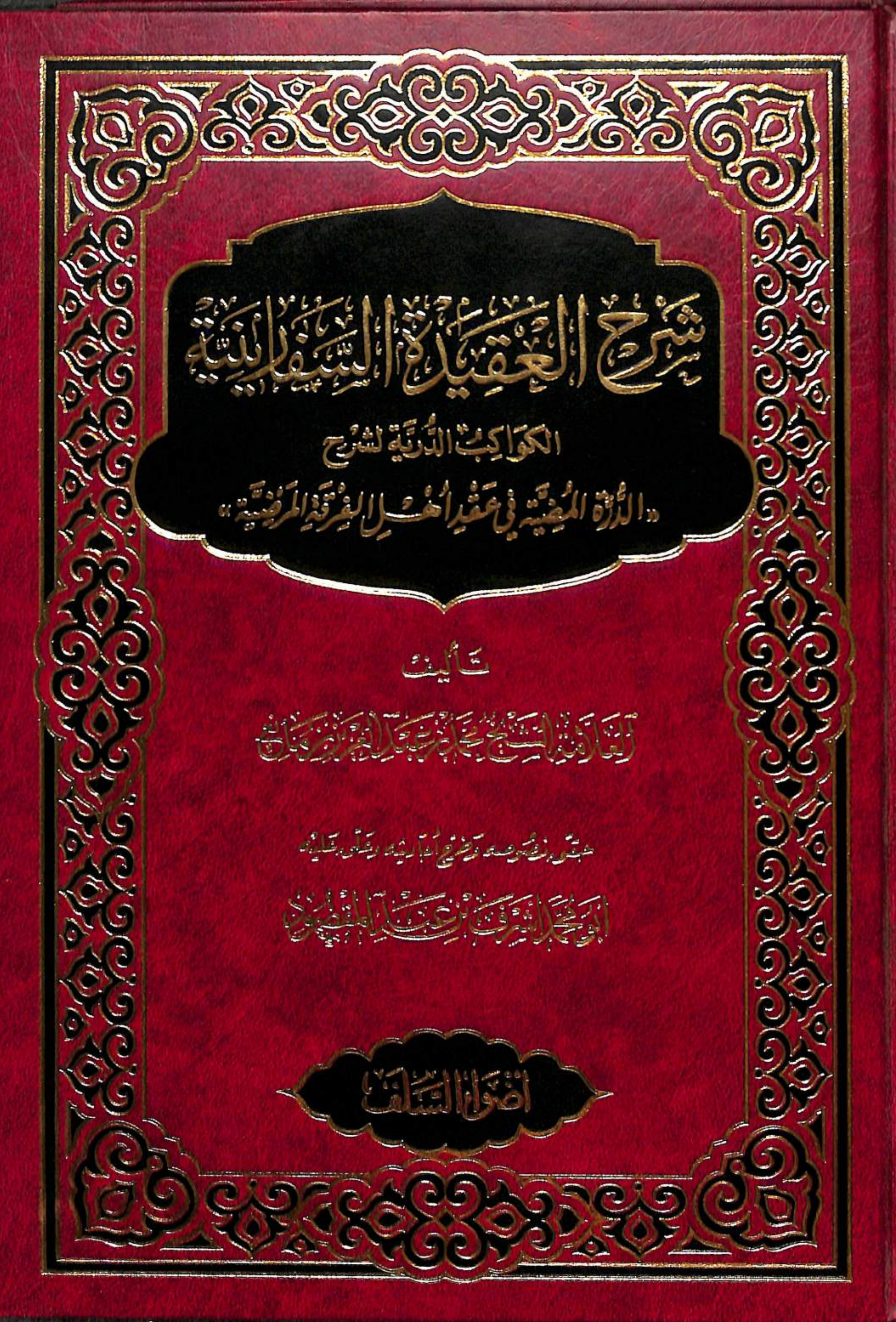

شرح العقيدة السفارينية
الكواكب الدرية لشرح
«الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية»
تأليف
العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع
حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه
أبو محمد أشرف بن عبد المقصود
أضواء السلف


شرح العقيدة السفارينية


بسم الله الرحمن الرحيم

شرح العقيدة السفارينية

الكواكب الدرية لشرح
«الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية»

تأليف

العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع

حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه

أبو محمد أشرف بن عبد المقصود

أضواء السلف

الطَّبعَة الأولى

١٤١٨هـ/١٩٩٧م

أضواء السلف : الرياض - النسيم - شارع الأربعين بجوار بنده .

تليفون و فاكس ٢٣٢١٠٤٥ - ص . ب ٩١٦٦٧ الرمز البريدي ١١٦٤٣ .

تلفون جوال: ٠٥٥٤٩٤٣٨٥

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

- المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجريسي.
- قطر: مكتبة ابن القيم - ت ٨٦٣٥٣٣.
- الكويت: دار إيلاف - ت ٨/٤٧٧٧٥٥٩.
- مصر: دار السلام - القاهرة - ت ٢٧٤١٥٧٨.
- باقي الدول: دار ابن حزم - بيروت - ت ٧٠١٩٧٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة التحقيق

إنَّ الحمدَ للَّهِ نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذُ باللَّه من شُرور أَنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهدِه اللَّه فلا مُضِلَّ له ، ومَنْ يُضلل فلا هادي له وأشهد أنْ لا إله إلّا اللَّه وحده لا شريك له ، و أشهد أنَّ محمدًا عبد اللَّه ورسوله .

أمَّا بعد : فهذا كتاب « **الكواكب الدُّرية لشرح الدُّرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية** » للعلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع ، نُقَدِّمه لإخواننا المُسْلمين ؛ في وقت أَحْوج ما يكونون فيه إلىٰ تَصْحيح الاعتقاد ومعرفة أُصول الدين .

لا سيما ونحن في عَصْرٍ انتشرت فيه المَذَاهب الهَدَّامة والعقائد المنحرفة وَوَجدت من يُرَوِّج لها ويُدافِع عنها ، حتى خَرَج علينا هذه الأيام من بين أظهرنا من شباب المسلمين من تَحَلَّل من الدِّين ودَعَا إلىٰ عبادة الشَّيطان الرَّجيم ، نَعُوذُ باللَّه من الخُذْلان !![1].

* فما أَحْوَجَنا قبل كل شيء إلى تَعَلّم العقيدة الصافية النقية !!

* وما أحوج الدُّعَاة إلى اللَّه إلىٰ بَذْل الجهد في تَصْحِيح عَقَائد النَّاس ؛ بدلًا من انشغالهم بالحُكْم عَلَيهم !!

---

(١) في غياب العقيدة الصَّحيحة والتربية الإسلامية الرشيدة خرجت علينا بـ « مصر » هذه الأيام مجموعة تدعو علنًا لعبادة الشيطان ، وهم من الشباب والفتيات الذين تربوا على الطريقة العلمانية والإباحية الغربية ممن استهدفهم الصهاينة ليبثوا من خلالهم الفجور والمعتقدات الباطلة التي تُمَجِّد الشيطان اللعين . فإلى الله المشتكى وهو المُسْتعان وهو حسبنا ونعم الوكيل .

* وما أَحْوَج هذه الجماعات التي شَغَلت نفسها بالدعوة للتَّحَزُّب حول الأشخاص والمَنَاهج المُخْتَرعة والشِّعارات إلى معرفة أثر العقيدة الصَّحيحة في حياة النَّاس ومَا تُحْدثه من تَغْيير !!

ورحم اللَّه عُلمَاء السَّلف الصالحين ، ومن سَار على دَربهم من المُصلحين الذين حرصوا علىٰ تعليم الناس توحيد رب العالمين ، وحاربوا في اللَّه من خرج عن دينه القويم وصراطه المستقيم .

ورغبة في نُصْرَة العقيدة السَّلفية ، عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة ركزت اهتمامي بنشر المصنفات فيها بين الناس ؛ راجيًا من ربي الإعانة والقبول .

وقد سبق لنا أن قُمْنا بنشر حاشية للشيخ محمد بن مانع عَلَىٰ « العَقِيدة الطَّحَاوية » ، وحاشية أُخرىٰ علىٰ « العَقِيدة الوَاسِطية »[(١)] .

وجاء هذا الشَّرح له علىٰ عقيدة السفاريني ؛ لِيَتَوَّج هذا الجهد العلمي في نشر عقيدة السَّلف ، حيث دَأَب رحمه اللَّه طوال حياته في التَّرحال وَنَشْر العلم النافع ، فحينما دَعَاهُ أحد أعيان « البحرين » لمكافحة التبشير ، مَكَثَ بها أربع سنوات قام فيها بشرح هذه العقيدة الغَرَّاء .

والإمام السَّفاريني صَاحِب هذا النَّظم الفَرِيد في الاعتقاد ؛ إِمَامٌ بَارِعٌ مُتَفَنِّنٌ في شرح المنظومات العِلْمية :

* فله في « **العقيدة** » : « لوامع الأنوار البهية » شرح فيه نَظْمه في الاعتقاد ، كما شرح « قصيدة ابن أبي داود الحائية » في عقيدة أهل

(١) من منشورات مكتبة أضواء السلف .

الآثار السَّلفية بمؤلف نافع سَمَّاهُ : « لوائح الأنوار السَّنية » .

* وله في « الآداب » : شرح « منظومة الآداب » لابن عبد القوي .

* وله في « السِّيرة » : شرح « نُونية الصَّرصري » .

* وله في « مصطلح الحديث » : شرح « مَنْظُومة ابن فرح اللامية » .

وله اليد الطولىٰ في شرح كتب الحديث الهامة :

* فله شرح لـ « ثلاثيات مسند الإمام أحمد » .

* وشرح لـ « عمدة الأحكام » للحافظ عبد الغني المقدسي .

* وشرح لـ « فضائل الأعمال » للحافظ عبد الغني المقدسي أيضاً[1] .

والمُتَجَوِّل بين صفحات كُتب هذا الإمام كأنَّه في بستان عبق الروائح العطرة ، يَقْطُف منه الأزهار والرَّياحين .

○ ورَغْبةً في نَشْر المُعتقد السَّلفي النَّظيف قمت بالاعتناء بهذا السِّفر العَظيم منذ زمن بعيد ثم توقفت لظروف خاصة إلىٰ أن أَلَحَّ عَليَّ بإخراج الكتاب صديقنا الفاضل الأخ / « علي الحربي » ـ صاحب مكتبة أَضْواء السَّلف ـ في الإِسْرَاع بإخراج هذا الشَّرح النَّفِيس ، وكم قاسىٰ مِنِّي في تَأْخير هذا الطَّلب فجزاه اللَّه خيرًا .

وتذكَّرت قول الإمام أَحمد بن حنبل رحمه اللَّه : « كُلُّ شيء من الخَيْر تَهْتَمُّ به فَبَادِر بِهِ قَبْل أَن يُحَال بَيْنَك وَبَيْنَهُ »[1] .

---

(١) يأتي الكلام عل هذه المصنفات مُفَصَّلاً في « ترجمة الناظم » رحمه اللَّه .

(٢) « مناقب الإمام أحمد » لابن الجوزي ص (٢٥٨) ، « المنهج الأحمد » للعليمي (١ / ١٩) .

فتدبَّرت أَمْرِي وَسَارَعْتُ بإِخْراجه مُستعينًا باللَّهِ تعالىٰ ، فهو نعم المُعِين .

○ ولما كان هذا النظم وشرحه قد دَخَل عليه في بعض عباراته من آراء المُتَكَلِّمين ما يُخَالف عقيدة السَّلف الأكرمين ؛ رأيت من تمام الفائدة أن أرشد إخواني للصواب ؛ فجَمَعْتُ عَلَىٰ هذا الشَّرح كثير من تنبيهات أهل العلم عَلَىٰ هذه العِبَارات المنتقدة ..

كما قمت بخدمة هذا الشَّرح قَدْر الاستطاعة لا سيما وأن الطبعات السابقة - مع ما فيها من أخطاء كثيرة - لم يُعَاد طبعها منذ زمن بعيد وعلَّقت بكثير من الفوائد والتَّعليقات المهمة وقدَّمت للكتاب بدراسة عن النَّظم والشَّرح ، والنَّاظم والشَّارح ، وَوَضَعت نصّ المنظومة كاملًا في أَوَّل الكتاب بعد ضبطه وتَرْقيمة لِيَسْهُل على المتعلمين حفظه . كما قُمت بصنع الفَهارس العِلمية للكتاب وغير ذلك مما يَرَاه القارئ .

ولا يفوتني أن أشكر كل من أعانني برأي أو مشورة أو مساعدة أو دعاء .

واللَّه تعالىٰ أَسْأَل : أن يَرْزُقنا عِلْمًا نَافِعًا ، وَعَملًا صَالحًا مُتَقَبَّلًا ، كما نَسْأَله سبحانه أَن يُعِيذنَا مِن عِلْمٍ عَاد كلًّا ، وأَوْرَثَ صَاحِبَهُ ذُلًّا ، وَصَارَ في رَقَبَةِ صاحِبه غُلًّا ، وأن يَمُنَّ علينا بتحقيق التَّوحيد عِلْمًا وعَملًا واعتِقادًا وَحَالًا ونَعُوذ باللَّه أن يكون حَظّنا من ذلك مُجَرّد حِكَايته .

وصلَّى اللَّهُ وسلم عَلَىٰ محمد وعَلَىٰ آله وأصحابه والتَّابعين وسَلَّم تسليمًا .

مصر : في مدينة الإسماعيلية ٦ شوال ١٤١٧ هـ .

أشرف عبد المقصود




دراسة بين يدي الكتاب

○ وتشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : « الدُّرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية »

أهميتها .. شروحها .. المآخذ عليها

الفصل الثاني : « الكواكب الدرية لشرح الدرة المضية »

أهميته ومنهجه .. موارده .. المآخذ عليه

الفصل الثالث : ترجمة لـ « الناظم » و « الشارح »

• • • •




الفصل الأول

الدُّرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية

اهميتها .. شروحها .. المآخذ عليها

○ وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : أهميتها والسبب الباعث على تأليفها .

المبحث الثاني : شروحها ومختصراتها .

المبحث الثالث : نسخها وطبعاتها السابقة .

المبحث الرابع : المآخذ عليها .

• • • •

أهميتها والسبب البَاعث عَلَى تأليفها

○ تَأْتي هذه المَنْظُومة الفريدة في الاعتقاد في مُقَدِّمة النُّظُم الجامعة لجلّ مَسَائل الاعتقاد ومَا يَجب على المُكَلَّف اعتقاده والتَّصديق به من أُصُول الدين كمسائل : « التَّوحيد » ، و « الصِّفات » ، و « القَدَر » ، و « القرآن » و « النُّبوة » ، و « المعاد » وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومَسَائِله وَمَا يَمُتُّ إليها بِسَبب عَلَىٰ طريقة أهل السُّنَّة والجماعة .

فهي بحق كما وصفها ناظمها بقوله : « سَمْطُ عِقْد أَبْهَىٰ من اللآلئ البَهِيّة .. تَكْفِي وتَشْفي من مُعظم الخلاف الذي ذَاعَ وانْتَشَر »[1] إهـ .

○ ومما تمتاز به هذه المنظومة حُسْن ترتيبها وتَسَلسلها الجَيِّد .

فيبدأ بمقدمة : في ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف .

ثم الباب الأول : في معرفة اللّه تعالى ، والكلام على الصِّفات والقرآن .

ثم الباب الثاني : في الأفعال المخلوقة .

ثم الباب الثالث : في الأحكام والكلام على الإيمان ومُتَعَلِّقَات ذلك .

ثم الباب الرابع : في ذكر السَّمعيات وأَمر المعاد والكلام على الجنة والنار .

ثم الباب الخامس : في ذكر النُّبوة والكلام على الكرامات والصحابة .

ثم الباب السادس : في ذكر الإمَامَة ومتعلقاتها .

---

(١) مقدمة « لوامع الأنوار » (١ / ٣) .

ثم ختمها : بذكر الأدلة وما يتعلق بها .

مؤكدًا في آخرها أنه في ذلك لا يعتني بغير قول السَّلف فيقول :

لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ « قَوْلِ السَّلَفِ »   مُـــــوَافِقًا أَئِمَّتِي وَسَـــــلَفِي

○ **وأما السَّبب الباعث عليها** : فيوضحه السَّفاريني بقوله : « قد كان في سنة ثلاث وسبعين بعد المائة وألف طلب مني بعض أصحابنا النجديين أن أنظم أمهات مسائل اعتقادات أهل الأثر في ذلك سهل لطيف معتبر ؛ ليسهل على المبتدئين حفظه ، وتنفعهم معانيه ولفظه ، وذلك بعد قراءتهم علينا من مختصرات العقائد جملة : كـ « لمعة الإمام الموفق » ، و « مختصر نهاية المبتدئين » لشيخ مشايخنا البدر البلباني ، و « العين والأثر » للشيخ عبد الباقي والد أبي المواهب ، فابتهج قلبه بما أَوْقَفْنَاهُ عليه من الفوائد فتعَلَّلت باشتغال البَال وتَشْويش الخَاطر بالبلبَال[1]، وتَشَتُّت الأَفْكَار ، وتغيُّر الأطوار فألح بالسُّؤال والالتماس ، وقال : مَافي فراغك عن هذه الخَوَاطِر واشْتِغالك بهذا المَطْلُوب الحَاضِر مُدّة من بأس ، فلما لم يَنْدفع بالاندفاع ولم يفد التَّعليل ، لهذا الطَّالب المِلْتَاع[2] ، نَظَمْتُ أُمهات مَسَائل عَقَائد السَّلف في سَمْط عقد أَبْهَىٰ من اللآلي البهيّة ، وسَمَّيتها « الدُّرة المضية في عقد أهل الفِرْقة المَرْضية » وعِدّتها مائتا بيت وبضعة عشر[3]، وتَكْفِي وتَشْفِي من مُعْظم الخلاف الذي ذَاعَ وانتشر » إهـ[4]

---

(١) البلبال : شدة الهم والوَسَاوس

(٢) الملتاع : الالتياع : الاحتراق من الهمّ .

(٣) يلاحظ أن عدد الأبيات حسب ما جاء في « لوامع الأنوار » ٢١٠ بيتًا .

(٤) مقدمة « لوامع الأنوار » (١ / ٢ ، ٣) .

المبحث الثاني

شُروحها ومُخْتصراتها

١ ـ « لَوَامع الأَنوار البَهِيَّة ، وَسَوَاطِع الأَسْرَار الأَثرية ؛ لشرح الدّرة المضية في عقد الفرقة المرضية » للسّفاريني .

وهو شرح الناظم نَفْسُه ؛ ذلك الشَّرح الذي سَلَكَ فيه مؤلفه مَسْلك الإِطناب والتطويل كما يقول الشيخ ابن مانع[1]، وهو يُعدُّ شرحًا مَبْسُوطًا مُثبتًا كافيًا كما يقول الشيخ ابن سلوم[2]

ويكفي للدلالة على نَفَاسة هذا الشرح أن الشَّارح هو النَّاظم ، وهُو أَدْرَىٰ بما نَظَم فصاحب الدّار أَدْرَىٰ بِالذي فيها ، وأهل مكة أدرىٰ بشعابها وهذا هو مَا دفع طُلابه للإِلْحَاح عليه في شَرْح مَا نَظَمه لَهُم .

* يقول العلامة السّفاريني : « ثم بعد تمام نظمها ، والفراغ مما أودع في ضمنها من علمها ، أَلَحّ المذكور وإخوانه وذَوُوه وخِلّانه على تصنيف شرح لهذا العقد الذي شفا وأبرىٰ ، وقالوا : صاحب البيت بالذي فيه أدرىٰ ، فتجشمت تلك المسالك الوعرة ، والمدارك التي تقاعس عن إدراك حقائقها غير الألمعية المهرة .. »[3]

* وصفه ابن سلوم بقوله : « كتابٌ جليل القَدْر »[4] .

---

(١) « الكواكب الدرية » ص (٤) .

(٢) مقدمة « مختصر لوامع الأنوار » .

(٣) « لوامع الأنوار البهية » ص (٣) .

(٤) مقدمة « مختصر لوامع الأنوار » .

* وفي « السُّحب الوَابلة »[1] قال « ذلك الشَّرح الحَافِل العَظيم الفَوَائد ، الجم العَوَائِد » .

* وقال ابن شطي : « هذا الكتاب من أعظم كتب الشيخ الدَّالة على سعة علمه وقوة حجته »[2] .

* ويتميز هذا الشرح بالتَّوسع والإِطَالة في سَرْد النُّصُوص من الكتاب والسُّنَّة والآثار لِتَأْييد مَذْهب السَّلف ، كما يتميز بإيراد مَذَاهب المُخَالفين لهم والرَّد عليهم وقد نَقَل فيه عن كتب ومَصَادر في عقيدة السَّلف بَعْضها لا يَزَال مخطوطًا مثل « نهاية المبتدئين » لابن حمدان الحنبلي وغيره .

* كما أن هذا الشَّرح النفيس يُعَدُّ هو المرجع الأول لكل من أتى بعده من شارح ومختصر ومُحَشٍّي .

* ذكر هذا الشرح كل من ترجم للسّفاريني ، وقد سمّاه المُرادي وابن شطي[3] بـ « سواطع الآثار الأثرية بشرح منظومتنا المُسَمّاة بالدرة المضية » .

* طبع هذا الشَّرح بمصر سنة ١٣٢٥ هـ بمطبعة المنار وتوالت الطبعات المُصَوَّرة علي هذه الطبعة ، وهو بحاجة إلى عِنَاية وتحقيق ، يسَّر اللَّه ذلك .

٢ ـ « الكواكب الدُّرية لشرح الدُّرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية » : للعلامة الأستاذ الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع .

وهو كتابنا هذا ، يأتي الكلام عليه مُفَصّلًا .

---

(١) ص (٢ / ٨٤١) .

(٢) « مختصر طبقات الحنابلة » ص (١٤١) .

(٣) « سلك الدرر » (٤ / ٣١) ، و « مختصر طبقات الحنابلة » ص (١٤١) .

٣ - « **حاشية الدّرة المضية في عقد الفرقة المرضية** » للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه اللَّه .

يقول في مقدمتها : « فإنه لما عزم من وُفِّق لِبَثّ العلوم الدينية على نشر هذه العقيدة الجليلة المتضمنة لجل عقائد الفرقة المرضية ، طلب مني أن أكتب عليها حاشية وجيزة عُجَالة ، فأَجَبْتُه إلى ذلك رَجَاء المَثُوبة من اللَّه ، والاندراج في سلك أهل السنة والجماعة ، ونَبَّهت عَلَىٰ مَا خَالف المُصَنِّف فيه مذهب السَّلف لتكون خير بضاعة ، وعرضتها على عالم الوقت المجتهد الثَّبت الشَّيخ محمد بن الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ وعَلَىٰ غيره من العلماء الأَفاضل ، فجاءت بحمد اللَّه غرة للطَّالبين ، وَاضحة للرَّاغبين ، مُؤَيّدة بالبراهين ، طبق عقيدة السَّلف »[1] إهـ .

طبعت هذه الحاشية بمطبعة الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٦٤هـ .

٤ - « **شَرْح للشَّيخ محمد الصَّالح العثيمين** » .

فقد شرع حفظه اللَّه من زمن في شرحه بالمسجد الكبير بعنيزة .

ولم يقع لي من هذا الشرح إلا ١٩ شريطًا فيها شرح للمقدمة والباب الأول ووقف عند بداية الباب الثاني ، يسَّر اللَّه إكماله .

○ **ومن مُختصراته :**

١ - « **مُخْتَصر لَوَامِع الأَنوار البهيّة** » . للشيخ العلامة محمد بن علي ابن سلوم التميمي المتوفى سنة ١٢٤٦هـ .

---

(١) مقدمة « حاشية الدرة المضية » لابن قاسم .

* طبع بتحقيق الشيخ محمد زهري النجار ، وعليه بعض التعليقات المأخوذة من التعليقات على « لوامع الأنوار البهية » المطبوع .

والناظر في هذا المختصر يجد أن ابن سلوم لم يُضف إليه شيئا وقد أشار إلى ذلك بقوله في مقدمته : « وليس لي فيه من تَقْدِيم ولا تأخير »[1] إهـ .

* وعَلَّل سبب اختصاره للكتاب بقوله : « ولكن لقصور الهمم وكثرة الاشتغال ، تميل النفوس للاختصار خشية الإملال ، فسألني بعض المحبين أن أختصره ، وأنتقي فوائده ودرره ، فأجبته مع اعترافي بالقصور »[2] إهـ .

* قال الشيخ بكر أبو زيد[3] : « قال شيخنا ابن بَسَّام عن « مختصر عقيدة السفاريني » : وهو أحسن مُختصر لهذا الشرح المُطَوَّل[4] وقد فرغ من اختصاره عام ١٢٢٧هـ ، وقد طبع الآن » .

ثم ذكر من مؤلفاته : « المنح الإلهية اختصار شرح الدُّرر المضية عقد الدُّرة المرضية » . مكتوب سنة ١٢٢٧هـ في المكتبة الوطنية بعنيزة أيضًا ، ولدى شيخنا ابن بسّام منه نسخة مهمة ... وغير ذلك مما يطول ذكره » إهـ .

فلا أدري هل هذا مختصر آخر أم هو نفس هذا المختصر السابق ؟!

٢ - « **مُختصر شرح عقيدة السَّفاريني** » : للعلامة حَسَن بن عُمر بن مَعْروف بن شَطِّيّ المتوفى سنة ١٢٧٤ هـ .

---

(١) ، (٢) مقدمة « مُختَصر لَوَامِع الأَنوار البهيّة » لابن سلوم .

(٣) في تعليقه على « السّحب الوابلة » (٣ / ١٠١١) .

(٤) وفي رأيي أن شرح الشَّيخ محمد بن مانع أفضل منه ، لما اشتمل عليه شرحه من إضافات ، وتعقبات ، كما سنوضحه بعد قليل .

* قال « ابن حميد المكي » : « في نحو ثلثها »[1] إهـ .

فرغ من اختصاره يوم الاثنين التاسع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٧٤هـ .

وقد طبع هذا الشرح بدمشق ولم أطّلع عليه ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠٠٨١ ب) بخط رشيد بن عبد المحسن النجدي الحنبلي ، فرغ من كتابتها يوم الجمعة السادس عشر من شهر رجب سنة ١٢٩٤هـ على هامشها المنظومة المذكورة وبعض تقييدات في ١١٤ ورقة[2].

٣ - « **مختصر عقيدة السَّفاريني** » : للشيخ الفقيه على المنصور الكرمي المتوفىٰ سنة ١٣١٥هـ . ذكره ابن شَطّي[3] .

□ ومما كتب على « لوامع الأنوار البهية » من تنبيهات وتعليقات :

١ - « تعليقات على شرح الدُّرة المضية شرح عقيدة السَّفاريني »

للشيخ عبد اللّٰه البابطين المتوفىٰ سنة ١٢٨٢هـ .

راجع : « مشاهير علماء نجد »[4] .

٢ - « تَنْبيه ذَوي الأَلباب السَّليمة عن الوُقُوع في الأَلفاظ المبتدعة الوَخيمة » للشيخ سُليمان بن سحمان .

طبع بمطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤٣هـ .

○○○○

---

(١) « السُّحب الوابلة » (١ / ٣٦١) .

(٢) « فهارس مخطوطات دار الكتب » (٣ / ٣٧) .

(٣) « مختصر طبقات الحنابلة » ص (١٧٤) .

(٤) ص (٢٣٨) .

المبحث الثالث

نُسَخها وطبعاتها السابقة

□ هل لنظم الدُّرة المضية أكثر من نسخة ؟

الناظر في شرح السّفاريني لمنظومته يَظْهر له بوضوح ؛ أنه اعتمد أكثر من نسخة وبالاستقراء والتّتبع نستطيع أن نُؤَكّد ما نقول .

○ فعند قوله :

الحَمْـدُ لِـلَّـهِ آلْـقَـدِيمِ آلْـبَـاقِـي   مُـسَبِّـبِ آلْأَسْـبَابِ وَالأَرْزَاقِ

* قال السّفاريني : « مسبب الأسباب » وفي نسخة : « مُقَدِّر الآجال » ، وهي أولىٰ لأمرين :

الأول : أن المقدر من صفات أفعاله المعبر عنها بالفواضل ، وفي نسخة « بدل الآجال » : « الأقدار » وهي أعم ....

الثاني : الدلالة على تقدير الآجال ... »[1] إهـ .

○ وعند قوله :

وَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ مِنْ « أَشْرَاطِ »   فَـكُـلُّـهُ حَـقٌّ بِـلَا شِـطَـاطِ

* قال السّفاريني : « فكله : أي الذي أتى في النّص من أشراط السّاعة ، وفي نسخة : « كلها » أي الأشراط »[2] إهـ .

---

(١) « لوامع الأنوار » (١ / ٤٠ ، ٤١) بتصرف .

(٢) « لوامع الأنوار » (٢ / ٧٠) .

○ وعند قوله :

وَلَا غِـــنَـــى لِأُمَّـــةِ الإِسْـــلَامِ   فِي كُلِّ عَصْرٍ كَان عَنْ « إِمَامِ »

* قال السّفاريني : « وفي نسخة : « لملة » بدل « أمة » وهي بكسر الميم الشريعة ، أو الدين »[1] إهـ .

○ وعند قوله :

فَاصْبِرْ وَزِلْ بِـ« اليَدِ » وَ« اللِّسَانِ »   لِـ « مُنْكَرٍ » وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ

* قال السفاريني : « لمنكر » متعلق بـ « زل » وفي نسخة بدل « زل » : « زد » أي اطرد وامنع للمنكر باليد واللِّسان »[2] إهـ .

○ وعند قوله :

مُـسَـلِّـمًـا لِمُقْـتَـضَـى الحَدِيـثِ   وَالـنَّـصُّ فِـي الـقَـدِيمِ والحَدِيـثِ

* قال السّفاريني : « كالنّص ، كما هو في نُسْخة وهي أولىٰ وأحرىٰ »[3] إهـ .

فدل ما أوردناه هنا على أن السّفاريني نَظَر في نظمه وعدَّل فيه .

وهذا الكلام قررناه من خلال شرح السفاريني لنظمه ، وإلا فإن النسخ الخطية إذا توفرت تزيد الأمر إيضاحًا وتؤكده ، وللأسف لم يتوفر لي منها شيء[4] .

(١) لوامع الأنوار (٢ / ٤١٩) .   (٢) لوامع الأنوار (٢ / ٤٢٨) .

(٣) « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٥٢) .

(٤) يجدر الإشارة هنا إلى أن مَسْأَلة الحُصُول على صور النسخ الخطية من مكتبات البلدان الإسلامية والعربية قد يُواجِههما صُعُوبات من القائمين علىٰ هذا الأمر من تعقيدات وطلبات تجعل الباحث في حيرة ، زعموا أنَّهم وضعوا هذه القيود منعًا للاتِّجار ، ولم يعلم هؤلاء أنهم فتحوا باب الاتجار أمَام الموظفين المرتشين ، وفي الوقت الذي تُيَسِّر فيه كثيرًا من البلدان الأجنبية السبيل للحصول على صور المخطوطات من مكتباتها . !!!

□ **الطّبعات السّابقة لنظم « الدّرة المضية » :**

لم يقع لي من طبعات « نظم الدرة المضية » إلا طبعة واحدة ، باعتناء عبد العزيز بن سليمان الهبدان . طبعة مكتبة الصفحات الذهبية .

وقد نقل عليها بعض تعليقات مما وُضِع على شرحه « لوامع الأنوار » للشيخين : البابطين ، وابن سحمان . ولابأس أن أُنبِّه عَلَىٰ ما في هذه الطبعة من أخطاء لاسيما وهي المنتشرة بين أيدي الطلبة .

○ فمما يؤخذ على هذه الطبعة :

١ ـ **الأخطاء الطباعية** : ومن أَخْطَرِها : السّقط ، حيث سقط من النَّظم المطبوع بيتين[1] . وهذان البيتان في الشَّفاعة وهما :

١١٩ ـ فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَىٰ كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الوَفَا

١٢٠ـ مِن عَالِمٍ كَالرُّسْلِ وَالأَبْرَارِ سِوَىٰ الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الأَنْوَارِ

• • • •

٢ ـ **التعليق الخَاطِئ** : فإن المعتني علَّقَ على أَحد الأبيات بكلام لا يَسْتَنِد إلا إلى الرّأي المجرد عن الدَّليل .

* فعند قول السّفاريني في اشتراط القُرشية في الإمامة العُظمىٰ : قال : « ليس شرطًا أن يكون قريشيًا كما قال المؤلف إنما الشرط أن يكون من أهل الإيمان والعدالة ، لأن النسب لا يُقَدِّم شيئًا ولايؤخر بل الميزان التقوىٰ ... »[2] إهـ .

---

(١) ص (١١) من هذه الطبعة .

(٢) ص (١٦) من هذه الطبعة .

والجواب :

أولًا : المُعَلِّق يتكلم في الدِّين بالتخرص والظن ، وفي تناوله لهذه المسألة لم يرجع إلا لاجتهاده الشَّخصي البعيد كل البُعْد من الكتاب والسُّنة .

فالحكم بالرأي في قضية خطيرة مثل هذه دون استناد إلى دليل من كتاب أو سنة صحيحة يَدُلُّك على مدىٰ الهوَّة التى وقع فيها المُعَلِّق .

ثانيًا : الناظم عندما أشار إلى هذا الشرط ؛ إنما هو يُقَرِّر مذهب أهل السنة والجماعة المستند إلى الأحاديث المتواترة الواردة في هذا الشأن .

ومنها : قوله ﷺ : « الأئمةُ من قُرَيش » .

وقوله أيضًا : « لا يَزَالُ هذا الأمر في قُرَيش مَا بَقِي اثنان »[1] .

ثالثًا : إنَّ جماهير المسلمين قاطبة ؛ ذهبوا إلى اشتراط هذا الشرط في الإمام الأعظم ووقع الإجماع على ذلك من الصحابة والتابعين وبه قال الأئمة الأربعة ، ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير من « الخوارج » وبعض « المعتزلة » وبعض « الأشاعرة » .

* وممن نقل الإجماع على هذه المسألة الإمام النووي في « شرحه لمسلم » حيث قال : « هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم ، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة » إهـ[2]

---

(١) وممن صرَّح بتواتره الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١ / ٤٠٣) ، وراجع : « السنة » لابن أبي عاصم (١٠٠٩ - ١٠٢٩) .

(٢) « شرح النووي لمسلم » (١٢ / ٢٠٠) .

* ومن حكى الإجماع أيضًا : القاضي عياض ، والماوردي والايجي في « المواقف » وابن خلدون في « المقدمة » وأبو حامد الغزالي في « فضائح الباطنية وغيرهم[1] .

* يقول الشيخ محمد رشيد رضا : « أما الإجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والعقل والفعل ، رواه ثقات المحدثين ، واستدل به المتكلمون وفقهاء مذهب السنة كلهم ، وجرى عليه العمل بتسليم الأنصار وإذعانهم لنبي قريش ، ثم إذعان السّواد الأعظم من الأمة عدة قرون »[2] إهـ .

ثالثًا : ومما ينبغي أن يُعْلم أن أهل السنة لم يُقْصروها على نوع بعينه من قريش ، وإنما كان من انتسب إلى قريش جازت له الإمامة إذا توافرت شروطها الأخرى ، وهناك من المبتدعة من قصرها على فرع معين ، فقصرها الرافضة على بني هاشم في على رضي اللَّه عنه ثم ولده من بعده ، ثم اختلفوا مذاهب شتىٰ بعد ذلك[3] .

أفيَصِحُّ مع هذا أن يُحْكَم بالهَوىٰ والرأي في قضيّه بُتَّ فيها الأمر وانعقد عليها إجماع المسلمين !![4]

---

(١) « الإمامة العظمى» للدميجي ص (٢٧٣) .

(٢) « الخلافة العظمى » للشيخ رشيد رضا ص (١٩) .

(٣) « الإمامة العظمى » للدميجي ص (٢٨٤) .

(٤) ومثل هذا القول ما قاله الشيخ محمد الغزالي رحمه اللَّه في كتابه « سر تأخر العرب والمسلمين » ص (١٤) : « ومع أني أذهب في كثير من أحكامي على الأمور مذاهب غير ما يرى الشيعة فلست أعِدُّ رأيي يأثم المخالف له ، وكذلك موقفي بالنسبة لبعض الآراء الفقهية بين السنة .
خذ مثلًا : القول باختيار الخليفة : إن إخواننا الشيعة يرون ضرورة انتخابه من بيت النبوة ويرىٰ إخواننا السنة : أنه يكون من قريش . =

« ورحم الله أبو بكر بن أبي داود إذ يقول في قصيدته في « السنة »[1]

وَدَعْ عَنكَ آراءَ الرِّجالِ وقولَهم   فقولُ رَسُولِ اللهِ أزكىٰ وَأَشْرَحُ

○○○○

= **والرأي عندي !!** أن زعيم المسلمين لا ينميه بيت معين ، ولا قبيلة وأن أكفأ الناس أحق بقيادهم من غيره دون نظر إلى نسب أو جنس ، لكن ما قيمة هذا الخلاف » إهـ . وراجع الرد عليه في كتابنا : « جناية الشيخ محمد الغزالي على الحديث وأهله » ص (٤٢١ - ٤٢٣) .

(١) « لوائح الأنوار السنية » (٢ / ٣٥٩ - ٣٦١) .

المآخذ عليها

حينما نتحدث عن المآخذ التي أُخِذت على « **نظم الدرة المضية** » فلا يَظُن ظان أننا نَتَصَيّد الأخطاء للعلماء ، أو أَنَّ هذه التَّعَقُّبات ذَرِيعة ووسيلة للأَغْمار والأحداث للطَّعن والتَّجرؤ عليهم .

ولكن حَدِيثُنا عنهم يكون مع اعترافنا بِفَضْلِهم وعِلمهم ، مع الإنصاف والتقدير ، والتماس المعاذير .

* وما أحسن ما قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم عند قول « السّفاريني » .

وَمِنْ هُنَا نَظَمْتُ لي « عَقِيدَهْ » « أُرْجُوزَةً » وَجِيزَةً مُفِيدَهْ

قال : « وصَدَقَ رحمه اللّه ، وإن كان أدخل فيها من آراء المتكلمين ما لَعَلّه لم يتفطن إليه مما سَنُنَبِّه عليه إن شاء اللّه تعالىٰ ، ويَقَع كثيرًا من غيره يذكرون عبارات لم يتفطنوا إليها ، ولو نُبِّهوا لتنبهوا لذلك »[1] إهـ .

قلت : وهذا هو حُسْن الظّن بالعُلَمَاء .

وهذه هي طريقة المُنْصِفِين من أهل العلم : أنهم يردون المجمل المُتَشَابه من كلام العالم مما يُحْتَمِل ويُحْتَمَل إلى المُفسّر الصّريح الواضح المُحْكَم من كلامه في مصنفاته الأُخرىٰ ، فيتضح حينئذ : أنّه لم يقصد ذلك المعنىٰ المخالف لِمَذْهب السّلف .

(١) مقدمة : « حاشية ابن قاسم على السّفارينية » ص (٤) .

والإمام السَّفاريني رحمه اللَّه كان على معتقد أهل السُّنة والجماعة في الجملة وقد أبان عن ذلك في مُصَنَّفاته .

* يقول رحمه اللَّه : « وقد عُلِمَ أَنَّ طريقة سَلَف الأُمة وَأَئِمَّتها إثبات مَا أَثْبَته من غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ ، ومن غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ، وكذلك ينفون عنه مَا نَفَاهُ عن نَفْسِه ، مع ما أثبته من الصِّفات من غير إلحاد في الأَسْمَاء ، ولا في الآيات ، فإنَّه تعالىٰ ذَمَّ المُلْحِدين في أسمائه وآياته »[1] إهـ .

ومع هذا ، فقد أُخِذَت عليه بعض المآخذ التي خَالَفَ فيها عقيدة أهل السُّنة والجماعة ، مُتَأَثِّرًا بعبارات بعض أَهل الكلام .

* يقول الشَّيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن نظم السَّفاريني وتسميته بـ « الدرة المضية في عقد الفرقه المرضية » : « الأَمر كما ذكر[2] في كثير من الوُجوه ، أَمَّا في بعض الوجوه فلا ؛ فإنَّه دخلها من عقائد الأَشْعرية مَا دَخَلها دَخَلَت عليه كما دَخَلَت على غيره »[3] إهـ .

○ وأكثر هذه العبارات ، هو من العبارات المجملة المُوهمة ، المُطْلقة المحتملة لمعنيين ؛ حقٍّ وباطل . والنزاع لا ينفصل إلا بتفصيل تلك المعاني ، وتنزيل ألفاظها عليها ، فالمسائل العَقَدية ينبغي أن تكون واضحة كوضوح الشمس .

○ **فمن العبارات المجملة الموهمة المطلقة المحتملة لمعنيين حق وباطل :** قول الناظم رحمه اللَّه عن « الصفات والأفعال » :

---

(١) « لوامع الأنوار » (١ / ١٢٩) وراجع أيضًا : « لوائح الأنوار السنية » (١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨) .

(٢) أي في تسميتها .

(٣) « فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ » (١ / ٢٠١) .

٥١ ـ فَمُرهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ مِنْ غَيْرِ « تَأوِيلِ » وَغَيْرِ « فِكْرِ »

* قوله : (فَمُرهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ) : يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأيضًا فقولهم : « أمروها كما جاءت » يقتضي إبقاء دلالتها علىٰ ما هي عليه ، فإنها جاءت ألفاظًا دالة علىٰ معاني ، فلو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يُقال : أمِرُّوا لفظها ، مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد ، أو أَمِرُّوا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلَّت عليه حقيقة ، وحينئذ ؛ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت . ولا يقال حينئذ : بلا كيف ، إذ نفي الكيف عمَّا ليس بثابت لغو من القول »[1] إهـ .

* قال الشيخ عبد اللَّه البابطين رحمه اللَّه : « وأما قوله : (من غير تأويل وغير فكر) فينبغي أن يُعرف أن التأويل يقع على ثلاثة معان :

الأول : ما اشتهر عند كثير من المتأخرين ، وهو أنه صرف اللفظ عن ظاهره ، وهو صحيح إن كان بدليل وباطل إن كان بغير دليل .

والمعنىٰ الثاني : أنه مَا يؤول إليه الأمر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هل ينظرون إلا تأويله ﴾ وقوله عن يوسف قال : ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ ﴾ .

والمعنىٰ الثالث : التفسير ، ومنه ما يقوله ابن جرير رحمه اللَّه في مثل القول في تأويل قوله تعالى ، أي في تفسير قوله تعالى .

والمؤلف رحمه اللَّه تعالى إن أراد بنفي التأويل المعنىٰ الأول فصحيح ، فإن أهل السنة لا يَصْرِفون نُصوص الصفات عن معناها الظاهر منها بلا دليل .

وأما إن أراد المعنىٰ الثالث : فغير صحيح ، فإن أهل السنة ما زالوا يفسرون أسماء اللَّه تعالى وَيُبينوا أقسامها من غير تكييف ولا تمثيل وكم لهم من

(١) « مجموع الفتاوىٰ » (٥ / ٤١ ، ٤٢) .

مصنف في شرح أسماء اللَّه الحسنىٰ وبيان معانيها دون كيفيتها .

وأما إن أراد المعنىٰ الثاني من التأويل ، وهو ما يؤول إليه الشيء فهذا فيه تفصيل :

- فإن أراد نفي معرفة ما يؤول إليه من الكيفية ، فصحيح ، فإن أحدًا لا يعلم كيفية صفات الباري .

- وإن أراد نفي معرفة ما تؤول إليه من المعنىٰ فغير صحيح فإننا نعرف معاني أسماء اللَّه وصفاته وإن كنا لا نحيط بذلك .

وأما قوله : (وغير فكر) فإنه قد صرح في الشرح كما ترى ؛ بأن المراد : وغير فكر في معناها فإن أراد بالمعنىٰ الكيفية وهو بعيد - فصحيح فإننا لن نفكر في الكيفية ، لأن ذلك تفكير فيما لا سبيل إلى الوصول إليه ، فإن الشيء يستحيل معرفته إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو خبر الصادق عنه ، وأما إن أراد بمعناها الوصف اللائق باللَّه فغير صحيح ، فإننا نفكر في ذلك ونتأمله ونتعبد للَّه به »[(١)] .

○ **ومن العبارات الخاطئة التى لا تحتمل الصواب : قوله :**

٦٥- وَجَازَ لِلمَوْلَىٰ يُعَذِّبُ الـــوَرَىٰ مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُرْمٍ جَرَىٰ

فهذه العبارة ليست من قول السلف ، ولا هي من الثناء على اللَّه ، فإنه سبحانه حرَّم الظلم على نفسه ، والنصوص النافية للظلم تثبت العدل في الجزاء ، وأنه لا يبخس عاملًا عمله[(٢)] ...

---

(١) وراجع : ما نقلناه من تعليق للعلامة البابطين ، وابن سحمان .

(٢) راجع : مانقلناه من تعليق لابن قاسم ، وللبابطين ، وابن سحمان ، وابن قاسم .

○ **ومن العِبَارات والألفاظ التي لم يَنْطق بها السَّلف وأَن الأَوْلى تركها**

قول الناظم :

٤٣ ـ وَلَيْسَ رَبُّنَا بِـ« جَوْهَرٍ » وَلَا « عَرضٍ » وَلَا « جِسْمٍ » تَعَالَىٰ ذُو العُلَا

فهذه الألفاظ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية لم ينطق بها أحد من السلف والأئمة فلم ينطق أحد منهم في حق اللّٰه بالجسم لا نفيًا ولا إثباتا ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك ، لأنها عبارات مجملة لا تحق حقًّا ولا تُبطل باطلا[١] .

○ **ومن الأبيات المنتقدة** قول الناظم :

٢٠٧ـ مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَربَابِ العَمَلْ تَقْلِيدُ حَبْر مِنْهُمُ فَاسْمَعْ تَخَلْ

• قال الشيخ ابن مانع : « فالواجب على كل مكلف إذا بَلَغَهُ الدليل من كتاب اللّٰه أو سنة رسوله وفهم معنىٰ ذلك ؛ أن ينتهي إليه ويعمل به وإن خالفه من خالفه ، كما قال تعالى : ﴿ اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء ... ﴾ [الأعراف : ٣] »[٢] إهـ .

إلى غير ذلك من العبارات والألفاظ التي تحتاج إلى إيضاح مما يَرَاهُ القارئُ في هذا الشَّرح فيما نقلناه من تعليقات العلماء في مواضعها[٣]

○ ○ ○ ○

---

(١) راجع : ما نقلناه من تعليق لابن سحمان . وراجع أيضًا أبيات : (١ ، ٣٤ ، ٤٤) والتعليق عليها .

(٢) راجع : ما نقلناه عن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي عند هذا الموضع .

(٣) راجع : فهرس التنبيهات والفوائد والتعليقات .

الفصل الثاني

« الكواكب الدرية لشرح الدرة المضية »

اهميته ومنهجه .. موارده .. المآخذ عليه

○ ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أهميته ومنهجه .

المبحث الثاني : موارده .

المبحث الثالث : المآخذ عليه .

المبحث الرابع : طبعاته السابقة وما تمتاز به هذه الطبعة .

• • • •

المبحث الأول

أهميته ومنهجه

تَتَجلَّى أهمية هذا الشَّرح المُفيد في المنهج الذي سار عليه مُؤَلِّفه في تصنيفه فقد حدَّد الشيخ ابن مانع رحمه اللَّه مُهِمَّته في ذلك وأنَّها تقوم على أساسين :

الأول : اختصار شرح النَّاظم وتهذيبه .

الثاني : الإضافة إلى هذا الاختصار السَّابق ، الفوائد الكثيرة ، مما وجده في كتب المحققين مما يهم طالب العلم درايته .

وفي ذلك يقول : « أقدمت مقتديًا بأولئك الأئمة على : اختصار شرح ناظمها . وأضفت إلى ذلك فوائد كثيرة ؛ مما وجدته في كتب المحَقِّقين مما يهم طالب العلم درايته »[1] إهـ .

والناظر في شرح الشيخ ابن مانع رحمه اللَّه يجده قد وفَّى بما قال ، فأمتعنا بهذا الشرح النافع الذي يستحق أن نطلق عليه « **التهذيب المُحَلَّى بالفوائد** »

○ **فتراه يختار الخلاصة من الأقوال** ، وما عضده الدليل ، ثم يضيف إليه الفوائد المهمة . ففي شرح السفاريني للخوارق ؛ ذكر أنها ستة أنواع ثم أوردها فنجد الشيخ ابن مانع يختار منها الخلاصة بقوله : « ومُرَادُه الكرامة » ثم يضيف فقرة هامة تتعلق بمن تظهر الخوارق على أيديهم من أصحاب الحيل الشيطانية من المشعوذين والدَّجَّالين[2] .

---

(١) « الكواكب الدرية » ص (٤) .

(٢) « الكواكب الدرية » ص (٣٢٦ - ٣٢٨) .

○ **وتظهر شخصية الشيخ ابن مانع المُتَمَيِّزة في تعقبه للسَّفاريني في** بعض المسائل ، واستطرده في الكلام عليها .

* فقد تعقبه في موافقته لمن يقول بأن معرفة اللَّه نظرية !!

يقول : « ثم اعلم أن النَّاظم رحمه اللَّه تعالىٰ ؛ وَافَق من يقول : إن معرفة اللَّه نظرية ، والصحيح : أنها فطرية ضرورية »[1] إهـ .

ثم أخذ يستدل لذلك بالآيات والأحاديث والآثار ، وأقوال العلماء ، ثم أخذ يرد علىٰ من أوجب النَّظر ، في بحثٍ رائع ؛ نقل فيه عن شيخ الإسلام ابن تيمية عبارات هامة في هذه المسألة .

* وعند قول السَّفاريني في وجوب التقليد :

٢٠٧ ـ مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ العَمَلْ   تَقْليدُ حَبْرٍ منْهُمُ فَاسْمَعْ تَخَلْ

نرىٰ الشيخ ابن مانع يُناقش الخلاف في هذه المسألة وَينقل أقوال العلماء في ذم التقليد والنهي عنه ثم يقول : « إذا عُلِمَ هذا فالواجب على كل مُكَلَّف إذا بلغه الدليل من كتاب اللَّه أو سنة رسوله ، وفَهِمَ معنى ذلك ؛ أن ينتهي إليه ويعمل به وإن خالفه من خالفه كما قال تعالى : ﴿ ٱتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف : ٣] »[2] .

○ **والشيخ ابن مانع في شرحه نَرَاهُ يتعرض للواقع المعاصر** : فنراه ينتقد بشدة ما عليه حال أمراء المسلمين من الفرقة داعيًا إلى وحدتهم واجتماعهم على إمام فإن ذلك أدعى لقوتهم .

---

(١) « الكواكب الدرية » ص (٥٨) .

(٢) « الكواكب الدرية » ص (٤٠٤) .

*كما انتقد بشدة بعض الأمراء الذين استأثروا بأموال المسلمين كأنهم ورثوها عن أبائهم .

*كما نراه ينتقد أيضا ما عليه بعض الأمراء - إلا من رحم اللّه - في هذا الزمان وما عليه حالهم من إعزاز الكفار وإذلال المسلمين[1] .

○ **ونَرَاهُ يبسط النَّفس في بعض المسائل الهامة** ، : فمثلاً عند كلام السَّفاريني على « الدروز » نراه يتوسَّع في الكلام على فرق « البابية » و «البهائية » ثم يقول : « وإنما ألحقت البابية بالدروز ؛ لأن الحكم يدور مع علته وكلاهما قد ارتد عن الإسلام »[2] إهـ .

و كذا في تناوله لبعض المسائل مثل : توبة المرتد ، والأَمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتقليد ، والرد على « المؤولة » و « المفوضة »[3] .

○ **ونراه أثناء بحثه نراه في الأَقوال ونِسْبَتِها :**

* فأحيانًا يورد « السَّفاريني » أبياتًا من الشِّعر ولا ينسبها لقائلها فينسبها الشيخ ابن مانع مثال ذلك ما أورده « السفاريني » من أبيات مطلعها :

يَـا أَيُّـهَـا الـــرَّجُـلُ المُعَـلِّـمُ غَـيْـرَهُ   هَـلَّا لِنَـفْـسِـكَ كَـانَ ذَا التَّـعْـلِيـمُ

فَنَسَبَهَا « الشَّيخ ابن مانع » بقوله : « ولأبي الأسود الدؤلي ... » وزاد أبياتًا أخري لأبي العلاء[4] .

(١) « الكواكب الدرية » ص (٣٣٩ - ٣٤١) .
(٢) « الكواكب الدرية » ص (١٨٥ - ١٩٠) .
(٣) « الكواكب الدرية » ص (١٨٦ ، ١٨٧ ٣٥٢ - ٣٥٩ ، ٣٨٢ - ٣٨٦ ، ٤٠٠ - ٤٠٤) .
(٤) « الكواكب الدرية » ص (٣٥٩) .

* ومما يَدُلُّ على دِقَّته في ذلك أن « السَّفاريني » أورد أبياتًا من الشعر في الافتخار بين علي ومعاوية جازمًا بنسبتها لعلي رضي اللَّه عنه بقوله : « ويدل لهذا ما قاله أمير المؤمنين علي رضي اللَّه عنه ... » إهـ .

وهذه الأبيات لم تثبت نسبتها لأمير المؤمنين كما سيأتي ، ولذا أوردها « الشيخ ابن مانع » بصيغة التضعيف قائلًا : « ومما نُسِب إلى الإمام علي رضي اللَّه عنه ... »[1] إهـ .

○ وبالجملة فهذا الشَّرح يُعَدُّ من أَنفس الشُّروح وأَمْتَعِهَا .

ولا يتهَيَّب طالب العلم مما وقع فيه من بعض الهِنَات فَقَد أَجْهَزنا عليها بحمد اللَّه بما أوردناه من تنبيهات وتعليقات لأَفاضل أَهل العلم واللَّه الموفق .

○ ○ ○ ○

---

(١) « الكواكب الدرية » ص (٢٩٩) .

المبحث الثاني

موارده

قدمنا أن الشيخ ابن مانع رحمه اللَّه اعتمد شرح الناظم « لوامع الأنوار » فاختصره وزاد عليه ، وبالتالي فمعظم المصادر الموجودة في شرح ابن مانع تُعَدُّ جزءًا من موارد السَّفَاريني في شرحه الكبير الغزير بالنقول .

إضافة إلى ما زاده من النقول المستحسنة من بطون كتب السلف والتي تدل على مدى عمق الدراسة مع براعة الصياغة والإعداد ، وبدراسة نصوص الكتاب ومراجعتها على مواردها استطعنا أن نخلص بالنتائج التالية .

○ إن أوسع المصادر التي اعتمدها الكتاب بعد آيات كتاب اللَّه ، وكذا كتب السُّنَّة المشرفة من الصِّحاح والسُّنن والمسانيد وغيرها هي مؤلفات « شيخ الإسلام ابن تيمية » ، وتلميذه « العلامة ابن القيم » .

○ **فمن مؤلفات « شيخ الإسلام ابن تيمية »** : نجد « الإيمان » ، و « رسالة في الكلام على الإرادة والأمر » ، « شرح الأصفهانية » ، « الفتاوى المصرية » « الفتوىٰ الحموية الكبرى » ، « قاعدة في بيان أن القرآن كلام اللَّه » « الفرقان » ، « الصارم المسلول » ...

○ **ومن « مؤلفات ابن القيم »** : « شفاء العليل » ، و « بدائع الفوائد » و « القصيدة النونية » والتي استشهد بكثير من أبياتها .

○ **ومن « الشروح الحديثية »** : « فتح الباري » ، و « معالم السنن » للخطابي ، و « جامع العلوم والحكم » لابن رجب .

○ ومن « **كتب الغريب** » : « القاموس المحيط » للفيروزابادي و « النهاية في غريب الأثر » لابن الأثير ، و « المصباح المنير » للفيومي ، و « مختار الصحاح » للرازي .

○ وفي « **الفقه وأصوله** » : « المغني » و « الكافي » كلاهما لابن قدامة و « المبدع » و « شرح الإقناع » ، و « حاشية المنتهى » ، و « شرح مختصر التحرير » ، و « مختصر المزني » ، و « إرشاد الفحول » .

○ كما نقل الشّارح عن كتب هامة لم تطبع حتى الآن مثل « نهاية المبتدئين » لابن حمدان .

○ كما نقل الشّارح في كتابه هذا عن عدد كبير من المصنفات التراثية لأساطين العلماء وأكابر الفقهاء ، تظهر من خلال مراجعة النصوص ، وكذا فهرس الكتب والأعلام .

○ ○ ○ ○

المآخذ عليه

أما المآخذ التي أخذت على شرح الشَّيخ ابن مانع فتتلخص على نوعين :

الأول : ما تابع فيه السَّفاريني في نَظْمه وشَرْحه الذي هَذَّبه الشيخ ابن مانع وزَادَ عليه ، ففي أثناء اختصاره لهذا الشرح مرَّت عليه بعض العبارات التي أُخِذَت على الشَّارح في نَظْمه وشَرْحه .

ومما يُؤَكد ما نقول أن الشيخ ابن مانع قد مرَّت عليه بعض هذه العبارات سهوًا وأنه لا يقصدها قوله عند قول الناظم :

فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ « الآيَاتِ » أَوْصَحَّ فِي «الأَخْبَارِ» عَنْ ثِقَاتِ
مِنَ « الأَحَادِيثِ » نُمِرُّهُ كَمَا قَدْ جَاءَ فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا

قال : « فمذهب السَّلف عدم الخوض في هذا وتفويض علمه إلى اللَّه »[1] اهـ .

وهي نفس عبارة السَّفَاريني في « لوامع الأنوار »[2] اهـ .

○ **والشيخ ابن مانع رحمه اللَّه أَبْعد الناس عن التَّفويض ومذهب المفوضة** ، فهو ينتقدهم بشدة ، ففي ردِّه عليهم يذكر كلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيمية ثم يقول : « وبهذا الكلام تَعْلم خطأ من قال : إنَّ مذهب السَّلف هو تفويض المعنىٰ المراد من الآيات والأحاديث الدالة على الصفات الإلٰهية ، مع تنزيهه سبحانه وتَعَالىٰ عن الجارحة ، وهذا هو التَّأْويل الإجمالي

(١) « الكواكب الدرية » ص (٤٤) .

(٢) « لوامع الأنوار » (١ / ٩٧) .

ويُنشد على ذلك بيت « اللقاني » :

وَكُـــلُّ نَصٍّ أَوْهَـــمَ التَّشْبِيهَا أَوِّلْـهُ أَوْ فَـــوِّضْ وَرُمْ تَـنْـزِيـهًـا

فقد بَرَّأَ اللّٰه تَعَالىٰ السّلف من هذين القولين ، اللذين لم يقم عليهما دليل وإنما قام على خلافهما » ، ثم يقول : « فمذهب « السلف » إنما هو الإثبات لا التَّفويض الذي هو أول درجات التعطيل . وقد قال الناظم فيما سبق :

فَعَقْـــدُنَا الإِثْبَاتُ يَا خَـلِيلي مِـنْ غَـيْـرِ تَـعْـطِـيـلٍ وَلَا تَمْـثِـيـلِ

وهذا هو معنى كلام الإمام مالك رضي اللّٰه عنه حيث قال في جواب من سأله عن الاستواء : « الاستواء مَعْلُوم والكَيْفُ مَجْهول » ، فلو كان مذهب السلف التفويض لكان الاستواء مجهولًا لا معلومًا ، كما قاله إمام دار الهجرة »[1] .

○ **والشيخ ابن مانع رحمه اللّٰه أَبْعد الناس عن مذهب الأشاعرة :**

* ففي حديثه عنهم خُصوصًا متأخريهم ، يقول : « حتى « الأشعري » تاب من عقيدته التي كان عليها ، ورجع إلى مذهب السلف كما صرح هو بذلك في « كتاب الإبانة » وأما المنتسبون إليه الآن ؛ فقد رَمَاهم اللّٰه بالجهل حتى اعتقدوا « التَّجَهُّم » من حيث لا يشعرون »[2] .

وهذه العبارات المُنْتَقدة في النَّظم أو الشَّرح على السَّفاريني قد عنىٰ بالتنبيه عليها كما تقدم العلامة مفتي الديار النجدية عبد اللّٰه البابطين والشيخ ابن سحمان والشيخ عبد الرحمن بن قاسم ، وقد نقلنا منها على هذا الشَّرح ما

---

(١) « الكواكب الدرية » ص (٣٨٥) .

(٢) « الكواكب الدرية » ص (٢٧) .

وجدنا الشيخ ابن مانع تَابعٌ فيه للسَّفاريني ، وقد أشرنا إلى بعضه في الكلام على المآخذ على الدرة المضية .

وأما النَّوع الثَّاني : فهو مِمَّا نُوزع فيه الشَّيخ ابن مانع نَفْسُه من عبارات زَادَهَا على اختصاره لشرح السَّفاريني .

وقد ردَّ هو بنفسه في حياته عَلَىٰ المُنْتَقِدِين له ، كما نقلنا رُدُوده في مواضعها من هذا الكتاب .

○ **فمن ذلك** : قوله : « فهو تعالىٰ مُستوٍ عَلَىٰ عرشه على الوجه الذي قاله وبالمعنىٰ الذي أراده ، استواءً منزهًا عن المماسَّة ... » إهـ .

وقد نقلنا عند هذا الموضع كلام أهل العلم في أن الأَوْلَىٰ حَذْف كلمة « بلا مماسة » فإن مَا نَطَق به الكتاب والسُّنة أولىٰ[1] .

○ **ومن ذلك** : قوله « فلا نعتقد بمجيء هذا المَهْدي ، ولا نَدين اللَّه به .. » متابعًا في ذلك المؤرخ ابن خلدون في تضعيفه لأحاديث المهدي وقد نقلنا عند هذا الموضع عن الشيخ عبد المحسن العباد مقصد ابن مانع من عبارته هذه وما استقر عليه رأيه أخيراً ونقلنا ردود أهل العلم على من ضعَّف أحاديث المهدي كابن خلدون وغيره[2]

وبالجملة : فكل يُؤْخَذُ من قَوْلِهِ ويُرَدّ إلا المعصوم ﷺ .

○ ○ ○ ○

---

(1) « الكواكب الدرية » ص (٢١٧) .

(2) « الكواكب الدرية » ص (٩٣) .

الطبعات السابقة وما تمتاز به هذه الطبعة

□ الطبعات السابقة :

١ ـ **طبعة الهند ١٣٣٦هـ**[1] وقد كتب في آخرها خاتمة الطبع : « قد زين بحلي الطبع هذه الرسالة الجامعة للفوائد ، المشتملة على غرر الفوائد ، أعني الكواكب الدرية لشرح الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية باهتمام تام وسعي التاجر الفهام الشيخ يوسف على بن آدم حي بن شيخ نور الدين جيواخان غفر لهم الرحمن في المطبع الحيدري الواقع في بمباي في شهر رجب سنة ستة وثلاثين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها التحية والسلام » إهـ .

* وهي طبعة مليئة بالأخطاء الكثيرة والتحريفات .

٢ ـ **طبعة المدني** : وهي مطبوعة على الطبعة السابقة بأخطائها وتحريفاتها ومكتوب عليها : « الطبعة الثانية . طبع على نفقة المتمسك بعقيدة السلف الصالح محمد نصيف وشركاه » .

وفي آخرها : « تم بحمد الله طبع هذا الكتاب في غرة صفر ١٣٧٩هـ » .

وقد قمت بتصوير الصفحات الأولى لكل من الطبعتين المشار إليهما .

ويلاحظ أن هذين الطبعتين فيهما سقط لبيت كامل[2] وكذا بعض العبارات .

---

(١) وقد حصلت عليها عن طريق الأخ الفاضل « منصور العجمي » جزاه الله خيراً .

(٢) وهو قوله : ١٦٤ ـ وَبَعْدَهُمْ فـ « التَّابِعُونَ » أُخْرَىٰ بِالفَضْلِ ثُمَّ « تَابِعُوهُمْ » طُرًّا

□ **ما تمتاز به هذه الطبعة وعملنا فيها :**

○ **التنسيق** : ويتمثل ذلك في :

ـ تنسيق أبواب الكتاب وفصوله ، حيث وضعت بعض العناوين للأبيات كفصول للكتاب كما في لوامع الأنوار ونبهت على ذلك في الهامش .

ـ رقمت أبيات المنظومة برقم مسلسل فبلغت ٢١٠ بيتًا . كما وضعت كلمة « الشرح » بين النظم والشرح .

○ **الضبط** : قمت بضبط المنظومة مستفيدًا من ضبط ابن قاسم لها كما قمت بضبط الآيات والأحاديث والآثار والأشعار وما يشكل من عبارات وألفاظ . كما قمت بوضع علامات الترقيم .

○ **مراجعة نصوص الكتاب وتوثيقها وتصويب الأخطاء** : ويتمثل ذلك في :

ـ اعتمدت الطبعة الهندية كأصل ، وصوبت ما فيها من أخطاء بعد مراجعتها على طبعة المدني ثم المراجعة على الشرح الأصل « لوامع الأنوار » والذي استخلص منه ابن مانع عباراته في كتابه هذا .

ـ كما رجعت إلى المصادر التي ينقل منها الشارح ؛ لتوثيق النصوص .

ـ قمت بإثبات الفروق وما صوبته من أخطاء ؛ في هامش آخر غير هامش التعليقات وبحرف صغير ، ووضعت ما استدركته من سقط بين معقوفين .

ـ كما قمت بتكملة الناقص من الشرح المطبوع وذلك بنفس طريقة ابن مانع .

○ **التخريج** : ويتمثل فيه :

ـ تخريج الآيات ووضع التخريج بجوار الآية .

ـ تخريج الأحاديث والآثار بطريقة مختصرة ، وبيان مرتبتها من حيث القبول والرد ، ولم أطل إلا لضرورة .

○ **التنبيهات والفوائد والتعليقات** : ويتمثل في

ـ قمت بوضع تعليقات وتنبيهات مُهمة على بعض العبارات التي أخذت على الكتاب ، للعلماء الأجلاء : الشيخ البابطين ، والشيخ سليمان بن سحمان ، والشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ ، والشيخ عبد الرحمن بن قاسم ، والشيخ محمد الصالح العثيمين ، إلى جانب بعض التعليقات الأخرى التى استفدتها من كلام علماء السلف مما يؤيده الدليل .

ـ علقت على الكتاب ببعض الفوائد المهمة التي تمس إليها حاجة القارئ من توضيح أو شرح غريب وغيره مما يَحْسُن إيراده .

○ **قدمت للكتاب بمقدمة هامة** : بينت فيها أهمية نظم الدرة المضية ومنهجها وشروحها وما لها وما عليها وترجمت للناظم والشارح كما وضعت متن المنظومة كاملًا في مقدمة الكتاب تسهيلًا لمن أراد حفظها .

○ **الفهارس العلمية** : كما قمت بخدمة الكتاب فصغت له فهارس للآيات ، والأحاديث ، والأشعار ، والأعلام ، والغريب ، والبلدان والوقائع والأيام ، والفرق والطوائف والملل والنحل ، والكتب الواردة ، والتنبيهات والفوائد والتعليقات ، وموضوعات الكتاب .

○ ○ ○ ○



وهو حي لا يموت

الحمد لله الذي وفقنا لطبع هذه الرسالة الجامعة
للفوائد المشتملة على الغرر والفرائد المسماة

الكواكب الدرية
لشرح الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية

على نفقة محمد خالد بن أحمد القائم خليل ابن ابراهيم
البالكي غفر الله لهما ولوالديهما والمسلمين

باهتمام رئيس مالاكلام تاجر تجار النبي يوسف
علي بن المرحوم الحاجي ابن الشيخ نور الدين جيولخان غفر الله الرحمن

طبع في المطبع الحيدري الواقع في بمبئي

صورة الصفحة الأولى من « طبعة الهند »

الكواكب الدرية

لشرح الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية

تأليف

العلامة الأستاذ الشيخ

محمد بن عبد العزيز بن مانع

مستشار وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية

والمنتدب منها مستشاراً في معارف حكومة قطر العربية

طبع على نفقة الشيخ بقية السلف الصالح

محمد نصيف

وشركاه

أثابهم الله خير المثوبة

مطبعة المدني

المؤسسة السعودية بمصر

[illegible] - القاهرة ت [illegible]

صورة الصفحة الأولى من «طبعة المدني»

الفصل الثالث

ترجمة للناظم والشارح

○ وفيه مبحثان :

المبحث الأول : ترجمة الناظم « العلامة السفاريني »

المبحث الثاني : ترجمة الشارح « الشيخ ابن مانع »

• • • •



المبحث الأول

ترجمة الناظم « العلامة السفاريني »

○ **مُحَمَّد** بن أَحْمَدَ بن سَالِمِ بن سُلَيْمَان السَّفَّارِينيّ ، أَبُو العَوْنِ كَمَا قَالَهُ تِلْمِيذُهُ الكَمَال الغزّيّ[(١)] .

○ **مُفْتِي الشَّافِعِيَّة** بِدِمَشق ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ ـ عَلَى مَا قَالَهُ تِلْمِيذُهُ العَلَّامَةُ البَارِعُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ مُرْتَضَىٰ الحَنَفِيُّ فِي « شَرْحِ القَامُوسِ »[(٢)] .

○ شَمْسُ الدِّينِ العَلَّامَة الفَهَّامَة ، المُسْنِدُ ، الحَافِظُ ، المُتْقِنُ .

نَقَلْتُ مِنْ خَطِّ شَيْخِ مَشَايِخِي الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بن سَلُّومٍ مَا نَصُّهُ[(٣)] :

○ « وُلِدَ سَنَةَ ١١١٤هـ بِقَرْيَتِهِ « سَفَّارِينَ » .

○ فَقَرَأَ القُرْآنَ صَغِيرًا ، وَحَفِظَهُ وَأَتْقَنَهُ .

○ ثُمَّ قَدِمَ دِمَشْقَ ، فَقَرَأَ العِلْمَ فِي الجَامِعِ الأُمَوِيِّ ، عَلَى مَشَايِخَ فُضَلَاءَ وَأَئِمَّةٍ نُبَلَاءَ ، مَا بَيْنَ مَكِّيِّينَ ، وَمَدَنِيِّينَ وَشَامِيِّينَ ، وَمِصْرِيِّينَ .

وَذَكَرَهُم فِي « إِجَازَتِهِ الكُبْرَى »[(٤)] لِلسَّيِّدِ مُحَمَّدٍ مُرْتَضَىٰ .

*** فَمِنْهُم فِي الحَدِيثِ وَالفِقْهِ ، وَالفَرَائِضِ ، وَالأَصْلَيْنِ :**

---

(١) « النّعت الأكمل » ص (٣٠١) .

(٢) « تاج العروس » (١٢ / ٤٧) : (سفر) .

(٣) راجع : « مقدمة مختصر لوامع الأنوار البهية » لابن سلوم ص (ج ـ ز) .

(٤) من هذه الإجازه نسخة خطية في مكتبة الموسوعة الفقهية في وزارة الأوقاف بالكويت برقم (٣٤٤) وتقع في ٢٢ ورقة .

١ـ العَلَّامَةُ خَاتِمَةُ المُحَقِّقِينَ شَيْخُ المَذْهَبِ فِي عَصْرِهِ وَمِصْرِهِ : الشَّيْخُ عَبْدُ القَادِرِ التَّغْلِبِيُّ[1] .

٢ـ وَالشَّيْخُ مُصْطَفَىٰ بن عَبْدِ الحَقِّ اللَّبَدِيُّ .

٣ـ وَالشَّيْخُ عوَّاد بن عُبَيْدِ الكوري .

٤ـ وَالشَّيْخُ طَهَ بن أَحْمَدَ اللَّبَدِيّ .

٥ـ وَالشَّيْخُ مُصْطَفَىٰ بن الشَّيْخِ يُوسُف الكَرْمِيُّ .

٦ـ وَالشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحِيمِ الكَرْمِيُّ .

٧ـ وَالمُعَمَّرُ السَّيِّدُ هَاشِمٌ . الحَنبَلِيُّونَ .

* **وَفِي أَنْوَاعِ الفُنُونِ :**

٨ـ العَلَّامَةُ الفَهَّامَةُ : الشَّيْخُ عَبْدُ الغَنِيِّ النَّابُلسِيُّ[2]، صَاحِب البَدِيعِيَّاتِ المَشْهُورَةِ التَّآلِيفِ الجَلِيلَةِ .

---

(١) أبو التقى ، ولد بدمشق سنة ١٠٥٢ هـ وتخرج عليه جماعة من الحنابلة وغيرهم من أجلِّهم العلامة السفاريني وقد أجازه سنة ١١٣٥ هـ ، له مصنفات منها : « شرح دليل الطالب في مذهب الحنابلة » وغيره ، توفي سنة ١١٣٥ هـ .
ترجمته في : « سلك الدرر » (٣ / ٥٨ ، ٥٩) ، و« النعت الأكمل » (٢٧٣) .

(٢) هو : الشيخ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني الحنفي الدمشقي ، ولد ونشأ في دمشق ، ورحل إلى بغداد ، وعاد إلى دمشق واجتمع به محمد السفاريني في دمشق فقرأ عليه « الأربعين النووية » و « ثلاثيات البخاري » و « ثلاثيات الإمام أحمد » ، وحضر دروسه في التفسير . له تصانيف عديدة منها : « ذخائر المواريث للدلالة على مواضع الحديث » ، و « تحقيق القضية في الفرق بين الرشوة والهدية » وغير ذلك ، مات بدمشق سنة ١١٣٤ هـ .
ترجمته في : « سلك الدرر » (٣ / ٣٠) ، و « تاريخ الجبرتي » (٤٦٨)

٩- وَالعَلَّامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ المَنِيني .

١٠- وَشَيْخُ الطَّرِيقَةِ السَّيِّدُ مُصْطَفَىٰ البَكْرِيُّ .

١١- وَالعَلَّامَةُ حَامِدُ أَفَندِي مُفْتِي الشَّامِ .

١٢- وَالحَافِظُ مُحَمَّد حَيَاة السِّندِيُّ ثُمَّ المَدَنِيُّ .

١٣- وَالمُعَمَّرُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحمنِ المُجَلَّدُ الحَنَفِيُّ .

١٤- وَالمُلَّا إِليَاسُ الكُرْدِيُّ .

١٥- وَالعَلَّامَةُ إِسْمَاعِيل جَرَّاح العَجْلُونِيُّ[1] .

١٦- وَالعَلَّامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الغَزِّيُّ ، مُفْتِي الشَّافِعِيَّةِ .

١٧- وَقَرِيبُهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ الغَزِّيُّ ، الَّذِي تَوَلَّى الإِفْتَاءَ بَعْدَهُ .

١٨- وَالشَّيْخُ عَبْدُ اللّٰهِ البَصْرَوِيُّ .

١٩- وَالشَّيْخُ سُلْطَان المَحَاسِنِيُّ ، خَطِيبُ الجَامِعِ الأُمَوِيِّ .

وَغَيْرُهُم ، وَأَجَازُوهُ بِإِجَازَاتٍ ؛ مُطَوَّلَةٍ ، وَمُخْتَصَرَةٍ .

○ وَبَرَعَ فِي فُنُونِ العِلْمِ ، وَجَمَعَ بَيْنَ الأَمَانَةِ ، وَالفِقهِ وَالدِّيَانَةِ وَالصِّيَانَةِ

---

(١) إسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني الدمشقي أبو الفداء ، محدث الشام في أيامه ، مولده بـ « عجلون » سنة ١٠٨٧ هـ . له كتب منها : « كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » . لازمه السفاريني خمس سنين ، قرأ عليه في السيرة النبوية ، وفي الحديث ، توفي في دمشق سنة ١١٦٢ هـ .

ترجمته في : « سلك الدرر » (١ / ٢٥٩ - ٢٧١) ، ومقدمة « مختصر لوامع الأنوار » لابن سلوم ص (د) .

وَفُنُونِ العِلمِ ، وَالصِّدْقِ ، وَحُسْنِ السَّمْتِ ، وَالخُلُقِ ، وَالتَّعَبُّدُ ، وَطُولِ الصَّمْتِ عَن مَّا لَا يَعْنِي .

○ وَكَانَ مَحْمُودَ السِّيرَةِ نَافِذَ الكَلِمَةِ ، رَفِيعَ المَنزِلَةِ عِندَ الخَاصِّ وَالعَامِّ ، سَخِيَّ النَّفْسِ ، كَرِيمًا بِمَا يَمْلِكُ ، مُهَابًا ، مُعَظَّمًا ، عَلَيْهِ أَنوَارُ العِلْمِ بَادِيَةً وَصَنَّفَ تَصَانِيفَ جَلِيلَةً فِي كُلِّ فَنٍّ :

١ـ فَمِنها : « **العَقِيدَةُ الفَرِيدَةُ** »[١] .

٢ـ وَ« **شَرْحُهَا** » : الحَافِلُ العَظِيمُ الفَوَائِدِ ، الجَمُّ العَوَائِدِ ، مُجَلَّدٌ ضَخْمٌ[٢] .

٣ـ « **شَرْحُ فَضَائِلِ الأَعْمَالِ** » **لِلضِّيَاءِ المَقْدِسِيِّ**[٣] .

٤ـ « **نَفَاثُ الصَّدْرِ المُكْمَدِ بِشَرْحِ ثُلَاثِيَّاتِ المُسْنَدِ** » : وَعَدَدُهَا ٣٦٣ مُجَلَّدَانِ[٤] .

٥ـ « **شَرْحُ عُمدَةِ الأَحْكَامِ** » : مُجَلَّدَانِ[٥] .

---

(١) وهي المسماة بـ « الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية » : تقدم الكلام عليها .

(٢) والمُسَمَّىٰ بـ « لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية » : مطبوع في مجلدين ؛ وتقدم الكلام عليه .

(٣) طبع بالمكتب الإسلامي سنة ١٣٨٠ هـ في مجلدين كبيرين .

وجاء في مقدمة السفاريني في هذه النسخة المطبوعة تسميته بـ « نفثات صدر المكمد وقوة عين الأرمد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد » ، وعدد الأحاديث فيه حسب تسلسلها في هذه الطبعة ٣٣١ حديثًا !!

(٤) سمَّاه في « سلك الدرر » (٤ / ٣١) : « تناضل العمال بشرح حديث فضائل الأعمال » .

(٥) والمُسَمَّىٰ : « كشف اللثام شرح عمدة الأحكام » مخطوط منه نسخة خطية بالظاهرية بدمشق ، قال الزركلي : « وعلى النسخة إجازة بخطه ذكر فيها مؤلفاته إلى سنة ١١٦٩ هـ » . « الأعلام » (٦ / ١٤) .

٦ـ « شَرْحُ نُونِيَّةِ الصَّرْصَرِيِّ » : فِي السِّيرَةِ ، مُجَلَّدَان[(١)] .

٧ـ « المُلَحُ الغَرَامِيَّةِ ، شَرْحُ مَنظُومَةِ ابنِ فَرَحِ اللَّامِيَّةِ »[(٢)] .

٨ـ « شَرْحُ الدَّلِيل » : فِي الفِقْهِ ، وَصَلَ فِيهِ إِلَى الحُدُودِ[(٣)] .

٩ـ « البُحُورُ الزَّاخِرَةُ فِي عُلُومِ الآخِرَةِ » : مُجَلَّدَانِ[(٤)] .

١٠ـ « تَحْبِيرُ الوَفَا فِي سِيرَةِ المُصْطَفَىٰ »[(٥)] .

١١ـ « غِذَاءُ الأَلبَابِ بِشَرْحِ مَنظُومَةِ الآدَابِ » : مُجَلَّدَانِ ؛ أَوْدَعَ فِيهِ مِنْ غَرَائِبِ الفَوَائِدِ ، مَا لَا يُوجَدُ فِي كِتَابٍ[(٦)] .

---

(١) والمُسَمَّى : « معارج الأنوار في سيرة النَّبي المختار » ، قال السفاريني في « شرح ثلاثيات المسند » (٢ / ٧٨٩) : « ومعجزات النبي ﷺ لا يُحصىٰ ، ودلائل نبوته لا تستقصى ، وقد أفردت بالتأليف ، وقد ذكرت طرفًا منها في كتاب « معارج الأنوار في سيرة النبي المختار » وهو شرح « نونية الصرصري » إهـ .

(٢) وهو شرح « لمنظومة ابن فرج اللامية » في مصطلح الحديث . طبع بدار ابن حزم ، باعتناء سامي جاهين .

(٣) والدليل هو كتاب « دليل الطالب » متن مختصر في الفقه الحنبلي للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المتوفى سنة ١٠٣٣ هـ ، اختصره من « منتهى الإرادات » .
قال في « سلك الدرر » (٤ / ٣٢) : « لم يكمل »

(٤) طبع الجزء الأول منه في بومباي بالهند سنة ١٣٤١ هـ في مجلد .

(٥) وهو اختصار لكتاب « الوفا في أحوال المصطفى » لابن الجوزي ، وقد ذكره السفاريني في إجازته للسيد مرتضىٰ الزبيدي . قال كما في مقدمة « مختصر ابن سلوم للأنوار البهية » : « ومن مشايخي بل من أكثرهم إليَّ إقراء الشيخ إسماعيل بن الشيخ محمد بن جراح الجراحي العجلوني ، فقد لازمته خمس سنين ، وعرضت عليه كتابي الذي اختصرته من « الوفا » للحافظ ابن الجوزي وسميته « تحبير الوفا في سيرة المصطفىٰ » فاستجاده وأثنىٰ عليه ، وقال هذا في غاية التنقيح والتحرير ، ويفوق أصله بكثير » إهـ .

(٦) شرح نفيس جدًا ؛ شرح فيه « منظومة الآداب » محمد بن عبد القوي المرداوي المتوفى =

١٢- « دَرَارِي الذَّخَائِرِ شَرْحُ مَنظُومَةِ الكَبَائِرِ»[1] .

١٣- « قَرْعُ السِّيَاطِ فِي قَمْعِ أَهْلِ اللِّوَاطِ »[2] .

١٤- « الجَوَابُ المُحَرَّرُ فِي كَشْفِ حَالِ الخَضِرِ وَالاسْكَنْدَرِ »[3] .

١٥- و « تُحفَةُ النُّسَّاكِ فِي فَضْلِ السِّوَاكِ » .

١٦- « التَّحْقِيقُ فِي بُطْلَانِ التَّلْفِيقِ » : رَدَّ بِهَا جَوَازَ التَّلْفِيقِ فِي العِبَادَاتِ وَغَيْرِهَا لِلشَّيْخِ مَرْعِي[4] .

١٧- « الدُّرُّ المَنثُورُ فِي فَضْلِ يَوْمِ عَاشُور المَأْثُورِ » .

١٨- « اللُّمْعَةُ فِي فَضْلِ يَوْمِ الجُمْعَةِ » .

١٩- « القَوْلُ العَلِيُّ شَرْح أَثَرِ سَيِّدنَا الإِمَامِ عَلِيٍّ »[5] .

٢٠- « نَتَائِجُ الأَفْكَارِ شَرْحُ حَدِيثِ سَيِّدِ الاسْتِغْفَارِ » : أَوْدَعَ فِيهِ

= سنة ٦٩٩ هـ ، طبع هذا الشرح سنة ١٣٢٤ هـ بمطبعة النجاح بمصر ، ثم طبع سنة ١٣٩٣ هـ في مطبعة الحكومة ، بمكة المكرمة في مجلدين .

(١) ذكره السفاريني في كتابه « غذاء الألباب » (١ / ٣٥٤) عند كلامة على كبيرة : قطع الرّحِم قال : « وقد ذكرها الحجاوي في منظومته المشتملة على الكبائر الواقعة في « إقناعه » ، وقد شرحتها شرحًا لطيف الحجم غزير الفوائد » إهـ وللكتاب نسخة خطية بجامعة برنستون في أمريكا برقم (٣٠٦٦) .

(٢) طبع بالرياض بتحقيق راشد الغُفَيلي .

(٣) ذكره السفاريني في « غذاء الألباب » (١ / ٨٤) .

(٤) للكتاب نسخة خطية بشستربتي برقم (٤٩٠٧) . وقد نقل منه الأستاذ محمد سعيد الباني نصوصًا في كتابه « عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق » ص (١٠١ - ١٠٤) .

(٥) أشار إليه السفاريني في « غذاء الألباب » (١ / ٢٩ ، ١٢ ، ٤٣) وذكر الزركلي في « الأعلام » (٦ / ١٤) أن له نسخة خطية في الرباط .

غَرَائِبَ ، نَحْو سَبْعِ كَرَارِيس[١] .

٢١- رِسَالَةٌ فِي « بَيَانَ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ »[٢] .

٢٢- رِسَالَةٌ فِي « ذَمِّ الوَسْوَاس » .

٢٣- رِسَالَةٌ فِي « شَرْحِ حَدِيثِ الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً » .

٢٤ - رِسَالَةٌ فِي « فَضْلِ الفَقِيرِ الصَّابِرِ »[٣] .

٢٥- « مُنتَخَبُ الزُّهْدِ لِلإِمَامِ أَحْمَدَ » : حَذَفَ مِنْهُ المُكَرَّرَ وَالأَسَانِيدَ[٤].

٢٦- « تَعْزِيَةُ اللَّبِيبِ » : قَصِيدَةٌ فِي الخَصَائِصِ النَّبَوِيَّةِ[٥] .

* وَغَيْرُ ذَلِكَ[٦] ، مِنَ : التَّحْرِيرَاتِ ، وَالفَتَاوَىٰ الحَدِيثِيَّةِ وَالفِقْهِيَّةِ ،

---

(١) طبع بدار الصميعي بالرياض ؛ بتحقيق : عبد العزيز بن سليمان الهبدان ، وعبد العزيز بن إبراهيم الدخيل ، سنة ١٤١٩ هـ .

(٢) أشار إليها السفاريني في « غذاء الألباب » (٢ / ٤٩٥) أثناء كلامه على حكم تارك الصلاة قال : « وقد سُئِلت عن هذه المسألة فأجبت عنها بجزء لطيف » إهـ .

(٣) أشار إليها السفاريني في « غذاء الألباب » (٢ / ٥٤٥) عند تعرّضه للمقارنة بين الفقير الصابر والغني الشاكر ، وأيهما أفضل ؛ قال : « وقد أفردت لهذه المسألة رسالة أتيت فيها بأكثر أحاديث مدح الفقر والفقراء والإعراض عن الدنيا والتقلل منها والله الموفق » إهـ .

(٤) أشار إليه السفاريني في « شرح ثلاثيات أحمد » (١ / ١٨) عند كلامه على مؤلفات الإمام أحمد ، قال : « ومن تصانيفه : الزهد ، وقد انتقيت منه أجزاء » إهـ .

(٥) ذكره في « النّعت الأكمل » ص (٣٠٣) باسم « تعزية اللبيب بأحبّ حبيب » .

(٦) ومن تصانيفه أيضًا مما لم يذكره هنا :

١ - « لوائح الأنوار السّنية ، ولواقح الأفكار السّنية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية » . مطبوع في مجلدين بمكتبه الرشد بالرياض ١٤١٠ هـ . بتحقيق عبد الله بن محمد بن سليمان البصري .

وَالأَجْوِبَةِ عَلَى المَسَائِلِ العَدِيدَةِ ، وَالتَّرَاجِمِ لِبَعْضِ أَصْحَابِ المَذْهَبِ .

○ وَبِالجُمْلَةِ : فَتَآلِيفُهُ نَافِعَةٌ مُفِيدَةٌ مَقْبُولَةٌ ، سَارَتْ بِهَا الرُّكْبَانُ وَانتَشَرَتْ فِي البُلْدَانِ ؛ لأَنَّهُ كَانَ إِمَامًا مُتْقِنًا ، جَلِيلَ القَدْرِ .

○ وَظَهَرَتْ لَهُ كَرَامَاتٌ عَظِيمَةٌ .

○ وَكَانَ حَسَنَ التَّقْرِيرِ وَالتَّحْرِيرِ ، لَطِيفَ الإِشَارَةِ ، بَلِيغَ العِبَارَةِ .

○ حَسَنَ الجَمْعِ وَالتَّأْلِيفِ ، لَطِيفَ التَّرْتِيبِ وَالتَّرْصِيفِ . زِينَةَ أَهْلِ عَصْرِهِ ، وَنَقَاوَةَ أَهْلِ مِصْرِهِ . صَوَّامًا ، قَوَّامًا ، وِرْدُهُ كُلَّ لَيْلَةٍ سِتُّونَ رَكْعَةً .

○ وَكَانَ مَتِينَ الدِّيَانَةِ ، لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةُ لَائِم ، مُحِبًّا لِلسَّلَفِ وَآثَارِهِمْ بِحَيْثُ إِنَّهُ إِذَا ذَكَرَهُمْ أَو ذُكِرُوا عِندَهُ ؛ لَمْ يَمْلِكْ عَيْنَيْهِ مِنَ البُكَاءِ .

= ٢ ـ « الأجوبة النجدية عن الأسئلة النجدية » :
انظر : « النعت الأكمل » ص (٣٠٣) ، و« سلك الدرر » (٤ / ٣٢) .

٣ـ « الأجوبة الوهبية عن الأسئلة الزعبية » : نفس المصادر السابقة .

٤ ـ « الدّراري المصنوعات في اختصار الموضوعات » : وهو اختصار لموضوعات ابن الجوزي ، وقد ذكره السفاريني في « لوامع الأنوار » (١ / ٤٥٣) ، وانظر : « الرسالة المستطرفة » للكتاني ص (١٥٠) ، و « الأعلام » للزركلي (٦ / ١٤) ، حيث ذكر أن له نسخة خطية عند يوسف زخور .

٥ ـ « الدر المنظّم في فضل عشر محرم » : ذكره السفاريني في « شرح ثلاثيات مسند أحمد » (٢ / ٧٢٩) ، وانظر : « النعت الأكمل » ص (٣٠٣) .

٦ ـ « رسالة في أحكام الصلاة على الميت » : ذكرها السفاريني في « شرح ثلاثيات مسند أحمد » (١ / ١٣٢) و « غذاء الألباب » (٢ / ٧٥) .

٧ ـ « عرف الزرنب في شأن السيدة زينب » : انظر : « النعت الأكمل » ص (٣٠٢) و « سلك الدّرر » (٤ / ٣١) . وغير ذلك مما هو مثبت في مصادر ترجمته .

○ وَتَخَرَّجَ بِهِ وَانتَفَعَ : خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّجْدِيِّينَ ، وَالشَّامِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ[1] . وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ٨ ، أَو سَنَة ١١٨٩هـ » انتَهَىٰ[2]...

○○○○

---

(١) ومن أبرز تلاميذه :

١ـ محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري المتوفي سنة ١٢١٤ هـ ، صاحب كتاب « النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد » .

٢ـ محمد مرتضىٰ الحسيني الزبيدي العلامة اللغوي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ ، صاحب « تاج العروس في شرح القاموس » .

٣ـ محمد بن شاكر بن علي المعروف بابن العقاد المتوفى سنة ١٢٢٢ هـ .

٤ـ عبد اللّه بن شحادة السفاريني ؛ الشهير بابن الخطاب المتوفى سنة ١١٨٧ هـ بنابلس .

٥ـ مصطفى بن سعد الرحيباني السيوطي ؛ مفتي الحنابلة في دمشق ، وهو من أكبر تلاميذ السفاريني المتوفى بدمشق سنة ١٢٤٣ هـ .

٦ـ محمد بن أحمد بن صفي الدين أبو الفضل الحسيني ، محدث فقيه ، المتوفى سنة ١٢٠٠ هـ .

٧ـ المحدث عبد القادر بن خليل بن عبد اللّه صاحب الزّبيدي الرومي الأصل المدني الدار ، خطيب المسجد النبوي .

٨ـ محمد السيد هاشم الجعفري النابلسي المتوفى سنة ١٢٢٨ هـ .

٩ـ عيسى القدومي المتوفى سنة ١١٩٧ هـ . وغيرهم .

راجع : « النعت الأكمل » و « سلك الدرر » و « فهرس الفهارس » و « تاريخ الجبرتي »

(٢) من كتاب « السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة » لابن حميد (٢ / ٨٣٩ ـ ٨٤٦) .

ويراجع ترجمته أيضًا في المصادر التالية : « النّعت الأكمل » للكمال الغزي : (٣٠١) ، و « تاج العروس » للزبيدي (١٢ / ٤٧) ،و « معجم الشيوخ » له أيضًا (١٣٥ / أ ـ ١٣٦ / ب) نسخة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، و « مُختصر طبقات الحنابلة » للشطي : (١٢٧) و « سِلك الدُّرر » للمرادي : (٤ / ٣١) ، و « تاريخ الجبرتي » للجبرتي : (١ / ٤٠٩) ، و « فهرس الفهارس » للكتاني : (٢ / ١٠٠٢) ، و « الأعلام » للزركلي : (٦ / ١٤) و « مُعجم المؤلّفين » لرضا كحالة : (٥٩١) ، و « صفحات من ترجمة الإمام السفاريني » للأخ الفاضل محمد بن ناصر العجمي ط دار البشائر ١٤١٣هـ .

المبحث الثاني

ترجمة الشارح « الشيخ ابن مانع »(*)

○ هو محمد عبد العزيز بن محمد بن مانع بن شبرمة الوهيبي التميمي .

○ ولد بـ « عنيزة » سنة ١٣٠٠ هـ ورحل في طلب العلم إلى « بريدة » فـ « البصرة » ، فـ « بغداد » ثم استقر بـ « الأزهر » .

○ طلب العلم على عدد وفير من المشايخ مثل :

١- الشيخ محمد الذهبي ، أحد المدرسين برواق الحنابلة بالأزهر ؛ حيث قرأ النحو والعلوم السائدة في الأزهر آنذاك .

٢- والشيخ جمال الدين القاسمي ، سمع عليه « صحيح البخاري » .

٣- والشيخ محمود شكري الآلوسي ، وأكثر من ملازمته والأخذ عنه ، وقرأ عليه كثير من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية .

○ رجع إلى بلدته « عنيزة » سنة ١٣٢٩ هـ ، ودُعِي للتدريس في « البحرين » بدعوة من أعيانها لمكافحة التبشير ، فأقام هناك أربع سنين قام فيها بشرح العقيدة السفارينية ثم دُعي إلى « قطر » حيث تولى القضاء والخطابة والتدريس مدة أربع وعشرين سنة ، ودعاه الملك عبد العزيز آل سعود في سنة ١٣٥٨ هـ للتدريس ، فدرس في الحرم المكي ثم عُين مديرًا

(*) راجع ترجمته في : « مشاهير علماء نجد وغيرهم » (٢٦٧ ، ٢٧٢) ، و « الأعلام » (٦ / ٢٠٩) ، و « المستدرك على معجم المؤلفين » ص (٦٨٢) ، و « علماء نجد خلال ستة قرون » .

للمعارف في « مكة » ، وولي رئاسة هيئة تمييز القضاء الشرعي .

○ كانت له اليد الطولى في الحث على نشر العلوم الشرعية والكتب النافعة وتحريض أهل الخير على طباعتها[1] .

○ **له عدد من المؤلفات النافعة والتي منها :**

١ـ « الأجوبة الحميدة في أسئلة تتعلق بالتوحيد » .

٢ـ « إرشاد الطلاب إلى فضيلة العلم والعمل والآداب » . ط

٣ـ و « الإعلام فيمن ولي عنيزة من الأمراء والقضاة والأعلام » .

٤ـ و « إقامة البرهان في تحريم أخذ الأجرة على تلاوة القرآن » . ط

٥ـ « تحديق النظر في أخبار المهدي المنتظر » .

٦ـ « حاشية على دليل الطالب » في الفقه الحنبلي . ط

٧ـ « سبل الهدى في شرح شواهد قطر الندى » .

٨ـ و « القول السديد فيما يجب لله على العبيد » .

٩ـ « الكواكب الدرية لشرح الدرة المضية » وهو كتابنا هذا . ط

١٠ـ « مختصر عنوان المجد في تاريخ نجد » .

○ سافر إلى « بيروت » طلبًا للعلاج فتوفى فيها سنة ١٣٩٤ هـ ، ودفن بالدوحة رحمه الله تعالى .

○ ○ ○ ○

---

(١) راجع : مقدمة زهير الشاويش للكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة .

نظم الدرة المضية

في عقد أهل الفرقة المرضية

للإمام محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني

المتوفى ١١٨٨هـ

اعتنى بها

أبو محمد أشرف بن عبد المقصود





بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ ٱلْقَدِيمِ ٱلْبَاقِي ... مُسَبِّبِ ٱلْأَسْبَابِ وَالأَرْزَاقِ

حَيٍّ عَلِيمٍ قَادِرٍ مَوْجُودُ ... قَامَتْ بِهِ ٱلْأَشْيَاءُ وَالوُجُودُ

دَلَّتْ عَلَىٰ وُجُودِهِ الحَوَادِثُ ... سُبْحَانَهُ فَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْوَارِثُ

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ سَرْمَدَا ... عَلَىٰ النَّبِيِّ المُصْطَفَىٰ كَنْزِ الهُدَىٰ

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَبْرَارِ ... مَعَادِنِ التَّقْوَىٰ مَعَ الأَسْرَارِ

وَبَعْدُ : فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ العِلْمِ ... كَالفَرْعِ « لِلتَّوْحِيدِ » فَاسْمَعْ نَظْمِي

لِأَنَّهُ العِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي ... لِعَاقِلٍ لِفَهْمِهِ لَمْ يَبْتَغِ

وَيَعْلَمُ « الوَاجِبَ » وَ « المُحَالَا » ... كَـ « جَائِزٍ » في حَقِّهِ تَعَالَىٰ

صَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ ... أَن يُعْتَنُوا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ

لِأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلحِفْظِ كَمَا ... يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

وَمِنْ هُنَا نَظَمْتُ لي « عَقِيدَهْ » ... « أُرْجُوزَةً » وَجِيزَةً مُفِيدَهْ

نَظَمْتُهَا في سِلْكِهَا « مُقَدِّمَهْ » ... وَسِت « أَبْوابٍ » كَذَاكَ « خَاتِمَهْ »

وَسَمْتُهَا بِـ « الدُّرَّةِ المُضِيَّهْ » ... فِي عَقْدِ أَهْلِ الفِرقَةِ المَرْضِيَّهْ

عَلَى اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ « الحَنْبَلِي » ... إِمَامِ أَهْلِ الحَقِ ذِي القَدْرِ العَلِي

حَبْرِ المَلاٰ فَرْدِ العُلَىٰ الرَّبَّانِي ... رَبِّ الحِجَىٰ مَاحِي الدُّجَىٰ الشَّيْبَانِي

فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الأَثَرِ ... فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهُوَ الأَثَرِي

سَقَىٰ ضَرِيحاً حَلَّهُ صَوبُ الرِّضا   وَالعَفْوُ وَالغُفْرَانُ مَا نَجْمٌ أَضَا

وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الأَئِمَّهْ   مَنَازِلَ الرِضْوَانِ أَعْلَىٰ الجَنَّهْ

○ ○ ○ ○



في ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف

اعْلَمْ هُدِيتَ أَنَّهُ جَاءَ الخَبَرْ ... عَنِ النَّبِيِّ المُقْتَفَىٰ خَيْرِ البَشَرْ
بِأَنَّ ذِي الأُمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقْ ... « بِضْعًا وَسَبْعِينَ » اعْتِقَادًا وَالمُحِقْ
مَا كَانَ في نَهْجِ « النَّبِيِّ » المُصْطَفَىٰ ... وَ« صَحْبِهِ » مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا
وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرْ ... في فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَىٰ « أَهْلِ الأَثَرْ »
فَأَثْبَتُوا النُّصُوصَ بِـ « التَّنْزِيهِ » ... مِنْ غَيْرِ « تَعْطِيلٍ » وَلَا « تَشْبِيهِ »
فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ « الآيَاتِ » ... أَوْ صَحَّ فِي « الأَخْبَارِ » عَنْ ثِقَاتِ
مِنَ « الأَحَادِيثِ » نُمِرُّهُ كَمَا ... قَدْ جَاءَ فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا
وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ بِـ « العُقُولِ » ... لِقَوْلِ مُفْتَرٍ بِهِ جَهُولِ
فَعِقْدُنَا « الإِثْبَاتُ » يَا خَلِيلِي ... مِنْ غَيْرِ « تَعْطِيلٍ » وَلَا « تَمْثِيلِ »
فَكُلُّ مَنْ « أَوَّلَ » فِي الصِّفَاتِ ... كَذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مَا إِثْبَاتِ
فَقَدْ تَعَدَّىٰ وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَىٰ ... وَخَاضَ فِي بَحْرِ الهَلَاكِ وَافْتَرَىٰ
أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرْ ... فِيهِ وَحُسْنَ مَا نَحَاهُ « ذُو الأَثَرْ »
فَإِنَّهُمْ قَدِ اقْتَدَوْا بِالمُصْطَفَىٰ ... وَصَحْبِهِ فَاقْنَعْ بِهَذَا وَكَفَىٰ

○○○○

في معرفة الله تعالى

أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَىٰ العَبِيدِ ... «مَعْرِفَةُ الإِلَهِ» بِالتَّسْدِيدِ
بِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا نَظِيرَ ... لَهُ وَلَا شِبْهٌ وَلَا وَزِيرَ
« صِفَاتُهُ » كَـ « ذَاتِهِ » قَدِيمَهْ ... « أَسْمَاؤُهُ » ثَابِتَةٌ عَظِيمَهْ
لَكِنَّهَا فِي الحَقِّ تَوْقِيفِيهْ ... لَنَا بِذَا أَدِلَّةٌ وَفِيَّهْ
لَهُ «الحَيَاةُ» و«الكَلَامُ» و«البَصَرْ» ... «سَمْعٌ» «إِرَادَةٌ» و«عِلْمٌ» و«اقْتَدَرْ»
بِـ « قُدْرَةٍ » تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ ... كَذَا « إِرَادَةٌ » فَعِي وَاسْتَبِنِ
وَ« العِلْمُ » وَ« الكَلَامُ » قَدْ تَعَلَّقَا ... بِكُلِّ شَيْءٍ يَا خَلِيلِي مُطْلَقَا
وَ« سَمْعُهُ » سُبْحَانَهُ كَـ « البَصَرِ » ... بِكُلِّ مَسْمُوعٍ وَكُلِّ مُبْصَرِ

فصل

في مبحث القرآن العظيم والكلام المنزل القديم

وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ « جِبْرِيلَ » ... مِن مُحْكَمِ « القُرْآنِ » وَالتَّنْزِيلَ
« كَلَامُهُ » سُبْحَانَهُ قَدِيمُ ... أَعْيَىٰ الوَرَىٰ بِالنَّصِّ يَا عَلِيمُ
وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الوَرَىٰ مِنْ أَصْلِهِ ... أَنْ يَسْتَطِيعُوا « سُورَةً » مِّن مِّثْلِهِ

فصل

في ذكر الصفات التي يثبتها لله أئمة السلف دون غيرهم من الخلف

وَلَيْسَ رَبُّنَا بِـ « جَوْهَرٍ » وَلَا ... «عَرَضٍ» وَلَا «جِسْمٍ» تَعَالَىٰ ذُو العُلَا
سُبْحَانَهُ قَدِ « اسْتَوَىٰ » كَمَا وَرَدْ ... مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَد تَعَالَىٰ أَنْ يُحَدْ

فَلَا يُحِيطُ عِــلْمُــنَا بِـ « ذَاتِهِ » كَذَاكَ لَا يَنْفَكُّ عَنْ « صِفَاتِهِ »

فَكُـلُّ مَا قـد جَاءَ فِي الدَّلِيـلِ فَثَـابِتٌ مِّنْ غَيْرِ مَا تَمْثِيـلِ

مِنْ «رَحْمَةٍ» وَنَحْوِهَا كَ«وَجْهِهِ» وَ « يَدِهِ » وَكُلِّ مَا مِن نَهْجِهِ

وَ « عَيْنِهِ » وَ « صِفَــةِ النُّزُولِ » وَ « خَلقِهِ » فَاحْذَرْ مِنَ النُّزُولِ

فَسَائِرُ « الصِّفَاتِ » وَ« الأَفْعَالِ » قَـدِيمَــةٌ لـلَّـه ذِي الجَــلَالِ

لَكِنْ بِلَا « كَيْفٍ » وَلَا « تَمْثِيلِ » رغْـمًا لِأَهْلِ الزَّيْغِ وَالتَّعْطِيـلِ

فَمُـرهَـا كَـمَا أَتَتْ فِي الـذِّكْـرِ مِنْ غَيْرِ « تَأْوِيلِ » وَغَيْرِ « فِكْرِ »

وَيَسْتَحِيلُ « الجَهْلُ » وَ « العَجْزُ » كَمَا قَدِ اسْتَحَالَ « المَوْتُ » حَقًّا وَ « العَمَىٰ »

فَكُلُّ « نَقْصٍ » قَد تَعَالَىٰ اللَّهُ عَـنْـهُ فَـيَـا بُـشْـرَىٰ لِمَنْ وَالَاهُ

في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد في العقائد وفي جوازه وعدمه

وَكُـلُّ مَـا يُـطْـلَـبُ فِـيـهِ الجَزْمُ فَمَنْعُ « تَقْلِيـدٍ » بِذَاكَ حَـــتْمُ

لِأَنَّــهُ لَا يُـكْـتَـفَـىٰ بِـالـظَّـنِّ لِذِي الحِجَىٰ فِي قَوْلِ « أَهْلِ الفَنِّ »

وَقِيلَ يَكْفِي الجَزْمُ « إِجْمَاعًا » بِمَا يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ العُلَمَا

فَـالجَازِمُـونَ مِـنْ عَـوَامِّ الـبَـشَـرِ فَمُسْلِمُونَ عِنْدَ « أَهْلِ الأَثَرِ »

○ ○ ○ ○

الباب الثانى

في الأفعال المخلوقة

وَسَائِرُ الأَشْيَاء غَيْرُ الذَّاتِ وَغَيْرَ مَا « الأَسْمَاءِ » و « الصِّفَاتِ »
مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنَ العَدَمْ وَضَلَّ مَنْ أَثْنَىٰ عَلَيْهَا بِالقِدَمْ
وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَارِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَارِ
لَكِنَّهُ لَا يَخْلُقُ الخَلْقَ سُدَى كَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ فَاتْبَعِ الهُدَى
أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ لَكِنَّهَا كَسْبٌ لَنَا يَالَاهِي
وَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ العِبَادُ مِنْ طَاعَةٍ أَوْ ضِدِّهَا مُرَادُ
لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا اضْطِرَارِ مِنْهُ لَنَا فَافْهَمْ وَلَا تُمَارِ
وَجَازَ لِلمَوْلَىٰ يُعَذِّبُ الوَرَىٰ مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُرْمٍ جَرَىٰ
فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَىٰ يَجْمُلُ لِأَنَّهُ عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ
فَإِن يُثِبْ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَإِن يُعَذِّبْ فَبِمَحْضِ عَدْلِهِ
فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَصْلَحِ وَلَا الصَّلَاحُ وَيْحَ مَنْ لَمْ يُفْلِحِ
فَكُلُّ مَنْ شَاءَ هُدَاهُ يَهْتَدِي وَإِنْ يُرِدْ ضَلَالَ عَبْدٍ يَعْتَدِي

فصل

في الكلام على الرزق

وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالِ أَوْ ضِدِّهِ فَحُلْ عَنِ المُحَالِ
لِأَنَّهُ رَازِقُ كُلِّ الخَلْقِ وَلَيْسَ مَخْلُوق بِغَيْرِ رِزْقِ

وَمَنْ يَمُتْ بِقَتْلِهِ مِنَ البَشَرِ   أَوْ غَيْرِهِ فَبِـ « القَضَاءِ وَالقَدَرِ »
وَلَمْ يَفُتْ مِنْ « رِزْقِهِ » وَلَا « الأَجَلْ »   شَيءٌ فَدَعْ أَهْلَ الضَّلَالِ وَالخَطَلْ

○ ○ ○ ○

في الأحكام والكلام على الإيمان ومتعلقات ذلك

وَوَاجِبٌ عَلَىٰ العِبَادِ طُرًّا أَنْ يَعْبُدُوهُ طَاعَةً وَبِرَّا
وَيَفْعَلُوا الفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَرْ حَتْمًا وَيَتْرُكُوا الَّذِي عَنْهُ زَجَرْ

فصل

في الكلام على القضاء والقدر

وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ فَوَاقِعٌ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ
وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَىٰ العَبْدِ « الرِّضَا » بِكُلِّ مَقْضِيٍّ وَلَكِنْ بِالقَضَا
لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَىٰ وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَىٰ

فصل

في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها

وَيَفْسُقُ المُذْنِبُ بِـ « الكَبِيرَهْ » كَذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ « الصَّغِيرَهْ »
لَا يَخْرُجُ المَرْءُ مِنَ « الإِيمَانِ » بِـ « مُوبِقَاتِ الذَّنبِ » وَ « العِصْيَانِ »
وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ حُوبَا
وَيَقْبَلُ المَوْلَىٰ بِمَحْضِ الفَضْلِ مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُنفَصِلِ
مَا لَمْ يَتُبْ مِنْ « كُفْرِهِ » بِضِدِّهِ فَيَرْتَجِعْ عَنْ « شِرْكِهِ » وَصَدِّهِ
وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الخَطَا فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِذِي العَطَا
فَإِنْ يَشَأْ يَعْفُو وَإِن شَاءَ انْتَقَمْ وَإِنْ يَشَأْ أَعْطَىٰ وَأَجْزَلَ النِّعَمْ

فصل

في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طوائف الملحدين

وَقِيلَ فِي « الدُّرُوزِ » و « الزَّنَادِقَهْ » وَسَائِرِ « الطَّوَائِفِ المُنَافِقَهْ »

وَكُلِّ « دَاعٍ لِابْتِداعٍ » يُقْتَلُ كَمَنْ تَكَرَّرَ نَكْثُهُ لَا يُقْبَلُ

لِأَنَّهُ لَمْ يَبْدُ مِنْ إِيمَانِهِ إِلَّا الَّذِي أَذَاعَ مِنْ لِسَانِهِ

كَـ « مُلْحِدٍ » وَ « سَاحِرَهْ » وَهُمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ فِي الآخِرَهْ

قُلتُ وَإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الهُدَىٰ كَمَا جَرَى « لِلْعَيْلَبوني » اهْتَدَىٰ

فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ مَا كَانَ فِيهِ الهَتْكُ عَنْ أَسْتَارِهِمْ

وَكَانَ لِلدِّينِ القَوِيمِ نَاصِرًا فَصَارَ مِنَّا بَاطِنًا وَظَاهِرًا

فَكُلُّ « زِنْدِيقٍ » وَكُلُّ « مَارِقِ » وَ « جَاحِدٍ » وَ « مُلحِدٍ مُنَافِقِ »

إذَا اسْتَبَانَ نُصْحُهُ لِلدِّينِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَنْ يَقِينِ

فصل

في الكلام على الإيمان

إِيمَانُنا « قَوْلٌ » وَ « قَصْدٌ » وَ « عَمَلٌ » تَزِيدُهُ « التَقْوَىٰ » وَينقصُ بالزَّلَلِ

وَنَحْنُ فِي « إِيمَانِنَا » نَسْتَثْنِي مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنِ

نُتَابِعُ الأَخْيَارَ مِنْ « أَهْلِ الأَثَرْ » وَنَقْتَفِي « الآثَارَ » لا أَهْلَ الأَشَرْ

وَلَا تَقُلْ إِيمَانُنَا مَخْلُوقُ وَلَا قَدِيمٌ هَكَذَا مَطْلُوقُ

فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَاتِ

فَفِعْلُنَا نَحْوَ « الرُّكُوعِ » مُحْدَثُ وَكُلُّ « قُرآنٍ » قَدِيمٌ فَابْحَثوا

وَوَكَّـلَ الـلَّـهُ مِـنَ « الـكِـرَامِ » « آثْـنَـيْنِ » حَـافِـظَـيْنِ لِـلْأَنَـامِ
فَـيَـكْـتُـبَـانِ كُـلَّ أَفْـعَـالِ الـوَرَىٰ كَمَا أَتَى في النَّصِّ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

○○○○

في ذكر السمعيات

وَكُـلُّ مَـا صَـحَّ مِـنَ الأَخْـبَـارِ أَوْ جَـاءَ فِـي الـتَّنْزِيـلِ وَالآثَـارِ
مِنْ فِتْنَةِ « البَرْزَخِ » و « القُبُورِ » وَمَـا أَتَـىٰ فِـي ذَا مِـن الأُمُـورِ

فصل
في ذكر الرُّوح والكلام عليها

وَأَنَّ « أَرْوَاحَ الـوَرَىٰ » لَمْ تُـعْـدَمِ مَعَ كَوْنِهَا مَخْلُوقَة فاسْتَفْهِمِ
فَكُـلُّ مَـا عَـنْ سَيِّدِ الخَلْقِ وَرَدْ مِنْ أَمْرِ هَذَا البَابِ حَقٌّ لَا يُرَدْ

فصل
في أشراط الساعة وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجيئها

وَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ مِنْ « أَشْرَاطِ » فَـكُـلُّـهُ حَـقٌّ بِـلَا شِـطَـاطِ
مِـنْـهَـا الإِمَـام الخَاتَم الـفَـصِـيـحُ « مُـحـمَّـدُ المَهْـدِيُّ » و « المَسِيحُ »
وَأَنَّـهُ يَـقْـتُـلُ « لِـلـدَّجَّـالِ » بِـ « بَابِ لُدٍّ » خَلِّ عَنْ جِدَالِ
وَأَمْـرُ « يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ » أَثْبِتِ فَإِنَّهُ حَـقٌّ كَـ « هَدْمِ الكَعْبَةِ »
وَأَنَّ مِـنْـهَـا « آيَـةَ الـدُّخَـانِ » وَأَنَّـهُ يُـذْهَـبُ بِـ « الـقُـرْآنِ »
« طُلُوعُ شَمْسِ الأُفقِ » مِنْ دَبُورِ كَـ « ذَاتِ أَجْيَادٍ » عَلَىٰ المَشْهُورِ
وَآخِرُ الآيَاتِ « حَـشْـرُ الـنَّـارِ » كَـمَـا أَتَىٰ في مُحْكَمِ الأَخْبَارِ
فَـكُـلُّـهَـا صَـحَّـتْ بِـهَـا الأَخْـبَارُ وَسَطَّـرَتْ آثَارَهَا الأَخْـيَـارُ

فصل

في أمر المعاد

وَاجْزِمْ بِأَمْرِ « البَعْثِ وَالنُّشُورِ » وَ« الحَشْرِ » جَزْمًا بَعْدَ « نَفْخِ الصُّورِ »

كَذَا وُقُوف الخَلْقِ « لِلْحِسَابِ » وَ « الصُّحُفِ » وَ « المِيزَانِ » لِلثَّوَابِ

كَذَا « الصِّرَاطُ » ثُمَّ حَوْضُ المُصْطَفَىٰ فَيَا هَنَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشِّفَا

عَنْهُ يُذَادُ المُفْتَرِي كَمَا وَرَدْ وَمَنْ نَحَا سُبُلَ السَّلَامَةِ لَمْ يُرَدْ

فَكُنْ مُطِيعًا وَاقْفُ أَهْلَ الطَّاعَةْ فِي « الحَوْضِ » وَ« الكَوْثَرِ » وَ« الشَّفَاعَةْ »

فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَىٰ كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الوَفَا

مِن عَالِمٍ كَالرُّسْلِ وَالأَبْرَارِ سِوَىٰ الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الأَنْوَارِ

فصل

في الكلام على الجنة والنار

وَكُلُّ « إِنْسَانٍ » وَكُلُّ « جِنَّةٍ » فِي دَارِ « نَارٍ » أَوْ نَعِيمِ « جَنَّةٍ »

هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ مِنْ كُلِّ الوَرَىٰ فَالنَّارُ دَارُ مَنْ تَعَدَّىٰ وَافْتَرَىٰ

وَمَنْ عَصَىٰ بِذَنْبِهِ لَمْ يُخْلَدِ وَإِنْ دَخَلَهَا يَا بَوَارَ المُعْتَدِي

وَ « جَنَّةُ النَّعِيمِ » لِلأَبْرَارِ مَصُونَةٌ عَنْ سَائِرِ الكُفَّارِ

واجْزِمْ بِأَنَّ « النَّارَ » كَـ« الجَنَّةِ » فِي وجُودِهَا وَأَنَّهَا لَمْ تُتْلَفِ

فَنَسْأَلُ اللَّهَ « النَّعِيمَ » وَ « النَّظَرْ » لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنٍ غَبَرْ

فَإِنَّهُ يُنْظَرُ بِالأَبْصَارِ كَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ وَالأَخْبَارِ

لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُحْجَبِ إِلَّا عَنِ « الكَافِرِ » وَ « المُكَذِّبِ »

في ذكر النبوة

وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ « السَّلَامِ » وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الأَنَامِ
أَن أَرْشَدَ الخَلْقَ إِلَىٰ الوصُولِ مُبَيِّنًا لِلحَقِّ بِـ « الرَّسُولِ »
وَشَرْطُ مَنْ أُكْرِمَ بِـ « النُّبُوَّةِ » « حُرِّيَّةٌ » « ذُكُورةٌ » كـ « قُوَّةِ »
وَلَا تُنَالُ رُتْبَةُ « النُّبُوَّةِ » بِـ«الكَسْبِ»وَ«التَّهْذِيبِ»وَ«الفُتُوَّةِ»
لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ المَوْلَىٰ الأَجَلْ لِمَنْ يَشَا مِنْ خَلقِهِ إِلَىٰ الأَجَلْ
وَلَمْ تَزَلْ فِيمَا مَضَىٰ الأَنْبَاءُ مِنْ فَضْلِهِ تَأْتِي لِمَنْ يَشَاءُ
حَتَّىٰ أَتَىٰ بِـ « الخَاتَمِ » الَّذِي خَتَمْ بِهِ وَأَعْلَانَا عَلَىٰ كُلِّ الأُمَمْ

فصل

في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ

وَخَصَّهُ بِذَاكَ كَالْمَقَامِ وَبَعْثِهِ لِسَائِرِ الأَنَامِ
وَ « مُعْجِزِ القُرْآنِ » كَـ « المِعْرَاجِ » حَقًّا بِلَا مَيْنٍ وَلَا اعْوِجَاجِ
فَكَمْ حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهْ وَخَصَّهُ سُبْحَانَهُ وَخَوَّلَهْ

فصل

في التنبيه على بعض معجزاته ﷺ

وَ « مُعْجِزَات » خَاتَمِ الأَنْبِيَاءِ كَثِيرةٌ تَجِلُّ عَنْ إِحْصَائِي
مِنْهَا « كَلَامُ اللَّه » مُعْجِزُ الوَرَىٰ كَذَا «انْشِقَاقُ البَدْرِ» مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

فصل

في ذكر فضيلة نبينا محمد ﷺ وأولي العزم وغيرهم من الأنبياء والمرسلين

وَأَفْضَلُ العَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا ... نَبِيُّنَا المَبْعُوثُ فِي « أُمِّ القُرَىٰ »

وَبَعْدَهُ الأَفْضَلُ « أَهْلُ العَزْمِ » ... فَـ « الرُّسْلُ » ثُمَّ « الأَنْبِيَا » بِالجَزْمِ

فصل

فيما يجب للأنبياء، وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم

وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ سَلِمْ ... مِنْ كُلِّ مَا نَقْصٍ وَمِنْ « كُفْرٍ » عُصِمْ

كَذَاكَ مِنْ « إِفْكٍ » وَمِنْ « خِيَانَهْ » ... لِوَصْفِهِمْ بِـ « الصِّدْقِ » وَ « الأَمَانَهْ »

وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسْلِ ... « النَّوْمُ » وَ « النِّكَاحُ » مِثْلُ « الأَكْلِ »

فصل

في الصحابة الكرام رضي الله عنهم

وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ بِالتَّحْقِيقِ ... فِي الفَضْلِ وَالمَعْرُوفِ كَـ « الصِّدِّيقِ »

وَبَعْدَهُ « الفَارُوقُ » مِنْ غَيرِ افْتِرَا ... وَبَعْدَهُ « عُثْمَانُ » فَاتْرُكِ المِرَا

وَبَعْدُ فَالفَضْلُ حَقِيقًا فَاسْمَعِ ... نِظَامِي هَذَا « لِلْبَطِينِ الأَنْزَعِ »

مُجَدِّلِ الأَبْطَالِ مَاضِي العَزْمِ ... مُفَرِّجِ الأَوْجَالِ وَافِي الحَزْمِ

وَافِي النَّدَىٰ مُبْدِي الهُدَىٰ مُرْدِي العِدَا ... مُجْلِي الصَّدَىٰ يَا وَيْلَ مَنْ فِيهِ اعْتَدَىٰ

فَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتْمًا وَجَبْ ... وَمَنْ تَعَدَّىٰ أَوْ قَلَىٰ فَقَدْ كَذَبْ

وَبَعْدُ فَالأَفْضَلُ « بَاقِي العَشَرَهْ » ... فَـ « أَهْلُ بَدْرٍ » ثُمَّ « أَهْلُ الشَّجَرَهْ »

وَقِيلَ « أَهْلُ أُحُدٍ » المُقَدَّمَهْ ... وَالأَوَّلُ أَوْلَىٰ لِلنُّصُوصِ المُحْكَمَهْ

وَ «عَائِشَةْ» فِي العِلْمِ مَعَ «خَدِيجَةْ» فِي السَّبْقِ فَافْهَمْ نُكْتَةَ النَّتِيجَةْ

فصل

في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما يجب لهم من المحبة والتبجيل وتقبيح من آذاهم

وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ كَـ «الصَّحَابَةْ» فِي الفَضْلِ وَالمعْرُوفِ وَالإِصَابَةْ

فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدوا «المُخْتَارَا» وَعَايَنُوا الأَسْرَارَ وَالأَنْوَارَا

وَجَاهَدُوا فِي اللَّهِ حَتَّىٰ بَانَا دِينُ الهُدَىٰ وَقَدْ سَمَا الأَدْيَانَا

وَقَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ من فَضْلِهِم مَّا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ

وَفِي الأَحَادِيثِ وَفِي الآثَارِ وَفِي كَلَامِ القَوْمِ وَالأَشْعَارِ

مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي عَنْ بَعْضِهِ فَاقْنَعْ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ

واَحْذَرْ مِنَ الخَوْضِ الَّذي قَدْ يُزْرِي بِفَضْلِهِم مِمَّا جَرَىٰ لَو تَدْرِي

فَإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرْ فَاسْلَمْ أَذَلَّ اللَّهُ مَنْ لَهُمْ هَجَرْ

وَبَعْدَهُمْ فَـ «التَّابِعُونَ» أَحْرَىٰ بِالفَضْلِ ثُمَّ «تَابِعُوهُمْ» طُرًّا

فصل

في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها

وَكُلُّ «خَارِقٍ» أَتَىٰ عَنْ صَالِحِ مِنْ تَابِعٍ لِشَرْعِنَا وَنَاصِحِ

فَإِنَّهَا مِنَ «الكَرَامَاتِ» الَّتي بِهَا نَقُولُ فَاقْفُ لِلأَدِلَّةِ

وَمَن نَّفَاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ فَقَدْ أَتَىٰ فِي ذَاكَ بِالمُحَالِ

فَإِنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ عَصْرٍ يَا شَقَا أَهْلِ الزَّلَلْ

فصل

في المفاضلة بين البشر والملائكة

وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ « أَعْيَانِ البَشَرْ » عَلَىٰ « مِلَاكِ رَبِّنَا » كَمَا اشْتَهَرْ

قَالَ : وَمَنْ قَالَ سِوَىٰ هَذَا افْتَرَىٰ وَقَدْ تَعَدَّىٰ فِي المَقَال وَاجْتَرَىٰ

○ ○ ○ ○

في ذكر الإمامة ومتعلقاتها

وَلَا غِـــنـــىً لِأُمَّـــةِ الإِسْـــلَامِ ... فِي كُلِّ عَصْرٍ كَانَ عَنْ[1] « إِمَامِ »

يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودِ ... وَيَعْتَنِي بِـ « الغَزْوِ » وَ « الحُدُودِ »

وَ « فِعْلِ مَعْرُوفٍ » وَ « تَرْكِ نُكْرِ » ... وَ « نَصْرِ مَظْلُومٍ » وَ « قَمْعِ كُفْرِ »

وَ « أَخْذِ مَالِ الفَيْءِ » وَ « الخَرَاجِ » ... وَنَحْوِهِ وَ الصَّرْفِ فِي مِنْهَاجِ

وَنَصْبُهُ بِـ « النَّصِّ » وَ « الإِجْمَاعِ » ... وَ « قَهْرِه » فَحُلْ عَنِ الخِدَاعِ

وَشَرْطُهُ « الإِسْلَامُ » وَ « الحُرِّيَّهْ » ... « عَدَالَةٌ » « سَمْعٌ » مَعَ « الذُّرِيَّهْ »

وَأَنْ يَكُونَ مِنْ « قُرَيْشٍ » « عَالِمًا » ... « مُكَلَّفًا » ذَا « خِبْرَةٍ » وَ « حَاكِمَا »

وَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَهُ فِيمَا أَمَرْ ... مَا لَمْ يَكُنْ بِـ « مُنْكَرٍ » فَيُحْتَذَرْ

فصل

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وَاعْلَمْ بِأَنَّ « الأَمْرَ وَالنَّهْيَ » مَعَا ... فَرْضًا كِفَايَةٍ عَلَىٰ مَنْ قَدْ وَعَا

وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا تَعَيَّنَا ... عَلَيْهِ لَكِنْ « شَرْطُهُ » أَنْ يَأْمَنَا

فَاصْبِرْ وَزِلْ بِـ « اليَدِ » وَ « اللِّسَانِ » ... لِـ « مُنْكَرٍ » وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ

وَمَنْ نَهَى عَمَّا لَهُ قَدِ ارْتَكَبْ ... فَقَد أَتَىٰ مِمَّا بِهِ يُقْضَى العَجَبْ

فَلَوْ بَدَا بِنَفْسِهِ فَذَادَهَا ... عَنْ غَيِّهَا لَكَانَ قَدْ أَفَادَهَا

○ ○ ○ ○

في ذكر الأدلة وما يتعلق بها

« مَدَارِكُ العلُومِ » فِي العِيَانِ   مَحْصُورَةٌ فِي « الحدِّ » وَ « البُرهَانِ »

وَقَالَ قَوْمٌ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظَرْ   « حِسٌّ » وَ « إِخْبَارٌ صَحِيحٌ » وَ « النَّظَرْ »

فَـ « الحدُّ » وَهُو أَصْلُ كُلِّ عِلْمِ   وَصْفٌ مُحِيطٌ كَاشِفٌ فَافْتَهِمِ

وَ« شَرْطُهُ » طَرْدٌ وَعَكْسٌ وَهُوَ إِنْ   أَنْبَا عَنِ الذَّوَاتِ فَـ « التَّام » اسْتَبِنْ

وَإِنْ يَكُنْ بِـ« الجِنْسِ » ثُمَّ « الخَاصَّةْ »   فَذَاكَ « رَسْمٌ » فَافْهَمِ المُحَاصَّةْ

وَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحِسٍّ وَحِجَى   فَنُكْرُهُ جَهْلٌ قَبِيحٌ فِي الهِجَا

فَإِنْ يَقُم بِنَفْسِهِ فَـ « جَوْهَرٌ »   أَوْ لَا فَذَاكَ « عَرضٌ » مُفْتَقِرُ

وَ « الجِسْمُ » مَا أُلِّفَ مِنْ جُزْئَيْنِ   فَصَاعِدًا فَاتْرُكْ حَدِيثَ المَيْنِ

وَ« مُسْتَحِيلُ الذَّاتِ » غَيْرُ مُمْكِنِ   وَضِدُّهُ مَا جَازَ فَاسْمَعْ زُكْنِي

وَ« الضِّدُّ » و « الخِلَافُ » و « النَّقِيضُ »   وَ« المِثْلُ » وَ « الغَيْرَانِ » مُسْتَفِيضُ

وَكُلُّ هَذَا عِلْمُهُ مُحَقَّقْ   فَلَمْ نُطِلْ بِهِ وَلَمْ نُنَمِّقْ

وَالحمْدُ لِلَّهِ عَلَىٰ التَّوْفِيقِ   لِمَنْهَجِ الحَقِّ عَلَىٰ التَّحْقِيقِ

مُسَلِّماً لِمُقْتَضَى الحَدِيثِ   وَالنَّصِّ فِي القَدِيمِ والحَدِيثِ

لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ « قَوْلِ السَّلَفِ »   مُوَافِقًا أَئِمَّتِي وَسَلَفِي

وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقَلِّدَا   إِلَّا النَّبِيَّ المُصْطَفَىٰ مُبْدِي الهُدَىٰ

صَلَّىٰ عَلَيْهِ اللَّه مَا قَطْرٌ نَزَلْ   وَمَا تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ مِنَ الأَزَلْ

وَمَا انْجَلَىٰ بِهَدْيِهِ الدَّيْجُورُ   وَرَاقَتِ الأَوْقَاتُ وَالدُّهُورُ

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَهْلِ الوَفَا   مَعَادِنِ التَّقْوَىٰ وَيَنْبُوعِ الصَّفَا

وَتَابِعٍ وَتَابِعٍ لِلتَّابِعِ   خَيْرِ الوَرَىٰ حَقّاً بِنَصِّ الشَّارِعِ

وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَعَ الرِّضْوَانِ   وَالبِرِّ وَالتَّكْرِيمِ وَالإِحْسَانِ

تُهْدَىٰ مَعَ التَّبْجِيلِ وَالإِنْعَامِ   مِنِّي لِمَثْوَى عِصْمَةِ الإِسْلَامِ

أَئِمَّةِ الدِّينِ هُدَاةِ الأُمَّةِ   أَهْلِ التُّقَىٰ مِنْ سَائِرِ الأَئِمَّةِ

لَا سِيَّمَا «أَحْمَدَ» و «النُّعْمَانِ»   وَ «مَالِكٍ» «مُحَمَّدٍ» الصِّنْوَانِ

مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ العَمَلْ   تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمُ فَاسْمَعْ تَخَلْ

وَمَنْ نَحَا لِسُبْلِهِم مِن الوَرَىٰ   مَا دَارَتِ الأَفْلَاكُ أَوْ نَجْمٌ سَرَىٰ

هَدِيَّةٌ مِّنِّي لِأَرْبَابِ السَّلَفْ   مُجَانِبًا لِلخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الخَلَفْ

خُذْهَا هُدِيتَ وَاقْتَفِي نِظَامِي   تَفُزْ بِمَا أَمَّلْتَ وَالسَّلَامِ

○○○○

تمت بحمد الله

شرح العقيدة السفارينية

الكواكب الدرية لشرح

«الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية»

تأليف

العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع

حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه

أبو محمد أشرف بن عبد المقصود

أضواء السلف


بسم الله الرحمن الرحيم

مقـدمة المصـنف

بسم الله الرحمن الرحيم

وَبـه نستعين

الحَمْدُ لِلَّهِ الّذي عَلَا فوق مخلوقاته ، واعترفت بوَحْدَانِيته جميع مَصْنوعاته ، وتقدَّس عن سِمَات المُحْدَثَات ، فليس له شَبِيهٌ ، لا في ذاته ولا في أسمائه ، ولا في صِفَاته .

وأُصَلِّي وأُسَلِّم على سيدنا محمد الذي أوضح اللّه به سَبيل الهُدَىٰ فمن تمسَّك بسنته فقد فاز ، ومن حَادَ عنها فقد ضلَّ واعتدىٰ وعلى آله وأصحابه المتَّقِين ، ومن تبعهم بِإِحْسَانٍ إلى يوم الدِّين .

أمّا بعد : فيقول الفقير إلى رحمة ربّه ورضوانه : محمد بنِ عبد العزيز ابن مانع ـ عامله اللّه بلُطْفِه وإِحْسَانه :

لمَّا مَنَّ اللّه تَعَالىٰ بإقرائي المنظومة الوحيدة المُسَمَّاة :

« بالدُّرة المضية في عقد أَهْل الفرقة المَرضية »

نظم الإِمام الهمام : « محمد بن أحمد السَّفاريني » ، لجماعة من الطُّلاب السَّلفيين ذوي الأَلباب ، رأيتها محتاجة لِشَرْحٍ يُمِيطُ عنها حِجَابها ، ويُعِين على فَهمها ؛ حُفَّاظها .

○ وقد كنت قرأت في تراجم بعض الأفاضل من الحنابلة ، كالشَّيخ العلامة « حسن الشَّطي » ، والشَّيخ الإمام « محمد بن علي بن سلوم »

وغيرهما ، أَنَّهم قد اختصروا[1] « **شرح نَاظِمها** » ؛ ذلك الشَّرح الجليل الذي سَلَكَ فيه مَسْلَكَ الإِطناب والتَّطويل .

وحيث أَني لم أظفر بشيءٍ من تلك المختصرات - ولم يكن فيما علمت مَشْهورًا - أَقْدَمْتُ مُقْتديًا بأولئك الأَئِمة على :

○ اختصار « **شرح ناظمها** » .

○ وأَضَفت إلى ذلك فوائد كثيرة ، مما وجدته في كتب المُحَقِّقِين ، مما يهمُّ طالب العلم دِرَايته .

○ وسمَّيت هذا المختصر :

« الكواكب الدرية »

لشرح : « الدُّرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية »

ومن اللّهِ وحده أستَمِدُّ الإِعانة ، إِنَّه خير مُعِين .

○ ○ ○ ○

---

(١) تقدَّم الكلام على هذه الشُّروح في مقدمتنا للكتاب فلتراجع .

شَرْحُ مُقَدِّمَةِ النَّاظِمِ [أ]

○ قالَ ٱلنَّاظِمُ مُبْتَدِئًا بِالبَسْمَلَةِ : (بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ)

أي : باسم مُسَمّى هذا اللَّفظ الأَعظم الموصوف بأَوصاف الكمال ابتداءً .

و « اللَّه » عَلَم للذات الواجب الوجود ، المُستَحِقُّ لجميع المحامد ، لم يُطْلق على غيره .

« الرَّحمن الرَّحيم » اسمان مُشتقَّان من « رحم » بجعله لازمًا ، أو بتنزيله منزلة اللازم ؛ إذ هما صفتان مشبهتان .

و « الرَّحْمَٰن » : أبلغ من الرَّحيم ؛ لأَن زيادة البناء[ب] تدلُّ على زيادة المعنىٰ غالبًا ، والرَّحمن في الأصل بمعنى : كثير الرَّحمة ، ثمَّ غلب على البالغ في الرَّحمة غايتها ، وهو اللَّه .

و « الرَّحِيم » : ذُو الرَّحمة الكثيرة ، وأَتَىٰ به بعد الرَّحمن الدَّال على جلائل النِّعم ، إِشَارةً إلى أنَّ ما دلَّ عليه من دقائق الرَّحمة ، فيكون كالتَّتِمَّة .

* * * *

[أ] العنوان من عندنا للإيضاح .

[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » : « البنام » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ / ٣١) ودلالة السياق تدل على ذلك .

○ قال النَّاظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالىٰ :

١ـ الحَمْدُ لِلَّهِ ٱلْقَدِيمِ ٱلْبَاقِي
مُسَبِّبِ ٱلْأَسْبَابِ وَالأَرْزَاقِ

الشرح

قوله : (**الحَمْدُ لِلَّه**) « الحمد » لغة : الثَّناء باللِّسان على الجميل الاختياري علىٰ جهة التَّعظيم والتَّبجيل .

وعُرْفًا : فِعْلٌ يُنْبِئُ عن تعظيم المُنْعم على الحامد وغيره .

و« الشُّكر » لغة : هو « الحمد » اصطلاحًا .

وعُرْفًا : صَرْفُ العبد جميع ما أَنعم اللَّه به عليه فيما خُلِقَ لأَجله .

فبين « الحمد » و « الشُّكر » ؛ عمُومٌ ، وخُصُوصٌ من وجه .

- فـ « الحمد » أَعمُّ من جهة المتعلّق ؛ لأَنَّ مُتَعَلَّقَهُ الفواضل والفضائل .

فالفواضل : الصِّفات المتعدِّية كالكرم .

والفَضَائِلِ : الصِّفات اللَّازمة كالجمال وجودة الذِّهن ونحو ذلك .

- وأَخص من جهة المَوْرِد ؛ لأَنَّ مورده اللِّسان والجنان فقط .

- و « الشُّكر » أَعمُّ من جهة المَوْرِد ؛ لأَن مورده اللِّسان والجنان والأَركان .

* قال الشَّاعر :

أَفَادَتْكُـمُ النَّعْـمَاءُ مِنِّي ثَـلاَثَةً   يَدي وَلِسَاني وَالضَّمِير المُحَجَّبَا

- وأَخصُّ من جهة المُتَعَلّق ؛ لأَنَّ متعلقه الصِّفات الفواضل فقط .

و (القَدِيمُ) نعت للَّه تَعَالىٰ[1] وهو الذي لم يَسْبِقْ وجُوده عَدم .

---

(١) تنبيه : زاد في « لوامع الأنوار » : « وهو اسم من أسمائه » !!

○ وعلَّق العلامة الشيخ عبد الله البابطين بقوله :

« قوله : « إنَّ القديم اسم من أسمائه تعالىٰ » فيه نظر من وجهين :

الأَوَّل : أن أسماء الله تعالىٰ عند أهل السُّنة توقيفية ، والتَّوقيفي هو الذي لا يثبت إلا بنص ، وهذا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ليس في شيء منها تسمية الله بالقديم ، وإنما سمَّىٰ الله نفسه بالأول والآخر وهذا يغني عن القديم ، وهو أبلغ منه في المعنىٰ لدلالته علىٰ القدم ، وأنه لم يسبقه شيء بل ولم يماثله ؛ فإن الأول يدل علىٰ سبق الله تعالىٰ لكل شيء كما فسَّره النبي ﷺ بقوله : « أنت الأول فليس قبلك شيء » .

وأما الوجه الثاني : فلأن أسماء الله كلها حسنىٰ ، أي : بالغة في الحسن منتهاه فهي مشتملة من كل معنىٰ كمال علىٰ أحسنه وأتمِّه وأعمّه فلا نقص فيها بوجه من الوجوه ، فلم يكن من أسمائه المريد ولا المتكلم ولا الصانع لانقسام هذه الأسماء إلىٰ صفتي مدح وذم باعتبارين ، وأما الإخبار عنه بأنه متكلم ومريد وصانع فهذا جائز ؛ لأن باب الإخبار عنه أوسع من باب الإنشاء .

وحيث تقرَّر ذلك : فإن القديم ليس من الأَسماء الحسنىٰ ؛ فإن القِدم معنىٰ اعتباري لا يدل علىٰ الأولية ؛ فإن معناه المتقدم علىٰ غيره ، وإن كان حادثًا ومتأخرًا بالنسبة إلىٰ شيء آخر . ومما يدل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ حتىٰ عَادَ كالعرجون القديم ﴾ . وبذلك لا يصح إطلاق القديم علىٰ الله باعتبار أنه من أسمائه وإن كان يصح الإخبار به عنه كما قلنا : أن باب الإخبار أوسع من باب الإنشاء والله أعلم » إهـ .

○ وقال العلامة ابن القيم في « بدائع الفوائد » (٣ / ١٦٣) : « إن ما يطلق عليه سبحانه في باب الأسماء والصفات توقيفي ، وما يطلق عليه من الإخبار لا يجب أن يكون توقيفيًا كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه » إهـ . =

وبرهانه : أنَّه لو كان حادثًا ، ولم يكن قديمًا ، لافتقَرَ هو أيضًا إلى مُحْدِث ، وافتقر مُحْدِثه إلى مُحْدث ، فإما تسلسل ذلك إلى ما لا نهاية ومَا تَسَلْسَل لم يتحصَّل أو ينتهي إلى مُحْدِث قديم هو الأول ، وذلك هو المطلوب الذي سمَّيناه مُحْدِث العَالَم وبَارئه .

(البَاقِي)[1] مُشْتَقٌّ من البقاء ، وهو امتناع لُحُوق العَدَم ، والبقاء صفة واجبة لِلَّه كما وَجَبَ له القِدَم ؛ لأَنَّ ما ثبت قِدَمُه ؛ اسْتَحَال عَدَمُه .

(مُسَبِّبُ الأَسْبَابِ) المُتوَصَّل بها إلى مسبباتها .

= قلت : وهذا يُفَسِّر لنا استعمال كثير من أهل العلم لمثل هذه الألفاظ بمعنىٰ أنه يخبر بها عنه سبحانه ، ومن ذلك : « القديم » ومنه قول ابن القيم :

وهو القديم فلم يَزَل بصِفَاته ... سُبحانه مُتوحدًا بل دائم الإحسان

والمعنىٰ : أنه لم يَزَل بصفاته كلها إلهًا واحدًا ، قديم الإحسان دائم الجود والامتنان » اهـ .

« القصيدة النونية بشرح هراس » (٢ / ٣٧) » .

(١) تنبيه : قوله : (الباقي) :

○ قال الشيخ العلامة عبد الله البابطين رحمه الله :

« ليس في كلام المؤلف ما يدل صراحة علىٰ أن « الباقي » من أسماء الله الحسنىٰ ، ولم أَجد حتىٰ ساعتي هذه ما يدل علىٰ أنه من أسماء الله ، وإن كان في القرآن قد أضيف البقاء إلىٰ الله في قوله ﴿ ويبقىٰ وجه ربك ﴾ ، لكن التَّعبير عن الصفة بالفعل ؛ لا يعني أن يشتق له اسم منها ، ولذلك لم يشتق لله اسم من نحو قوله ﴿ الله يَسْتَهْزِئُ بهم ﴾ ، ﴿ وَيَمْكُر الله ﴾ ، ﴿ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ ، ﴿ والسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا ﴾ ، ﴿ وَالأَرض فَرَشْنَاهَا ﴾ وَأمثال ذلك .

لكن « الباقي » إن ثبت أنه من أسمائه وَجَبَ إثباته وإلا فلا نُطلقه علىٰ الله ، وإن كان الإخبار به عنه سائغًا فباب الإخبار أوسع ، وفي القرآن ما دل علىٰ هذا المعنىٰ وزيادة ، وهو قوله تعالىٰ : ﴿ والآخر ﴾ فإن معناه هو الذي ليس بعده شيء والله أعلم » اهـ .

ـ وفي نسخة : « مُقَدِّر الآجَال » ، وهي أولىٰ لأمرين :

الأَوَّل : أنَّ المقَدّر من صفات أفعاله المعبر عنها بالفواضل .

ـ وفي نسخة بدل « الآجَال » : « الأَقْدار » وهي أَعَمُّ .

والثَّاني : الدّلالة على تقدير الآجال ، جمع أجل ، محركة : غاية الوقت في الموت ، وحُلول الدَّين ، ومدة الشَّيء . قال تَعَالىٰ ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٤] .

(و) مُقَدِّر (الأَرْزَاقِ) جمع رِزْق ـ بالكسر ـ ما يُنتَفَعُ به من حلالٍ وحرامٍ .

* * * *

٢ـ حَـيٌّ عَـلِـيـمٌ قَـادِرٌ مُـوْجُـودُ
قَـامَـتْ بِـهِ ٱلأَشْـيَـاءُ وَالـوُجُـودُ

الشرح

قوله : (**حَيٌّ**) أي لم يزل مَوجودًا وبالحياة مَوصوفًا .

و « الحياة » : صِفَةٌ ذَاتِية حقيقية ، قائمة بذاته تَعَالىٰ .

(**عَلِيمٌ**) بالسَّرائر والخفيَّات ، التي لا يدركها عِلْمُ خَلْقِه .

(**قَادِرٌ**) أي ذو القُدْرة التَّامة .

(**مَوْجُودُ**)[1] بالوجود القديم ؛ لأَنَّ العالم وكل جزء من أجزائه حَادثٌ ومُفْتَقِر من حيث وجوده وعَدَمه إليه تَعَالىٰ .

(**قَامَت**) أي وُجِدت واستمرت (**به**) سبحانه وتَعَالىٰ .

(**الأشْيَاء**) كلها ، من الجواهر والأعراض .

(**وَ**) قام به (**الوجُودُ**) لكل مَوجود سِواه ، فوجود الباري قَدِيم ووجود غيره جائز ، مُحْدَث بإِحْدَاث الخالق الحكيم .

(١) تنبيه : قوله : (موجود) : يغني عنها قوله « حيٌّ » ؛ لأن الحي موجود ، وكلمة موجود ليست من الصفات الكاملة ؛ لأن الموجود قد يكون ناقصًا وقد يكون كاملًا ، لكن يعتذر عن المؤلف أنه أتىٰ بها من باب الخبر لا من باب التَّسمية ، ويَصِحُّ أن نخبر عن الله بأنه موجود ولكن لا نُسمِّيه بذلك ؟ فمثلًا لا نُسمِّيه بأنه متكلِّم ؟ لأن الكلام ليس صفة مدح علىٰ كل حال ؛ فقد يتكلم الإنسان بالسوء فيكون كلامه نقصًا ، لكن يتسامح عن المؤلف بأنه قصد الخبر . من « شرح ابن عثيمين للسفارينية »

٣ـ دَلَّتْ عَلَىٰ وُجُودِهِ الحَوادِثُ
سُبْحَانَهُ فَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْوَارِثُ

الشرح

قوله : (**دَلَّتْ**) أَي دلالة عقلية قطعية .

(**عَلَىٰ وُجُودِهِ**) سُبحانه وتَعَالىٰ .

(**الحَوَادِثُ**) جمع الحادث ، وهو خلاف[أ] القديم .

(**سُبْحَانَهُ**) اسم بمعنى التَّسبيح الذي هو التَّنزيه .

(**فَهُوَ**) تَعَالىٰ (**الحكِيمُ**) أي : المُتْقِن لخَلْق الأشياء بِحُسْن التَّدبير وبديع التَّقدير .

(**الوارثُ**) أي الباقي بعد فَناء خَلْقِه .

* قال تَعَالىٰ :﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴾ [مريم : ٤٠] .

****

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « خلاق » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ / ٤٣) .

٤ـ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَٱلسَّلامُ سَرْمَدا
عَلَىٰ النَّبِيِّ المُصْطَفَىٰ كَنْزِ الهُدَىٰ

٥ـ وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ الأَبـرَارِ
مَعَادِنِ التَّقْوَىٰ مَعَ الأَسْرَارِ

الشرح

قوله (**ثم الصَّلاة**) هي من اللَّه ؛ الرَّحمة[1] ، ومن الملائكة ؛ الاستغفار ، ومن غيرهم ؛ التَّضرع ، والدُّعاء بخير .

(**والسَّلام**) بمعنى التَّحية ، والسَّلامة من النقائص والرَّذائل .

* قال ابن الجوزي : « وأما الجمع بين الصَّلاة والسَّلام ، فهو الأَوْلَىٰ والأَكْمَل ، والأفضل ؛ لقوله تَعَالىٰ : ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب : ٥٦] ، ولو اقتصر على أحدهما ، جائز من غير كراهة »[2] .

---

(١) تنبيه : قول : (هي من الله الرحمة) :
الصَّحيح : ما قاله أبو العالية ـ كما رواه البخاري في صحيحه (٨ / ٤٠٩ ـ فتح) تعليقًا بصيغة الجزم (٨ / ٤٠٩) ووصله إسماعيل القاضي في « فضل الصلاة علىٰ النبي » (٩٥) وإسناده حسن ـ : « صَلاةُ الله عَلَىٰ رَسُوله ثناؤه عَلَيْه عند الملائكة » . وهذا أَخصُّ من الرَّحمة المطلقة . وراجع : « جلاء الأفهام » لابن القيم ص (١٥٧ : ١٧٠) في الرد علىٰ من قال : « الصلاة من الله بمعنىٰ الرحمة أو المغفرة » حيث ذكر ابن القيم في الردِّ خمسة عشر وجهًا .

(٢) في كتابه : « مفتاح الحصن » ، كما نقله السَّفاريني في « لوامع الأنوار » (١ / ٤٩) .

(سَرْمدًا) أي دائمًا .

(علىٰ النَّبي) وهو إنسان أوحي إليه بشَرْعٍ ، وإن لم يُؤمر بتبليغه . فإن أُمِرَ بتبليغه فهو رسولٌ أيضًا[1] .

(المصطفىٰ) أي المختار[2] .

* وفي « صحيح مسلم » عن « واثلة بن الأسقع » مرفوعًا : « إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ كِنَانَةَ مِنْ وَلَد إِسْماعِيلَ ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ ، وَاصْطَفَىٰ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِم .. »[3] .

---

(١) فائدة مهمة : يقول « شيخ الإسلام ابن تيمية » : « فالنَّبي : هو الذي ينبئه الله ، وهو ينبيء بما أنبأ الله به ، فإن أُرسل مع ذلك إلىٰ من خالف أمر الله لِيُبَلِّغه رسالة من الله إليه ، فهو رسول وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله ، ولم يرسل هو إلىٰ أحد يُبَلِّغه عن الله رسالة ، فهو نبي وليس برسول قال تعالىٰ : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنىٰ ألقىٰ الشيطان في أمنيته ﴾ . وقوله ﴿ من رسول ولا نبي ﴾ فذكر إرسالاً يعم النوعين ، وقد خصَّ أحدهما بأنه رسول فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلىٰ من خالف الله كنوح ، وقد ثبت في الصحيح : « أنه أول رسول بعث إلىٰ أهل الأرض » وقد كان قبله أنبياء كشيث وإدريس عليهما السَّلام وقبلهما آدم كان نبيًا مُكَلَّمًا .. » . وقال أيضًا : « .. وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة ؛ فإن يوسف كان رسولاً وكان علىٰ ملة إبراهيم ، وداوُد وسليمان كانا رسولين وكانا علىٰ شريعة التوراة .. » إهـ . « النبوات » ص (٢٨١) . وراجع أيضًا : « الرُّسل والرسالات » للدكتور عمر سليمان الأشقر ص (١٤ ، ١٥) .

(٢) في لوامع الأنوار (١ / ٥٠) : « أي : المختار والمُستَخلَص مأخوذة من الصَّفْوة مُثلثه ، يقال : استصفىٰ الشيء أخذ من صفوة واختاره كاصطفاه » إهـ .

(٣) رواه مسلم : كتاب الفضائل : باب فضل نسب النبي ﷺ (٢٢٧٦) (١) . وبَقِيَّته عند مسلم : « واصْطَفَاني مِن بَني هَاشِم » .

* ورواه « التِّرمذي »[(١)] ولفظه : « إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ مِنْ وَلَد إِبْراهِيمَ إِسْمَاعِيلَ ، وَاصْطَفَىٰ مِنْ وَلد إِسْمَاعِيل بَني كِنَانَةَ ، وَاصْطَفَىٰ مِنْ بَني كِنَانَةَ قُرَيْشًا ، وَاصْطَفَىٰ مِنْ قُرَيْشٍ بَني هَاشِم ، وَاصْطَفَاني مِنْ بَني هَاشِم » .

(كَنْز الهُدَىٰ) أي معدن الرَّشاد .

(وَ) الصلوات والسلام على (آلِهِ) أي أتباعه على دِينه[(٢)] .

* ولذا قال « نشوان » :

آلُ النَّبِيِّ هُمُ أَتْبَاعُ مِلَّتِهِ ... مِنَ الأَعَاجِمِ وَالسُّودَانِ وَالعَرَبِ
لَوْ لَمْ يَكُنْ آلَه إِلَّا قَرَابَتَه ... صَلَّىٰ المُصَلِّي عَلَىٰ الطَّاغِي أَبي لَهَب

(وَ) على (صَحْبِه) اسْمُ جمعٍ لـ « صاحب » والمراد به هنا الصَّحابي وهو من اجتمع بالنَّبي مؤمنًا به[أ] ولو لحظة ومات على ذلك[(٣)] .

---

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : التِّرمذي : كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ : باب فضل النبي ﷺ (٣٦٠٥) وقال الترمذي : « هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » ، وهو كما قال .
ورواه أحمد (٤ / ١٠٧) والبَغوي في شرح السُّنة (٣٦١٣) .

(٢) فائدة : إذا ذكر « الآل » وحده فالمراد جميع أتباعه علىٰ دينه ، ويدخل بالأولوية من علىٰ دينه من قرابته ؛ لأنهم آل من وجهين : من جهة الاتباع ، ومن جهة القرابة ، وأما إذا ذكر معه غيره فإنه بحسب السِّياق والقرينة . « الشرح الممتع » لابن عثيمين (١ / ٨) .
وراجع : « جلاء الأفهام » لابن القيم ص (٢٢٨) .

(٣) راجع : تعريف « الصَّحابي » في مقدمة كتاب « الإصابة » لابن حجر (١ / ٦ - ٨) .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « من مؤمن به » ؛ والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ / ٥٢) .

(**وَالأَبْرَار**) جمع بار ؛ وهو الصَّادق والكثير البرِّ والصِّدق في اليمين .

(**مَعَادِن**) جمع مَعدن ، الموضع الذي تُسْتَخرج منه جواهر الأرض أي ، هم مُسْتَقر (**التَّقوىٰ**) ومواضعها .

و « التقوىٰ » : التَّحرز بطاعة اللّٰه ، عن مخالفته ، وامتثال أمره ، واجتناب نَهْيه .

(**مَعَ الأَسْرَار**) الرَّفيعة ، والأَحوال البديعة .

★★★★

٦- وَبَعْدُ : فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ العِلْمِ
كَالفَرْعِ « لِلتَّوْحِيدِ » فَاسْمَعْ نَظْمِي

٧- لِأَنَّهُ العِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي
لِعَاقِلٍ لِفَهْمِهِ لَمْ يَبْتَغِ

الشرح

قوله : (**وَبَعْدُ**) هذه كلمة يؤتىٰ بها للانتقال من أسلوب إلى غيره . أي : بعد الحمدلة ، والصَّلاة والسَّلام .

(**فَاعْلَمْ**) أمر من العلم ، وهو صفة يُميِّز المتَّصف بها بين الجواهر والأَعراض .

(**أَنَّ كُلَّ العِلْمِ**) أي سائر العلوم الشَّرعية ، وكذا العقلية .

(**كَالفَرْعِ لــ**) علم (**التَّوحِيد**)[1] المُتَفَرِّع عليه ، والنَّاشيء عنه .

---

(١) تنبيه : فَسَّر السَّفاريني التوحيد في « لوامع الأنوار » (١ / ٥٧) بقوله : « قال في القاموس : التوحيد إيمان بالله وحده . انتهىٰ . أي التصديق بما جاء به النبي ﷺ من الخبر الدَّال علىٰ أن الله تعالىٰ واحد في ألوهيته لا شريك له ، والتصديق بذلك الخبر أن ينسبه إلىٰ الصدق ومطابقة الواقع بالقلب واللِّسان معًا ، لأنا نعني بالتوحيد هنا : الشَّرعي وهو : إفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتًا وصفاتًا وأفعالًا ، فلا تَقْبل ذاته الانقسام بوجه ولا تشبه صفاته الصفات ولا تنفك عن الذات ولا يدخل أفعاله الاشتراك ، فهو الخالق دون من سواه » إهـ .

قلت : وفي هذا رد علىٰ ماجاء في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٣) : « صرح المصنف عفا الله عنه في شرحه بأن مراده بعلم التوحيد هنا : « **التمييز بين الجواهر والأجسام والأعراض والواجب والممكن والممتنع وغيرها** » وليس هذا من التوحيد في شيء ولا مذهبًا لأهل السنة والجماعة .. ، إنما التوحيد الذي أرسلت به الرسل وأنزلت به =

○ والتَّوحيد ثلاثة أقسام :

« توحيد الرُّبوبية » ، و« توحيد الإِلٰهية » ، و« توحيد الصِّفات » .

١ـ فتوحيد الرُّبوبية : أنّ لا خالق ، ولا رازق إِلَّا اللَّه .

٢ـ وتوحيد الإِلـٰهية : إفراده تَعالىٰ بالعبادة .

٣ـ وتوحيد الصِّـفات : أن يُوصف اللَّه بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به نبيه ﷺ نفيًا وإثباتًا .

(**فَاسْمَعْ**) سَمَاع فَهم وإذعان (**نَظْمِي**) لأُمهات مسائله .

(**لأَنَّهُ**) أي ـ علم التوحيد ـ العلم العظيم .

(**الَّذِي لَا يَنْبَغِي**) أي لا يَحْسُن .

(**لِـ**) شخص بالغ (**عَاقِلٍ**) من بني آدم ذكرًا أو أنثىٰ .

(**لِفَهْـمِهِ**) أي إدراك صور معرفته في ذهنه .

(**لَمْ يَبْتَغِ**) أي لم يطلبه ليكون في إيمانه علىٰ بصيرة[1] .

* * * *

= الكتب وتجب معرفته هو إفراد الله بالعبادة ونفي عبادة ما سواه .. » إهـ .

فما ذكره ابن قاسم هنا هو تعريف السفاريني للعلم فقط ، وليس علم التوحيد .

(١) قوله : **لأَنَّه العِلْـم الَّذي لا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ لِفَهْمِه لَم يَبْتَغ**

أي : أنه العلم الذي لا يَصْلحُ ولا يستقيم للإنسان العاقل أَن لا يَبْتَغي فَهْمه .

يعني : أنه لا يَنْبغي للعاقل أن يَدَعَ فَهْم علم التَّوحيد ؛ لأَنَّه الأَصل .

٨ـ فَيَعْلَمُ « الـوَاجِبَ » وَ « المُحَـالَا »

كَ « جَـائِزِ » فِي حَـقِّهِ تَعَالَىٰ

الشرح

قوله (فَيَعْلَمُ الـوَاجِبَ) أي يجب شَرعًا على كل مكلَّف ؛ أن يعرف ما يجب للّٰه تَعَالىٰ ، وهو ما لا يتصوّر في العقل عَدَمه ، كوجوده تَعَالىٰ ووجوب قِدَمه .

(و) يعلم (المُحَالا) وهو ما لا يُتَصَوَّر في العقل وجوده ، كالشَّريك له تَعَالىٰ .

(كـ) ما يجب على كل مُكَلَّف أن يعلم لكل حكم (جَائِزٍ) وهو ما يَصِحُّ في نظر العقل وجوده وعَدَمه علىٰ السَّواء ، كإرسال الرُّسل وإنزال الكتب (في حَقِّه تَعَالىٰ) وتقدَّس ، ومثل ذلك لِرُسل اللّٰه صلوات اللّٰه عليهم . وسيأتي تفصيل ذلك في محلِّه .

* * * *

٩- وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ
أَن يَّعْتَنُوا فِي سَبْرِ[أ] ذَا بِالنَّظْمِ

١٠- لأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلحِفْظِ كَمَا
يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

الشرح

قوله (**وَصَارَ**) أي في هذه الأَزمنة .

(**مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ**) بالسُّنَّة .

(**أَن يَّعْتَنُوا**) أي يشتغلوا ويهتموا .

(**في سَبْرِ**) أي تتبع (**ذَا**) أي هذا العلم .

(**بالنَّظْمِ**) لسهولة حفظه ؛ ولهذا قال (**لأَنَّه**) أي المنظوم (**يَسْهُلُ**) أي يلين (**لِلحِفْظِ**) والعلوق في الحافظة (**كَمَا**) أنه (**يَرُوقُ**) أي يحسن للسَّمع ؛ لكونه ينبسط له ، ويلتذُّ بسماعه .

(**وَيَشْفِي**) أي يُبريء (**من ظَمَا**) أي عطش ، وَاشْتِيَاقٍ إِلى معرفة أُصُول علم التوحيد ، وفيه استعارة مصرحة .

****

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٤) : « بسبر » بدل « في سبر » .

١١- فَمِنْ هُنَا نَظَمْتُ لي « عَقِيدَهْ »
« أُرْجُوزَةً » وَجِيزَةً مُفِيدَهْ

١٢- نَظَمْتُهَا في سِلْكِهَا « مُقَدِّمَهْ »
وَسِت « أَبْوابٍ » كَذَاكَ « خَاتِمَهْ »

الشرح

قوله (**فَمِنْ هُنَا**) أي من أجل ما ذكرنا ، من فائدة النظم .

(**نَظَمْتُ**) أي أَلَّفْت .

(**لي**) ولمن كان مثلي ، من مُتَّبِعِي « السلف الصالح » .

(**عَقِيدة**) سلفية أثرية .

(**أُرْجُوزَةً**) أي من بَحْر الرَّجز ، أحد بُحُور الشعر « الستة عشر » .

(**وَجيزَةً**) أي قليلة الألفاظ ، ولكنها كثيرة المعاني .

(**مُفِيدَة**)[1] أي مُرْبِحَة من قرأها .

(**نَظَمْتُها**) أي نَظَمْتُ مسائلها .

---

(١) تنبيه : قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله :
« وصدق رحمه الله ، وإن كان أدخل فيها من آراء المتكلمين ما لعله لم يتفطن إليه مما سننبه عليه إن شاء الله تعالىٰ ، ويقع كثيرًا من غيره ؛ يذكرون عبارات لم يتفطنوا إليها ، ولو نُبِّهوا لتنبهوا لذلك » إهـ . من « حاشيته على السفارينية » ص (٤) .

(**فِي سِلْـكِهَا**) أي خيطها .

(**مُقَدِّمة**) بكسر الدال ، علىٰ الأفصح .

(**وَسِت أَبْوَابِ**) جمع باب ، وهو في العرف : اسم لطائفة من العلم يشتمل علىٰ فُصول وفُروع ومَسائل غالبًا .

(**كَذَاكَ**) يشتمل أيضًا علىٰ (**خَاتِمَة**) وهي عاقبة الشيء وآخرته .

* * * *

١٣- وَسَمْتُهَا بِـ « الـدُّرَّةِ المُضِيَّهْ

فِي عَقْـدِ أَهْلِ الفِرقَةِ المَرْضِيَّهْ »

الشرح

قوله : (وَسَمْتُهَا) من السِّمَة ، وهي العلامة .

أي : أسميتها ـ يعني عقيدته (بالـدُّرَّةِ) أي اللؤلؤة .

(المُضِيَّة) أي المنورة .

(فِي عَقْدِ) أي اعتقاد .

(أَهْلِ الفِرقَةِ) أي الطائفة .

(المَرْضِيَّة) في اعتقادها .

****

١٤ـ عَلَى اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ « الحَنْبَلِي »

إِمَامِ أَهْلِ الحَقِّ ذِي القَدْرِ العَلِي

١٥ـ حَبْرِ المَلاْ فَرْدِ العُلَىٰ الرَّبَّانِي

رَبِّ الحِجَىٰ مَاحِي الدُّجَىٰ الشَّيْبَانِي

الشرح

قوله (**عَلَىٰ اعْتِقَادِ**) مُتَعَلِّق بـ « نظمت » .

و« الاعتقاد » : حكم الذِّهن الجازم ، فإن كان مُطَابقًا للواقع ؛ فهو صحيح ، وإلا فهو فاسد .

و (**ذِي**) بمعنى صاحب .

و (**السَّدَادِ**) بفتح السين المهملة ـ أي القصد في الدين والاستقامة .

والمراد به : إمامنا أبو عبد اللّٰه أحمد بن محمد بن حنبل المروزي ، ثم البغدادي (**الحَنْبَلِي**) نسبة إلىٰ جدّه أبي أبيه حنبل .

(**إِمَامِ أَهْلِ الحَقِّ**) الذين هم الفرقة الناجية ؛ لاعتصامهم بالكتاب والسُّنَّة .

(**ذِي**) أي صاحب (**القَدْرِ**) أي المقدار .

(**العَلِي**) أي المرتفع ؛ لكثرة فضائله .

* قال الإمام الشافعي : « خرجتُ من بغداد ، ومَا خَلَّفْتُ فيها أحدًا أتقىٰ ، ولا أورع ، ولا أفقه ، ولا أعلم ؛ من أحمد بن حنبل »[1] .

(حَبْرِ المَلاْ) : « الحبر » : بفتح الحاء المهملة وكسرها وسكون الموحدة ـ العالم المتقن ، و « الملا » : أشراف الناس .

(فَرْدِ) أي واحد (العُلا) السامية .

(الرَّبَّانِي) هو الذي يُرَبِّي بِصِغَار العلم قبل كِبَارِهِ ؛ كما في « صحيح البخاري »[2] .

* وقال ابن عباس : « الرَّبَّاني : هو المُعَلِّم »[3] ؛ أَخَذَهُ من التربية .

(١) أخرجه ابن الجوزي في « مناقب أحمد بن حنبل » ص (١٤٥) ، وأبو يعلىٰ في « طبقات الحنابلة » (١ / ١٨) ، وأورده الذهبي في « السير » (١ / ١٩٥) .

(٢) البخاري (١ / ١٦٠) بصيغة التمريض بقوله : « ويُقال » .

* قال الحافظ ابن حجر : « والمراد بصغار العلم : ما وضح من مسائله ، وبكباره ما دَقَّ منها ، وقيل : يُعَلِّمهم جزئياته قبل كلياته ، أو فروعه قبل أُصوله ، أو مقدماته قبل مقاصده » اهـ . « فتح الباري » (١ / ١٦٣) .

(٣) قال الحافظ ابن حجر : « وقد فسَّر ابن عباس الرَّباني بأنه : الحكيم الفَقيه ، ووافقه ابن مسعود فيما رواه إبراهيم الحربي في « غريبه » بإسنادٍ صحيح ، وقال الأصمعي والإسماعيلي : الرَّباني : نسبة إلىٰ الرب ، أي : الذي يقصد ما أَمَرَه الرب بقصده من العلم والعمل ، وقال ثعلب : قيل للعلماء رَبَّانيون ؛ لأنهم يُرَبُّون العلم أي يقومون به ، وزيدت الألف والنُّون للمبالغة والحاصل : أنه اختلف في هذه النسبة هل هي نسبة إلىٰ الرب أو إلىٰ التربية ، والتربية علىٰ هذا للعلم ، وعلىٰ ما حكاه البخاري لتعلمه » اهـ . « فتح الباري » (١ / ١٦١ ، ١٦٢) .

وراجع أيضًا : « مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية » (١ / ٦١ - ٦٣) ، « مفتاح دار السعادة » لابن القيم (١ / ٤٠٥ ، ٤٠٦) .

أي : يُرَبِّي الناس كما يُرَبِّي الطفل أبوه .

(**رَبٌّ**) أي صاحب (**الحِجَىٰ**) أي العقل .

(**مَاحِي**) بنور السنّة (**الدُّجىٰ**) أي ظُلْمَة البدعة .

(**الشَّيْبَانِي**) نسبة إلى « شيبان » أَحَد أجداده .

★★★★

١٦- فَـإِنَّـهُ إِمَـامُ أَهْـلِ الأَثَـرِ
فَـمَنْ نَّـحَا مَنْـحَاهُ فَـهُـوَ الأَثَـرِي

الشرح

قوله : (**فَإِنَّهُ**) أي « الإمام أحمد » رضي الله عنه (**إمام**) وقُدوة .

(**أَهْلُ**) أي أصحاب (**الأثَرِ**) يعني الذين يأخذون عقيدتهم من المأثور عن الله في كتابه ؛ أو في سنة نبيه ﷺ .

أو ماثبت عن « السلف الصّالح » من الصحابة والتابعين .

(**فَمَنْ**) أي إنسان (**نَحَا**) أي قصد (**مَنْحَاهُ**) أي مَقْصده ومَذْهبه (**فَهُوَ**) أي ذلك الذَّاهِبُ مذهب « أحمد » الذي هو أَحْمَد[أ] .

فهو (**الأَثَرِي**) المنسوب إلىٰ العقيدة الأثرية .

ويعرف بـ « مذهب السَّلف » ، وعليه اعتقاد الأئمة المعتبرين ، كالأئمة الأربعة ، وغيرهم ، من كل إمام مُعْتَبر .

حتى « الأشعري » تاب من عقيدته التي كان عليها ، ورجع إلىٰ مذهب السلف ، كما صرح هو بذلك في « كتاب الإبانة »[1] .

---

(١) « الإبانة عن أصول الديانة » لأبي الحسن الأشعري (٥٢) حيث قال : « قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها : التمسك بكتاب ربنا عز وجل ، وبسنة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم =

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » زيادة كلمة « ومذهب » ؛ والصواب حذفها كما في « لوامع الأنوار » (١ / ٦٤) .

وأما المنتسبون إليه الآن ؛ فقد رَمَاهم الله بالجَهل ، حتى اعتقدوا « التَّجَهُّم » مِن حيث لا يشعرون[1] .

وإنما نُسِبَ هذا المذهب لإمامنا « أحمد » - رضي الله عنه ؛ لأنه هو الذي قاوم أهل البدع ، حتى أَظْهَرَهُ الله عليهم ، وَنَصَر به دينه .

* كما قال « علي بن المديني » : « إنَّ اللَّهَ أَعَزَّ هذا الدِّين بِرَجُلَين ليس لهما ثَالِث : أبو بكر الصِّديق يوم الرِّدة ، وأحمد بن حنبل يوم المِحْنَة »[2] .

* قال أبو حاتم : « إِذَا رَأَيتَ الرَّجل يُحِبُّ الإمام أحمد بن حنبل ، فاعلم أنَّه صَاحِبُ سُنَّة »[3] .

= وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون وبما كان به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، نضَّر الله وجهه ورفع درجته ، وأجزل مثوبته قائلون ، ولمن خالف قوله مجانبون ؛ لأنَّه الإمام الفاضل والرئيس الكامل ، الذي أبان الله به الحق ، ودفع به الضلال ، وأوضح به المنهاج وقمع به المبتدعين ، وزيغ الزائغين وشك الشاكين ، فرحمة الله عليه من إمام مقدَّم ، وجليل مُعَظَّم ، وكبير مفخم ، وعلىٰ جميع أئمة المسلمين » إهـ .

(١) راجع في بيان منهج الأشاعرة والرد عليه ، من الدراسات الحديثة :

١- « منهج الأشاعرة في العقيدة » د . سفر الحوالي .

٢- و « منهج أهل السنة والجماعة ، ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالىٰ » ، لخالد بن عبد اللطيف بن محمد بن نور ١ / ٢ .

٣- و « موقف ابن تيمية من الأشاعرة » للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود ١ / ٣ .

(٢) أخرجه ابن الجوزي في « مناقب أحمد » ص (١٤٩) ، وعبد الغني المقدسي في « محنة الإمام أحمد » ص (٣١) .

(٣) أخرجه ابن الجوزي في « مناقب أحمد » ص (١٦٣) وزاد في طريق آخر « .. وهو المحنة =

* وقال علي بن أعين[1] رحمه الله :

أَضْحَىٰ ابْنُ حَنْبَل حِجَّةً مَّبْرُورَةً وَبِحُبِّ أَحْمَدَ يُعْرَفُ المُتَنَسِّكُ
وَإِذَا رأَيْتَ لِأَحْمَدٍ مُّتَنَقِّصاً فَاعْلَمْ بِأَنَّ سُتُورَهُ سَتُهَتَّكُ

* قال عبد الوهاب الوراق : « مَا رَأَيْتُ مثل أحمد بن حنبل . قالوا له : وأي شيء بَانَ لَكَ من فَضْلِه وَعِلْمِه عَلَىٰ سائر مَن رأيت ؟ قال : رَجُل سُئِلَ عن سِتِّين ألف مَسْأَلة ، فَأَجاب فيها بأن قال : حدَّثنا ، وَأَخْبَرَنَا وَرَوَينا »[2] .

* وإلى هذا أشار « الإمام الصَّرصري » في « لاميته »[3] ، بقوله يمدح « الإمام أحمد » رضي الله عنه :

حَوَىٰ أَلْفَ أَلْفٍ مِّنْ أَحَادِيثَ أُسْنِدَتْ وَأَثْبَتَهَا حِفظاً بِقَلْبٍ مُّحَصِّلِ
أَجَابَ عَلَىٰ سِتِّينَ أَلْفِ قَضِيَّةٍ بِأَخْبَرَنَا لَا عَنْ صَحَائِفَ نُقَّلِ

= بيننا وبين أهل البدع » وأخرجه ابن الجوزي ص (١١) من طرق من قول قتيبة بن سعيد وبلفظ : « فاعلم أنه صاحب سنة وجماعة » وبلفظ : « فاعلم أنه علىٰ الطريق » .

(١) أخرجه ابن الجوزي في « مناقب أحمد » (٥٩٧) وعبد الغني المقدسي في « محنة الإمام أحمد » ص (١٥٥ ، ١٥٦) والخطيب في تاريخه (٤ / ٤٢٠) ، ورواية البيت الأول فيه عندهم : « محنة مأمونة » بدل « حجة مبرورة » . وأورده الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١١ / ٢٩٩) وعنده « محنة مرضية » وبلفظ « حجة مبرورة » أورده العلامة الشيخ محمد جميل المعروف بابن شطي في « مختصر طبقات الحنابلة » ص (١٧) وصدَّره بقوله : « ومما يُنسب للشافعي » .

(٢) أخرجه ابن الجوزي في « مناقب أحمد » ص (١٨٤ ، ١٨٥) وأورده أبو يعلىٰ في « طبقات الحنابلة » (١ / ٦) وليس عندهما : « وروينا » .

(٣) هو : العلامة الأديب اللغوي الشاعر الزاهد يحيىٰ بن يوسف الصرصري الضرير الفقيه . ولد سنة ٥٨٨ وقتل شهيدًا في سنة ٦٥٦ هـ . كان رحمه الله شديدًا في السنة متحرفًا علىٰ المخالفين لها ، وشعره مملوء بذكر أُصُول السنة ومَدْح أَهلها وذمّ مُخَالِفها . « التاج المكلل » =

وهذه مَنْقَبةٌ لا يُعْلم أحد من الأئمة فعلها ، وقد سُئِلَ كثير منهم عن مِعْشار عشر ذلك ، فأحجم عن الجواب عن أكثرها .

* وقال « علي بن المديني » : « اتَّخَذت أحمد إماماً فيما بيني وبين اللَّه »[1].

* ولد سيدنا « الإمام أحمد » ، في شهر ربيع الأول ، سنة « أربع وستين ومائة » ببغداد .

* وتوفي نهار الجمعة ، من شهر ربيع الأول لاثنتي عشرة ليلة خَلَت منه سنة « إحدى وأربعين ومائتين » وغَسَّلَهُ « المروزي » رحمه اللَّه تَعَالى[2] .

★★★★

= لصديق حسن خان ص (٢٤٧) .

* تنبيه : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولهذا أنكرنا على الشيخ يحيى الصرصري مايقوله في قصائده في مدح الرسول ﷺ من الاستغاثة به مثل قوله : بك أستغيث وأستعين وأستنجد .. ونحو ذلك » إهـ « مجموع الفتاوى » (١ / ٧٠)

* و « **لامية الصرصري** » : هي قصيدة طويلة معروفة يُثني بها علىٰ الله عز وجل ، ويمدح النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ، ويذكر جماعة من التابعين وتابعيهم ، ويذكر الإمام أحمد وجماعة من أصحابه رحمهم الله . راجع : « الآداب الشرعية » لابن مفلح (٣ / ٦٠٤) ، و« البداية والنهاية » (١٣ / ٢١١) ، و « ذيل طبقات الحنابلة » (٢ / ١٤١) « المنهج الأحمد » للعليمي (٢ / ٣٢٤) .

* **والأبيات** : ذكرها السفاريني مع غيرها في « غذاء الألباب » (١ / ٣٠١) . وعنده « لا من صحائف » بدل « لا عن صحائف » .

(١) أخرجه ابن الجوزي في « مناقب أحمد » ص (١٤٧) وزاد « .. ومن يَقْوىٰ علىٰ ما يقوىٰ عليه أبو عبد الله » .

(٢) راجع ترجمة الإمام المبجل أحمد بن حنبل رحمه الله **في المصادر التراثية التالية** :

١ـ « مناقب الإمام أحمد » لابن الجوزي . تحقيق د . عبد الله بن عبد المحسن التركي . =

١٧ـ سَقَىٰ ضَرِيحاً حَلَّهُ صَوبُ الرِّضا

وَالعَفْوُ وَالغُفْرَانُ مَا نَجْمٌ أَضَا

١٨ـ وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الأَئِمَّهْ

مَنَازِلَ الرِضْوَانِ أَعْلَىٰ الجَنَّهْ

الشرح

قوله : (سَقَىٰ ضَرِيحاً) أي قبرًا (حلَّه) أي سَكَنه « الإمام أحمد » .

(صَوبُ) فاعل سقى أي : غيث .

= ٢ ـ « سيرة الإمام ابن حنبل » لأبي علي حنبل بن إسحاق . تحقيق د . فؤاد عبد المنعم .

٣ـ « محنة ابن حنبل » لأبي علي حنبل بن إسحاق . تحقيق د . محمد نغش .

٤ـ « محنة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل » للحافظ عبد الغني المقدسي . تحقيق التركي .

٥ـ « ترجمة الإمام أحمد من تاريخ الإسلام » للحافظ الذهبي بتحقيق الشيخ أحمد شاكر .

٦ـ « سير أعلام النبلاء » للحافظ الذهبي (١١ / ١٧٧ : ٣٥٨) .

١٠ـ « طبقات الحنابلة » لأبي يعلىٰ (١ / ٤ : ٢٠) .

١١ـ « البداية والنهاية » لابن كثير (١ / ٣٢٥ : ٣٤٣) .

١٢ـ « حلية الأولياء » لأبي نعيم الأصبهاني (٩ / ١٦١ : ٢٣٣) .

• ومن المصادر المعاصرة :

١٣ ـ « أحمد بن حنبل حياته وآراؤه » للشيخ محمد أبو زهرة .

١٤ ـ « أحمد بن حنبل بين محنة الدين والدنيا » أحمد عبد الجواد الرومي .

١٥ـ « ابن حنبل » : لمحمد رجب البيومي .

١٦ـ « الإمام أحمد الممتحن » : لمحمد البهي الخولي .

١٧ـ « أحمد بن حنبل إمام أهل السنة » : لعبد الحليم الجندي .

(**الرِّضَا**) أي رضوان اللَّه تَعَالىٰ (و) صوب (**العَفْوُ**) والصفح من اللَّه (**والغُفْرَان**) أي سَتْر الذنوب ، والتَّجاوز عنها .

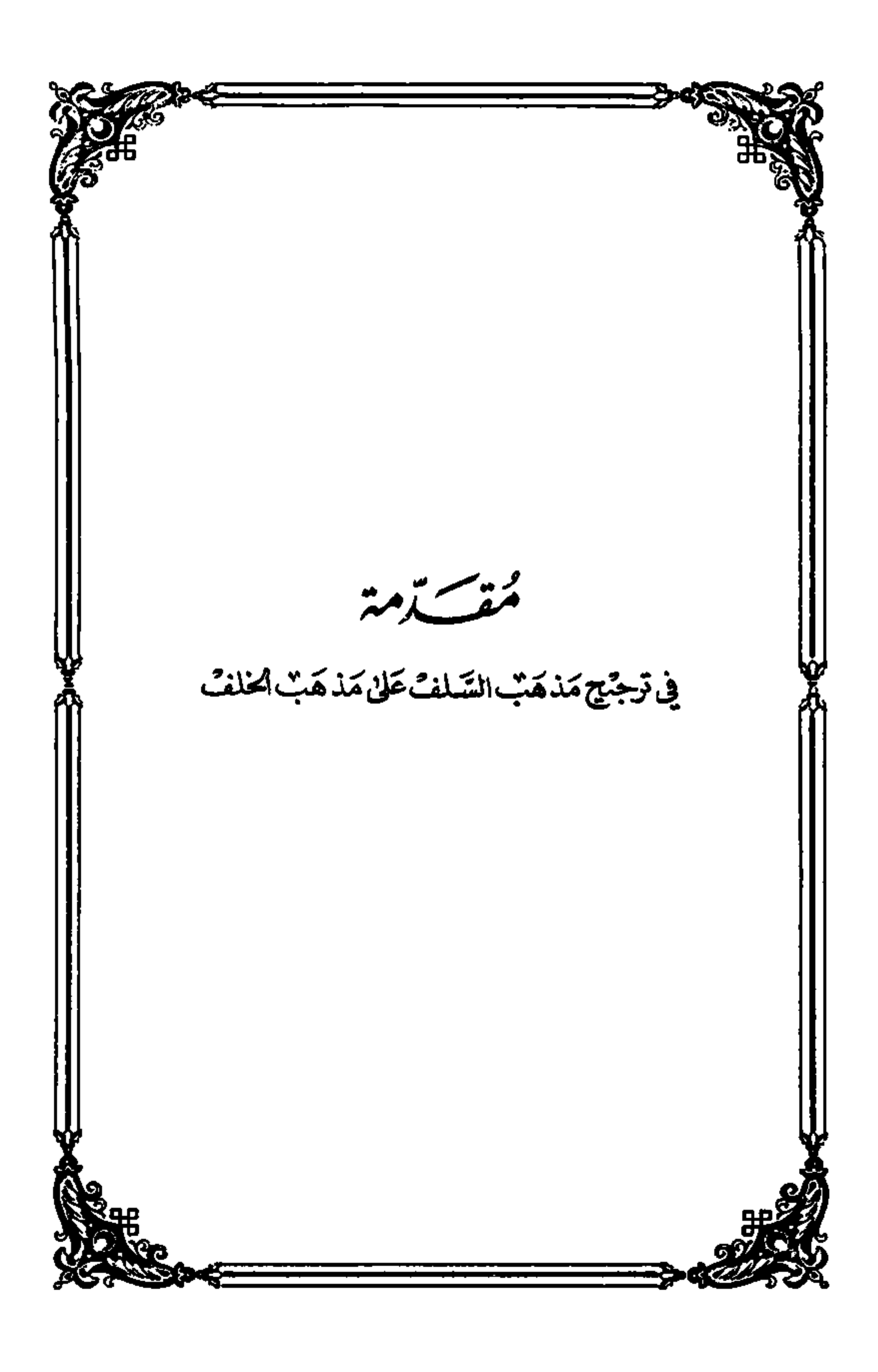
(**مَا نَجْمٌ**) أي كوكب (**أَضَا**) أي استنار .

(**وحَلَّهُ**) أي سيدنا « الإمام أحمد » (**وَسَائِر**) أي بقية (**الأَئِمَة**) من علماء الأمة (**مَنَازِلِ الرِّضوانِ**) من اللَّه تَعَالىٰ .

(**أَعْلَىٰ الجَنَّة**) أي الدرجات العالية .

و« أعلىٰ » يجوز أن يكون مرفوعًا ، خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : التي هي أعلىٰ الجنة ، وأن يكون منصوبًا علىٰ البدلية ، أو مفعولًا لفعل محذوف تقديره : أعني . واللَّه أعلم .

○○○○



مُقَدِّمَة

في ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف

مُقَــدّمة

فِي ترجيح مَذهَبْ السَّلفَ عَلىٰ مَذهَبْ الخلفَ

وهي اسم فاعل ، من قَدَّمَ بمعنىٰ تَقَدَّم .

○ وهي قسمان :

١ـ مقدمة علم .

٢ـ و مقدمة كتاب .

ـ فـ « مقدمة العلم » : ما يَتَوَقَّف الشرع فيه عليها ، كمعرفة : حَدّه وَرَسْمهُ ، ومَوضوعه ، وغَايته .

ـ و« مقدمة الكتاب » : تُقَال لطائفة من كلامه ، قُدِّمت أمام المقصود منه ، لارتباط له[أ] بها وانتفاع بها فيه ، وما هنا من هذا القَبِيل .

★★★★

[أ] سقطت من ط : « المدني » : « له » .

١٩ـ اعْلَمْ هُدِيتَ أَنَّهُ جَاءَ الخَبَرْ
عَنِ النَّبِيِّ المُقْتَفَىٰ خَيْرِ البَشَرْ
٢٠ـ بِأَنَّ ذِي الأُمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقْ
« بِضْعًا وَسَبْعِينَ » اعْتِقَادًا وَالمُحِقْ
٢١ـ مَاكَانَ فِي نَهْجِ « النَّبِيِّ » المُصْطَفَىٰ
وَ« صَحْبِهِ » مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا

الشرح

قوله (**اعْلَمْ**) فعل أمر ، و (**هُدِيت**) جملة دعائية .

(**أنَّه**) أي الأمر ، والشأن (**جَاءَ الخَبَرْ**) يعني الحديث .

(**عن النَّبي المقتفىٰ**) أي المُتَّبع (**خَيْرِ البَشَر**) بل جميع الخلق ﷺ .

(**بِأَنَّ ذِي**) أي هذه الأمة المحمدية .

(**سَوْفَ**) أي سـ (**تَفْتَرِق**) فيما بعد (**بضعًا**) أي إلىٰ بضع (**وَسَبْعِينَ**) فرقة ، و « البضع » : ما بين الثلاثة إلى التسعة[1] .

---

(١) قال الحافظ ابن حجر : « بضع ، بكسر أوله وحُكِيَ الفتح لغة ، وهو عدد مبهم مُقَيَّد بما بين الثلاث إلىٰ التسع كما جزم به القزاز .. ويرجح ما قاله القزاز: ما اتفق عليه المفسرون في قوله : ﴿ فلبث في السجن بضع سنين ﴾ ، وما رواه الترمذي بسندٍ صحيحٍ : أن قريشًا قالوا ذلك لأبي بكر ، وكذا رواه الطبري مرفوعًا .. » اهـ . « فتح الباري » (١ / ٥١) .

(**اعْتِقَادًا**) أي افتراقهم لأجل الاعتقاد .

(و) إنما (**المُحِقُّ**) من جميعها طائفة واحدة .

وهي (**مَا كَان**) سَيْرها (**في نَهْجِ**) أي منهج النبي (**المصطفي**) وهو نبينا محمد ﷺ ، ونهج صحبه رضوان اللَّه عليهم .

(**مِنْ غَيْرِ زَيْغِ**) أي مَيْل وانحراف (و) من غير (**جَفَا**) بالجيم ؛ أي تجاف عن هديهم ، والجفاء ـ بالمد ـ نقيض الصِّلَة ، ويقصر .

والمشار إليه في البيتين ، هو : ما رواه « الترمذي » عن عبد اللَّه بن عمر قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتي كَمَا أَتَىٰ عَلَى بَني إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْل بِالنَّعْلِ ، حَتَّىٰ إِنْ كَان مِنْهُم مَّنْ أَتَىٰ أُمَّهُ عَلاَنِيَةً ؛ لَكَانَ في أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، تَفَرَّقَتْ عَلَىٰ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعينَ مِلَّةٍ ، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً . قَالُوا : مَن[أ] هِيَ يَا رَسُولَ اللَّه ؟ قَالَ : مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي » .

* وفي لفظ : « هِيَ مَا كَانَ عَلَىٰ مَا أَنَا عَلَيهِ وَأَصْحَابِي »(١) .

★★★★

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ : رواه التِّرمذي (٢٦٤١) ، والحاكم (١ / ١٢٩) بسندٍ ضعيف ؛ فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي . ولكن الحديث بهذا اللفظ له شواهد يَتَقَوَّىٰ بها ، راجع « مجمع الزوائد » للهيثمي (٧ / ٢٦١) ، و « الصحيحة » للألباني (١٣٤٨) ولذا جزم الألباني بتحسينه في « صحيح الترمذي » (٢ / ٣٣٤) وأشار في « الصحيحة » إلىٰ أنه كان قد ضعف بعض ألفاظه سابقًا ثم رجع عن ذلك . =

[أ] في ط : « المدني » : « ما » ، وما أثبته من ط : « الهندية » وهو الموافق للفظ الترمذي « من » .

٢٢- وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرْ

فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَىٰ « أَهْلِ الأَثَرْ »

الشرح

قوله : (وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ) أي المذكور .

(جَزْمًا) أي من جهة الجزم واليقين (يُعْتَبَر فِي فِرْقَةٍ) أي لا ينطبق ، ولا يَصْدُق على واحدة من « الثلاث والسبعين » .

(إِلَّا عَلَىٰ) : على فرقة (أَهْلِ الأَثَر) وما عداهم ، من سائر الفرق فقد حكَّمُوا العقول الفاسدة ، وخالفوا المنقول عن معدن النبوة الذي ﴿ مَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣ ، ٤] .

★★★★

= وأما قول المؤلف « وفي لفظ : هي ما كان علىٰ ما أنا عليه وأصحابي » ؛ فهو عند اللالكائي في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (١٤٧) بنحوه .

وللإمام الشاطبي رحمه الله كلامٌ نَفِيسٌ حول هذا الحديث ذكره في : سِتٌّ وعشرين مسألة وذلك في كتابه الفذ : « الاعتصام » (٢ / ٦٩٨ : ٨٠٠) .

• **فائدة** : قال الإمام ابن قدامة ، بعد أن أورد هذا الحديث : « فأخبر النبي ﷺ أن الفرقة الناجية هي التي تكون علىٰ ما كان عليه هو وأصحابه ، فمتبعهم إذًا يكون من الفرقة الناجية ؛ لأنه علىٰ ما هم عليه ومخالفهم من الاثنتين والسَّبعين التي في النار ولأن مَنْ لم يتبع السَّلف ـ رحمة الله عليهم ـ وقال في الصِّفات الواردة في الكتاب والسنة قولًا من تلقاء نفسه ، لم يسبقه إليه السَّلف ، فقد أحدث في الدين وابتدع ، وقد قال النبي ﷺ : كل مُحْدَثَةٍ بِدْعة وكُل بِدْعةٍ ضَلالة » اهـ . « ذم التأويل » ص (٥٢) .

٢٣ـ فَأَثْبَتُوا النُّصُوصَ بِـ « التَّنْزِيهِ »
مِنْ غَيْرِ « تَعْطِيلٍ » وَلَا « تَشْبِيهِ »

الشرح

قوله : (**فَأَثْبَتُوا**)[1] يعني أهل الأثر (**النُّصُوصَ**) القرآنية والأحاديث النبوية ، مُتَمَسِّكِين (**بالتنزيه**) للَّه تَعَالىٰ .

(**مِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ**) للصفات الواردة في الكتاب والسُّنَّة ، وهو نفيها عنه تَعَالىٰ ، فإن المُعَطِّلين لم يفهموا من أسمائه تَعَالىٰ وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق .

ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات ، فجمعوا بين « التمثيل » و « التعطيل » . بخلاف سلف الأمة ، فإنهم يصفون اللَّه بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ﷺ ، من غير تحريف (**وَلَا تَشْبِيهِ**)[2]

---

(١) « **أثبتوها** » : أي لفظًا ومعنًى واعتقادًا وعملًا بمقتضاها :
مثال ذلك : اسم الله « **السميع** » : أثبتوا هذا الاسم لفظًا ، وأثبتوه معنًى ، واعتقدوا أن الله متصف بالسَّمع ، وعملوا بمقتضىٰ ذلك ، وهو : أنهم إذا اعتقدوا أن الله يسمع ؛ نزهوا ألسنتهم عن قول ما لا يرضاه سبحانه .

(٢) **تنبيه** : قوله : (**ولا تشبيه**) :
مراد المؤلف بـ « **التشبيه** » : التمثيل ، ولهذا لو عبَّر به لكان أولىٰ وذلك من وجوه ثلاثة :
الوجه الأول : أن الذي جاء به القرآن والسُّنَّة نفي التمثيل لا نفي التشبيه ، كما قال الله تعالىٰ ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ ، ﴿ فلا تضربوا لله الأمثال ﴾ .
ومعلوم أن المحافظة علىٰ لفظ النَّص لا سيما في هذه الأمور الدقيقة ، أولىٰ من الإتيان بلفظ =

تَعَالىٰ اللّٰه عن ذلك ؛ فإنه قال في كتابه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] .

= آخر ولو ادَّعىٰ من أتىٰ به أنه مرادف للفظ الذي جاء به النّص .

الوجه الثاني : أن نفي التشبيه فيه إجمال ؛ لأنه إن أراد نفي التشبيه من كل وجه ؛ فهذا غلط وإن أراد نفي التشبيه في كل الصفات ؛ فهذا هو التمثيل .

فنفي التشبيه علىٰ الإطلاق غير صحيح ؛ لأن ما من شيئين من الأعيان أو من الصفات إلا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه ، والاشتراك نوع تشابه ، فلو نفيت التشبيه مطلقًا لكنت نفيت كل ما يشترك فيه الخالق والمخلوق في شيء ما .

فمثلًا : الوجود يشترك في أصله الخالق والمخلوق هذا نوع اشتراك ونوع تشابه لكن فرق بين الوجودين ، وجود الخالق واجب ووجود المخلوق ممكن ، وكذلك السمع فيه اشتراك الإنسان له سمع والخالق له سمع لكن بينهما فرق لكن أصل وجود السمع مشترك .

الوجه الثالث : أن نفي التشبيه صار عند كثير من الناس يساوي نفي الصفات مطلقًا ، وذلك عند من يقول : « كل من أَثْبَتَ صفة فهو مُشَبِّه » . فإذا قلنا : من غير تشبيه صار معنىٰ هذا الكلام عندهم : أي من غير إثبات صفة ، فيوهم هذا بأن مذهب أهل السنة والجماعة هو مذهب أهل التعطيل ؛ لأنهم يرون أن معنىٰ نفي التشبيه يعني نفي الصفات .

فصار معنىٰ التشبيه يوهم معنى فاسدًا فلهذا كان العدول عنه أولىٰ » إهـ ملخصًا من « شرح الواسطية » لابن عثيمين بتحقيقنا (١ / ٨١ ، ٨٢) .

والحاصل : أن المؤلف رحمه الله تابع في قوله : « **ولا تشبيه** » عبارة كثير ممن كتبوا أو تكلموا في هذا الباب ، والصواب أن نقول : « من غير تمثيل » .

ولهذا عبر شيخ الإسلام ابن تيمية بذلك في « العقيدة الواسطية » وفي « المناظرة في العقيدة الواسطية » حينما قيل له : لماذا لم تقل « ولا تشبيه » ؟

قال : « ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه ؛ لأن التمثيل نفاه الله بنصّ كتابه حيث قال : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى : ١١] وقال : ﴿ هل تعلم له سميا ﴾ [مريم : ٦٥] وكان أحب إليّ من لفظٍ ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ ، وإن كان قد يَعني بنفيه معنىً صحيح ، كما قد يعنىٰ به معنىً فاسدا » إهـ .

راجع « المناظرة في الواسطية » (٢ / ٧٦٦ ـ بآخر شرح الواسطية بتحقيقنا) .

- فردٌّ علىٰ « المُشَبِّهَة » بنفي المِثْلِـيَّة .

- وردٌّ علىٰ « المُعَطِّلَة » بقوله : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ .

* ويرحم اللَّهُ « الإمام ابن القيم » حيث قال في « نونيته »[1] :

لَسْنَا نُشَبِّهُ وَصْـفَهُ بِصِفَاتِنا	إِنَّ المُشَبِّهَ عَـابِدُ الأَوْثَانِ
كَلَّا وَلَا نُخْلِيهِ مِنْ أَوْصَافِهِ	إِنَّ المُعَطِّلَ عَابِدُ البُهْتَانِ
مَنْ مَثَّلَ اللَّه العَظِيمَ بِخَلْقِهِ	فَهُوَ النَّسِيب لِمُشْرِكٍ نَصْرَانِي
أَوْ عَطَّلَ الرَّحْمَنَ عَنْ أَوْصَافِه	فَهُوَ الكَفُورُ وَلَيْسَ ذَا إِيمَانِ

* * * *

(١) « القصيدة النونية » بشرح د . محمد خليل هراس (٢ / ٦٢) .

٢٤ـ فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ « الآيَاتِ »
أَوْ صَحَّ فِي « الأَخْبَارِ » عَنْ ثِقَاتِ

٢٥ـ مِنَ « الأَحَادِيثِ » نُمِرُّهُ كَمَا
قَدْ جَاءَ فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا

الشرح

قوله : (**فَكُلُّ مَا جَاءَ**) أي عن اللَّه تَعَالىٰ (**مِنَ الآيَاتِ**) القرآنية .

(**أَوْ صَحَّ**)[أ] مجيئه (**فِي الأَخْبَارِ**) بالأسانيد الصَّحيحة ، بخلاف الضعيفة ، فإن وجودها كعدمها .

فَلابُدَّ من أن تكون الأخبار (**عَنْ**) رواة (**ثِقَات**) في النَّقل من الأحاديث والآثار ، مما يُوهُم تشبيهًا ، فهو من المُتَشَابه الذي لا يعلمه إلا اللَّه(١) .

---

(١) **تنبيه : قوله : (فهو من المتشابه الذي لايعلمه إلا الله) :**

إطلاق القول بأن معاني أسماء الله وصفاته من المتشابه ، أو هي المتشابه ، باطل ، لم يصدر عن أحد من السلف . لكن قد يقع تشابه نسبي إضافي خاص لبعض الناس في هذا الباب فيزول بالإحكام الخاص الذي يعلمه الراسخون في العلم ، أما حقائق هذه المعاني وكيفياتها ، فلا ريب أنه مما استأثر بعلمه ، وحجب كُنْهِهِ عن خلقه ، فلا سبيل لأحد إلىٰ العلم به .

• **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية** : « وأما إدخال أسماء الله وصفاته ، أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلّا الله ، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله =

[أ] في ط : « الهندية » ، « المدني » « ضح » بالضاد وهو تصحيف .

نؤمن به وبأنه من عند اللَّه .

= كما يقول كل واحدٍ من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم ، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولون ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم فالكلام علىٰ هذا من وجهين :

الأول : من قال إن هذا من المتشابه ، وأنه لا يفهم معناه : فنقول أما الدليل علىٰ بطلان ذلك ؛ فإني ما أعلم عن أحدٍ من سلف الأمة ، ولا من الأئمة ، لا أحمد بن حنبل ولا غيره ، أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ، ونفىٰ أن يعلم أحد معناه ، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يُفهم ، ولا قالوا : إن الله ينزل كلامًا لا يفهم أحد معناه ، وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة . قالوا في أحاديث الصفات « تمر كما جاءت » ونهوا عن تأويلات الجهمية ، وردوها وأبطلوها ، والتي مضمونها تعطيل النصوص علىٰ ما دلّت عليه ...

الوجه الثاني : أنه إذا قيل : هذه من المتشابه ، أو كان فيها ما هو من المتشابه ، كما نقل عن بعض الأئمة : أنه سمَّىٰ بعض ما استدل به الجهمية متشابهًا ، فيقال : الذي في القرآن أنه لا يعلم تأويله إلا الله ، إما المتشابه وإما الكتاب كله ، ونفي علم تأويله ليس نفي علم معناه ، كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة ....

ويؤيده أيضًا : أنه قد ثبت في القرآن متشابهًا وهو ما يحتمل معنيين ، وفي مسائل الصفات ما هو من هذا الباب كما أن ذلك في مسائل المعاد أولىٰ ، فإن نفي التشابه بين الله وبين خلقه أعظم من نفي التشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا » إهـ . « الإكليل في المتشابه والتأويل » ص (٢٥ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٣٧) .

* **وقال أيضًا** : « وكذلك ما أخبر به الرَّبُّ عن نفسه مثل استوائه علىٰ عرشه وسمعه وبصره وكلامه وغير ذلك ، فإن كيفيات ذلك لا يعلمها إلا الله ؛ كما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنس ـ وسائر أهل العلم تَلَقَّوا هذا الكلام عنهما بالقبول ـ لما قيل : ﴿ الرحمن علىٰ العرش استوىٰ ﴾ كيف استوىٰ ؟ فقال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . هذا لفظ مالك ، فأخبر أن الاستواء معلوم ـ وهذا تفسير اللفظ ـ وأخبر أن الكيف مجهول ـ وهذا هو الكيفية التي استأثر الله بعلمها .

وكذلك سائر السلف كابن الماجشون وأحمد بن حنبل وغيرهما يبينون أن العباد لا يعلمون كيفية ما أخبر الله به عن نفسه ، فالكيف هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، أما نفس المعنىٰ الذي بيّنه الله فيعلمه الناس كُلٌّ علىٰ قدر فهمه . =

و (نُمِرُّهُ كَمَا قَد جَاء) عنه تَعَالىٰ أو عن رسوله[1] .

فمذهب السَّلف عدم الخوض في هذا ، والسُّكوت عنه ، وتفويض علمه إلى اللَّه[2] .

= فإنهم يفهمون معنىٰ « السمع » ومعنىٰ : « البصر » ، وأن مفهوم هذا ليس هو مفهوم هذا ، ويعرفون الفرق بينهما ، وبين « العليم » و« القدير » وإن كانوا لا يعرفون كيفية سمعه وبصره ، بل الروح التي فيهم يعرفونها من حيث الجملة ، ولا يعرفون كيفيتها ، كذلك يعلمون معنىٰ : « الاستواء علىٰ العرش » ، وأنه يتضمن عُلو الرّب علىٰ عرشه ، وارتفاعه عليه كما فسّره بذلك السلف قبلهم ، وهذا معنىٰ معروفٌ من اللفظ لا يحتمل في اللغة غيره ،كما قد بُسِطَ في موضعه ولهذا قال مالك : الاستواء معلوم » إهـ « مجموع الفتاوىٰ » (١٧ / ٣٧٣ ، ٣٧٤) .

(١) تنبيه : قوله : (نمره كما قد جاء) :

* يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأيضًا فقولهم : « أمروها كما جاءت » يقتضي إبقاء دلالتها علىٰ ما هي عليه ، فإنها جاءت ألفاظًا دالة علىٰ معاني ، فلو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يُقال : أَمِرُّوا لفظها ، مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد ، أو أَمِرُّوا لفظها ، مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلَّت عليه حقيقة ، وحينئذ ؛ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت . ولا يقال حينئذ : بلا كيف ، إذ نفي الكيف عمَّا ليس بثابت لغو من القول » إهـ . « مجموع الفتاوىٰ » (٥ / ٤١ ، ٤٢) .

* وقال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم : « قوله : نُمِرُّه كَمَا جَاء » أي عن الله تعالىٰ وعن رسوله ﷺ ، فَلا نُحَرِّف الكلم عن مواضعه بل نُجريه علىٰ ظاهره ، ونُقِرُّه علىٰ ما دلَّ عليه من معناه ونعتقد أن له معاني حقيقة ، ونُفَسِّره ونُبَيِّنه كما فَسَّره السلف ، أحمد وغيره ، وبيَّنوا معناه بما يخالف تأويل الجهمية وغيرهم . ومن قال : تفسيره وبيان مراده ، لا يعلمه إلا الله ؛ فقد خالف الصحابة والتابعين الذين فسّروا القرآن من أوله إلىٰ آخره ، ووصفوا الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ علىٰ ما يليق بجلال الله من غير تحريف للكلم عن مواضعه أو إلحاد في أسماء الله وآياته » إهـ . « حاشيته على السفارينية » ص (٨ ، ٩) .

(٢) تنبيه : قوله : (فمذهب السلف عدم الخوض في هذا وتفويض علمه إلى الله) :

الشيخ ابن مانع رحمه الله رد في آخر هذا الكتاب ص (٣٨٥) على المُفوضة ثم قال =

* قال ابن عباس : « هَذَا مِنَ المَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ »[1] .

* وكذا قال غيره من الصحابة والتابعين .

= : « لمذهب السلف إنما هو الإثبات لا التفويض الذي هو أول درجات التعطيل » فلا أدري كيف مرَّت عليه هذه العبارة ؟ فلعل سبب ذلك سهو اثناء اختصاره للوامع الأنوار !!

وما نسب هنا للسلف ؛ من أن مذهبهم التفويض ، غير صحيح ؛ فإن السلف أعلم الأمة بنصوص الصفات لفظًا ومعنى في إثبات معانيها اللائقة بالله تعالىٰ ، علىٰ حسب مراد الله ورسوله . فمذهبهم : هو إثبات أسماء الله وصفاته وإمرارها كما جاءت والإيمان بأنها حق ، وأن الله سبحانه موصوف بها علىٰ الوجه اللائق بجلاله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ولا تأويل لها عن ظاهرها ولا تفويض ، بل يؤمنون بأن معانيها معلومة ، ويفوضون علم الكيفية لا علم المعاني .

فتفويض الكيفية : هو التفويض الذي عناه السلف ؛ إذ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات ، فكما لا نعقل كيفية الذات لا نعقل كيفية الصفات .

والتفويض هو مذهب أهل التجهيل ـ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ لا مذهب السلف .

وأما أهل التجهيل : فهم كثير من المنتسبين إلىٰ السنة واتباع السلف ، وحقيقة مذهبهم : أن ما جاء به النبي ﷺ من نصوص الصفات ألفاظ مجهولة لا يعرف معناها حتىٰ النبي ﷺ يتكلم بأحاديث الصفات ولا يعرف معناها . وطريقتهم في نصوص الصفات إمرار لفظها مع تفويض معناها .

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « فتبين أن قول أهل التفويض ـ الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف ـ من شر أقوال أهل البدع والإلحاد .

فالمفوض طريقته في نصوص الصفات : هو الإيمان بمجرد ألفاظ نصوص الصفات من غير إثبات معنىٰ لها فيبقىٰ الأمر دائر بين أن نؤمن بألفاظ جوفاء لا معنىٰ لها ، وهذه طريقة السلف علىٰ زعمه وبين أن نثبت للنصوص معاني تخالف ظاهرها الدال علىٰ إثبات الصفات لله ، وهذه هي طريقة أهل التأويل أو الخلف . ولا ريب أن إثبات معاني النصوص أبلغ في العلم والحكمة من إثبات ألفاظ جوفاء ليس لها معنىٰ ، بل هذا ليس من العلم والحق في شيء » اهـ . « درء تعارض العقل والنقل » (١ / ١٢١) .

(١) تنبيه : قوله : (قال ابن عباس : هذا من المكتوم الذي لا يُفَسَّر ، وكذا قال غيره من الصحابة والتابعين .. إلخ » : =

وأما أهل التأويل فأبوا إلا أن يُفَسِّروا ويُؤَوِّلُوا حتى خالفوا سلف الأمة وأئمتها ، وابتدعوا في ذلك ، وكل بدعة ضلالة[1] .

(فَاسْمَع) سماع إذعان (مِن) منطوق (نِظَامِي) ومفهومه .

(وَاعْلَمَا) أي اعلم ذلك علم تحقيق ، والألف بدل عن نون التوكيد الخفيفة .

* * * *

= ○ قال العلامة ابن سحمان رحمه الله :

« اعلم يا أخي أن هذا القول الذي نسبه الشارح إلىٰ ابن عباس رضي الله عنه وغيره من الصحابة إن كان صحيحًا ثابتًا ، فليس معناه ما تَوَهَّمه الشارح ؛ من أن نصوص الكتاب والسنة الواردة في أسماء الله وصفاته مما يوهم تشبيهًا فيكون من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله وأنه مما لا يعقل معناه وأنها لا تفسر ، وقد تقدم بيان ذلك في معنىٰ التفويض .

* ونزيد ذلك إيضاحًا بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه حيث قال : « وأما تأويل ماأخبر الله به عن نفسه ، وعن اليوم الآخر ، فهو نفس الحقيقة التي أخبر عنها وذلك في حق الله هو كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره ولهذا قال مالك وربيعة وغيرهما : « الاستواء معلوم والكيف مجهول » وكذلك قال ابن الماجشون وأحمد بن حنبل وغيرهما من السلف يقولون إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه ، ولهذا ردَّ أحمد بن حنبل علىٰ « الجهمية » و « الزنادقة » فيما طعنوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه علىٰ غير تأويله ، فردَّ علىٰ من حَمَلَهُ علىٰ غير ما أُريد به ، وفسر هو جميع الآيات المتشابهات وبيَّن المراد بها وكذلك الصحابة والتابعون فسَّروا جميع القرآن وكانوا يقولون : أن العلماء يعلمون تفسيره وما أريد به ، وإن لم يعلموا كيفية ما أخبر الله به عن نفسه ، وكذلك لا يعلمون كيفيات الغيب ؛ فإن ما أعدَّه الله لأوليائه من النعيم ما لا عين رأته ، ولا أُذن سمعته ، ولا خطر علىٰ قلب بَشَر ، فذاك الذي أخبر به لا يعلمه إلا الله بهذا المعنىٰ فهذا حق ، وأما من قال أن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلَّا الله ، فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسَّروا القرآن كله ، وقالوا : إنهم يعلمون معناه كما قال مجاهد : « عرضت المصحف علىٰ =

٢٦ـ وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ بِـ « العُقُولِ »

لِقَـــوْلِ[أ] مُـفْـتَـرٍ بِـهِ جَـهُـولِ

٢٧ـ فَعِقْـدُنَا « الإِثْبَاتُ » يا خَلِيلِي

مِنْ غَيْرِ « تَعْطِيلٍ » وَلَا « تَمْثِيلِ »

الشرح

قوله : (**وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ**) : أي الوارد في الكتاب والسُّنَّة .

(**بالعُقُولِ**) : بضرب من التأويل ، (**لِـ**) أجل (**قَوْلِ**) إنسان .

= ابن عباس من فاتحته إلىٰ خاتمته أقف عند كل آية وأسأله عنها » ، وقال ابن مسعود : « ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم فيما أنزلت » ، وقال الحسن البصري : « ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد بها » ولهذا كانوا يجعلون القرآن يحيط بكل ما يطلب من علم الدين كما قال مسروق : « ما نسأل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن ولكن علْمُنا قَصُر عنه » ، وقال الشعبي : « ما ابتدع قوم بدعة إلا في كتاب الله بيانها » وأمثال ذلك من الآثار الكثيرة المذكورة بالأسانيد الثابتة مما ليس هذا موضع بسطه » انتهىٰ .

فهذا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية قدَّس الله روحه من علم الكيفية عما أخبر الله به عن نفسه وكذلك لا يعلمون كيفيات الغيب ؛ فإن ما أعدَّه الله لأوليائه من النعيم مما لا عين رأته ولا أذن سمعته ولا خطر علىٰ قلب بشر ، فذاك الذي أخبر الله به لا يعلمه إلا الله بهذا المعنىٰ .

فهذا الذي ذكره شيخ الإسلام هو الذي يحمل عليه قول ابن عباس وغيره من الصَّحابة إن كان النقل بذلك ثابتًا عنهم ، وقد تقدم أن السلف رضوان الله عنهم كانوا يقولون : إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله عن نفسه وأن علمنا تفسيره ومعناه . فكان من المعلوم أن ابن عباس وغيره من الصحابة وأئمة السلف كانوا يفسرون ما تشابه من القرآن يعلمون معنىٰ ذلك ولم يسكتوا عن بيان ذلك » إهـ .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٩) : « بقول »

(**مُفْتَرٍ**) أي كاذب (**به**) أي بذلك القول .

(**جَهُول**) لمخالفة المنقول والمعقول .

(**فَعِقْدُنَا**) أهل السُّنَّة والجماعة (**الإِثْبَات**) للأسماء والصِّفات كما وردت .

(**يَا خَلِيلي**) من الخلّة ، وهي نهاية المحبّة ، والمراد به هنا : المُوَافِق على مذهب السّلف .

(**من غير تَعْطِيلٍ**) لها عن حقائقها (**وَلَا تَمْثِيل**) لها بصفات المخلوقين .

فـ « المُمَثِّل » يعبد صنمًا ، و « المعطل » يعبد عدمًا و « المُثْبِتُ » يعبد رَبّ الأرض والسماء .

* * * *

٢٨- فَكُلُّ مَنْ « أَوَّلَ » فِي الصِّفَاتِ

كَـذَاتِـهِ مِـنْ غَـيْـرِ مَـا إِثْـبَـاتِ

٢٩- فَقَدْ تَعَدَّىٰ وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَىٰ

وَخَاضَ فِي بَحْرِ الهَلَاكِ وَافْتَرَىٰ

الشرح

قوله : (**فَكُلُّ مَنْ أَوَّلَ فِي الصِّفَاتِ**) أي الثابته للَّه تَعَالىٰ .

والمراد بـ « التأويل » هنا : أن يُرَاد باللفظ ما يُخَالف ظاهره ، أو صَرْف اللفظ عن ظاهره لمعنىً آخر ، أو عن حقيقته لمجاز .

وهو في آيات الصّفات من المنكرات عند أئمة الدين .

فحيث أثبتنا ذاتًا لا تشبّه الذوات ، فما المانع من إثبات صفات لا تشبه صفات المحدثات ؛ « فالكلام في الصِّفات فرع الكلام في الذَّات » .

فصفاته تَعَالىٰ قديمة ثابتة (**كَذَاتِهِ**) تَعَالىٰ ، فليس لنا أن نتأوّل في الصفات ولا في الذات (**مِنْ غَيْرِ مَا إِثْبَاتِ**) عن صاحب الشرع وأصحابه ، و« ما » : زائدة لتأكيد النفي .

(**فَقَد تَعَدَّىٰ**) ذلك المُؤَوِّل طوره (**وَاسْتَطَالَ**) على السلف .

(**وَاجْتَرَىٰ**) أي تشجع وافتات[أ] حَدَّه في ترك الاتباع للسلف الصالح .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « واختات » والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ / ١٠٣) وقوله « واجترىٰ » افتعال من الجرأة .

(وَخَاضَ) أي اقتحم (فِي بَحْرِ الهَلَاكِ) أي الموت .

(وَافْتَرَىٰ) أي كذب على اللّٰه بتحريفه ، وتمثيله ، وتعطيله ، وتأويله .

* ولِلّٰهِ در القائل :

وَقُصَارَىٰ أَمْرِ مَنْ أَوَّلَ   أَنْ ظَنُّوا ظُنُونًا

فَيَقُولُونَ عَلَى الرَّحْمَنِ   مَا لَا يَعْلَمُونَا

---

(١) تنبيه : قوله (وأما أهل التأويل ، فأبوا إلا أن يُفَسّروا ويؤولوا ، حتىٰ خالفوا سلف الأمة وأئمتها ، وابتدعوا في ذلك ، وكل بدعة ضلالة) :

○ قال الشيخ ابن سحمان رحمه الله :

« اعلم يا أخي أن التأويل المردود الذي سلكه الجهمية ومن تبعهم من المتكلمين هو صرف الكلام عن ظاهره إلىٰ ما يخالف ظاهره . فلو قيل : أن هذا هو التأويل المذكور في الآية ، وأنه لا يعلمه إلا الله ؛ لكان في هذا تسليم للجهمية أن للآية تأويلًا يُخَالف دلالتها لكن ذلك لا يعلمه إلا الله وليس هذا مذهب السلف والأئمة ، وإنما مذهبهم : نفي هذه التأويلات وردّها لا التوقف عنها . وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها ، وتُمَر كما جاءت ؛ دالة علىٰ المعاني لا تُحَرّف ولا يُلْحَد فيها ، فكان من المعلوم أن السلف الذين قالوا : لا يعلم تأويله إلا الله ، كانوا يتكلمون بلغتهم المعروفة بينهم . ولم يكن لفظ التأويل عندهم يُرَادُ به معنىٰ التأويل الاصطلاحي الخاص ، وهو صرف اللفظ عن المعنىٰ المدلول عليه المفهوم منه إلىٰ معني يخالف ذلك ، فإن تسمية هذا المعنىٰ وحده تأويلًا إنما هو اصطلاح طائفة من المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين وغيرهم ليس هو عرف السلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية قدّس الله روحه والله أعلم .

إذا تبين لك هذا : فاعلم أن مراد من قال من السلف رضي الله عنهم : أنه لا يفسر ؛ يَعْنُون أنه لا يؤول ويُحَرّفُ فَيُصْرَف عن ظاهره إلىٰ ما لا يدل عليه ظاهره كما أَوّلُوا « الاستواء » ، وفسّروه بأنه الاستيلاء . وكما فسّروا « اليد » بالنعمة ، وهذا هو الذي نَهَىٰ السلف عن تفسيره وتأويله بهذا المعنىٰ والله أعلم » اهـ .

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللَّه تَعَالىٰ في « الفتوى الحموية » بعد كلام مُفيد : « ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعلم باللَّه من السَّالفين ، كما يقوله بعض الأغبياء ممن لم يُقَدِّر قَدْر السلف ، بل ولا عرف اللَّه ورسوله والمؤمنين به ، حقيقة المعرفة المأمور بها من أن : طريقة السَّلف أَسْلَم ، وطريقة الخَلَف أَعْلَم وَأَحْكَم ، فإن هذا القول إذا تدبَّره الإنسان وجده في غاية الجهالة ، بل في غاية الضلالة »[1] إهـ . المراد .

****

(١) « الفَتْوىٰ الحموية الكبرىٰ » ص (٣١ ، ٣٢) بتصرف .

٣٠ـ أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرْ
فِيهِ وَحُسْنَ مَا نَحَاهُ « ذُو الأَثَرْ »

٣١ـ فَإِنَّهُمْ قَدِ اقْتَدَوْا بِالْمُصْطَفَىٰ
وَصَحْبِهِ فَاقْنَعْ بِهَذَا وَكَفَىٰ

الشرح

قوله : (أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَر) يعني نُظَّار المتكلمة من سائر الفرق ، وَرَدٌّ بعضهم على بعض .

(فِيه) أي في نظرهم ، فيزعم كل فريق أنه مُحِقٌّ ، فيأتي الآخر فينقض كلامه ويبطله ويرميه بالزندقة والإلحاد ، فَكُلٌّ فرقة تُضَلِّل الأخرىٰ .

* وما أحسن مَا قِيلَ :

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجاجِ تَخَالُهَا   حَقّاً وَكُلٌّ كَاسِرٌ مَّكْسُورُ

(و) ألم تر (حُسْن مَا) أي المَذْهَب الذي ذَهَبَهُ ، والمَنْحا الذي (نَحَاهُ) أي قَصَدَهُ .

(ذُو) أي صاحب (الأَثَر) من سلوك الصراط المستقيم .

(فَإِنَّهم) أي أهل الأثر ، قد (اقْتَدَوْا) فيما اعتقدوه (بـ) النَّبي (المُصْطَفَىٰ) ﷺ .

(و) اقتدوا من بعده بـ (صَحْبِه) الذين صَحِبُوه ، ونقلوا عنه الشريعة

بخلاف أهل التعطيل ، فإنهم قد اقتدوا بتلامذة « اليهود » و « المشركين » وضلال « الصابئين » .

فإن أَوَّل من حُفِظَ عنه في الإسلام أنه قال : إن اللَّه سبحانه ليس على العرش حقيقة ، وأن ﴿ استوىٰ ﴾ بمعنىٰ استولىٰ : « الجعد بن درهم » .

وأخذها عنه : « الجهم بن صفوان » ، وأظهرها ، فنسبت مقالة « الجهمية » إليه .

وقد قيل : إن « الجعد » أخذها عن « أبان بن سمعان » ، وأخذها « أبان » عن « طالوت » ابن أخت « لبيد بن الأعصم » ، وأخذها « طالوت » عن « لبيد بن الأعصم » الساحر ، الذي سحر الرسول ﷺ[1] ، ذكر ذلك ؛ شيخ الإسلام في « الحموية » ، وغيرها من كتبه المفيدة النافعة[2] .

(فَاقْنَعْ) أي ارْضَ (بِهَـذَا) البيان .

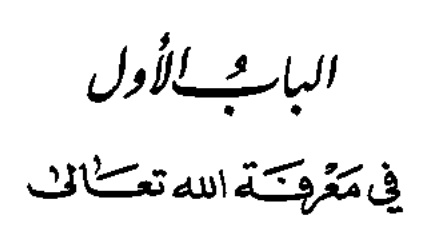
(وكفىٰ) بأئمة السلف قدوة ، فقد تَبَيَّنَ ؛ أنهم اقتدوا بكتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ ، ومن خالفهم ، فقد اقتدىٰ بتلامذة « اليهود » و « المشركين » ، وضلال « الصَّابئين » كما تقدم .

○○○○

---

(١) قصة سِحْره ﷺ من اليَهُودي « لَبيد بن الأعصم » ثابتة في البخاري (٦٠٦٣ ، ٦٣٩١) ومسلم (٢١٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) « الفَتْوىٰ الحموية الكبرىٰ » ص (٤٧ ، ٤٨) .



- فصل : في مبحث القرآن العظيم والكلام المنزل القديم .
- فصل : في ذكر الصفات التي يثبتها لله أئمة السلف دون غيرهم من الخلف .
- فصل : في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد في العقائد ، وفي جوازه وعدمه .

* * * *



الباب الأول

في معرفة الله تعالى

٣٢ـ أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَىٰ العَبِيدِ
« مَعْرِفَةُ الإِلَهِ » بِالتَّسْدِيدِ

٣٣ـ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا نَظِيرَ
لَهُ وَلَا شِبْهٌ وَلَا وَزِيرَ

الشرح

قوله (**أَوَّلُ وَاجِبٍ**) أي شرعًا .

(**عَلَىٰ العَبِيدِ**) جمع عبد ، والمراد به المُكَلَّف بالنظر .

(**مَعْرِفَةُ الإِلَهِ**) سبحانه وتَعَالىٰ ، وهي عبارة عن ؛ معرفة وجوب وجود ذاته بصفات الكمال ، فيما لم يَزَل ، ولا يَزَال دون معرفة حقيقة ذاته وصفاته ، لاستحالة ذلك .

(**بِالتَّسْدِيدِ**) أي التقويم . يعني : بالنَّظر الصَّائب في الوجود والموجود

---

(١) تنبيه : قولهم : « إن أول واجب على المكلف هو النظر الصحيح المؤدي إلىٰ معرفة الله » يُنَاقض أمرين : أولهما : أن الإقرار بمعرفة الله أمر مركوز في الفطر . =

ثم اعلم أن الناظم رحمه اللَّه تَعَالىٰ ، وَافَقَ من يقول : إن معرفة اللَّه تَعَالىٰ نظرية !!

والصَّحيح : أنها فطرية ضرورية .

* قال تَعَالىٰ : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ

= وثانيهما : الأمر بعبادة اللَّه أولًا .

أما الأمر الأول : وهوكون معرفة اللَّه مركوزًا بالفطر ؛ فقد ذكر الشيخ محمد بن مانع طرفًا من الأدلة على ذلك .

وأما الأمر الثاني : فالذي عليه أهل السنة والجماعة ، أن أول واجب : هو الشهادتان ، كما حكىٰ عنهم ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : « إن السلف والأئمة متفقون على أن أول ما يؤمر به العباد ؛ الشهادتان ، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ ، لم يُؤمر بتجديد ذلك عقب البلوغ » أهـ . « درء تعارض العقل والنقل » (٨ / ١١) .

ومن الأدلة على ذلك : قوله تعالى : ﴿ ولقد بعثنا في كل أُمَّة رَسُولًا أن اعبدوا اللَّه واجتنبوا الطَّاغوت ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وما أَرسلنا من قبلك من رسول إلا نُوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ . وقول الرسول ﷺ لمعاذ بن جبل رضي اللَّه عنه لما بعثه إلى أهل اليمن : « فَلْيَكُن أَوَّل مَا تَدْعُوهم إليه شهادة أن لا إله إلا اللَّه وأَن محمدًا رَسُول اللَّه » البخاري (١٤٩٦) ومسلم (١٩) . وقوله ﷺ : « أُمِرتُ أَنْ أُقاتل النَّاس حَتَّى يَقُولوا لا إِله إِلَّا اللَّه » البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر ، وهو حديث متواتر .

* قال العلامة ابن أبي العز : « ولهذا كان الصحيح : أن أول واجب يجب على المُكَلَّف شهادة أن لا إله إلا الله ، لا النظر ، ولا القصد إلى النظر ، ولا الشك ؛ كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم ، بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول مايؤمر به العبد : الشهادتان ، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ ؛ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه ، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميَّز عند من يرى ذلك ، ولم يُوجِب أحدهم على وَلِيِّه أن يُخاطبه حينئذ بتجديد الشهادتين ، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجبًا باتفاق المسلمين ، ووجوبه يسبق وجوب الصلاة ، لكن هو أدَّى هذا الواجب قبل ذلك » إهـ . « شرح الطحاوية » (١ / ٢٣)

ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم : ٣٠] .

* وفي « الصَّحيحين » عن أبي هريرة مرفوعًا : « كُلٌّ يُولَدُ عَلَىٰ فِطرَةٍ .. » الحديثَ[1] .

* وفي « صحيح مسلم » عن عياض الأنصاري في الحديث القدسي : « خَلَقْتُ عِبادِي حُنَفَاءَ مُسْلِمِينَ .. » الحديثَ[2] .

فالفطرة المراد بها : الإسلام ؛ كما قال أبو هريرة[3]، وابن شهاب[4] .

* وسُئِل « مجاهد » عن الفطرة فقال : « هي الإسلام » .

وكذا قال قتادة .

ثم قال مجاهد : ﴿ لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّه ﴾ [الروم : ٣٠] قال : « لا تَبْدِيل لِدِين اللَّه » ؛ وقاله « سعيد بن جبير » و« قتادة » و« النخعي »[5] .

وكلام السَّلف في ذلك كثير يَصْعُب اسْتِيفائه .

---

(١) البخاري (١٣٥٩) ومسلم (٢٦٥٨) (٢٥) بلفظ : « مَا مِن مَوْلُود إلَّا يُولَد عَلَىٰ الفِطْرة .. » .
(٢) مسلم (٢٨٦٥) (٦٣) من حديث عياض بن حمار المُجَاشِعي .
(٣) البخاري (١٣٥٩) ومسلم (٢٦٥٨) (٢٢) .
(٤) أورده البخاري معلقًا (٣ / ٢١٩) بقوله : « قال ابن شهاب : يُصَلِّي على كل مولود متوفًّى ، وإن كان لِغيَّه من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام » . لِغيّه : أي من الزنا .
(٥) الأثر : أورده الطَّبري من طريق إبراهيم النخعي ، ومن طرق عن مجاهد وعكرمة وقتادة وسعيد ابن جبير . راجع « فتح الباري » (٨ / ٥١٢) .

* قال « الإمام أحمد » في رواية « المروزي » : « مَعْرِفَةُ اللَّهِ في القَلْبِ تَتَفَاضَلُ ، وَتَزِيدُ »[1] .

وهذا يدلُّ علىٰ أن المعرفة ، أصلها في القلب فطريَّة ، ثم إنها تزيد وتَتَمَكَّن بتَظَاهُر الأدلة .

* وقال شيخ الإسلام « ابن تيميّة » : « ذهب طوائف من النُّظار إلى أن معرفة اللَّه واجبة ، ولا طريق إليها إلا بالنظر ، فأوجبوا النّظر على كل

---

(١) قال أبو بكر الخلال : أخبرنا أبو بكر المروزي قال : قلت لأبي عبد اللَّه في معرفة اللَّه عز وجل في القلب يتفاضل فيه ؟ قال : نعم . قلت : ويزيد ؟ قال : نعم . « السنة » (٣ / ٥٨٠) .
وقال القاضي أبو يعلى ابن الفراء : « والمعرفة تزيد وتنقص قال أحمد رحمه اللَّه : في رواية المروزي في معرفة القلب يتفاضل ويزيد . والوجه فيه : أن من الناس من يعرف مخبرات اللَّه تعالى مفصلة ، ومنهم من يعرفها مجملة فمن عرفها مجملة ، فإذا عرف تفصيلها ازداد علمه وتصديقه » أهـ . « مختصر المعتمد » ص (٣٠) .
* وقال الحافظ ابن منده : « والعباد يتفاضلون في الإيمان على قدر تعظيم اللَّه في القلوب والإجلال له والمراقبة للَّه في السر والعلانية » « الإيمان » (١ / ٣٠٠) .
وراجع : « المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة » (١ / ١٠٤ ، ١٠٥) .
* قال الحافظ ابن رجب بعد أن ساق كلام الإمام أحمد السابق : « وتفسير زيادة المعرفة بمعنيين :
أحدهما : زيادة المعرفة بتفاصيل أسماء الله وصفاته وأفعاله وأسماء الملائكة والنبيين وصفاتهم والكتب المنزلة عليهم وتفاصيل اليوم الآخر . وهذا ظاهر لايقبل نزاعًا .
والثاني : زيادة المعرفة بالوحدانية بزيادة معرفة أدلتها ؛ فإن أدلتها لا تحصر ؛ إذ كل ذرة من الكون فيها دلالة على وجود الخالق ووحدانيته ، فمن كثرت معرفته بهذه الأدلة زادت معرفته على من ليس كذلك . وكذلك المعرفة بالنبوات واليوم الآخر والقدر وغير ذلك ، من الغيب الذي يجب الإيمان به .ومن هنا فرق النبي ﷺ بين مقام الإيمان ومقام الإحسان ، وجعل مقام الإحسان : أن يعبد العبد ربه كأنه يراه ، والمراد : أن يُنَوّر قلبه بنور الإيمان ، حتى يصير الغيب عنده مشهودًا بقلبه كالعيان .. » إهـ . من شرحه للبخاري المسمى « فتح الباري » (١ / ١٠)

أحد . وهذا القول إنما اشتهر في الأمة عن المعتزلة ، ونحوهم ، ولهذا قال « أبو جعفر السمناني » وغيره : إيجاب « الأشعري » النَّظر في المعرفة بَقِيّة بَقِيت عليه من الاعتزال »[(١)] .

* وقال شيخ الإسلام « ابن تيمية » رضي اللَّهُ تعالى عنه : « والذين أَوْجَبُوا النَّظر ليس معهم ما يدل على عموم وُجُوبه ، إنما يدل على أنه قد يجب ؛ فإنهم قالوا : الواجب لا يَحْصُل إلّا به ؛ لقوله تَعَالىٰ : ﴿ قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ ومَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُرُ ﴾ الآية [يونس : ١٠١] . وقوله تَعَالىٰ : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تقُومُوا للَّه مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ﴾ [سبأ : ٤٦] . وقوله : ﴿ فَلْيَنْظُرِ الإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق : ٥] . فهذه النصوص خطاب مع المتكبرين الجاحدين ، فَأُمِرُوا بالنَّظر ليعرفوا الحق ويُقِرُّوا به »[(٢)] .

* قال بعض العلماء : « يجب النَّظَر في حَالٍ دون حَالٍ ، وعلى شَخصٍ دون شَخصٍ ، فوجوبه من العَوَارض لا من اللوازم العامة فيجب على من فَسَدَت فطرته واحتاج إلى النَّظَر ، وأما من حَصَلَت له المعرفة بدون النَّظَر ولم تَفْسَد فطرته فليس واجب عليه ، واللَّه أعلم »[(٣)] .

---

(١) « درء تعارض العقل والنقل » (٨ / ٢١) و « مجموع الفتاوى » (١٦ / ٣٣١) وراجع أيضًا : « فتح الباري » لابن حجر (١٣ / ٣٦١) حيث نقل أيضًا قول أبي جعفر السمناني .

(٢) « درء تعارض العقل والنقل » (٧ / ٤٠٨) .

(٣) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « الإقرار والاعتراف بالخالق فطري ضروري في نفوس الناس ، وإن كان بعض الناس قد يَحْصُل له ما يفسد فطرته حتى يحتاج إلى نظر تَحْصُل له به المعرفة ، وهذا قول جمهور الناس ، وعليه حذاق النظار ، أن المعرفة تارة تَحْصُل بالضرورة ، وتارة بالنظر كما اعترف بذلك غير واحد من أئمة المتكلمين » أ.هـ . « مجموع الفتاوى » (١٦ / ٣٢٨) .

ومن أراد تحقيق هذه المسألة ، فَعَلَيه برسالة العلامة الشيخ « محمد بن محمد بن محمد المنبجي » تلميذ ابن قاضي الجبل ، فقد كتب رسالة خاصّة في « الكلام على الفطرة » أفاد فيها وأجاد . وكذا « شرح الأصفهانية » لشيخ الإسلام ابن تيميّة ، وغالب مؤلفاته رحمه اللَّه(١) .

فيجب على كل مُكَلَّف أن يعرف اللَّه تَعَالىٰ بصفات الكمال .

ويجزم بـ (أَنَّهُ) سبحانه وتَعَالىٰ (وَاحِدٌ) لا يَتَجَزَّأ ولا يَنْقَسِم(٢) .

---

(١) انظر بسط هذا الموضوع في : « رسالة الكلام على الفطرة » الموجودة ضمن « مجموع الرسائل الكبرى » (٢ / ٣١٧) ، و« درء تعارض العقل والنقل » (٨ / ٣٥١ - ٣٥٩) ، و « النبوات » ص (٥٩ ، ٦٢ ، ٩٥) و « مجموع الفتاوى » (٢ / ٢٠٢) ، و « الاستقامة » (١ / ١٤٢) و« شفاء العليل » ص (٢٨٣) .

(٢) **تنبيه : قوله (واحد لا يتجزأ ولا ينقسم) :**

○ قال العلامة ابن سحمان رحمه الله :

« اعلم أن قول القائل - ويجزم - : « بأنه سبحانه وتعالى واحد لا يتجزأ ولا ينقسم » قول مبتدع مُخترع لم يقله أحد من السلف رضوان اللَّه عليهم وليس مذكورًا في عقائد أهل السنة والجماعة بل هو من جنس ما يذكره أهل البدع من قولهم ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم وليس له أعراض ولا أغراض ولا أبعاض إلى غير ذلك مما خالفوا به سلف الأمة وأئمتها .

• **قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس اللَّه روحه في كتابه المسمىٰ بـ « العقل والنقل » الذي قال ابن القيم فيه :**

واذكر كتاب العقل والنقل الذي ... ما في الوجـــود له نظير ثان

قال بعد كلام له : « وكثير من أهل الكلام يقول : التوحيد له ثلاث معان وهو : واحد في ذاته لا قسيم له ولا جزء له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له ، وهذا المعني الذي تتناوله هذه العبارة فيها ما جاء به الرسول ﷺ وفيها ما يخالف ما جاء به الرسول ... »

فذكر كلاما حسنا إلى أن قال : « فإنهم إذا قالوا لا قسيم له ولا جزء له ولا شبيه له ، فهذا اللفظ وإن كان يراد به معني صحيح فإن اللَّه ليس كمثله شيء وهو سبحانه لا يجوز عليه =

أَحَدٌ لا من عددٍ ، فردٌ ، صمد .

(**لا نَظِير**) أي ؛ لا مِثْلَ له (**ولا شِبْهٌ**) له في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، ولا شَرِيكَ له في مُلْكِه .

(**وَلا وَزِير**) أي مُعِينَ له ، تَعَالىٰ اللَّه عن ذلك عُلُوا كبيرًا .

★★★★

= أن يتفرق ولا يفسد ولا يستحيل بل هو أحد صمد ، والصمد الذي لا جوف له ، وهو السيد الذي كمل سؤدده ، فإنهم يدرجون في هذه نفي علوه على خلقه ومباينته لمصنوعاته ، ونفي ما ينفونه من صفاته ويقولون إن إثبات ذلك يقتضي أن يكون مركبًا منقسما وأن يكون له شبيه . وأهل العلم يعلمون أن مثل هذا لا يُسَمَّى في لغة العرب التي نزل بها القرآن تركيبًا وانقسامًا ولا تمثيلا ، وهذا الكلام في مُسَمى الجسم والعرض والجوهر والتحيز وحلول الحوادث وأمثال ذلك فإن هذه الألفاظ يدخلون في مسماها الذي ينفونه أمورا مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله فيدخلون فيها نفي علمه وقدرته وكلامه ويقولون : إن القرآن مخلوق لم يتكلم اللَّه به ، وينفون بها رؤيته لأن رؤيته علىاصطلاحهم لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم ، ثم يقولون : واللَّه مُنَزَّه عن ذلك فلا تجوز رؤيته ، ولذلك يقولون المتكلم لا يكون إلا جسمًا متحيزًا واللَّه ليس بجسم متحيز ، فلا يكون متكلمًا ، ويقولون : لو كان فوق العرش لكان جسما متحيزا واللَّه سبحانه وتعالى ليس بجسم متحيز فلا يكون فوق العرش ، وأمثال ذلك .... » إلى آخر كلامه وهو في صفحة « ثلاث وثلاثين ومائة » .

والمقصود : أن قول أهل البدع في الواحد أنه الذي لا ينقسم ولا يتجزأ ؛ قول مبتدع ، مخترع لم يقل به أحد من سلف الأمة وأئمتها ، بل هو من كلام من ينتسب إلى أهل السنة والجماعة من المتكلمين وغيرهم . » إهـ . وراجع : « درء تعارض العقل والنقل » (٧ / ١١٤) و « نقض تأسيس الجهمية » (١ / ٤٨٨ : ٤٩٤) .

٣٤ـ « صِفَاتُهُ » كَـ « ذَاتِهِ » قَدِيمَهْ
« أَسْـمَـاؤُهُ » ثَـابِتَـةٌ عَـظِـيـمَـهْ

٣٥ـ لَكِنَّهَـا فـي الحقِّ تَوْقِـيفِـيـهْ
لَـنَـا بِـــذَا أَدِلَّـةٌ وَّفِـــيَّـهْ

الشرح

قوله : (صفاته) جلَّ جلاله ، أي « الذاتيّة » و« الفعلية » و « الخبرية » .

(كذَاتِهِ) عز شأنه (قَدِيمَة)[1] لا ابتداء لوجودها ؛ ولا انتهاء لها .

(١) تنبيه : قوله (صفاته كذاته قديمة) :

○ قال الشيخ عبد الله البابطين رحمه الله :

« ظاهره أن الصفات كلها قديمة ، كما صرَّح به في الشرح ؛ وهذا فيه تفصيل :

فإن المعروف بين أهل السنة أن صفات الله تعالى قسمان :

١ ـ **صفات ذاتية** : كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، والوجه ، واليدين ، ونحوها .

فهذه قديمة بلا ريب ، إذ أنها صفات لازمة لله تعالى .

٢ ـ **وصفات فعلية** : وهي التي تتعلق بمشيئته وحكمته ، فإن اقتضت حكمته فِعْلَهَا ؛ فَعَلَها ، وإن اقتضت حكمته أن لا يفعلها ؛ لم تكن ، وهذه مثل : الخلق ، والرزق ، والإحياء ، والإماتة والكلام ، والنزول ، والاستواء ، وغير ذلك من صفات فعله .

فهذا يكون قديم النوع أو الجنس ، وإن كانت آحاده توجد شيئًا فشيئًا وحينًا وآخر .

ومن المعلوم أنه يوجد فرق بين صفة « الحياة والقدرة » مثلا وبين صفة « الاستواء » .

ـ فإن الأول : لا شك أن الله موصوف به أَزَلًا وأبدًا جلَّ وعلا .

ـ وأمَّا الاستواء فلم يكن إلا بعد خلق العرش . وكذلك صفة « نزوله إلى السماء الدنيا » .

وإن كانت الصفات الفعلية قديمة الجنس ، فلم يزل الله تبارك وتعالى فعالًا لما يريد فتنبه للفرق بينهما ، والله أعلم » اهـ . =

(**أسْمَاؤه**) سبحانه (**ثَابِتة**) بالنَّص ، والعقل .

(**عَظِيمة**) وصفها بذلك ؛ لكونها مُعَظَّمة ، موصوفة بأنها حُسْنَىٰ .

= • وقال أيضًا في موضع آخر : « إن أراد المؤلف رحمه اللَّه بكونها قديمة : أنها غير مخلوقة فصحيح ، لكن ينبغي أن يعبر بقوله : غير مخلوقة ، ولا يأتي بكلام مجمل .

وإن أراد : أنها قديمة في الأزل ، فهذا مما يحتاج فيه إلى التفصيل الذي يتبين به الحق .

فإن الصفات قسمان :

ذاتية كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، ونحوها مما لا ينفك اللَّه عنها فهي صفات قديمة .

والثاني : صفات فعلية ، فهذه نقول فيها : إن جنسها أونوعها قديم .

وأما بالنسبة إلى كل فعل : فإن اللَّه لم يزل ولا يزال يوجد أفعاله شيئًا فشيئًا :

- فهذا « استواؤه على عرشه » : بعد أن خلق العرش .

- وهذا « نزوله إلى سماء الدنيا » : بعد أن خلق السماء الدنيا .

ولا يمكن أن يتصور عاقل : أن « نزوله إلى سماء الدنيا » كان في الأزل قبل أن يخلق السماء الدنيا ، أو أن « استواءه » كذلك قبل أن يخلق العرش .

- وهذا أيضًا « كلامه » : لا يرتاب عاقل في ترتيب الحروف ، وسبق بعضها على بعض .

وكل هذا مما يدل على ما ذكرنا ، وأن صفات الفعل يقال فيها : أن نوعها أو جنسها قديم ، أما بالنسبة إلى كل فعل بذاته ، فلا . واللَّه أعلم » اهـ .

• وقال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم ص (١١ ، ١٢) : « وقوله « قديمة » : فيه إجمال ، وفي « شرحه » : « إذ لو كانت حادثة لاحتاجت إلى محدث » انتهى .

فعندهم ما ثَمَّ إلا قديم أو مخلوق ، فما كان قديمًا ، فإنه لازم لذاته لا يتعلق بمشيئته وقدرته ، وما كان محدثًا ، فهو المخلوق المنفصل عنه ، فلا يقوم عندهم بذات اللَّه فعل ولا كلام ولا إرادة ولا غير ذلك مما يتعلق بمشيئته وقدرته !!

وليس هذا من عقيدة السلف ولا من دين الإسلام في شيء !!

بل مذهب السلف : أن اللَّه قديم بجميع صفاته لم يزل ولا يزال متكلمًا متى شاء وفاعلًا متى شاء ، ولم تزل الإرادات والكلمات تقوم بذاته ، فكلام اللَّه ، وقدرته ، وإرادته ، وغضبه ، ورضاه ، وغير ذلك : قديمة النوع ، حادثة الآحاد ؛ كما دلَّت على ذلك نصوص الكتاب والسنة ، وشهدت به العقول الصحيحة ، والفطر السليمة والحس والمشاهدة » اهـ .

والمراد بأسمائه تَعَالىٰ : ما دلَّ على مجرد ذاته كـ « اللَّه » ، أو باعتبار الصفة كـ « العالم » و « القادر » .

○ ولأسمائه الحسنىٰ اعتباران :

أحدهما : من حيث الذات . والثاني : من حيث الصفات .

فهي بالاعتبار الأول : مُتَرَادِفة .

وبالاعتبار الثاني : مُتَبَاينة(1) .

(**لَكِنَّهَا**) : أي الأسماء الحسنىٰ (**في**) القول (**الحَقِّ**) المعتمد (**تَوْقِيفِيَّة**) بنص الشَّرع ، ووُرود السَّمع بها ، فلا يُطْلَق علىٰ اللَّه إلا ما أَطْلَقَهُ على نفسه ، أو أطلقه عليه رسوله ﷺ .

(**لَنَا**) معشر أهل السُّنَّة (**بِذَا**) : أي باعتبار ثُبوت التوقيف[أ] في

(1) ذكر هذه القاعدة الحافظ ابن القيم في « بدائع الفوائد » (1 / 162) : ضمن « عشرين قاعدة نفيسة في أسماء الله وصفاته » .

* **فائدة** : قوله : (**فهي بالاعتبار الأول مترادفة ، وبالاعتبار الثاني مُتَباينة**) :

فهي « أعلام » باعتبار دلالتها على الذات ، و « أوصاف » باعتبار ما دُلت عليه من المعاني .

- وهي بالاعتبار الأول : مترادفة ، لدلالتها على مسمى واحد وهو « اللَّه » .

- وبالاعتبار الثاني : متباينة ، لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص .

فـ « الحي » و « العليم » و « القدير » و « السميع » و « البصير » و « الرحمن » و « الرحيم » و « العزيز » و « الحكيم » كلها أسماء لِمُسَمَّىٰ واحد ، وهو اللَّه سبحانه وتعالى ، لكن معنىٰ « الحي » غير معنىٰ « العليم » ، ومعنىٰ « العليم » غير معنىٰ « القدير » ، وهكذا ...

راجع : « القواعد المثلى » لابن عثيمين ص (24 ، 25 - بتحقيقنا) .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « التوفيق » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (1 / 125) .

أسماء الباري (**أَدِلَّةٌ**) جمع دليل .

(**وَفِيَّة**) عالية توفي بالمقصود ؛ لأن ما لم يَثْبُت عن الشارع لم يكن مَأْذُونًا في إطلاقه عليه ، والأصل المنع حتى يقوم دليل الإذن ، فإذا ثبت كان توقيفيا[1] .

* * * *

---

(١) **فائدة** : قال الحافظ ابن القيم : « أن ما يطلق عليه سبحانه وتعالى في باب الأسماء والصفات توقيفي وما يطلق عليه من الأخبار ، لا يجب أن يكون توقيفيا كـ : « القديم » ، و « الشيء » ، و « الموجود » ، و « القائم بنفسه » فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع » إهـ . « بدائع الفوائد » (١ / ١٦٢) .

٣٦- لَهُ « الحَيَاةُ » و « الكَلَامُ » و « البَصَرْ »

« سَمْعٌ » « إِرَادَةٌ » و« عِلْمٌ » و« اقْتَدَرْ » [أ]

٣٧- بِـ « قُـدْرَةٍ »[ب] تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ

كَـذَا « إِرَادَةٌ » فَعِـي وَاسْتَبِنِ

٣٨- وَ« العِلْمُ » وَ« الكَلَامُ » قَدْ تَعَلَّقَا

بِكُـلِّ شَـيءٍ يَـا خَلِيلِي مُطْلَقَا

٣٩- وَ« سَمْعُهُ » سُبْحَانَهُ كَـ « البَصَرِ »

بِكُـلِّ مَسْمُـوعٍ وَكُـلِّ مُبْصَرِ

الشرح

قوله : (**له**) سبحانه (**الحَيَاةُ**) وهي صفة ذاتية ثبوتية قديمة أزلية تقتضي صِحَّة العلم والقدرة لاستحالة قيامهما بغير الحي .

و « الحياة » في حقِّه لا يجوز أن تكون بمعنىٰ الحياة في حَقِّنا ؛ لأنها في حقنا قوة تتبع اعتدال النوع ، وهذا في حَقِّه مُحَال ، وهي لا تتعلّق بشيء لا موجود ، ولا معدوم .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « سمع وعلم إرادة واقتدر » وما أثبته من « لوامع الأنوار » (١ / ١٣٠) و « حاشية ابن قاسم على الدرة المضية » ص (١٢) .

[ب] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (١٣) : « بقدرته » وما جاء في ط . « الهندية » و« المدني » هو الموافق لما في « لوامع الأنوار » (١ / ١٣٠) وهو ما أثبته .

(والكَلامُ) أي يجب الجزم بأنه متكلم بكلام قديم[1] ، ذاتي وجودي غير مخلوق ، ولا مُحْدث ، ولا حَادِث ، ولا يُشْبه كلام الخلق ، منه بدأ وإليه يعود .

ومعنىٰ قولهم : « منه بدأ » أي هو المُتَكَلِّم به لم يَخْلُقه في غيره .

ولم يُرِد « السَّلف » : أنه كلام فَارَق ذاته ، بل هو صفة له لا تفارقه[2] .

ومعنى قولهم : « وإليه يعود » أن القرآن يُسْرَىٰ به حتىٰ لا يبقىٰ في المصاحف منه حرف ، ولا في القلب منه آية ،كما جاء ذلك في الآثار[3] .

---

(١) فائدة : قوله : « مُتَكَلِّم بِكَلام قديم » يعني قديم النوع حادث الآحاد ، ومعنىٰ قديم النوع : أن اللّٰه لم يزل ولا يزال متكلمًا ، ليس الكلام حادثًا منه بعد أن لم يكن ، ومعنىٰ حادث الآحاد : أن آحاد كلامه ، أي الكلام المعين المخصوص حادث ؛ لأنه متعلق بمشيئته ، متى شاء تكلم بما شاء كيف شاء . وراجع : « شرح لمعة الاعتقاد » لابن عثيمين ص (٧٤ ـ بتحقيقنا) .

(٢) من كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١٢ / ٢٧٤) . وراجع أيضًا : (١٢ / ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٥٠ ، ٥٦١) ، و « درء تعارض العقل والنقل » (٢ / ١١٣) .

وقد قال الإمام الحافظ أبو الوليد الطيالسي : « القرآن كلامُ اللّٰه لَيس بِبَائِن من اللّٰه » رواه أبو داود في « المسائل » ص (٢٦٦) بسندٍ صحيح عنه .

(٣) يُشير إلى ما صحَّ عنه ﷺ من حديث حذيفة بن اليمان وأبي هريرة رضي اللّٰه عنهما قال : قال رسول اللّٰه ﷺ : « يُسْرىٰ على كتاب اللّٰه لَيْلًا ، فيُصْبحُ الناسُ ليس في الأرض ، ولا جوف مسلمٍ منه آية » رواه ابن ماجه وقوَّىٰ إسناده الحافظ في « الفتح » (١٣ / ١٦) وراجع « الصحيحة » للألباني (٨٧) .

وأما ما جاء عن الصحابة رضي اللّٰه عنهم في هذا الباب :

* فمن ذلك : ما ورد عن أبي هريرة رضي اللّٰه عنه قال : « يُسْرىٰ على كتاب اللّٰه ، فيُرْفَعُ إلى السماء ، فلا يُصْبحُ في الأرض آية من القرآن ، ولا من التوراة ، والإنجيل ، ولا الزبور =

و « صفة الكلام » : صفة ذات وفعل ، فهو تَعَالىٰ متكلّم ، ويتكلّم بمشيئته وقدرته ، بحرف وصوت[1] .

* قال الحافظ « ابن حجر » : « ومن نَفَى الصوت يلزمه أن اللَّه تَعَالىٰ لم يُسْمِع أحدًا من ملائكته ولا رُسله كلامه ، بل ألهمهم إيَّاهُ إلهاماً »[2] .

ثم اعلم أن بعض الأغبياء ممن أعمىٰ اللَّه بصيرته نسب إلى « الحنابلة » أنهم يقولون : إن كلامه سبحانه عرض من جنس الأصوات والحروف وهو مع ذلك قديم !!

وهذا كذب عليهم ، لم يَقُلْهُ أَحَدٌ من أتْباع الإمام أحمد رحمه اللَّه تَعَالىٰ .

= وينتزع من قُلوبِ الرِّجال ، فيُصْبِحونَ ولا يَدْرون ما هو » .

* وعن شداد بن معقل أن عبد اللّٰه بن مسعود رضي اللّٰه عنه قال : « لَيُنتَزَعَنَّ هذا القرآنُ من بين أظْهُرِكُمْ » قال : قلت : يا أَبا عبد الرحمن ! كيف يُنْتَزَعُ وقد أثْبَتْنَاهُ في صُدورِنا وأثبتناهُ في مَصاحِفنا ؟ قال : يُسْرىٰ عليه في لَيلة ، فلا يبقىٰ في قَلْبِ عَبْدٍ منه ، ولا مُصْحَفٍ منه شَيءٌ ، ويُصْبِحُ الناسُ فُقَراءَ كالبهائم . ثم قرأ عبد اللّٰه : ﴿ ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك ثم لا تجد لك به علينا وكيلا ﴾ » .

وهما أثران صحيحان ، يراجع تخريجهما والتَّعليق عليهما في : « اختصاص القرآن » (٦٨ ، ٧٤) لضياء الدين المقدسي ، بتحقيق عبد اللّٰه بن يوسف الجديع .

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١٢ / ٣٠٤ - ٣٠٥) : « واستفاضت الآثار عن النبي ﷺ ، والصحابة ، والتابعين ومَن بَعْدَهم من أئمة السنة ، أَنَّه سبحانه يُنادي بصَوْتٍ ، نادىٰ موسى ، ويُنادي عِبادَه يوم القيامةِ بِصَوْتٍ ، ويتكلَّم بالوحي بصوتٍ ، ولم يُنْقَل عن أحد من السَّلف أنه قال : إنَّ اللّٰه يتكلَّمُ بلا صَوْتٍ أَو بلا حَرْفٍ ، ولا أَنَّهُ أنْكَرَ أن الله يتكلَّم بصَوْتٍ ، أو بحرف » .

(٢) « فتح الباري » (١٣ / ٤٥٨) .

وأعظم فرية من ذلك : أن بعض « الجهمية » نسب إلى « الحنابلة » أنهم يقولون بِقِدَم الأوراق والجِلد والمداد ، وهذا من جنس ما قبله فلا تغتر به .

* قال الإمام ابن القيم الحنبلي في « نونيته »[1] :

وَكَذَلِكَ القُرْآنُ عَيْنُ كَلَامِهِ الـ ... مَسْمُوعِ مِنْهُ حَقِيقَةً بِبَيَانِ
هُوَ قَوْلُ رَبِّي كُلُّهُ لَا بَعْضُهُ ... لَفْظًا وَمَعْنَى مَّا هُمَا خَلْقَانِ
تَنْزِيلُ رَبِّ العَالَمِينَ وَقَوْلُهُ ... لِلَّفْظِ وَالمَعْنَىٰ بِلَا رَوَغَانِ
لَكِنَّ أَصْوَاتَ العِبَادِ وَفِعْلَهُمْ ... كَمِدَادِهِمْ وَالرِّقِّ مَخْلُوقَانِ
فَالصَّوْتُ لِلقَارِي وَلَكِنَّ الكَلَا ... مَ كَلَامُ رَبِّ العَرْشِ ذِي الإِحْسَانِ
هَذَا إِذَا مَا كَانَ ثَمَّ وَسَاطَةٌ ... كَقِرَاءَةِ المَخْلُوقِ لِلقُرْآنِ
فَإِذَا انْتَفَتْ تِلْكَ الوَسَاطَةُ مِثْلَ مَا ... قَدْ كُلِّمَ المَوْلُودُ مِنْ عِمْرَانِ
فَهُنَالِكَ المَخْلُوقُ نَفْسُ السَّمْعِ لَا ... شَيءٍ مِنَ المَسْمُوعِ فَافْهَمْ ذَانِ

○ ويجب له سبحانه : (**البَصَر**) وهو صفة قديمة ، قائمة بذاته يتعلّق بالمبصرات ، فيدرك بها إدراكًا تامًا ، لا على سبيل التخيل والتوهم ولا على سبيل تأثر حاسة .

○ وكذا يجب له تَعَالَىٰ : (**سَمْعٌ**) وهو صفة قديمة ، يتعلّق بالمسموعات .

وإثبات هاتين الصفتين ـ أعني السمع والبصر ـ للدلائل السمعية .

وهما صفتان زائدتان على الذات ، وليسا راجعين إلى العلم

---

(١) « القصيدة النُّونية » لابن القيم بشرح ابن عيسى (١ / ١٦٣ ، ١٦٤) .

بالمسموعات والمبصرات ، خلافًا للفلاسفة ومن وَافقَهم[1] .

* قال تَعَالىٰ ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء : ٥٨] .

* وعن أبي موسىٰ الأشعري قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ فكنا إذا عَلَوْنَا كبَّرنا ، فقال : « ارْبعُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلا غائِبًا ، إِنَّما تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصيرًا قَرِيبًا »[2] .

○ ويجب له جل وعلا : (إِرَادَةٌ) ويُرَادِفها : المشيئة[3] ، وهما عبارتان عن صفة في الحي تُوجب تخصيص أحد المقدرين في أحد

(١) **فائدة** : « الأشاعرة لا ينازعون في كون السمع والبصر صفتين ذاتيتين ، وإنما الكلام معهم في كونهما فعليتين أيضًا ، وهم لا ينفون وجود تعلق بين السمع والمسموعات والبصر والمبصرات بعد حدوثها فيقال لهم حينئذ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « هذا التعلق إما أن يكون وجودًا ، وإما أن يكون عدمًا ، فإن كان عدمًا فلم يتجدد شيء ، فإن العدم لا شيء ، وإن كان وجودًا فبطل قولهم ـ إذ هو الفعل عينه الذي فروا من إثباته بدعوى تنزيه الله من حلول الحوادث به ـ وأيضًا فحدوث تعلق ، هو نسبة وإضافة من غير حدوث ما يوجب ذلك ممتنع ، فلا تحدث نسبة وإضافة إلا بحدوث أمر وجودي يقتضي ذلك » إهـ . « رسالة في الصفات الاختيارية » لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن « جامع الرسائل » (٢ / ١٨) .

(٢) البخاري (٤٢٠٥) (٦٣٨٤) ومسلم (٢٧٠٤) (٤٤) من حديث أبي موسى الأشعري .

(٣) **تنبيه : قوله : (إرادة ويرادفها المشيئة)** :

○ **قال الشيخ عبد الله البابطين رحمه الله** :

« هذا ليس على عمومه ، فإن الإرادة عند أهل السنة تنقسم إلى قسمين :

إرادة كونية ؛ وهي التي تُرادفها : « المشيئة » ، وهي كالتي في قوله تعالى : ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ﴾ الآية .

والقسم الثاني : إرادة شرعية ؛ وهذه يُرادفها : « المحبة » ، وهي كالتي في قوله تعالىٰ : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ والله أعلم » إهـ .

الأوقات بالوُقوع ، مع استواء نسبة القدر إلى الكل .

○ (وَ) يجب له عز وجل : (**عِلْمٌ**) أي يجب الجزم بأنه تَعَالىٰ عالم بعلم واحد قديم ، ذاتي ، محيط بكل معلوم ، كلي ، أو جزئي ، علىٰ ما هو عليه ، ليس بضروري ، ولا كَسْبِي ، ولا نظري ، ولا استدلالي .

○ ويجب له تَعَالىٰ : « قدرة » ، وأشار إليها بقوله : (**وَاقْتَدَر**) جلّ شأنه على إيجاد الموجودات ، وخلق الممكنات ، وهي صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها .

واعلم أن « أهل السُّنَّة » يُثْبِتُون للّه ما أثبته لنفسه من الصفات ، أو أثبته له رسوله ﷺ ولا يحصرون ذلك بعدد .

وأما « المُتَكَلمة الصِّفاتية » : فيثبتون للّه تَعَالىٰ سبع صفات ، وهي التي ذكرها المصنّف بقوله :

لَهُ الحَيَاةُ وَالكَلامُ والبَصَر ...   الأبيات

ثم أعقب ذلك بذكر متعلقاتها فقال : (**تَعَلَّقَت**) قدرته تَعَالىٰ الأزلية القديمة الذاتية (بِـ) كل (**مُمْكِن**) وهو ما ليس بواجب الوجود ولا مُسْتَحِيل الوقوع ، ولم يُوجد شيء ـ ولن يُوجد ـ إلا بها .

(**كَذَا إرَادَةٌ**) أي مثل « القدرة » في التعلق بالممكنات « الإرادة » وهي والقدرة غير متناهيتي[أ] المتعلقات ، إلا أن تَعَلُّق القدرة بالممكنات تَعَلُّق إيجاد أو إعدام وتَعَلُّق الإرادة بها ، تَعَلُّق تخصيص ، قال تَعَالىٰ :

[أ] في ط : « الهندية » وه المدني » : « متناهية » وما أثبته من « لوامع الأنوار » (١ / ١٥٥) .

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُون ﴾ [يس : ٨٢] .

(**فَعِي**) : أَمْرٌ ، من وَعَاه يَعِيه ، بمعنىٰ : حفظه وجمعه . أي : اجمع حواشي هذا الكلام واحفظه ، وإثبات الياء لضرورة الشعر .

(**وَاسْتَبِن**) : أي اطلب البيان من مَظَانِّه ، وإنما أمر بالجمع والحفظ وطلب البيان ، لاشتمال المقام على غموض ، ولكثرة النزاع فيه .

(**وَالعِلْمُ**) أي علم اللّٰه تَعَالىٰ (**وَالكَلامُ**) أي كلامه سبحانه .

(**قَدْ تَعَلَّقَا بِكُلِّ شَيءٍ**) من الجائزات ، والواجبات ، والمستحيلات .

ومعنىٰ « تعلُّق بالمستحيلات » : عِلْمُهُ باستحالتها .

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رضي اللّٰه عنه : « إن علم اللّٰه السابق مُحِيطٌ بالأشياء علىٰ ما هي عليه ، ولا مَحْوَ فيه ، ولا تغيير ، ولا زيادة ولا نقصان ، فإنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون ، وما لا يكون لو كان كيف كان يكون .. » . قال : « وأما ما جَرَىٰ به القلم في اللوح المحفوظ ، فهل يكون فيه محو وإثبات ؟ على قولين للعلماء » . وقال : « وأما الصُّحف التي بيد الملائكة فَيحْصُل فيها المحْو والإثبات »[١] .

(**يَا خَلِيلِي**) : أي صديقي .

(**مُطْلَقًا**) عن التقييد بواحد من الثلاثة : « الواجبات » و « الجائزات » و « المستحيلات » ، بل يعمها جميعها .

---

(١) « مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية » (١٤ / ٤٩١ ، ٤٩٢) .

(**وَسَمْعُه سُبْحَانه**) وتَعَالىٰ (**كالبَصَر**) منه جل شأنه .

يتعلق (**بِكُلِّ**) شيء (**مَسْمُوعٍ** ، **و**) بصر يتعلق بـ (**كُلِّ**) شيء (**مُبْصَر**) فهو تَعَالىٰ سَمِيعٌ بَصِيرٌ .

يعني : أن هاتين الصفتين مُتَّحِدَتَا المُتَعَلَّق ، فيتعلقان بالموجود واجبًا كان أو مُمْكِنًا ، علينا كان أو معنى ، كُلِّيا كان أو جزئيا ، مُجَرَّدًا كان أو ذا مادة ، مُرَكَّبا أو بسيطا .

o o o o

فصل

في مبحث القرآن العظيم والكلام المنزل القديم

اعلم : أن مذهب السَّلف الصَّالح في « القرآن » : أنه كلام اللَّه مُنَزَّل غير مخلوق ، منه بَدأ وإليه يَعُود ، تكلَّم به اللَّه صِدْقًا ، وسمعه منه جبريل حقًّا ، وبلَّغَهُ محمدًا وحْيًا ، ولهذا قال :

٤٠- وَأَنَّ مَا[أ] جَاءَ مَعَ « جِبْرِيلِ »
مِن مُّحْكَمِ « القُرْآنِ » وَالتَّنْزِيلِ

٤١- « كَلَامُـهُ » سُبْحَانَهُ قَدِيمُ
أَعْيَىٰ الوَرَىٰ بِالنَّصِّ يَا عَلِيمُ

٤٢- وَلَيْسَ في طَوْقِ الوَرَىٰ مِنْ أَصْلِهِ
أَنْ يَسْتَطِيعُوا « سُورَةً » مِّن مِّثْلِهِ

الشرح

قوله : (وأَنَّ) أي وتجزم أن (مَا) أي الوحي والكلام الذي (جَاءَ) من اللَّه تَعَالىٰ (مَعَ جِبْرِيلِ) الملك المُكَرَّم ، أمين اللَّهِ علىٰ وَحْيِهِ لأنبيائه ورسله .

(مِن مُّحْكَمِ القُرْآنِ) العظيم (وَالتَّنزيل) أي : أنزله اللَّه تَعَالىٰ على

[أ] في « حاشيته ابن قاسم على السفارينية » ص (١٤) : « وأن ما قد جاء » بزيادة « قد » .

نبيه محمد ﷺ بواسطة جبريل ، فهو عطف مرادف .

(كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ) وتَعَالىٰ (قَدِيم)[1] حروفه ومعانيه ، غير مخلوق .

* وقد أخبر تَعَالىٰ بتنزيله وشهد بإنزاله فقال تَعَالىٰ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْآنَ تَنزِيلًا ﴾ [الإنسان : ٢٣] .

* وقال تَعَالىٰ : ﴿ لَّكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَٱلْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء : ١٦٦] .

والآيات في ذلك أكثر من أن تُحْصىٰ .

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، رحمه اللَّه تَعَالىٰ في « قاعدته » التي في بيان أن القرآن كلام اللَّه تَعَالىٰ ليس شيء منه كلاما لغيره ، لا جبريل ولا محمد ﷺ ، ولا غيرهما .

قال : « وفي قوله تَعَالىٰ : ﴿ مُنَزَّل مِن رَّبكَ ﴾ [الأنعام : ١٤] دلالة على بطلان قول من يقول : إنه كلام مخلوق خَلَقَهُ في جسم من الأجسام المخلوقة ، كما هو قول الجهميين الذين قالوا بخلق القرآن »[2] .

* وقال « الإمام أحمد » رحمه اللَّه : « القرآن كيف تَصَرَّفَ ، فهو غيرمخلوق[3] . ولا نرى القول بالحكاية والعبارة . وغَلِط من قال

---

(١) تقدم الكلام قبل قليل على قولهم : « كلام اللَّه قديم » .

(٢) « مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية » (١٢ / ١١٨ ، ١١٩) وفيه « الجهمية » بدل « الجهميين » .

(٣) رواه الخلال في « السنة » (٥ / ١٣٤) بلفظ : « القرآن كلام اللَّه غير مخلوق بكل =

بهما وجهله (١) .

= جهة وعلى كل تصريف » .

وفي « عقيدة الإمام أحمد برواية التميمي » في آخر « طبقات أبي يعلىٰ » (٢ / ٢٩٦) : « وكان يقول : إن القرآن كيف تصرَّف ، وأن الله تكلم بالصوت والحرف ، وكان يبطل الحكاية ويضلل القائل بذلك . وعلىٰ مذهبه : أن من قال : إن القرآن عبارة عن كلام الله عز وجل فقد جهل وغلط ، وأن الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل دون العبارة عنه ، ودون الحكاية له وتبطل الحكاية عنده بقوله عز وجل ﴿ وكلم الله موسىٰ تكليمًا ﴾ . و« تكليمًا » مصدر تكلم يتكلم ، فهو متكلم ، وذلك يفسد الحكاية . ولم ينقل عن أحد من أئمة المسلمين من المتقدمين من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين عليهم السلام القول بالحكاية والعبارة ؛ فدل علىٰ أن ذلك من البدع المحدثة » إهـ .

(١) **فائدة** : قال شيخ الإسلام ابن تيمية شارحًا لكلام الإمام أحمد بعد أن ذكره : « أي حيث تُلي وكُتب وقُرِئَ مما هو في نفس الأمر كلام اللّٰه ، فهو كلامه ، وكلامه غير مخلوق ، وما كان من صفات العباد وأفعالهم التي يقرؤن ويكتبون بها كلامه كأصواتهم ومدادهم فهو مخلوق ، ولهذا من لم يهتد إلى هذا الفرق يحار » إهـ . « مجموع الفتاوى » (١٢ / ٧٥) .

* **وقال أيضًا** (١٢ / ٥٤٣) : « وإن قلت لما يُبلِّغه المُبَلِّغ عن غيره هذا حكاية كلام ذلك ، كان الإطلاق خطأً ؛ فإن لفظ « الحكاية » إذا أُطْلِق يُرَادُ به أنه أتى بكلام يشبه كلامه ، كما يقال : هذا يحاكي هذا . وهذا قد حكى هذا ؛ لكن قد يقال : فلان قد حكىٰ هذا الكلام عن فلان ، كما يقال : رواه عنه ، وبلغه عنه ، ونقله عنه ، وحدَّث به عنه ، ولهذا يجيء في الحديث عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ، فكما بلغه النبي ﷺ عن اللّٰه فقد حكاه عنه ، ورواه عنه . فالقائل إذا قال للقارئ : هذا يحكي كلام اللّٰه ، أو يحكي القرآن فقد يفهم منه أنه يأتي بكلام يُحاكي به كلام اللّٰه ، وهذا كفر ، وإن أراد أنه بلَّغَهُ وتلاه فالمعنىٰ صحيح ، لكن ينبغي تعبيره بما لا يدل على معنىٰ باطل ، فيقول : قرأه وتلاه ، وبلَّغَهُ وأداه ، ولهذا إذا قيل : يحكي القراءات السبع ، ويرويها ، وينقلها ، لم ينكر ذلك ؛ لأنه لا يفهم منه إلا تبليغها ، لا أنه يأتي بمثلها » إهـ .

* **وقال أيضًا** (١٢ / ٥٥٢) : « العبارة عن كلام الغيب يقال لمن في نفسه معنىٰ ثم يعبر عنه غيره كما يعبر عما في نفس الأخرس من فهم مراده ، والذين قالوا : القرآن عبارة عن كلام اللّٰه قصدوا هذا ، وهذا باطل ، بل القرآن العربي تكلم اللّٰه به ، وجبريل بلغه عنه » .

(**أَعْيَى**) أي عجز (**الْوَرَىٰ**) من الإنس والجن (**بالنَّصِّ**) القرآني .

(**يَا عَلِيم**) مبالغة عالم ، تم به البيت .

* قال اللَّه تَعَالىٰ : ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨].

(**وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الوَرَىٰ**) أي ليس في وسع الخلق وطاقتهم .

(**مِن أَصْلِهِ**) أي الورىٰ .

(**أن يستطيعوا**) الإتيان بأقصر (**سورة من مثله**) أي القرآن .

وفي قوله : « وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الوَرَىٰ مِن أَصْلِهِ .. » إلخ . إشارة إلى أن القرآن مُعْجِز في نفسه خلافًا لمن يقول بالصّرفة ، وهو أن اللَّه صَرَف قلوب العباد عن مُعَارضَته[أ] .

وهذا القول أضعف ما قيل في وُجُوه إعجاز القرآن[1]؛ كما قاله شيخ

---

(١) فائدة : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومن أضعف الأقوال قول من يقول من أهل الكلام : إنه معجز بصرف الدواعي ، مع تمام الموجب لها ، أو بسلب القدرة التامة أو بسلبهم القدرة المعتادة في مثله سلبًا عامًا ، مثل قوله تعالى لزكريا ﴿ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ وهو أن اللَّه صرف قلوب الأمم عن معارضته مع قيام المقتضي التام ، فإن هذا يقال على سبيل التقدير والتنزيل ، وهو أنه إذا قُدِّر أن هذا الكلام يقدر الناس على الإتيان بمثله ، فامتناعهم جميعهم عن هذه المعارضة مع قيام الدواعي العظيمة إلى المعارضة ، من أبلغ الآيات الخارقة للعادات بمنزلة من يقول : إني آخذ أموالَ جميع أهل هذا البلد العظيم ، وأضربهم جميعهم ، وأجوعهم ، وهم قادرون على أن يشكوا إلى اللَّه ، أو إلى ولي الأمر ، وليس فيهم - مع =

[أ] في ط : « الهندية » : « عن معارضته » ، وفي « المدني » : « عن معاضة » والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ / ١٧٥) .

الإسلام « ابن تيمية » ، رحمه اللَّه تَعَالىٰ .

ο ο ο ο

= ذلك - من يشتكي ، فهذا من أبلغ العَجائب الخارقة للعادة .

ولو قدر أن واحدًا صنف كتابًا ، يقدر أمثاله على تصنيف مثله ، أو قال شعرًا ، يقدر أمثاله أن يقولوا مثله ، وتحدَّاهم كلهم ، فقال : عارضوني ، وإن لم تعارضوني فأنتم كفار ، مأواكم النار ودماؤكم لي حلال ، امتنع في العادة أن لا يعارضه أحد ، فإن لم يعارضوه ، كان هذا من أبلغ العجائب الخارقة للعادة .

والذي جاء بالقرآن قال للخلق كلهم : أنا رسول اللَّه إليكم جميعًا ، ومن آمن بي دخل الجنة ، ومن لم يؤمن بي دخل النار ، وقد أبيح لي قتل رجالهم ، وسبي ذراريهم ، وغنيمة أموالهم ، ووجب عليهم كلهم طاعتي ، ومن لم يطعني ، كان من أشقىٰ الخلق ، ومن آياتي هذا القرآن ، فإنه لا يقدر أحد أن يأتي بمثله وأنا أخبركم أن أحدًا لا يأتي بمثله .

فيقال : لا يخلو إما أن يكون الناس قادرين على المعارضة أو عاجزين .

فإن كانوا قادرين ، ولم يعارضوه ، بل صرف اللَّه دواعي قلوبهم ، ومنعها أن تريد معارضته مع هذا التحدي العظيم ، أو سلبهم القدرة التي كانت فيهم قبل تحديه ؛ فإن سلب القدرة المعتادة أن يقول رجل : معجزتي أنكم كلكم ، لا يقدر أحد منكم على الكلام ولا على الأكل والشرب ، فإن المنع من المعتاد ، كإحداث غير المعتاد . فهذا من أبلغ الخوارق .

وإن كانوا عاجزين ، ثبت أنه خارق للعادة ، فثبت كونه خارقًا على تقدير النقيضين : النفي والإثبات ، فثبت أنه من العجائب الناقضة للعادة في نفس الأمر فهذا غاية التنزل ، وإلا فالصواب المقطوع به ، أن الخلق كلهم عاجزون عن معارضته لا يقدرون على ذلك ، ولا يقدر محمد ﷺ نفسه من تلقاء نفسه على أن يبدل سورة من القرآن ، بل يظهر الفرق بين القرآن وبين سائر كلامه ، لكل من له أدنىٰ تدبُّر ، كما قد أخبر اللَّه به في قوله : ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولوكان بعضهم لبعض ظهيرًا ﴾ .

وأيضًا : فالناس يجدون دواعيهم إلى المعارضة حاصلة ، لكنهم يحسون من أنفسهم العجز عن المعارضة ، ولو كانوا قادرين لعارضوه » إهـ . « الجواب الصحيح » (٥ / ٤٢٩ - ٤٣١) .

فصل

في ذكر الصفات التي يثبتها لله ائمة السلف دون غيرهم من الخلف

اعلم أن الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة قاطبةً ، مُتَقَدِّمهم ومتأخرهم :

□ إثبات الصِّفات التي وصف اللَّه بها نفسه ؛ ووصفه بها رسول اللَّه ﷺ علىٰ ما يليق بجلال اللَّه وعظمته ؛ إثباتًا بلا تمثيل ، وتنزيهًا بلا تعطيل ؛ كما قال تَعَالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] .

□ وأنَّ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات : فكما أنه يجب العلم بأن للَّه ذاتا حقيقية لا تشبه شيئًا من ذوات المخلوقين ، فله صفات لا تُشْبه شيئًا من صفات المخلوقين . فمن جَحَد شيئًا مما وصف اللَّه به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، أو أوّله على غير ما ظهر من معناه فهو جهميٌّ قد اتَّبَعَ غير سبيل المؤمنين

ولما كان في إثبات بعض الصِّفات ما يبدر للعقول الفاسدة ما يُوهم التَّجْسيم ؛ قَدَّمَ أمام ذلك مَا يَنْفِيه فقال :

٤٣- وَلَيْسَ رَبُّنَا بِـ « جَوْهَرٍ » وَلَا
« عَرَضٍ » وَلَا « جِسْمٍ » تَعَالَىٰ ذُو العُلَا

الشرح

قوله (**وليس ربنا**) تبارك وتَعَالىٰ[أ](**بجوهر**) : يُرَادُ به ما قَابل العرض .

وهو عند « المتكلمين » : الجزء الذي لا يتجزأ ، أي الجوهر الفرد .

وعند « الفلاسفة » وبعض محققي النُّظَّار : لا وجود للجوهر الفرد .

وإليه مَيْل شيخ الإسلام « ابن تيمية » ، رحمه اللَّه تَعَالىٰ ، و « ابن القيم » قدَّس اللَّه سِرَّه .

(**ولا عَرضٍ**) وهو ما لا يقوم بذاته بل بغيره بأن يكون تابعًا لذلك الغير في التَّحَيُّز ، وإلا لكان مُمْكِنًا ؛ لأن العرض كل موجود يحدث في الجواهر والأجسام كالألوان والطعوم والروائح .

(**ولا جِسْمٍ**) لأن الجسم متركب ومتحيز ، وذلك أمارة الحدوث(١) .

(**تَعَالىٰ**) وتقدَّس (**ذُو العُلَا**) في ذاته العلية ، وصفاته القدسية عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا .

* قال بعض الأئمة : « جَمَع أهل الحق جميع ما قيل في التوحيد في كلمتين :

إحداهما : أن كل ما تَصَوَّر في الأفهام فاللَّه تَعَالىٰ بخلافه .

الثانية : اعتقاد أن ذاته ليست مُشَبَّهَة بذات ولا معطلة عن الصفات » .

وقد أكد ذلك بقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَد ﴾ [الإخلاص : ٤] » .

---

(١) **تنبيه : قوله : (ولا جسم ..) :**

○ **بهامش مخطوطة « لوامع الأنوار » ما لفظه :**

« من له اطلاع على كلام الصحابة والتابعين وأئمة السلف علم أنهم لم يتكلموا بلفظ الجسم والجوهر والعرض في حق الرب سبحانه لا نفيا ولا إثباتا فيكون من الكلام المبتدع . =

[أ] في ط : « المدني » : « ربنا تعالى » .

* ويرحم اللّه القائل :

كُـــلُّ مَا تَرْتَقي إِلَيْهِ بِوَهْمٍ ... مِنْ جَـلَالٍ وَقُـــدْرَةٍ وَثَـنَاء

فَالَّـــذِي أَبْدَعَ البَرِيَّةَ أَعْـــلَىٰ ... مِنْهُ سُبْحَـانَ مُبْدِعِ الأَشْـــيَاء

****

= * قال شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه اللّه في رسالته « التَّدمرية » في أثناء كلام له : « ولما كان الرَّد على من وصف اللّه بالنقائص بهذه الطريق طريقا فاسدًا لم يَسْلُكه أحد من السّلف والأئمة فلم ينطق أحد منهم في حق اللّه بالجسم لا نفيًا ولا إثباتًا ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك لأنها عبارات مُجْملة لا تحق حقًّا ولا تُبْطِل باطلًا فهذا من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف والأئمة » .

* وقال رحمه اللّه في موضع آخر في بعض كتبه : « ولهذا كره السّلف والأَئِمة كالإمام أحمد وغيره أن تُرَد البدعة بالبدعة فكان أحمد في مُنَاظَرته للجهمية لما ناظروه على أن القرآن مخلوق وألزمه برغوث وكان من أحذقهم في المناظرة أنه إذا كان الكلام غير مخلوق يكون اللّه جسمًا وهذا مُنْتَف فلم يوافق أحمد لا على نفي ذلك ولا على إثباته ، بل قال أقول هو أَحَدٌ صمد لم يَلد ولم يُولد ولم يكن له كُفوا أَحد . فبيَّن أني لا أقول جسم ولا ليس بجسم لأن كلا الأمرين بدعة » . انتهى .

* وقال القرطبي في « المفهم » في شرح حديث « أَبْغَضُ الرِّجال إلى اللّه الأَلَدّ الخَصِم » قال « قد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين فمن رغب عن طريقتهم فكفاه ضلالا » .

○ قال العلامة ابن سحمان رحمه الله :

« اعلم - وفقني اللّه وإياك للعلم النافع والعمل الصالح - أَن لفظ « الجوهر » ، و « العرض » ، و « الجسم » ألفاظ مُبتدعة مخترعة ، لم يَرِد بنفيها ولا إثباتها كتاب ، ولا سنة ، ولا قَوْل صَاحِب ، ولا أحد من أئمة التابعين ولا من بعدهم من الأئمة المهتدين الذين يعتد بقولهم في هذا الباب ، فإذا تحققت ذلك ؛ فهذه الألفاظ التي لم يَرِد نفيها ولا إثباتها ، لا تطلق حتى =

. . . .

= ينظر في مقصود قائلها ؛ فإن كان معنىً صحيحًا ؛ قُبِلَ ، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة ، مع قرائن تُبيِّنُ المراد مِثْل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك .

فإذا تبين هذا : فالواجب على من منحه اللَّه العلم والمعرفة ، أن ينظر في هذا الباب - أعني باب الصفات - فما أثبته اللَّه ورسوله ؛ أثبته ، وما نفاه اللَّه ورسوله ؛ نفاه .

والألفاظ التي وَرَدَ بها النص : يعتصم بها في الإثبات والنفي ، فَنُثْبِت ما أثبته اللَّه ورسوله من الألفاظ والمعاني ، وننفي ما نفته نصوصها من الألفاظ والمعاني .

وأما كون شيخ الإسلام ابن تيمية قدس اللَّه روحه ، وتلميذه ابن القيم ؛ مالا إلى أنه لا وُجود للجوهر الفرد ، فحقٌّ ، ولكن المقصود بذلك : الرَّد على من أثبت الجوهر الفرد ، وأنه لا حقيقة لوجوده ، ولا يلزم من ذلك - إذا رده ونفاه - أنه يرى أن إطلاق هذه الألفاظ على اللَّه نفيًا وإثباتًا جائز ، فقد ذكر رحمه اللَّه ، في بعض أجوبته ما نصه : « فإن ذكر لفظ الجسم في أسماء اللَّه تعالى وصفاته بِدْعة لم يَنْطِق بها كتاب ولا سنة ، ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها ، وَلم يقل أحد منهم : أن اللَّه تعالى جِسْم ، ولا أَن اللَّه تعالى ليس بجسم ، ولا أن اللَّه تعالى جوهر ، ولا أن اللَّه تعالى لَيس بجوهر » . انتهى . وكما صرح بذلك فيما ذكرناه عنهما وفي بعض مواضع أخر خلافا لما ذكره الناظم وأقره الشارح .

• **إذا تقرر هذا** : فلابد من ذكر كلام أئمة أهل الإسلام على هذه الألفاظ المبتدعة المخترعة التي أدخلها بعض المنتسبين إلى السنة ، من أهل الكلام وغيرهم في العقائد ، ونسبها بعضهم إلى مذهب السلف رضوان اللَّه عليهم ، وذلك مثل لفظ : « **الجوهر** » ، و« **الجسم** » و« **الأعراض** » و« **الأغراض** » و« **الأبعاض** » و« **الحدود** » و« **الجهات** » و« **حلول الحوادث** » وغيرها .

• **قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس اللَّه روحه** : « وكانت المعتزلة تقول : إن اللَّه مُنَزَّه عن « الأَغراض » ، و« الأبعاض » ، و« الحوادث » ، و« الحدود » .

ومقصودهم : نفي الصِّفات ، ونفي الأفعال ، ونفي مُبَاينته للخلق وعُلُوِّه علىٰ العرش ، وكانوا يُعَبِّرون عن مذهب أهل الإثبات - أهل السنة - بالعبارات المجملة التي تُشْعِر الناس بفساد المذهب .

• فإنهم إذا قالوا : « إن اللَّه مُنَزَّه عن الأعراض » ؛ لم يكن في ظاهر العبارة ما ينكر ؛ لأن الناس يفهمون من ذلك أنه مُنَزَّه عن الاستحالة والفساد ، كالأعراض التي تعرض لبني آدم =

= من الأمراض والأسقام ، ولا ريب أن اللَّه مُنَزَّه عن ذلك .
ولكن مقصودهم : أنه ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ولا كلام قائم به ، ولا غير ذلك من الصفات التي يُسَمُّونها هم أعراضًا .
* وكذلك إذا قالوا : « إن اللَّه مُنَزَّه عن الحدود والأحياز والجهات » ، أوهموا الناس بأن مقصودهم بذلك : أنه لا تحصره المخلوقات ، ولا تَحُوزه المصنوعات .
وهذا المعنىٰ صحيح ، ومقصودهم به : أنه ليس مُباينًا للخلق ولا منفصلًا عنه ، وأنه ليس فوق السموات رب ، ولا على العرش اله ، وأن محمدًا لم يعرج به إليه ، ولم ينزل منه شيء ، ولا يصعد إليه شيء ، ولا يتقرب إليه بشيء ، ولا ترفع الأيدي إليه في الدعاء ، ولا غيره ، ونحو ذلك من معاني الجهمية .
* وإذا قالوا : « إنه ليس بجسم » ؛ أَوْهَمُوا الناس أنه ليس من جنس المخلوقات ولا مثل أبدان الخلق وهذا المعنىٰ صحيح ، ولكن مقصودهم بذلك : أنه لا يرى ، ولا يتكلم بنفسه ، ولا تقوم به صفة ، ولا هو مُباين للخلق ، وأمثال ذلك .
* وإذا قالوا : « لا تحله الحوادث » ؛ أوهموا الناس أن مُرَادُهم : أنه لا يكون محلا للتغيرات والاستحالات ، ونحو ذلك من الأحداث التي تحدث للمخلوقين فتحيلهم وتفسدهم .
وهذا المعنىٰ صحيح ، ولكن مقصودهم بذلك : أنه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه ولا له كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بمشيئته وقدرته ، وأنه لا يقدر على استواء أو نزول أو إتيان أو مجيء ، وأن المخلوقات التي خلقها اللَّه لم يكن منه عند خلقها فعل أصلًا بل عين المخلوقات هي الفعل ، ليس هناك فعل ومفعول وخلق ومخلوق ، بل المخلوق عين الخلق ، والمفعول عين الفعل ونحو ذلك » . انتهى .
* **وقال ابن القيم رحمه اللَّه تعالى في** « الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة » : « ويقولون نحن ننزه اللَّه تعالىٰ عن « الأعراض » ، و« الأغراض » ، و« الأبعاض » ، و« الحدود » ، و« الجهات » ، و« حُلول الحوادث » !!
فيسمع الغر المخدوع هذه الألفاظ ، فيتوهم منها ، أنهم ينزهون الله عما يفهم من معانيها عند الإطلاق من العيوب ، والنقائص والحاجة ، فلا يشك أنهم يمجدونه ويعظمونه !!
ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ ؛ فيرى تحتها الإلحاد ، وتكذيب الرسل =

....

= وتعطيل الرب تعالى عما يستحقه من كماله :
* فتنزيههم عن « الأعراض » : هو جحد صفاته ؛ كسمعه ، وبصره ، وحياته ، وعلمه ، وكلامه ، وإرادته ، فإن هذه أعراض له عندهم ، لا تقوم إلا بجسم ، فلو كان متصفًا بها لكان جسما وكانت أعراضًا له ، وهو منزه عن « الأعراض » !
* وأما « الأغراض » : فهي الغاية والحكمة التي لأجلها يخلق ويفعل ، ويأمر وينهى ، ويثيب ويعاقب ، وهي الغايات المحمودة المطلوبة من أمره ونهيه وفعله فيسمونها « أغراضًا » منه ، وعللًا ينزهونه عنها !
* وأما « الأبعاض » : فمرادهم بتنزيهه عنها : أنه ليس له وجه ، ولا يدان ، ولا يمسك السموات على أصبع ، والأرض على أصبع ، والشجر على أصبع ، والماء على أصبع ، فإن ذلك كله أبعاض ، والله مُنَزّه عن « الأبعاض » !
* وأما « الحدود والجهات » : فمُرَادُهم بتنزيهه عنها : أنه ليس فوق السموات رب ، ولا على العرش إله ، ولا يُشَار إليه بالأصابع إلى فوق - كما أشار اليه أعلم الخلق به ، ولا ينزل منه شيء ولا يصعد إليه شيء ، ولا تعرج الملائكة والروح إليه ، ولا رفع المسيح إليه ، ولا عرج برسوله محمد ﷺ إليه ؛ إذ لو كان كذلك ؛ لزم إثبات « الحدود والجهات » وهو مُنَزّه عن ذلك !!
* وأما « حلول الحوادث » : فيريدون به : أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته ، ولا ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ، ولا يأتي يوم القيامة ، ولا يجيء ، ولا يغضب بعد أن كان راضيًا ، ولا يَرْضىٰ بعد أن كان غضبان ، ولا يقوم به فعل البتة ، ولا أمر مجدد بعد أن لم يكن ، ولا يريد شيئًا بعد أن لم يكن مُريدًا له ، فلا يقول له : كن حقيقة ، ولا استوى على عرشه بعد أن لم يكن مستويا ، ولا يغضب يوم القيامة غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، ولا يُنادي عباده يوم القيامة بعد أن لم يكن مناديًا لهم ، ولا يقول للمُصَلِّي إذا قال : ﴿ الحَمْدُ لِلَّه رَبِّ العَالمين ﴾ قال : حمدني عبدي ، فإذا قال : ﴿ الرَّحْمَن الرَّحِيم ﴾ قال : أثنىٰ علي عبدي ، فإذا قال : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّين ﴾ قال : مَجَّدَني عبدي !!
فإن هذه كلها حوادث ، وهو مُنَزَّهٌ عن حُلُول الحوادث !! » .
* إلى أن قال : « واعلم أن لفظ « الجسم » لم ينطق به الوحي إثباتًا فيكون له الإثبات ، ولا نفيًا فيكون له النَّفي ، فمن أطلقه نفيًا أو إثباتًا ، سُئِل عمَّا أراد ؟ =

....

= فإن قال : أردت بـ « الجسم » : معناه في لغة العرب ، وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جِسْمًا سِواه ؛ فلا يقال للهواء جِسْم لغة ولا للنار ولا للماء ، فهذه اللغة وكتبها بين أظهرنا فهذا المعنىٰ مَنْفِيٌّ عن اللّٰه عقلًا وسَمْعًا .

وإن أردتم به : المركب من المادة والصُّورة والمركب من الجواهر الفردة ؛ فهذا مَنْفِيٌّ عن اللّٰه قطعًا والصَّواب نفيه عن الممكنات أيضا ، فليس جسم المخلوق مركبا من هذا ، ولا من هذا .

وإن أَرَدتم بـ « الجسم » : ما يُوصف بالصفات ، ويرى بالأبصار ويتكلَّم ويكلم ويسمع ويُبصر ويرضىٰ ويغضب ، فهذه المعاني ثابتة للّٰه تعالىٰ ، وهو موصوف بها ، فلا ننفيها عنه بتسميتكم للموصوف بها جسمًا .. » .

* إلى أن قال : « وإن أردتم بـ « الجسم » : مَا يُشَار إليه إشارة حسية فقد أشار أعرف الخلق به بأصبعه رافعًا بها إلى السماء بمشهد الجمع الأعظم مستشهدا له لا للقبلة ، وإن أردتم بالجسم ما يقال له أين ؟ فقد سأل أعلم الخلق به عنه بأَين منبها على عُلوه على عرشه وسمع السؤال بأين ، وأجاب عنه ولم يقل هذا السؤال ، إنما يكون عن الجسم ، وإنه ليس بجسم .

وان أردتم بـ « الجسم » : ما يلحقه « من » و « إلى » ، فقد نزل جبرائيل من عنده ، وعرج برسوله إليه ، وإليه يصعد الكلم الطيب ، وعبده المسيح رُفع إليه .

وإن أردتم بـ « الجسم » : ما يتميز منه أمر غير أمر ، فهو سبحانه موصوف بصفات الكمال جميعها من السمع والبصر والعلم والقدرة والحياة وهذه صفات مُتَمَيِّزة مُتَغَايِرة ، ومن قال إنها صفة واحدة ، فهو بالمجانين أشبه منه بالعقلاء ، وقد قال أعلم الخلق به ﷺ : « أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِن سَخَطِكَ ... » الحديث » .

* قال : « وأما استعاذته ﷺ به منه باعتبارين مختلفين فإن الصفة المستعاذ بها والصفة المستعاذ منها صفتان لموصوف واحد ورب واحد فالمستعيذ بإحدى الصِّفتين من الأخرى مُسْتَعِيذ بالموصوف بِهِما مِنه .

وإن أَرَدتم بـ « الجسم » : ما له وجه ، ويَدان ، وسمع ، وبصر ، فنحن نؤمن بوجه ربنا الأعلىٰ ، وبيديه ، وبسمعه ، وبصره ، وغير ذلك من صفاته التي أطلقها على نفسه .

وإن أردتم بـ « الجسم » : ما يكون فوق غيره ومستويًا علىٰ غيره ، فهو سبحانه فوق عباده ، مستو على عرشه . =

. . . .

= • وكذلك إن أردتم بـ « التشبيه والتركيب » : هذه المعاني التي دلّ عليها الوحي والعقل ، فنفيكم لها بهذه الألقاب المنكرة خطأ في اللفظ والمعنىٰ ، وجناية على ألفاظ الوحي .
أما الخطأ اللفظي : فتسميتكم الموصوف بذلك جسمًا مركبا مؤلفا مشبها بغيره وتسميتكم هذه الصفات تركيبا وتجسيمًا وتشبيهًا فكذبتم على القرآن ، وعلى الرسول ، وعلى اللغة ووضعتم لصفاته ألفاظًا منكم بدأت وإليكم تعود .
وأما خطأكم في المعنىٰ : فنفيكم وتعطيلكم لصفات كماله بواسطة هذه التسمية والألقاب فنفيتم المعنىٰ الحق ، وسميتموه بالاسم المنكر » .
• إلى أن قال : « وكذلك إذا قال الفرعوني : لو كان على السموات رب أو على العرش إله لكان مركبا ، قيل له : لفظ المركب في اللغة : هو الذي ركبه غيره في محله ، كقوله تعالىٰ : ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ ، وقولهم : ركبت الخشبة والباب ، وما يركب من أخلاط أجزاء بحيث كانت أجزاؤه مفرقة فاجتمعت وركبت حتى صار شيئًا واحدًا كقولهم : ركبت الدواء من كذا وكذا .
وإن أردتم بقولكم : « لوكان فوق العرش ؛ كان مُرَكَّبًا هذا التركيب المعهود وأنه كان متفرقا فاجتمع » ؛ فهو كذب وفرية وبهت على الله وعلى الشرع وعلى العقل .
• وإن أردتم : « أنه لوكان فوق العرش لكان عاليًا على خلقه بائنا منهم مستويًا على عرشه ليس فوقه شيء » ، فهذا المعنىٰ حق فكأنك قلت : لو كان فوق العرش لكان فوق العرش فنفيت الشيء بتغيير العبارة وقلبها إلى عبارة أخرى وهذا شأنكم في أكثر مطالبكم .
• وإن أردتم بقولكم : « كان مركبًا » أنه يتميز منه شيء عن شيء ، فقد وصفته أنت بصفات يتميز بعضها من بعض فهل كان عندك هذا تركيبا ؟
• فإن قلت : هذا لا يقال لي ، وإنما يُقَال لمن أثبت شيئًا من الصفات ، فأما أنا فلا أثبت له صفة واحدة فرارًا من التركيب ؟!
قيل لك : العقل لم يدل على نفي المعنىٰ الذي سميته أنت مركبا ، وقد دل الوحي والعقل والفطرة على ثبوته ، أتنفيه بمجرد تسميتك الباطلة ؟ فإن التركيب يُطْلَق ويُرَادُ به خمسة معان :
١ - تركيب الذات من الوجود والماهية : عند من يجعل وجودها زائدا على ماهيتها ، فإذا نفيت هذا جعلته وجودًا مطلقًا إنما هو في الأذهان لا وجود له في الأعيان . =

= ٢ ـ تركيب الماهية من الذّات والصِّفات : فإذا نفيت هذا التركيب جعلته ذاتًا مجردة عن كل وصف لا يسمع ولا يبصر ولا يعلم ولا يقدر ولا يريد ولا حياة له ولا مشيئة ولا صفة أصلا فكل ذات في المخلوقات ... ، من هذه الذات فاستفدت بهذا التركيب كفرك باللَّه وجحدك لذاته ولصفاته وأفعاله .

٣ ـ تركيب الماهية الجسمية من الهيولى والصورة كما يقوله الفلاسفة .

٤ ـ التركيب من الجواهر الفردة كما يقوله كثير من أهل الكلام .

٥ ـ تركيب الماهية من أجزاء كانت متفرقة فاجتمعت وتركبت .

فإن أردت بقولك : لو كان فوق العرش لكان مركبًا كما يدعيه الفلاسفة والمتكلمون ؟

قيل لك : لجمهور العقلاء عندهم : أن الأجسام المحدثة المخلوقة ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا ، فلو كان فوق العرش جسم مخلوق ومحدث لم يلزم أن يكون مركبًا بهذا الاعتبار فكيف ذلك في حق خالق الفرد والمركب الذي يجمع المتفرق ويفرق المجتمع ويُؤلف بين الأشياء فيركبها كما يشاء ؟ .

والعقل إنما يدل علىٰ إثبات إله واحد ، ورب واحد ، لا شريك له ، ولا شبيه له ، لم يلد ولم يولد ، ولم يدل على أن ذلك الرب الواحد لا اسم له ولا صفة ولا وجه ولا يدين ولا هو خلقه ولا يصعد إليه شيء ، ولا ينزل منه شيء .

فدعوى ذلك على العقل كذب صريح عليه كما هي كذب صريح على الوحي .

* وكذلك قولهم : « ننزهه عن الجهة » إن أردتم : أنَّه مُنَزَّه عن جهة وجودية تحيط به وتحويه إحاطة الظرف بالمظروف ، فَنَعَم ، هو أعظم من ذلك وأكبر وأعلى ، ولكن لا يلزم من كونه فوق عرشه هذا المعنىٰ .

* وإن أردتم بـ « الجهة » : أمرًا يُوجب مُباينة الخالق للمخلوق ، وعلوه على خلقه ، واستواءه على عرشه ؛ فنفيكم بهذا المعنىٰ باطل .

وتسميته جهة ، وقلتم منزه عن الجهات !

وسمَّيتم العرش حيِّزًا ، وقلتم ليس بمُتَحَيِّز !

وسمَّيتم الصفات أعراضًا ، وقلتم الرب منزه عن الأعراض !

وسمَّيتم كلامه بمشيئته ، ونزوله إلى سماء الدنيا ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء =

= بمشيئته وإرادته ونزوله لمرادها وإدراكه المقارن لوجود المدرك ، وغضبه إذا عُصِيَ ، ورضاه إذا أطيع ، وفرحه إذا تاب إليه العباد ، ونداءه لموسى حين أتى الشَّجرة ، ونداءه للأبوين حين أكلا من الشجرة ، ونداءه لعباده يوم القيامة ، ومحبته لمن كان يبغضه حال كفره ثم صار يحبه بعد إيمانه وربوبيته التي هو كل يوم هو في شأن « حوادث » !

وقلتم : هو مُنَزَّه عن « حلول الحوادث » ، وحقيقة هذا التنزيه : أنه متنزه عن الوجود ، وعن الربوبية ، وعن الملك ، وعن كونه فعَّالًا لما يُريد بل عن الحياة والقيومية .

فانظر ماذا تحت تَنْزِيه المُعَطِّلة النفاة ـ بقولهم : « ليس بجسم ، ولا جوهر ، ولا مركب ، ولا تقوم به الأعراض ، ولا يوصف بالأبعاض ، ولا يفعل بالأغراض ، ولا تحله الحوادث ، ولا تحيط به الجهات ، ولا يُقَال في حقه أين ؟ وليس بتحيز !!

كيف كَسَوا حقائق أسمائه وصفاته وعُلُوِّه على خلقه ، واستوائه على عرشه ، وتكليمه لخلقه ورُؤْيتهم له بالأبصار في دار كرامته ، هذه الألفاظ ، ثم توسلوا إلى نفيها بواسطتها ، وكفروا وضللوا من أثبتها ، واستحلوا منه ما لم يستحلوه من أعداء اللَّه من اليهود والنصارى ، فاللَّه الموعد وإليه التَّحاكم ، وبين يديه التخاصم .

نحن وإيَّاهم نموت ولا أفْلَح يَوم الحِسَاب من نَدَما » انتهى .

• **وقال شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه اللَّه تعالى في** « رسالته إلى عبد اللَّه بن سحيم » وقد طلب منه أن يذكر له شيئا من معنىٰ « كتاب المويليس » :فقال رحمه اللَّه في الجواب بعد كلام له وذلك أن كتابه مشتمل على الكلام في ثلاثة أنواع من العلوم :

الأول : « علم الأسماء والصفات » الذي يُسَمَّى « علم أصول الدين » ، ويُسَمَّىٰ أيضا « العقائد » .

والثاني : الكلام على التَّوحيد والشِّرك .

والثالث : الاقتداء بأهل العلم واتباع الأدلة وترك ذلك .

أمَّا الأول : فإنه أنكر على أهل الوَشْم إنكارهم على من قال : « ليس بجوهر ، ولا جسم ، ولا عَرَض » ، وهذا الإنكار جمع بين اثنتين :

إحداهما : أنه لم يفهم كلام ابن عبدان ، وصاحبه .

الثانية : أنه لم يفهم صورة المسألة ؛ وذلك أن مذهب الإمام أحمد وغيره من السلف : أنهم لا يتكلمون في هذا النوع ، إلا بما تكلَّم به اللَّه ورسوله . =

= ـ فما أثبته اللّٰه لنفسه وأثبته له رسوله ، أثبتوه مثل : الفوقية ، والاستواء ، والكلام ، والمجيء ، وغير ذلك .

ـ وما نَفَاهُ اللّٰه عن نفسه ونفاه عنه رسوله ﷺ ، نفوه مثل : المثل ، والند ، والسَّمِي ، وغير ذلك .

ـ وأما ما لا يوجد عن اللّٰه ورسوله إثباته ولا نفيه مثل : الجوهر ، والعرض ، والجهة ، وغير ذلك لا يثبتونه .

فمن نفاه : مثل صاحب الخطبة التي أنكرها ابن عبدان وصاحبه ، فهو عند أحمد والسلف مبتدع ، ومن أثبته مثل هشام بن الحكم وغيره ، فهو عندهم مُبتدع .

والواجب عندهم : السكوت عن هذا النوع اقتداء بالنبي ﷺ وأصحابه .. » .

إلى أن قال : « وأنا أذكر لك كلام الحنابلة في هذه المسئلة :

* **قال الشيخ تقي الدين** : بعد كلام له على من قال : أنَّه ليس بجسم ، ولا جوهر ، ولا عرض ، ككلام صَاحب الخطبة ، قال رحمه اللّٰه تعالى :

« فهذه الألفاظ لا يُطْلق إثباتها ولا نفيها كلفظ : الجوهر ، والجسم ، والتَّحيز ، والجهة ، ونحو ذلك من الألفاظ ، ولهذا لما سئل ابن سريج عن التوحيد ، فذكر توحيد المسلمين وقال : وأما توحيد أهل الباطل فهو الخوض في الجواهر ، والأعراض ، وإنما بعث النبي ﷺ بإنكار ذلك . وكلام السلف والأئمة في ذم الكلام وأهله مبسوط في غير هذا الموضع . والمقصود : أن الأئمة كأحمد وغيره إذا ذكر لهم أهل البدع الألفاظ المجملة كلفظ الجسم والجوهر ، والحيز ، لم يوافقوهم لاعلى إطلاق الإثبات ، ولا على إطلاق النفي » انتهى كلام الشيخ تقي الدين .

إذا تدبرت هذا : عرفت أنَّ إنكار ابن عبدان وصاحبه ، على الخطيب الكلام في هذا ؛ هو عين الصَّواب ، وقد اتبعا في ذلك إمامهما أحمد بن حنبل وغيره ، في إنكارهم ذلك على المبتدعة .

ففهم صاحبكم أنهما يريدان إثبات ضد ذلك ، وأن اللّٰه جسم ، وكذا ، وكذا ـ تعالى اللّٰه عن ذلك ـ وظن أيضا : أن عقيدة أَهل السُّنة هي نَفْي أنَّه لا جسم ، ولا جوهر ، ولا كذا ، ولا كذا .

وقد تبيّن لكم الصواب : أن عقيدة أهل السنة هي السُّكوت ، من أثبت بَدَّعوه ، ومن نفي بَدَّعوه .

فالذي يقول : ليس بجسم ، ولا وهم ولا ، ولا : هم الجهمية والمعتزلة .

والذين يثبتون ذلك : هو هشام ، وأصحابه .

والسَّلف بريئون من الجميع من أثبت بَدَّعُوه ، ومن نفي بَدَّعُوه . =

- فالموليس لم يفهم كلام الأحياء ولا كلام الأموات ، وجعل النفي الذي هو مذهب الجهمية والمعتزلة ، مذهب السلف وظهر أن من أنكر النفي أنه يريد الإثبات كهشام وأتباعه .
ولكن العجب من ذلك استدلاله على فهمه بكلام أحمد المتقدم .
ومن كلام أبي الوفاء بن عقيل ، قال : أَنَا أقطع أن أبا بكر وعمر ماتا وما عرفا الجوهر ، والعرض فإن رأيت أن طريقة أبي علي الجبائي وأبي هاشم خير لك من طريقة أبي بكر وعمر ، فبئس مَا رَأيت . انتهى .
وصاحبكم يَدَّعي أن الرجل لا يكون من أهل السنة حتى يتبع أبا علي وأبا هاشم ، بنفي الجوهر والعرض فمن أنكر الكلام فيهما مثل أبي بكر وعمر فهو عنده على مذهب هشام الرافضي .
فظهر بما قررناه : أن الخطيب الذي يتكلم بنفي العرض والجوهر أخذه من مذهب الجهمية والمعتزلة ، وأن ابن عبدان وصاحبه أنكرا ذلك مثل ما أنكره أحمد والعلماء كلهم على أهل البدع . انتهى .
فتأمل رحمك الله ، ما تحت إطلاق هذه الألفاظ المُبتدعة المُخْتَرعة - التي خَالَف من وضعها سلف الأُمة وأئمتها - واغتر بها من حسن ظنه بهؤلاء الذين قلدوا من ابتدعها من المتكلمين - الذين ليس لهم قدم صدق في العالمين - حيث أرادوا بها التنزيه ، ووقعوا في التعطيل والتشبيه ، فساروا على مناهجهم من غير دليل ولا برهان من الكتاب والسنة ، ولا كلام أحد من الأئمة فالله المستعان .
* وتأمل مَا ذَكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب حيث قال : « فمن نَفَاهُ - مثل صاحب الخطبة التي أنكرها ابن عبدان وصاحبه - فهو عند أحمد والسلف مبتدع ، والواجب عندهم السكوت عن هذا النوع اقتداء بالنبي ﷺ وأصحابه » . إلى أن قال : « وقد تبين لكم الصَّواب أنّ عقيدة أهل السنة هي السكوت ، من أثبت بدَّعُوه ، ومن نفي بدَّعُوه ، فالذي يقول ليس بجسم ، ولا ، ولا : هم الجهمية والمعتزلة ، والذين يثبتون ذلك : هو هشام وأصحابه . والسلف : بريئون من الجميع ، من أثبت بَدَّعوه ، ومن نفىٰ بَدَّعُوه .. » إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى .

* * * *

٤٤ـ سُبْحَانَهُ قَدِ « اسْتَوَىٰ » كَمَا وَرَدْ

مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَد تَعَالَىٰ أَنْ يُحَدْ

٤٥ـ فَلَا يُحِيطُ عِـــلْمُـــنَا بِـ « ذَاتِهِ »

كَذَاكَ لَا يَنْفَكُّ عَنْ « صِفَاتِهِ »

الشرح

قوله (سُبْحَانَهُ) أي تنزيهًا لجلال اللَّه ، عما يقول « المُعَطِّلة » ويعتقده « المُشَبِّهَة » .

(قَدِ اسْتَوَىٰ) علىٰ عرشه بعد خلق السموات والأرض .

(كَمَا وَرَد) في قوله تَعَالىٰ : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف : ٥٤] .

و ﴿ ثُمَّ ﴾ في هذه الآية وغيرها للترتيب لا لمجرد العطف ؛ كما يقوله النفاة ، فهو تَعَالىٰ مُسْتَوٍ علىٰ العرش على الوجه الذي قَالَهُ ، وبالمعنىٰ الذي أَرَادَهُ ، اسْتواءً مُنَزَّهًا عن المُمَاسَّة ، والتَّمَكُّن ، والحُلُول[1] .

---

(١) تنبيه : قال الشيخ محمد بن مانع رحمه اللَّه في كتابه : « إرشاد الطلاب إلى فضيلة العلم والعمل والآداب » ص (١٠٢ : ١٠٨) : « وقَعَت لي عبارة في « الكواكب » [وهو كتابنا هذا] وهي قولنا : « فهو تعالى مُستوٍ على عَرشِهِ على الوجه الذي قاله ، وبالمعنىٰ الذي أرادهُ استواءً مُنزّهًا عن المُماسَّة والتَّمكُّن والحلول » .

فَبَلَغني عن بعضِ الإخوانِ أَنَّهُ قال : إنَّ قوله : مُنزّهًا عن المُماسّة ، لم يُرِد عن السَّلَف !!! =

. . . .

= وما كدتُ أُصدِّق لظهورِ المسألة ، وكونها من البديهيَّات ، حتى تواترَ النَّقلُ لديَّ من الطَّلبَة فأحببتُ أن أذكر مُستندي هُنا على وجهِ الاختصار ، تنبيهًا للغافل ، وخوفًا من استطالةِ الجاهل وإلَّا فمحلُّ بَسطِ الكلامِ على هذه المسألة في كتابنا الذي أَلَّفناه في « الرَّدِّ على الجهميَّة » عندما نعودُ إلى إتمامهِ إن شاءَ اللَّهُ تعالى .

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّة رضيَ اللَّهُ عنهُ في « التَّدمريَّة » : « وَقَد عُلِمَ أنَّهُ ما ثَمَّ موجودٌ إلَّا الخالقُ والمخلوق ، والخالقُ مُباينٌ للمخلوقِ سبحانهُ وتعالى ، ليس في مخلوقاتهِ شيءٌ من ذاتهِ ، ولا في ذاتهِ شيءٌ من مخلوقاته » .

فهذا الكلامُ صريحٌ في عدمِ مُماسَّة الباري تعالى لشيءٍ من مخلوقاته ، إذ المُباينُ غيرُ مُماسٍّ ، فالمُباينَة والمُماسَّةُ نَقيضان لا يجتمعان ، ولا يرتفعان .

وقَد خطَّأ العُقلاء ـ ومنهم شيخ الإسلام وابنُ القيِّم ـ مَن يُثبت شيئًا ، ويَنفي نَظيره ، فالذي يعترفُ بالمُباينة يلزمهُ عقلًا الاعتراف بعدمِ المماسَّة ، وإلَّا كابَرَ المعقولَ ، وخالفَ المنقولَ ، وهذا في غايَةِ الغباوَةِ والبلاهَةِ عندَ العُقلاء .

وقَد صرَّحَ بذلك الإمامُ أحمدُ في « ردِّه على الجهميَّة » ، حيثُ قال : فلمَّا ظَهَرَت الحجَّةُ على الجهميِّ بما ادَّعى على اللَّهِ عزَّ وجلَّ أنَّهُ مع خَلقهِ في كلِّ شيءٍ ، قال : هو غيرُ مُماسٍّ للشيء ، ولا مُباينٍ منه ، فقلنا للجهميِّ : إذا كانَ غيرَ مُباينٍ ، أليسَ هو مُماسًّا ؟ قال : لا ، فقلنا : فكيفَ يكونُ في كلِّ شيءٍ غيرَ مُماسٍّ للشيء ؟ فلم يُحسِن الجوابَ ، فقال : بلا كيف ، فخدع الجهَّالَ بهذه الكلمةِ وموَّه عليهم . والشاهدُ من هذا قوله : « إذا كانَ غيرَ مُباينٍ أليسَ هو مُماسًّا ؟ » . فقولُ أهلِ السُّنَّة : بائنٌ من مخلوقاته ، معناهُ : غيرُ مُماسٍّ لها . وأمَّا من لم يعترف بالمُباينة ، فقد صرَّحَ بكُفرهِ إمامُ أئمَّةُ أهل السُّنَّةِ .

وقال ابنُ القيِّم : في « الجيوش الإسلاميَّة » لمَّا ذكرَ قولَ الإمام أحمد : « وقال في موضعٍ آخَر : وإنَّ اللَّه عزَّ وجلَّ على عرشهِ فوقَ السَّماءِ السَّابعة ، يعلمُ ما تحتَ الأرضِ السُّفلى ، وإنَّهُ غيرُ مُماسٍّ لشيءٍ من خلقه ، وهو تباركَ وتعالى بائنٌ من خلقه ، وخلقهُ بائنونَ منه » .

فانظر إلى قولِ الإمام أحمَد : « وإنَّهُ غيرُ مُماسٍّ لشيءِ من خَلقه » ! وهل يقولُ مسلمٌ : إنَّ العَرش ليسَ من جملةِ خَلقه ، وإنَّ اللَّه ليسَ مُباينًا له ، حاشا وكلَّا .

قال شيخُ الإسلام رضيَ اللَّهُ عنه في « التدمريَّة » بعد كلام : « وإن أرادَ أنَّهُ مُنحازٌ =

= على المخلوقات ، أي مُباينٌ لها ، مُنفصِلٌ عنها ، ليسَ حالًّا فيها ، فهو سبحانهُ وتعالى كما قال أئمّةُ أهلِ السُّنّة : فوق سمواتهِ على عرشهِ ، بائن من خَلقهِ » ، فهذا صريحٌ في أنه سبحانهُ وتعالى منفصلٌ عن مخلوقاته ، ليسَ مُماسًّا لشيءٍ منها ، ومن جُملتها العَرش .

وقال رحمهُ اللّه : « فأمّا عُلُوُّهُ ، ومُباينتهُ للمخلوقات ، فيُعلَم بالعَقلِ الموافقِ للسّمع ، وأمّا الاستواءُ على العَرشِ ، فطريق العلم به هو السّمعُ » .

ونقلَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة رضيَ اللّهُ عنه في « شرحهِ لحديثِ النّزول » عن شيخ الإسلام الأنصاري ، صاحب « منازل السّائرين » الذي شرحَهُ الإمامُ ابنُ القيِّم في « مدارج السّالكين » - وهو مِن أكثرِ أهل السُّنّة ردًّا على النُّفاة - ما نَصُّه : « هو على عرشهِ بإخبارهِ لنفسهِ ، فالعَرشُ حدُّ خَلقهِ الأعلى ، وهو غيرُ محدودٍ بعرشهِ ، والعرشُ محتاجٌ إلى مكانٍ ، والرّبُّ عزَّ وجلَّ غيرُ مُحتاجٍ إليهِ ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ الرّحمن عَلَىٰ العَرشِ اسْتَوىٰ ﴾ [طه : ٥] ، الرّحمن : اسمٌ ، والاستواءُ : نَعتهُ مُتّصلٌ بذاته ، والعَرشُ : خَلقُه منفصلٌ عن صفاتهِ ، ليسَ بمُضطرٍ إلى مكانٍ يَسَعُهُ ، ولا حاملٍ يحملهُ » .

فهذه نصوصُ أهلِ العلمِ - كما رأيتَ - صريحَةٌ وظاهِرَةٌ في نَفي المُماسَّة لشيءٍ من المخلوقات ، والعَرشُ منها ، ومَعَ هذا فإنّي أطلبُ الدَّليلَ ممَّن خالفَني . قال سبحانهُ وتعالى : ﴿ قُل هاتوا بُرهانَكُم إن كُنتُم صادقين ﴾ [البقرة : ١١١] ، وليس لأحدٍ أن يُثبِتَ شيئًا أو يَنفيَهُ إلا بدليل كما قال شيخ الإسلام وغيره ، ومن حفظ حُجّةٌ على من لم يحفظ ، والمصادمة في النقل غير جائزة . قال سبحانه وتعالى ﴿ وإذْ لم يَهْتَدُوا بِهِ فسيقولون هذا إفكٌ قديمٌ ﴾ [الأحقاف : ١١] ، وقال سبحانه وتعالى : ﴿ بل كذبوا بما لم يُحيطوا بِعلمهِ ﴾ [يونس : ٣٩] » اهـ .

* وقال الشيخ ابن مانع أيضًا بحاشية الكتاب المذكور : « تنبيهٌ : لو عَرَفَ المعترضُ مسألة الخلافِ بيننا وبينَ الجهميّة ؛ لما اعترضَ : فالجهميّة الحلوليّة قالوا : هو تعالى في كُلِّ مكانٍ . والجهميّة النُّفاة قالوا : لا داخِلَ العالمِ ولا خارجه . وأهلُ السُّنّة قالوا : هو على عرشهِ ، بائنٌ مِن جميعِ مخلوقاته .

وصرّح الشيخُ عبدُالقادر الجيلاني في « الغُنية » والآلوسيّ في « جلاء العَينَين » ، وصدِّيق حَسَن خان في « الانتقاد الرّجيح » بنفي المُماسّة . وذَكَرَ في « لوائح الأنوار » و « الغُنية » أنّ القَولَ بالمُماسّة هو قولُ المُجسّمة . ونَقَلَ في « جلاء العَينَين » عن ابن الجوزيّ أنّهُ قال في أُناسٍ =

= يُجيزونَ المُماسَّة : « عليهم اللعنة ، ليسوا بمُسلمين » إهـ .

قلت : القول في زيادة هذه اللفظة مثل زيادة قولهم « بذاته » :

قال الحافظ الذهبي بعد أن أورد عبارة للإمام أبي زكريا يحيى بن عمار السجستاني الواعظ فيها قوله : « بل نقول هو بذاته على العرش » . قال : « قلت : قولك « بذاته » هذا من كيسك ، ولها محمل حسن ، ولا حاجة إليها فإن الذي يؤول يقول : أي قهر بذاته ، واستولى بذاته ، بلا معين ولا مؤازر » إهـ . « العلو للعلي الغفار » ص (٢٤٥) .

* وقال الحافظ الذهبي قبل ذلك ص (٢٣٦) بعد أن ذكر طرفًا ممن أطلق هذه اللفظة : « وقد تلفظ بالكلمة المذكورة جماعة من العلماء كما قدمناه ، وبلا ريب أن فُضول الكلام تركه من حسن الإسلام » إهـ .

* وقد سئل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن قوله : « بلا مُماسة » ؟

فأجاب : « هذا الأولى تركه ، فإن مانطق به الكتاب والسنة ، والقول بأنه على مايليق أولى » إهـ : « فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ » (١ / ٢١٠)

* وأشار الشيخ محمد الصالح العثيمين إلى أن الأولى حذف هذه العبارة فقال :

« يخطئ بعض العلماء الذين قالوا : إن الله استوى على العرش بدون مماسة !!

نقول : ليس لك الحق أن تقول : بدون مماسه ، ولا أن تقول : بمُمَاسَّة ..

دع هذا ! يسعك ما وسع الصحابة ، الذين هم أَحرص منك على العلم ، وأشد منك تعظيمًا لله عز وجل . فكلمة بمماسة أو غير مماسة يجب أن تلغى وتحذف » إهـ . من « شرحه للسفارينية » .

* وهناك مبحث لطيف لشيخ الإسلام ابن تيمية تعرض فيه لهذه المسألة ،قال : « فإن قيل : ما ذكره الإمام أحمد وقدرتموه من امتناع كونه في العالم غير مباين ولا مماس ، معارض بما يذكره المؤلف عن أهل الإثبات من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم القائلون بأنه فوق العرش ؛ فإنهم يقولون هو فوق العرش غير مباين ولا مماس ، فما الفرق بين الموضعين ؟

قيل : هؤلاء الذين يقولون هذا إنما يقولونه ؛ لأنهم يقولون أنه فوق العرش وليس بجسم . وهذا قول « الكلابية » ، وأئمة « الأشعرية » ، وطوائف ممن اتبعهم من أهل الفقه وغيرهم ، وطوائف كثيرة من أهل الكلام والفقه يقولون : بل هو مماس للعرش .

ومنهم من يقول : هو مباين له . =

= (ولأصحاب أحمد ونحوهم من أهل الحديث والفقه والتصوف في هذه المسألة ثلاثة أقوال :
- منهم من يثبت المماسة كما جاءت بها الآثار .
ثم من هؤلاء من يقول إنما أثبت إدراك اللمس من غير مماسة للمخلوق ؛ بل أثبت الإدراكات الخمسة له . وهذا قول أكثر الأشعرية ، والقاضي أبي يعلى وغيره .
فلهم في المسألة قولان كما تقدم بيانه ، وعلى هذا فلا يرد السؤال .
- ومنهم من أصحاب أحمد وغيره : من ينفي المماسة .
- ومنهم من يقول : لا أثبتها ولا أنفيها ، فلا أقول هو مماس مباين ، ولا غير مماس ولا مباين .
وهذه « المباينة » التي تقابل « المماسة » أخص من المباينة التي تقابل المحايثة .
فإن هذه العامة : متفق عليها عند أهل الإثبات ، وهي تكون للجسم مع الجسم ، وللجسم مع العرض . وأما التي تقابل المماسة ، فإنها لا تكون له مع العرض ، والعرض يُحايث الجسم ، فلا يباينه المباينة العامة .
وأما الخاصة : فلا يقال فيها مباينة ومماسة ، فامتناع خلوه عن المباينة العامة والمحايثة أولى .
فإن المباينة الخاصة والمماسة ، نوعان للمباينة العامة ، فإذا امتنع رفع النوع ؛ فامتناع رفع الجنس أولى ، وليس هذا موضع الكلام في هذه الأقوال .
ولكن نذكر جوابًا عامًا فنقول : كونه فوق العرش ثبت بالشرع المتواتر وإجماع سلف الأمة مع دلالة العقل ضرورة ، ونظرًا أنه خارج العالم ، فلا يخلو مع ذلك : إما أن يلزم أن يكون مماسًا أو مباينًا ، أو لا يلزم ، فإن لزم أحدهما ؛ كان ذلك لازمًا للحق ، ولازم الحق حق ، وليس في مماسته للعرش ونحوه محذور كما في مماسته لكل مخلوق من النجاسات والشياطين ، وغير ذلك ؛ فان تنزيهه عن ذلك إنما أثبتناه لوجوب بعد هذه الأشياء عنه ، وكونها ملعونة مطرودة ، لم نثبته لاستحالة المماسة عليه ، وتلك الأدلة منتفية في مماسته للعرش ونحوه ، كما روي في مس آدم وغيره ، وهذا جواب جمهور أهل الحديث وكثير من أهل الكلام .
وإن لم يلزم من كونه فوق العرش أن يكون مماسًا أو مباينًا ؛ فقد اندفع السؤال .
فهذا الجواب هنا قاطع من غير حاجة إلى تغيير القول الصحيح في هذا المقام ، وبين من قال : إنه فوق العرش ليس بمباين كما يقوله من « الكلابية » و « الأشعرية » من يقول ، ومن اتبعهم من أهل الفقه والحديث والتصوف والحنبلية وغيرهم ؛ إن كان قولهم حقًا فلا كلام ، وإن =

لا يحمله العرش ، بل العرش وحملته مَحْمُولُون بقدرته ، ومقهورون في قبضته ، ولو ذكر الناظم ما يدل على الترتيب ، كان أحسن موافقة للقرآن العظيم .

* وقد لاحظ الإمام « الصرصري » ذلك حيث قال :

قَضَى خَلْقَهُ ثُمَّ اسْتَوَىٰ فَوْقَ عَرْشِهِ ... وَمِنْ عِلْمِهِ لَمْ يَخْلُ فِي الأَرْضِ مَوْضِعُ

وَلَيْسَ بِخَافٍ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ... تَضَمَّنَهَا بَحْرٌ وَبَيْدَاءُ بَلْقَعُ

وَمَنْ قَالَ إِنَّ اللهَ جَلَّ بِذَاتِهِ ... بِكُلِّ مَكَانٍ جَاهِلٌ مُتَسَرِّعُ

إِلَيْهِ الكَلَامُ الطَّيِّبُ الصِّدْقُ صَاعِدٌ ... وَأَعْمَالُ كُلِّ الخَلْقِ تُحْصَىٰ وَتُرْفَعُ

* ولما سُئِلَ[أ] « ربيعة » شيخ الإسلام ، [وهو شيخ الإمام][أ] مالك عن قوله تَعَالَىٰ : ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥] كيف استوىٰ ؟ قال : « الاسْتِوَاءُ غير مَجْهُول ـ يعني معلوم لُغَةً ـ والكَيْف غير مَعْقُول ، ومِنَ اللَّهِ الرِّسالة ، وعلىٰ الرَّسُولِ البَلَاغ ، وعلينا التَّصْدِيق »(١) .

= كان باطلًا ، فليس ظهور بطلانه موجود قائم بنفسه مع وجود قائم بنفسه أنه فيه ليس بمماس ولا مُباين له ، وأنه ليس هو فيه ولا هو خارجًا عنه » إهـ .

(١) **أثرٌ صَحِيحٌ** : أخرجه الذهبي في « العلو » ص (٩٨) بإسنادٍ صحيحٍ عن ربيعة ، وأخرجه من طريق آخر : اللالكائي في « السنة » (٦٦٥) ، وابن قدامة في « إثبات صفة العلو » (٧٤) ، والبيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٠٨ ، ٤٠٩) ، وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في « الفتوى الحموية » ص (٢٧) إلى الخلال ، وقال : « بإسناد كلهم أئمة ثقات » إهـ .
وقال « كما في مجموع الفتاوى » (٥ / ٣٦٥) بعد أن ذكر قول مالك : « ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك » إهـ .

[أ] في ط « الهندية » و « المدني » : « سأل » وما أثبته من « لوامع الأنوار » (١ / ١٩٩) وهو الموافق لسياق الروايات .
وما بين المعكوفين زيادة من « لوامع الأنوار » (١ / ١٩٩) يستقيم بها السياق .

* ورُوِي أيضًا نحو ذلك عن « الإمام مالك »[1] .

* وسُئِلَ « الإمام الشافعي » عن الاستواء فقال : « آمَنْتُ بلا تَشْبِيه ، واتَّهَمْتُ نَفْسي في الإدْرَاك ، وَأَمْسَكْتُ عن الخَوض فِيه كُلَّ الإمْسَاك »[2] .

* ولما سُئِلَ « الإمام أحمد » عن الاستواء أجاب بقوله : « اسْتَوىٰ وكما ذَكَرَ ، لا كَمَا يَخْطُرُ للبَشَر »[3] .

* وقال إمام الأئمة « محمد بن خزيمة » : « مَن لم يُقِرّ بأن اللَّه تَعَالىٰ اسْتَوىٰ علىٰ عَرْشِه ، فوق سَبْع سَمَاواته ، بَائِنٌ من خَلْقِهِ ، فَهُوَ كَافِرٌ يُسْتَتَابُ[أ] ، فإن تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَت عُنُقُه »[4] .

(١) **أثَرٌ صَحِيحٌ** : أخرجه الذهبي في « العلو » ص (١٤١ ، ١٤٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٢٥ ، ٣٢٦) ، وعثمان بن سعيد الدَّارمي في « الرد على الجهمية » ص (٥٥) واللالكائي في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (٦٦٤) ، وأبو عثمان الصابوني في « عقيدة السَّلف » (٢٤ - ٢٦) ، والبيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٠٨) ، من طرق يُقَوِّي بعضها بعضًا . وصحَّحَهُ الذهبي في « العلو » ، وكذا قوّاه الألباني في « مختصر العلو » ، وقال الحافظ في « الفتح » (١٣ / ٤٠٦ ، ٤٠٧) : « وأخرج البيهقي بسندٍ جيد عن عبد اللَّه بن وهب .. » فذكره .

(٢) ذكره مرعي بن يوسف الحنبلي في « أقاويل الثقات » ص (١٢١) وأيضًا السفاريني في « لوامع الأنوار » (١ / ٢٠٠) .

(٣) « أقاويل الثقات » ص (١٢١) و« لوامع الأنوار » (١ / ٢٠٠) .

(٤) **أثَرٌ صَحِيحٌ** : أخرجه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » ص (٨٤) وفي « تاريخ نيسابور » كما في « اجتماع الجيوش الإسلامية ص (١٩٤) وعنه كل من : أبي عثمان الصابوني في « الرسالة » (٢٩) والجوزقاني في « الأباطيل » (٧٤) وابن قدامة في « إثبات صفة العلو » (١١٢) . وإسناده صحيح ، وقد صححه شيخ الإسلام ابن تيمية في « الفتوىٰ الحموية » (ص ٣٥) بقوله : « ذكره عنه الحاكم بإسنادٍ صحيح » إهـ .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « يستاب » ، والتصويب من مصادر التخريج .

فمذهب السلف الصالح : أن اللَّه تَعَالىٰ مُسْتَوٍ علىٰ عرشه حقيقة من غير مُمَاسة[1] ، ولا حاجة إلىٰ شيء من مخلوقاته .

ومذهب « جهم بن صفوان » ، وشيخه « الجعد بن درهم » ، وشيخه « أبان بن سمعان اليهودي » وأشياخهم ، وأتباعهم : تحريف كلام اللَّه وعدم الرضىٰ والتسليم لما أخبر به عن نفسه ، أو أخبر به عنه رسوله ﷺ[2].

فقالوا : ﴿ اسْتَوَىٰ ﴾ : استولىٰ أو قهر أو ملك أو غلب ، إلى غير ذلك من الظن والتَّخْمِين المُنَافي لما يُطْلَب في العقائد من الجزم واليقين .

* ويرحم اللَّه القائل[3] :

أُمِرَ اليَهُودُ بِأَنْ يَقُولوا حِطَّةٌ فَأَبَوا وَقَالُوا حِنْطَةٌ لِهَوَانِ

وَكَذَلِكَ الجَهْمِيّ قِيلَ لَهُ اسْتَوىٰ فَأَبَى وَزَادَ الحَرْفَ لِلنُّقْصَانِ

قَال «اسْتَوَىٰ» اسْتَوْلَىٰ وَذَا مِنْ جَهْلِهِ لُغَةً وَعَقْلًا مَّا هُمَا سِيَّانِ

* إلى أن قال :

نُونُ اليَهُودِ وَلَام جَهْمِيٍّ فِي وَحْي رَبِّ العَرْشِ زَائِدَتَانِ

فاستواء الباري تَعَالىٰ علىٰ عرشه ، استواء حقيقي يليق بذاته تَعَالىٰ (**من غير كيف**) ولا تشبيه لصفاته بصفات خلقه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء

---

(١) راجع ما تقدم في تعليق (١) ص (٨٦ - ٩١) .

(٢) راجع ما تقدم ص (٤٧) .

(٣) هو : الحافظ ابن قيم الجوزية في قصيدته النونية الشهيرة المسماة بـ « الكافية الشافية » في الانتصار للفرقة الناجية (١ / ٣١٨ ، ٣١٩) بشرح هراس .

وهُوَ السَّميعُ البَصِير ﴾ [الشورى : ١١] .

* وما أحسن ما قيل :

عَلَى عَرْشِهِ الرَّحْمَنُ سُبْحَانَهُ اسْتَوىٰ ... كَمَا أَخْبَرَ القُرْآنُ وَالمُصْطَفَى رَوَىٰ
وَذَاكَ اسْتِوَاءٌ لَائِقٌ بِجَلَالِه ... وَأَبْرَأُ مِنْ قَوْلِي لَهُ العَرْشُ قَدْ حَوَىٰ
فَمَنْ قَالَ مِثْلَ الفُلْكِ كَانَ اسْتِوَاؤُهُ ... عَلَى جَبَلِ الجودِيِّ مِنْ شَاهِقٍ هَوَىٰ
وَمَنْ يَتَّبِعْ مَا قَدْ تَشَابَهَ يَبْتَغِي ... بِهِ فِتْنَةً أَوْ يَبغِي تَأْوِيلَهُ غَوَىٰ
فَلَمْ أَقُل اسْتَوْلَىٰ وَلَسْتُ مُكَلَّفًا ... بِتَأْوِيلِهِ كَلَّا وَلَمْ أَقُلِ احْتَوَىٰ
وَمَنْ قَالَ لي كَيْفَ اسْتَوَىٰ لَا أُجِيبُهُ ... بِشيءٍ سِوَىٰ أَنِّي أَقُولُ لَهُ اسْتَوَىٰ

○ ثم قال الناظم مُلَوِّحًا بالرد علىٰ « المُمَثِّلَة » و « المُعَطِّلة » :

([قد] [أ] تَعَالىٰ) اللَّه (أن يُحَدّ)(١) .

(١) تنبيه : قوله : (قد تعالى الله أن يُحدّ) :

○ بهامش مخطوطة « لوامع الأنوار » ما نصه :

• قال شيخ الإسلام رحمه الله في « قاعدة » له : « قال علي بن الحسن بن شقيق : قلت ، لعبد الله بن المبارك بماذا نعرف رَبَّنا ؟ قال بأنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه . قلت بِحَدٍّ ؟ قال : بِحَدٍّ لا يعلمه غيره .

وهذا مشهور عن ابن المبارك ، ثابت عنه من غير وجه ، وهو نظر صحيح ثابت عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وغير واحد من الأئمة . انتهى .

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب « إبطال التأويل » : إذا ثَبَتَ استواؤه سبحانه وأنه في جهة وأن ذلك من صفات الذات فهل يجوز إطلاق الحد عليه ؟

قد أطلق أحمد القول بذلك في رواية المروزي ، وذُكِر له قول ابن المبارك : نعرف الله على العرش بحد ، فقال أحمد : بلغني ذلك وأعجبه . =

[أ] ما بين المعقوفين زيادة من « لوامع الأنوار » (١ / ٢٠٠) يستقيم بها السياق .

= وقال الأثرم قلت لأحمد : يحكى عن ابن المبارك : نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه بحد . فقال أحمد : هكذا هو عندنا .
ثم ذكر عن أبي داود قال جاء رجل إلى أحمد بن حنبل فقال له : للّه تبارك وتعالى حد ؟ قال نعم لا يعلمه إلا هو قال اللّه تبارك وتعالى : ﴿ وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ ﴾ يقول محدقين ، فقد أطلق أحمد القول بإثبات الحدّ للّه تعالى ، وقد نفاه في رواية حنبل فقال : نحن نُؤمن بأن اللّه على العرش كيف شاء وكما شاء بلا حد ولا صِفة يبلغها وَاصف أو يَحُدُّه أَحَد فقد نَفَىٰ الحد عنه على الصِّفة المذكورة وهو الحد الذي يعلمه خلقه » .
* وقال العلامة ابن سحمان رحمه الله :
« اعلم وفقك اللّه أن هذا الكلام الذي أَوْرَدَهُ الشّارح في هذا المقام من الألفاظ المجملة الموهمة المطلقة المحتملة لمعنيين ؛ حق وباطل ، فلا ينفصل النزاع إلا بتفصيل تلك المعاني وتنزيل ألفاظها عليها كما قال ابن القيم رحمه اللّه تعالى على هذه الألفاظ المبتدعة المخترعة التي لم ينطق بها سلف الأمة وأئمتها : « ويقولون نحن نُنَزِّه اللّه تعالىٰ عن الأعراض ، والأغراض ، والأبعاض والحدود ، والجهات ، وحلول الحَوادث ، فيسمع الغر المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها أنهم ينزهون اللّه عما يفهم من معانيها عند الإطلاق من العيوب والنقائص والحاجة فلا يشك أنهم يمجدونه ويعظمونه ويكشف النّاقد البصير ما تحت هذه الألفاظ فيرىٰ تحتها الإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الرب تعالى عما يستحقه من كماله .. » إلى آخر كلامه . وقد تقدم .
* وقال شيخ الإسلام قدس اللّه روحه : « وَكَذلك إذا قالوا : إن اللّه مُنَزَّه عن الحُدُود والأحياز والجهات أوهموا الناس بأن مقصودهم بذلك ؛ أنه لا تحصره المخلوقات ولا تحوزه المصنوعات وهذا المعنىٰ صحيح ومقصودهم أنه ليس مباينا للخلق ولا منفصلا عنه ، وأنه ليس فوق السموات رب ، ولا على العرش إله وأن محمدًا لم يعرج به إليه ، ولم يَنْزِل منه شيء ، ولا يصعد إليه شيء ، ولا يتقرب إليه بشيء ، ولا تُرفع الأيدي إليه في الدعاء ولا غيره ، ونحو ذلك من معاني الجهمية » . انتهى .
فإذا تبيَّن لك هذا : فاعلم أن قول الشارح علىٰ هذه اللفظة المحتملة الموهمة المطلقة حيث قال : تعالى اللّه أن يُحَدّ : وفيه الرد على من زعم أنه يلزم من كونه مستويا على عرشه أن يحد ، تعالى اللّه عن ذلك إذ المحدود محدث والمحدث مفتقر للخالق ... إلى آخر كلامه هو من =

. . . .

= كلام أهل البدع من الجهمية وغيرهم ممن نحا نحوهم من المتكلمين ، فإذا كان هذا هو المفهوم من كلام الناظم والشارح قطعًا ولا محيد عنه لإطلاقه ألفاظًا لم ينطق بها الكتاب والسنة ، ولا نطق بها أئمة السلف رضوان اللّٰه عليهم ، بل المتكلم بها من هؤلاء المبتدعة يوهمون الناس أن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره المخلوقات ، ولا تحوزه المصنوعات ، وهذا المعنىٰ صحيح ، ولكن مقصودهم هو ما تقدم بيانه عنهم من كلام شيخ الإسلام آنفًا وإذا كان ذلك فنحن نسوق كلام أئمة السلف رضوان اللّٰه تعالى عليهم في هذا المقام ؛ ليتبين لك خطأ الناظم والشارح .

• قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس اللّٰه روحه في « العقل والنقل » بعد أن ذكر كلاما طويلا قال : « وقال حنبل في موضع آخر عن أحمد قال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ في ذاته كما وصف به نفسه قد أجمل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه ، فحد لنفسه صفة ليس يشبهه شيء ، فنعبد اللّٰه بصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما وَصَفَ به نفسه .

قال : فهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير ، ولا يبلغ الواصفون صفته وصفاته منه وله ولا نتعدى القرآن والحديث ، فنقول كما قال ونصفه كما وَصَفَ نَفْسَه ، ولا نتعدَّىٰ ذلك ولا تبلغه صفة الواصفين ، نؤمن بالقرآن كله مُحْكمه ومُتَشَابِهه ، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت وما وصف به نفسه من كلام ونزول وخلوة بعبده يوم القيامة ، ووضعه كنفه عليه هذا يدل على أن اللّٰه تبارك وتعالى يرى في الآخرة ، والتحديد في هذا كله بدعة ، والتسليم للّٰه بأمره بغير صفة ولا حد إلا ما وصف به نفسه ، سميع بصير لم يزل متكلمًا عالمًا غفورًا ، عالم الغيب والشهادة علام الغيوب ، فهذه صفات وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد ، وهو على العرش بلا حد كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ كيف شاء ، المشيئة إليه عز وجل والاستطاعة ليس كمثله شيء وهو خالق كل شيء وكما وصف نفسه سميع بصير بلا حد ولا تقدير قال إبراهيم لأبيه ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ فنثبت أن اللّٰه سميع بصير صفاته منه لا نتعدَّىٰ القرآن والحديث ، والخبر ، يضحك اللّٰه ؛ ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول وبتثبيت القرآن ، لا يصفه الواصفون ولا يحده أحد تعالى اللّٰه عما تقول الجهمية والمشبهة . قلت : والمشبهة ما يقولون ؟ قال من قال بصر كبصري ، ويد كيدي ، وقدم كقدمي ، فقد شبّه اللّٰه بخلقه وهذا يحده ؛ وهذا كلام سوء وهذا محدود والكلام =

....

= في هذا لا أحبه .
وقال محمد بن مخلد قال أحمد : نَصِف اللّه بما وَصَفَ به نفسه وبما وَصَفَهُ به رسوله . وقال يوسف بن موسى إن أبا عَبْد اللّه قِيل له : ولا يشبه ربنا شيئا من خلقه ؟ قال نعم ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء ﴾ فقول أحمد : أنه ينظر إليهم ويكلمهم كيف شاء وإذا شاء ، وقوله وهو على العرش بلا حد كما قال : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْش ﴾ كيف شاء المشيئة إليه والاستطاعة له ليس كمثله شيء ؛ يبين أن نظره وتكليمه وعلوه على العرش واستواءه على العرش مما يتعلق بمشيئته واستطاعته ، وقوله : بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد . نفي به إحاطة عِلْم الخلق به وأن يَحُدُّوه أو يَصِفوه على ما هو عليه إلا بما أخبر به عن نفسه ليتبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته كما قال الشافعي في خطبة الرسالة : « الحمد للّه الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه . ولهذا قال أحمد : لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية ، فنفى أن يدرك له حد أو غاية . فهذا أصح القولين في تفسير الإدراك ، وقد بسط الكلام على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضع .
ومَا فِي هذا الكلام من نفي تحديد الخلق وتقديرهم لربهم وبلوغهم صفته لا ينافي ما نص عليه أحمد وغيره من الأئمة كما ذكره الخلال أيضًا قال : حدثنا أبو بكر المروزي ، قال سمعت أبا عبد اللّه لما قيل له : روى علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له : كيف نعرف اللّه عز وجل ؟ قال : على العرش بحد . قال : قد بلغني ذلك عنه ـ وأعجبه ـ ثم قال أبو عبد اللّه ﴿ هَلْ يَنْظُرون إلا أَن يَأْتِيهم اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِن الغَمَام ﴾ ثم قال ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ ، قال الخلال : وأنبأنا محمد بن علي الوراق حدثنا أبو بكر الأثرم حدثني محمد بن إبراهيم القيسي قال : قلت لأحمد بن حنبل يحكى عن ابن المبارك وقيل له : كيف نعرف ربنا ؟ قال : في السماء السابعة على عرشه بحد . فقال أحمد : هكذا هو عندنا . وأخبرني حرب ابن إسماعيل قال : قلت لإسحاق ـ يعني ابن راهويه ـ هو على العرش بِحَدٍّ ؟ قال نعم بِحَدٍّ ، وذكر عن ابن المبارك قال : هو على عرشه بائن من خلقه بحد ، قال : وأخبرني المروزي قال : قال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه : قال اللّه تبارك وتعالى ﴿ الرَّحْمَن عَلَى العَرْش اسْتَوَىٰ ﴾ إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى ، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة ، وفي قعور البحار ، ورؤوس الآكام وبطون الأودية وفي كل موضع كما يعلم علم ما في السموات =

= السّبع وما فوق العرش ، أحاط بكل شيء علمًا ، فلا تَسْقُط من وَرَقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات البر والبحر إلا وقد عرف ذلك كله وأحصاه ، فلا تعجزه معرفة شيء عن معرفة غيره .
فهذا بيّنوا أن ما ثبتوه له من الحدِّ لا يعلمه غيره ، كما قال مالك وربيعة وغيرهما : « الاسْتِواء معلوم ، والكيف مَجْهُول » فتبين أن كيفية استوائه مجهولة للعباد فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر ولكن نفوا علم الخلق به ، وكذلك مثل هذا في كلام عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون وغير واحد من السلف والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته ، وبنحو ذلك قال عبد العزيز ابن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون في كلامه المعروف ، وقد ذكره ابن بطة في « الإبانة » وأبو عمر الطلمنكي في كتابه « الأصول » ، ورواه أبو بكر الأثرم قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال : أما بعد ؛ فقد فهمت ما سألت عنه فيما تتابعت فيه الجَهمِيّة ، ومن خالفها في صفة الرب العظيم الذي فاتت عظمته الوصف والتقدير وكلت الألسن عن تفسير صفته ، وانحسرت العقول عن معرفة قدره ...
إلى أن قال : فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو ، وكيف يعرف قدر من لا يموت ولا يبلئ ؟ وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى يعرفه عارف ، أو يحد قدره واصف ، الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته ، عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه ...
« إلى أن قال : اعرف رَحِمَكَ الله غناك عن تكلُّف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها ، إذا لم تعرف قَدْر ما وصف ، فما تكلفك علم ما لم يصف ؟ هل تستدل بذلك على شيء من طاعته ، أو تنزجر عن شيء من معصيته ؟ ... وذكر كلاما طويلًا
« إلى أن قال : فأما الذي جَحَدَ ما وصف الرب من نفسه تعمقا وتكلُّفًا قد استهوته الشياطين في الأرض حيران فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال : لابد إن كان له كذا من أن يكون له كذا ، فعمى عن البين بالخفي يجحد ما سمّىٰ الرب من نفسه ويصف الرب بما لم يسم ، فلم يزل يملي له الشيطان حتى جحد قول الله تعالى : ﴿ وُجُوه يَوْمَئِذٍ نَاضِرة إلى رَبِّها ناظرة ﴾ فقال : لا يراه أحد يوم القيامة ، فجحد والله ؛ أفضل كرامة الله التي أكرم بها أولياءه يوم القيامة ؛ من النظر في وجهه ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِر ﴾ قد قضى أنهم لا يموتون فهم بالنظر إليه ينظرون ... وذكر كلاما طويلا كُتِبَ في غي الموضع .
ثم ذكر بعد هذا كلام الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه الذي سماه « رد عثمان بن =

....

= سعيد على الكافر العنيد ، فيما افتراه على الله في التوحيد » فقال : « باب الحد والعرش » :
« قال أبو سعيد : وادعى المعارض أيضا أنه ليس لله حد ولا غاية ولا نهاية ، قال وهذا هو الأصل الذي بني عليه جهم جميع ضلالاته ، واشتق منها جميع أغلوطاته وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهما إليها أحد من العالمين ، فقال له قائل : ممن يحاوره قد علموا أنه ليس شيء يقع عليه اسم شيء إلا وله حَدٌّ وغاية وصِفَة ، وأن لا شيء ليس له حد ولا غاية ولا صفة ، فالشيء أبدًا موصوف لا محالة ، ولا شيء يُوصف بلا حد ولا غاية ، وقولك : لا حد له ، تعني أنه لا شيء . قال أبو سعيد : والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه ، لكن نؤمن بالحد ونكل علمه » . انتهى .
إذا فهمت هذا وتحققته ؛ تبين لك مُنَافاة ما قاله الناظم والشارح لكلام أئمة السلف رضوان الله عليهم ؛ لأن مرادهم في قولهم : بلا حد كما قال أحمد : وهو على العرش بلا حَد .
وقوله : « وكما وصف نفسه سميع بصير بلا حد » وقوله : « لا يصفه الواصفون ولا يحده أحد » . فمرادهم بقول : « بلا حد » معناه ما ذكره شيخ الإسلام قدس الله روحه بقوله : بلا حَد ولا صفة يبلغها واصف أو يَحُدُّه أَحد ، نَفَىٰ به إحاطة علم الخلق به وأن يَحُدُّوه أو يَصِفُوه على ما هو عليه إلا بما أخبر به عن نفسه ليتبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته كما قال الشافعي في خطبة الرسالة : الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه .
ولهذا قال أحمد : لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية فنفىٰ أن يدرك له حد أو غاية وكذلك ما ذكره الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون حيث قال : وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى يعرفه عارف أو يحد قدره واصف ... إلى آخر كلامه .
فهذا ما ذكره أئمة السلف رضوان الله عليهم في معنىٰ قولهم (بلا حد) وهو خلاف ما فهمه الشارح في معنىٰ قولهم بلا حد فإنه قال : « وفيه الرد على من زعم أنه يلزم من كونه مستويًا على عرشه ؛ أن يحد تعالى الله عن ذلك إذ المحدود محدث ، والمحدث مفتقر للخالق » .
وهذا يوافق ما قاله أهل البدع من أهل الكلام وغيرهم ممن أخذ بأقوال الجهمية المنكرين لعلوه على عرشه ومباينته لمخلوقاته كما ذكر ذلك عنهم الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في ردّه على بشر المريسي حيث قال : وادّعىٰ المعارض أيضًا أنه ليس لله حد ولا غاية ولا نهاية .
قال : وهذا هو الأصل الذي بنىٰ عليه جهم جميع ضلالاته واشتق منها جميع أغلوطاته =

وفيه الرد على من زعم : أنه يلزم من كونه مستويًا على عرشه ، أنه يُحَدّ ، تَعَالىٰ اللَّه عن ذلك ، إذ المحدود محدث ، والمحدث مفتقر للخلق والخالق سبحانه هو الأول والآخر ، والظاهر والباطن ، وهو بكل شيء عليم ، الأول من غير بداية ، والآخر من غير نهاية ، والظاهر من غير تحديد ، والباطن من غير تخصيص ، موجود بالوجود القديم من غير تشبيه ولا تكييف .

= وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهما إليها أحد من العالمين ، فقال له قائل ممن يحاوره : قد علمت مرادك أيها الأعجمي ؛ تعني أن اللَّه لا شيء لأن الخلق كلهم قد علموا أنَّه ليس شيء يقع عليه اسم الشيء إلا وله حد وغاية أو صفة ، وأن لا شيء ليس له حد ولا غاية ولا صفة ، فالشيء أبدًا موصوف لا محالة ولا شيء يوصف بلا حد ولا غاية ، وقولك : لا حد له تعني أنه لا شيء . قال أبو سعيد : واللَّه تعالى له حَدّ لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه ولكن يؤمن بالحد ويكل علمه . انتهى .

فإذا كان ذلك كذلك ؛ تعين ما ذكره أئمة السلف حيث قالوا : كيف نعرف اللَّه عز وجل ؟ قال : على العرش بحد ، كما رواه علي بن الحسن بن شقيق عن عبد اللَّه بن المبارك رضي اللَّه عنه ، وكما رواه الخلال بإسناده إلى الإمام أحمد أنه قيل له : يحكى عن ابن المبارك وقيل له : كيف نعرف ربنا ؟ قال : على عرشه بحد . قال أحمد : هكذا هو عندنا ، وذكر أيضا عن حرب بن إسماعيل قال : قلت لإسحاق يعني ابن راهويه هو على العرش بحد ؟ قال : نعم بِحَدٍّ . وذكر عن ابن المبارك قال : هو على عرشه بائن من خلقه بحد .

• ثم قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر أقوال أئمة السلف : أنه بِحَدٍّ ، قال رحمه اللَّه : « بينوا أن ما أثبتوه له من الحَدِّ لا يعلمه غيره كما قال مالك وربيعة وغيرهما : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، فبين أن كيفية استوائه مجهولة للعباد فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر ، ولكن نفوا علم الخلق به ... » .

واعلم أني أنما أعدت هذا الكلام وكررته ليتبين لك ما بين اللفظتين من قوله : « بلا حدٍّ » ومن قوله : « بِحَدٍّ » ، لتعلم الفرق بين هاتين اللفظتين كما بينه شيخ الإسلام فيما تقدم واللَّه أعلم .

(**فَلَا يُحِيطُ عِلمُنَا**) معشر الخلق (**بِذَاتِه**) تَعَالىٰ ، فلا يعلم ما هو إلا هو .

وقد نفي أئمة السلف علم العباد بكيفية صفات اللّٰه وحقيقة ذاته ، ولو اجتمع العقلاء بأجمعهم على أن يُكَيِّفُوا بَصَر المخلوق ، أو سَمْعَهُ ، أو عَقْلَهُ ، لم يقدروا علىٰ ذلك مع أنه مخلوق . فإذا عجزوا عن تكييف ما هو مخلوق ، فعن تكييف من لا يُجَانسه مخلوق ، ولا يُقَاسُ على معقول ؛ أعجز ، ليس له مثل يُقَاسُ عليه ، هو كما قال تَعَالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهُوَ السَّمِيعُ البَصِير ﴾ [الشورى : ١١] .

لا يَلْحَقُه الوَهم ، ولا يُكَيِّفه العقل .

* ولذلك قال المصطفىٰ ﷺ : « لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْك ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »(١) ؛ تنبيهًا على نفي التشبيه والتكييف ، واعترافًا للغني الحميد بالجلال والعظمة ، فهذه غاية المعرفة [منه][أ] ﷺ .

(**كَذَاكَ**) أي كما أن عِلْمُنَا لا يُحِيطُ بذاته المقدسة .

(**لا يَنْفَك**) أي يَخْلُص ويَزُول (**عَن صِفَاتِهِ**) الذاتية ، وأفعاله الاختيارية ، فذاته ليست مثل ذَوَاتِ المخلوقين ، وصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين .

****

---

(١) جزء من حديث رواه مسلم (٤٨٦) (٢٢٢) من حديث عائشة رضي اللّٰه عنها .

[أ] ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها السياق .

٤٦ـ فَكُلُّ مَا قد [أ] جاءَ فِي الدَّلِيلِ
فَثَابِتٌ مِّنْ غَيْرِ مَا تَمْثِيلِ

٤٧ـ مِنْ « رَحْمَةٍ » وَنَحْوِهَا كَـ « وَجْهِهِ »
وَ « يَدِهِ » وَكُلِّ مَا مِن نَهْجِهِ

٤٨ـ وَ « عَيْنِهِ » وَ « صِفَةِ النُّزُولِ »
وَ « خَلقِهِ » فَاحْذَرْ مِنَ النُّزُولِ

الشرح

قوله (**فَكُلُّ ما**) أي وَصْف (**قَد جَاءَ فِي الدَّلِيلِ**) الشرعي ، من الكتاب والسُّنَّة ، (**فـ**) إنه (**ثَابِتٌ**) له تَعَالىٰ وموصوف به .

(**مِنْ غَيْرِ مَا تَمْثِيلِ**) بل نُثْبت له ما وَرَدَ ، ولا نتعرض له بتأويل ولا ردّ فمذهب السلف في آيات الصفات : الإثبات وأنها لا تُؤَوَّل ولا تُفَسَّر بل يجب الإيمان بها ، وتفويض معناها المراد منها إلى اللَّه تَعَالىٰ(١) .

(**مِن رَحْمَةٍ**) وهي صفة قائمة بذاته تَعَالىٰ تقتضى التفضل والإنعام .

(**وَنَحْوَهَا**) أي نحو « الرحمة » من « محبته تَعَالىٰ » و « رِضَاه » و« غضبه » .

---

(١) راجع الكلام على التفويض في التعليق فيما تقدم ص (٤٤ ، ٤٥) .

[أ] في ط : « المدني » بدون « قد » وهي مثبتة في ط « الهندية » و « لوامع الأنوار » (١ / ٢١٣) و « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٤٦) .

* قال تَعَالىٰ : ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَه ﴾ [المائدة : ٥٤] .

* وقال تَعَالىٰ ﴿ إِنَّ اللَّه يُحِبُّ المُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٥] .

(**كَوَجْهِه**) أي من الصفات الثابتة له تَعَالىٰ « صفة الوجه » إثبات وجود ، لا إثبات تكييف وتحديد .

* قال تَعَالىٰ : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن : ٢٧] .

* وقال تَعَالىٰ : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّه ﴾ [البقرة : ١١٥] .

وقال أهل التأويل من « المعتزلة » وغيرهم : المراد بالوجه : الذات المقدسة [١] . فأما كونه صفة اللَّه فلا ، وهو خطأ ؛ بل الصواب الأول .

(وَ) كـ (**يَدِهِ**) : أي من الصفات الثابتة له جلّ وعلا « صفة اليد » .

كما قال تَعَالىٰ : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح : ١٠] .

---

(١) ومن ذلك قول القاضي عبد الجبار المعتزلي في : « المراد بالوجه في قوله تعالى ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون ﴾ أي : ذاته ، والوجه بمعنىٰ الذات مشهور في اللغة ، يقال : وجه هذا الثوب جيد : أي ذاته جيدة ... » إهـ « شرح الأصول الخمسة » ص (٢٢٧) .

وقال بعضهم : « إن كلمة الوجه في الآية زائدة ، والتقدير : ويبقى ربك ، وذهب البعض الآخر منهم ، إلى أن وجه اللَّه تعالى هو : قبلته أو ثوابه أو جزاؤه » !! « مقالات الإسلاميين » (٢ / ٦٥ ، ٢١٨) .

* قال العلامة ابن القيم بعد عرضه لهذه الأقوال : « وهذه أقوال نعوذ بوجه اللَّه العظيم من أن يجعلنا من أهلها » إهـ . « مختصر الصواعق » (٣٥٠)

وقال أيضًا : « والقول بأن لفظ الوجه مجاز باطل من وجوه » ثم ساق ستة وعشرين وجهًا بيَّن فيها بطلان هذه التأويلات . « مختصر الصواعق » ص (٣٥٠ - ٣٥٩) .

(وَكُلِّ مَا) أي شيء وارد من صفات اللَّه تَعَالىٰ .

(مِن نَهْجِهِ) أي نهج « اليد » و « الوجه » ونحوهما .

والنهج : الطريق الواضح . أي : كل ما ورد من الأوصاف من « الرِّجل » ، و« القدم » و« الصورة »[1] ، (و) من (عَيْنِه) .

---

(١) تنبيه : قوله : (والصورة) :

○ قال العلامة ابن سحمان رحمه الله :

« اعلم أن ما ذكره الشارح من قوله « والصورة » إن أراد به ما أخبر به ﷺ في الحديث الصحيح كما في البخاري أن رسول اللّه ﷺ قال : « إن اللّه خَلق آدَم على صُورته » ، ورواه الشورى عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلا ، ولفظه : « خلق آدم على صورة الرحمن » ، قال شيخ الإسلام : ورواه الأعمش مُسْنَدًا .

وكما ورد في الحديث : فيأتيهم على الصورة التي يعرفونها ، فيقول أنا ربكم .. »

فما أخبر به النبي ﷺ في ذلك ؛ فهو الحق الذي لا ريب فيه . ولكن لا نقول إلا ما ورد به النص عن رسول اللّه ﷺ ، ولا يجوز لأحد أن يُطْلق على اللّه أنّه صورة ؛ لأن ذلك لم يَرِد في الكتاب ولا في السنة لا نفيًا ولا إثباتا ، ولا سَمَّى اللّه به نفسه .

فإطلاق هذه الألفاظ علىٰ اللّه من أقوال أهل البدع التي تلقاها من خَلَف منهم عمن سَلَف .

• قال ابن القيم رحمه اللّه في « المدارج » بعد أن ذكر كلامًا سبق : « إن الفعل أوسع من الأسم ، ولهذا أطلق على نفسه أفعالاً لم يتسم منها بأسماء الفاعل كأراد ، وشاء ، وأحدث ، ولم يسم بالمريد والمشيء والمحدث ، كما لم يُسم نفسه بالصانع والفاعل والمتقن وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه ، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء ، وقد أخطأ أقبح خطأ من اشتق له من كل فعل اسمًا وبلغ بأسمائه زيادة على الألف فسمَّاه الماكر ، والخادع والفاتن ، والكائد ، ونحو ذلك ، وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به فإنه يخبر عنه بأنه شيء موجود ، ومذكور ، ومعلوم ، ومراد ، ولا يسمى بذلك » انتهى .

فإذا تبين لك هذا : فاعلم أنَّ من أدخل اسم « الصورة » في أسماء اللّه ، قد أخطأ أقبح خطأ ؛ لأن باب الأفعال والأخبار عن اللّه أوسع من باب الأسماء . =

٤٩ـ فَسَائِرُ « الصِّفَاتِ » وَ« الأَفْعَالِ »

قَدِيمَةٌ لِلَّهِ ذِي الجَلَالِ

٥٠ـ لكِنْ بِلَا « كَيْفٍ » وَلَا « تَمْثِيلِ »

رغْمًا لِأَهْلِ الزَّيْغِ وَالتَّعْطِيلِ

٥١ـ فَمُرْهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ

مِنْ غَيْرِ « تَأْوِيلٍ » وَغَيْرِ « فِكْرِ »

الشرح

قوله : (**فَسَائِرُ الصِّفَاتِ**) : أي الذاتية من : « الحياة » ، و « القدرة » و « الإرادة » ، و « السمع » ، و « البصر » ، و « العلم » ، و « الكلام » وغيرها .

* وسائر الصفات الخبرية من : « الوجه » ، و « اليدين » ، و « القدم » ، و « العين » .

* (و) سائر (**الأَفْعَالِ**) من « الاستواء » ، و « النزول » ، و « الإتيان » و « المجيء » ، و « التكوين » ، ونحوها .

= عبد اللطيف ، و « موقف ابن تيمية من الأشاعرة » د . عبد الرحمن بن صالح المحمود .

* وأما « الكلابية » : فنسبة إلى أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان أحد أئمة المتكلمين وصفه ابن حزم في « الفصل » (٥ / ٧٧) بأنه شيخ قديم للأشعرية توفي بعد الأربعين ومائتين بقليل ترجمته في : « طبقات الشافعية الكبرى » (٢ / ٤٠٠) .

(قَدِيمَةٌ) عند سلف الأمة وأئمتها[1] .

(للَّه ذِي الجَلَالِ) والإكرام ، ليس منها شيء محدث وإلا لكان محلا للحوادث ، وما حلت به الحوادث فهو حادث تَعَالىٰ اللَّه عن ذلك[2].

---

(١) تنبيه : قوله (وسائر الصفات والأفعال قديمة) :
في إطلاق هذا الكلام نظر !! فباعتبار قوله « الصفات » صحيح باعتبار قسمين من الصفات وهما الصفات الخبرية والصفات الذاتية . فكل منهما قديم أزلي .
وأما الصفات الفعلية التي أشار إليها بقوله « والأفعال » فلا يطلق عليها أنها قديمة على سبيل الإجمال ، ولا أنها حادثة ، بل في ذلك تفصيل .
ـ فباعتبار الجنس ـ جنس الأفعال ـ هي قديمة ؛ فإن اللَّه لم يزل ولايزال فعالًا ، لم يأت عليه وقت كان مُعَطَّلًا عن الفعل .
ـ وباعتبار النوع والآحاد : ليست قديمة .
مثال النوع : استواء اللَّه على العرش ، نوع من أنواع الفعل ، لايمكن أن نقول إنه قديم ؛ لأنه لم يكن إلا بعد خلق العرش ، وخلق العرش حادث فيلزم منه أن الاستواء حادث وأنه ليس بقديم .
ـ وباعتبار الآحاد : هناك ملايين ملايين خلق اللَّه عز وجل لزيد وعمر وبكر مثلًا ، فهذا حادث لاشك خلقه حين خلقه . والأفعال كثيرة نوعها وجنسها ، فالكلام صفة فعل باعتبار آحاده ، وهو صفة ذات باعتبار أصله . وراجع : ما تقدم ص (٧) .
(٢) تنبيه : قال العلامة ابن سحمان رحمه الله :
« اعلم أنا قد قدمنا فيما قبل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وكلام تلميذه ابن القيم الذين هم سادات الحنابلة وأئمتهم ما فيه الكفاية ، ولكن لابد من التنبيه على بعض ذلك ليتبين لك أن نسبة ذلك إلى سلف الأمة وأئمتها من الكذب عليهم ، وإنما هو كلام سلف أئمة أهل البدع والضلال الذين ينتسبون إلى مذهب أهل السنة والجماعة . فمن ذلك : أن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ذكرا أن مذهب السلف وأئمتها : أن أفعال اللَّه سبحانه وتعالى قديمة النوع حادثة الآحاد وأن اللَّه سبحانه لم يزل متكلمًا إذا شاء ولم يَزل فاعلًا إذا شاء أو لم تزل الإرادات والكلمات تقوم بذاته شيئا بعد شيء ونحو ذلك .
فإذا عرفت هذا : تبيَّن لك أن قول الشارح في أفعال اللَّه الاختيارية : « ليس منها شيء =

(لَكِنْ) إثبات ذلك (بِلَا كَيْفٍ وَلَا تَمْثِيلِ) بل متابعة « السلف » الكرام .

(رغمًا لِأَهْلِ الزَّيْغِ) أي الميل والانحراف عن منهج الحق .

(و) رغمًا لأهل (التَّعْطِيل) من الطوائف الضالة .

(فَمُرُّهَا)[أ] أي آيات الصفات .

= محدث وإلا كان محلا للحوادث ، وما حلت به الحوادث فهو حادث ، تعالى الله عن ذلك » ليس هو من كلام السلف وأئمتها ، بل هو من كلام أهل البدع المخالفين للسلف ، كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى : « وأما حلول الحوادث فيريدون به أن لا يتكلم بقدرته ومشيئته ولا ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ولا يأتي يوم القيامة ولا يجيء ولا يغضب بعد أن كان راضيًا ولا يرضى بعد أن كان غضبانًا ، ولا يقوم به فعل ألبته ، ولا أمر مجدد بعد أن لم يكن ولا يريد شيئًا بعد أن لم يكن مريدًا له ، فلا يقول له كن حقيقة ولا استوى على عرشه بعد أن لم يكن مستويًا ، ولا يغضب يوم القيامة غضبًا لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده مثله ، ولا ينادي عباده يوم القيامة بعد أن لم يكن مناديًا ، ولا يقول للمصلي إذا قال ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ حمدني عبدي ، فإذا قال : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ قال : « أثنى علي عبدي » فإذا قال : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ قال : « مجدني عبدي » فإن هذه كلها حوادث وهو مُنَزَّه عن حلول الحوادث » . انتهى . وقد تقدم كلام شيخ الإسلام ، وفيه الكفاية ، ثم إن من المعلوم ـ عند من له إلمام بالمعارف والعلوم ـ أن نُزول الله سبحانه وتعالى إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر وكذلك مجيئه لفصل القضاء بين العباد يوم القيامة لم يكن قديمًا قبل أن يخلق السموات والأرض في الأزل بل ذلك فيما لم يزل إلى يوم القيامة بمشيئته وقدرته وإرادته كما يشاء أن ينزل وكما يشاء أن يجيء ويأتي على ما يليق بعظمته وجلاله ، ومن تأمل كلام شمس الدين ابن القيم حق التأمل تبين له ما قاله أئمة السلف ، وتبين له أيضًا : ما يقوله أئمة أهل البدع وما تحت ألفاظهم المجملة التي لم ينطق بها كتاب ولا سنة ولم يتكلم بها أصحاب رسول الله ﷺ ولا التابعون ولا من بعدهم من الأئمة المهتدين والله أعلم .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (١٨) : « مُرُّوهَا » .

(كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ) أي القرآن ، والحديث الصَّحيح .

(مِن غَير تَأْوِيلِ) لها ، (وَغَير فِكْرِ) في معانيها[1] .

---

(١) تنبيه : قوله (من غير تأويل وغير فكر) :

○ قال الشيخ عبد الله البابطين رحمه الله :

تقدم الكلام على قول المؤلف رحمه الله في آيات الصفات (أنها تمر كما جاءت) عند قوله (فكل ما جاء من الآيات) . وأما قوله (من غير تأويل وغير فكر) فينبغي أن يُعرف أن التأويل يقع على ثلاثة معان :

الأول : ما اشتهر عند كثير من المتأخرين ، وهو أنه صرف اللفظ عن ظاهره ، وهو صحيح إن كان بدليل وباطل إن كان بغير دليل .

والمعنى الثاني : أنه مَا يؤول إليه الأمر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هل ينظرون إلا تأويله ﴾ ، وقوله عن يوسف قال : ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ ﴾ .

والمعنى الثالث : التفسير ، ومنه ما يقوله ابن جرير رحمه الله في مثل القول في تأويل قوله تعالى ، أي في تفسير قوله تعالى .

والمؤلف رحمه الله تعالى إن أراد بنفي التأويل المعنى الأول فصحيح ، فإن أهل السنة لا يَصْرِفون نُصوص الصفات عن معناها الظاهر منها بلا دليل .

وأما إن أراد المعنى الثالث : فغير صحيح ، فإن أهل السنة ما زالوا يفسرون أسماء اللّه تعالى وَيُبينوا أقسامها من غير تكييف ولا تمثيل وكم لهم من مصنف في شرح أسماء اللّه الحسنى وبيان معانيها دون كيفيتها .

وأما إن أراد المعنى الثاني من التأويل ، وهو ما يؤول إليه الشيء فهذا فيه تفصيل

- فإن أراد نفي معرفة ما يؤول إليه من الكيفية ، فصحيح ، فإن أحدًا لا يعلم كيفية صفات الباري .

- وإن أراد نفي معرفة ما تؤول إليه من المعنى فغير صحيح فإننا نعرف معاني أسماء اللّه وصفاته وإن كنا لا نحيط بذلك .

وأما قوله : (وغير فكر) فإنه قد صرح في الشرح كما ترى ؛ بأن المراد : وغير فكر في معناها فإن أراد بالمعنى الكيفية وهو بعيد - فصحيح فإننا لن نفكر في الكيفية ، لأن ذلك تفكير فيما لا سبيل إلى الوصول إليه ، فإن الشيء يستحيل معرفته إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو =

* قال « سفيان بن عُيَيْنَة » : « كل ما وَصَف اللَّه به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته ؛ والسُّكوت عنه ، ليس لأحَدٍ أن يُفَسِّره إلا اللَّه ورسوله ﷺ »[1] .

* وسمع « الإمام أحمد » رحمه اللَّه شخصًا يروي « حديث النُّزول » ويقول : ينزل بغير حركة ولا انتقال ، ولا تغير حال ، فأنكر الإمام أحمد عليه ذلك ، وقال :

= خبر الصادق عنه ، وأما إن أراد بمعناها الوصف اللائق باللَّه فغير صحيح ، فإننا نفكر في ذلك ونتأمله ونتعبد للَّه به .

انظر إلى قوله تعالى ﴿ الحي ﴾ فإننا نفكر في كل معنىً جليل ووصف كامل يمكن أن يدل عليه اسم الحي مُطابقة أو تَضَمُّنا أو التزامًا ، فنثبته للَّه تعالى ثم إذا نظرنا مرة أخرى إلى مثل قوله تعالى ﴿ العليم الخبير ﴾ أوجب لنا أن نفهم ونفهم معنىً العلم فينتج من ذلك مراقبة اللَّه سِرًّا وعلنا والخوف منه وأن نخشاه سِرًّا وعلنا كما أشار إلى ذلك قوله تعالى ﴿ قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه مُلاقيكم ثم تردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون ﴾ .

فتأمل هذا التفريع وهو الإخبار المستلزم للمُجازاة أو العفو إذا شاء اللَّه وكان الذنب غير شرك حتى تأمله تجده مفرّعًا على قوله ﴿ عالم الغيب والشهادة ﴾ يُوجب لك أكبر المراقبة للَّه .

والحاصل : أن التفكير في معاني أسماء اللَّه وصفاته من غير كيف هو ما يعتنقه أهل السنة كما هو معلوم ، طفحت به كتبهم ، صغارها وكبارها مُتونها وشُروحها واللَّه أعلم .

(١) رواه الدارقطني في « الصفات » برقم (٦١) ، واللالكائي في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (٣ / ٤٣١) بلفظ : « كل شيء وصف اللَّه به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره ، لا كيف ولا مثل » وإسناده صحيح .

○ تنبيه : **قال العلامة ابن سحمان رحمه الله : ما قاله الشارح : (قال سفيان بن عيينة : كل ما وصف اللَّه به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والسكوت عنه ليس لأحد أن يفسره إلا اللَّه ورسوله ﷺ)** : فأقول : قد تقدم الكلام على ذلك ، وإنما مقصود السلف بذلك : تأويله وصرفه عن ظاهره . راجع : ما تقدم ص (٤٤ - ٤٧) .

« قُلْ كَمَا قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَهُوَ كَانَ أَغْيَرَ عَلَىٰ رَبِّه مِنْكَ »[1] .

★★★★

(١) « لوامع الأنوار » (١ / ٢٦١ ، ٢٦٢) .

• وقال ابن البناء في اعتقاد الإمام أحمد : « ولا يقال يعني نزوله تعالىٰ بحركة وانتقال » « لوامع الأنوار » (١ / ٢٥٠) ، و « لوائح الأنوار » (١ / ٣٤) .

○ **تنبيه : قال العلامة ابن سحمان : وأما قوله : (وسمع الإمام أحمد رحمه الله شخصًا يروي حديث النزول ويقول : ينزل بغير حركة ولا انتقال ، ولا تغير حال . فأنكر الإمام أحمد عليه ذلك وقال : قل كما قال رسول الله ﷺ ، فهو كان أغير على ربه منك)**

فأقول : نعم قد كان أحمد ينكر هذه الألفاظ التي لم يأت بها كتاب ولا سنة ، ولا نطق بها أصحاب رسول الله ﷺ ، ولا من بعدهم من التابعين ، وكان يحب السكوت عن ذلك كما قدمنا ذلك عنه في « الحد » .

ولأئمة السلف ومنهم أحمد كلام في الحركة والانتقال ، فنذكر من ذلك ما يتبين به صحة مذهب السلف ، وبطلان ما خالفهم من كلام أهل البدع :

• قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه في « العقل والنقل » بعد كلام طويل قال فيه : « والفعل صفة كمال لا صفة نقص كالكلام والقدرة وعدم الفعل صفة نقص كعدم الكلام وعدم القدرة فدل العقل على صِحة ما دَلَّ عليه الشرع وهو المطلوب ، وكان الناس قبل أبي محمد بن كلاب صنفين ، فأهل السنة والجماعة يُثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر هذا وهذا ، فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري وغيرهما ، وأما الحارث المحاسبي فكان ينتسب إلى قول ابن كلاب ، ولهذا أمر أحمد بهجره ، وكان أحمد يحذر عن ابن كلاب وأتباعه ، ثم قيل عن الحارث : أنه رجع عن قوله ، وقد ذكر الحارث في كتاب « فهم القرآن » عن أهل السنة في هذه المسألة قولين ، ورجح قول ابن كلاب ، وذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿ وقل اعملوا فسيرىٰ الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ وأمثال ذلك .

وأئمة السنة والحديث على إثبات النوعين وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم كحرب الكرماني وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهما بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة وأن ذلك =

= هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين ، وذكر حرب الكرماني قول من لقيه من أئمة السنة كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد ابن منصور وقال عثمان بن سعيد وغيره : إن الحركة من لوازم الحياة فكل حي متحرك وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية نفاة الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم ، وطائفة أخرى من السلفيين كنعيم بن حماد الخزاعي والبخاري صاحب الصحيح وأبي بكر بن خزيمة وغيرهم كأبي عمر بن عبد البر وأمثاله يثبتون المعنى الذي يثبته هؤلاء ، ويسمون ذلك فعلاً ونحوه لكن يمنعون من إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور ، وأصحاب أحمد منهم من يوافق هؤلاء كأبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطة وأمثالهما ، ومنهم من يوافق الأولين كأبي عبد الله ابن حامد وأمثاله ... » ثم ذكر كلاما طويلا .

* إلى أن قال : « وقال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في مسائله المعروفة التي نقلها عن أحمد وإسحاق وغيرهما ، وذكر معهما من الآثار عن النبي ﷺ والصحابة وغيرهم ما ذكر ... » .

إلى أن قال : « وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها فمن خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها ، فهو مبتدع خارج من الجماعة زائغ عن منهج السنة ، وسبيل الحق ، وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم ...» .

وذكر الكلام في الإيمان ، والقدر ، والوعيد ، والإمامة ، وما أخبر به الرسول ؛ من أشراط الساعة ، وأمر البرزخ والقيامة ، وغير ذلك إلى أن قال : « وهو سبحانه بائن من خلقه لا يخلو من علمه مكان ولله عرش ، وللعرش حملة يحملونه ، وله حد الله أعلم بحده ، والله على عرشه عز ذكره وتعالى جده ولا إله غيره ، والله تعالى سميع لا يشك ، بصير لا يرتاب ، عليم لا يجهل ، جواد لا يبخل ، حليم لا يعجل ، حفيظ لا ينسى ، يقظان لا يسهو ، رقيب لا يغفل ، يتكلم ويتحرك ، ويسمع ويبصر وينظر ، ويقبض ويبسط ، ويحب ويكره ويبغض ، ويرضى ويسخط ويغضب ، ويرحم ويعفو ويغفر ، ويعطي ويمنع ، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء ، وكما شاء ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ ... » .

إلى أن قال : « ولم يزل متكلما عالماً ﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾ » إهـ .

والمقصود : أنه ذكر عن أئمة السلف في أفعال الله الاختيارية التي تتعلق بمشيئته وقدرته =

= وإرادته الحركة فليس لنا أن نعدل عن قولهم ونأخذ بمذاهب أهل البدع وآرائهم .
* وقال شيخ الإسلام أيضا في « العقل والنقل » : « وقال عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه المعروف بـ « نقض عثمان بن سعيد ، على المريسي الجهمي العنيد ، فيما افترى على اللّه في التوحيد » قال : « وادَّعىٰ المعارض أيضا أن قول النبي ﷺ : إنَّ اللّه يَنْزِل إلى سَمَاء الدُّنيا حين يمضي ثُلُث الليل فيقول : هل من مستغفر ؟ هل من تائب ؟ هل من داعٍ ؟
قال : وادَّعىٰ أن اللّه لا ينزل بنفسه إنما يَنْزِل أمره وَرَحْمَتُه وهو على العرش وبكل مكان من غير زوال ؛ لأنه الحي القيوم ، والقيوم بزعمه من لا يزول .
قال : فيقال لهذا المعارض : وهذا أيضا من حجج النساء والصبيان ، ومن ليس عنده بيان ، ولا لمذهبه برهان ؛ لأن أمر اللّه ورحمته ينزل في كل ساعة ووقت وأوان ، فما بال النبي ﷺ يحد لنزوله الليل دون النهار ، ويوقت من الليل شطره والأسحار ، أفأمره ورحمته يدعوان العباد إلى الاستغفار ، أو يقدر الأمر والرحمة أن يتكلما دونه فيقولا : « هل من داعٍ فأجيبه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل من سائل فأعطيه ؟ » .
فإن أقررت مذهبك ، لزمك أن تدعي أن الرحمة والأمر هما اللذان يدعوان العباد إلى الإجابة والاستغفار بكلامهما دون اللّه ، وهذا مُحَال عند السفهاء ، فكيف عند الفقهاء ؟
قد علمتم ذلك ولكن تُكَابرون ، وما بال رحمته وأمره ينزلان من عنده شطر الليل ، ثم يمكثان إلى طلوع الفجر ثم يرفعان ؛ لأن رفاعة رَاوِيَه يقول في حديثه : « حتى ينفجر الفجر » .
قد علمتم إن شاء اللّه تعالى أن هذا التأويل باطل ، ولا يقبله إلا جاهل .
وأما دعواك أن تفسير القيوم الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرك ؛ فلا يُقْبَل منكم هذا التفسير إلا بأثر صحيح مأثور عن رسول اللّه ﷺ ، أو عن بعض أصحابه أو التابعين ؛ لأن الحي القيوم يفعل ما شاء ، ويتحرك إذا شاء ، ويهبط ويرتفع إذا شاء ، ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء ؛ لأن أمارة ما بين الحي والميت التحرك ، كل حي متحرك لا محالة ، وكل ميِّت غير متحرك لا محالة .
ومن يلتفت إلى تفسيرك ، وتفسير صاحبك ، مع تفسير نبي الرحمة ، ورسول رب العزة ؟ إذ فسَّر نزوله مشروحًا منصوصًا ، ووَقَّتَ لنزوله وقتا مخصوصًا ، لم يدع لك ولا صاحبك فيه لعبًا ولا عويصًا » . انتهى . واللّه أعلم .

○ ولما فرغ من ذِكْر : « ما يجب للّه من الأسماء والصفات » ، شرع في ذِكْر : « ما يستحيل في حقِّه تَعَالىٰ » فقال :

٥٢- وَيَسْتَحِيلُ « الجَهْلُ » وَ « العَجْزُ » كَمَا
قَدِ اسْتَحَالَ « المَوْتُ » حَقًّا وَ « العَمَىٰ »

٥٣- فَكُلُّ « نَقْصٍ » قَد تَعَالَىٰ اللَّهُ
عَـنْـهُ فَـيَـا بُـشْـرَىٰ لِمَنْ وَالَاهُ

الشرح

قوله : (وَيَسْتَحِيلُ) أي في حقِّه تَعَالىٰ أضداد الصفات التي اتَّصَفَ بها سبحانه .

○ فمن ذلك : (الجَهْلُ) الذي هو ضد العلم .

○ (والعَجْزُ) الذي هو ضد القدرة .

○ (كما) أنه (قَد اسْتَحَالَ) في حَقِّه تَعَالىٰ (المَوتُ) الذي هو ضد الحياة (حَقًّا) مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره أحق ذلك حقًّا .

○ (وَ) يستحيل (العَمَىٰ) الذي هو ضد البصر .

وكذا « الصَمَم » الذي هو ضد السمع .

و « البكم » الذي هو ضد الكلام .

و « الفَنَاء » الذي هو ضد البقاء .

و « العَدَم » الذي هو ضد الوجود .

و « الفقر » الذي هو ضد الغنىٰ .

و « المماثلة للحوادث » المنفية في قوله تَعَالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] .

(**فَكُلُّ نَقْصٍ**) من هذه الأوصاف (**قد تَعَالىٰ**) وَتَنَزَّه (**اللَّه عنه**) لأن له الكمال المطلق .

(**فَيَا بشْرَىٰ**) احضري (**لِـ**) كُلِّ (**مَن**) أي شخص من أهل السُّنَّة والجماعة .

قَد (**وَالَاهُ**) اللَّه ، أوْ قَد وَالَىٰ هو اللَّه . أي : اتخذه وليًا معتمدًا عليه ومفوضًا أمره إليه .

o o o o

فصل

في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد في العقائد وفي جوازه وعدمه

٥٤- وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الجَزْمُ
فَمَنْعُ « تَقْلِيدٍ » بِذَاكَ حَتْمُ

٥٥- لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَىٰ بِالظَّنِّ
لِذِي الحِجَىٰ فِي قَوْلِ « أَهْلِ الفَنِّ »

الشرح

قوله : (**وَكُلُّ مَا**) أي اعتقاد (**يُطْلَبُ فِيهِ**) أو في ذلك الاعتقاد ، من معرفة اللَّه تَعَالىٰ ، وما يجب له ، وما يستحيل عليه ، وما يجوز .

(**الجَزْمُ**) أي بأن يجزم به جزمًا لا يحتمل مُتَعَلَّقُه النقيض عنده ، لو قدره في نفسه ، فإن طابق الواقع فهو اعتقاد صحيح ، وإلا فاسد .

وما كان من هذا الباب (**فَمَنْعُ تَقْلِيدٍ**) وهو لُغَةً : وضع الشيء في العنق حال كونه مُحِيطًا به ، وذلك الشيء يسمى قلادة .

وعُرفًا : أَخْذُ مَذْهَب الغير .

يعني : اعتقاد صِحَّتِه واتِّبَاعه عليه بلا دليل فإن أخذه بالدليل ، فليس بمقلد له ، ولو وافقه ، فالرجوع إلى قوله ﷺ ليس بتقليد ، كما سيأتي

بيانه آخر الكتاب(١) .

(**بِذَاكَ**) أي بما يطلب فيه الجزم (**حَتْم**) أي لازم .

* قال علماؤنا وغيرهم : « يَحْرُمُ التقليد في معرفة اللَّه تَعَالىٰ ، وفي التوحيد والرسالة ، وكذا في أركان الإسلام الخمسة مما تواتر واشتهر » .

(**لأنه**) أي الأمر والشأن (**لا يكتفىٰ**) في الأصول الدينية ومعرفة اللَّه تَعَالىٰ (**بِالظَّنِ**) الذي يفيده التقليد .

و « الظن » : هو ترجيح أحد الطرفين على الآخر . فالراجح[أ] : هو الظن والمرجوح[أ] : هو الوهم ، فلا يكتفىٰ به في أصول الدين .

(**لِذِي الحِجَىٰ**) أي صاحب العقل والفطنة (**في قَوْلِ أَهْلِ الفَنِّ**) من الأئمة .

* قال ابن حمدان[ب] : « إن كل ما يُطْلَبُ فيه الجزم ، يمتنع التقليد فيه وإلا أخذ فيه بالظن ، لأنه لا يفيده ، وإنما يفيده دليل قطعي »(٢) .

* وقال في « شرح مختصر التحرير » : « وأجازه - يعني التقليد في أصول الدين جمع »(٣) .

---

(١) راجع : ما سيأتي ص (٤٠١) .

(٢) « لوامع الأنوار » (١ / ٢٦٨) .

(٣) المصدر السابق .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « الراجع » ، « المرجوع » والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ /٢٦٩) .

[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » : « ابن أحمد » والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ / ٢٦٨) حيث قال : « قال العلامة ابن حمدان في « نهاية المبتدئين » إهـ . وهو أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان الحراني الحنبلي نجم الدين أبو عبد الله الفقيه الأصولي الأديب نزيل القاهرة وصاحب التصانيف النافعة من كتبه : نهاية المبتدئين في أصول الدين ، والمقنع في أصول الفقه ، والرعاية الكبرى ، والرعاية الصغرىٰ في الفقه ، وصفة المفتي والمستفتي ، وغيرها توفي سنة ٦٩٥ هـ . ترجمته في « ذيل طبقات الحنابلة » (٢ / ٣٣١) ، و « شذرات الذهب » (٥ / ٤٢٨) .

* وقال ابن مفلح : « وأجازه بعض الشافعية لإجماع السلف على قبول الشهادتين من غير أن يقال لقائلها نظرت »[1] .

○ وإلى هذا أشار بقوله :

٥٦- وَقِيلَ يَكْفِي الجَزْمُ « إِجْمَاعًا » بِمَا
يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ العُلَمَا

٥٧- فَالجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِّ البَشَرِ
فَمُسْلِمُونَ عِنْدَ « أَهْلِ الأَثَرِ »

الشرح

قوله (**وَقِيلَ يَكْفِي**) أي في أصول الدين (**الجَزْمُ**) ولو تقليدًا .

(**إِجْمَاعًا بِـ**)كل (ما) أي حكيم .

(**يُطْلَبُ فِيهِ**) أي في ذلك المطلوب من أصول الدين (**عِنْدَ بَعْضِ العُلَمَاء**) من الحنابلة ، والشافعية وغيرهم[2] .

(١) « لوامع الأنوار » (١ / ٢٦٨) .

(٢) وهذا القول هو الصحيح ، فإن الله أحال على سؤال أهل العلم في مسألة من مسائل الدين التي يجب فيها الجزم فقال : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالًا نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ ، وقال عز شأنه ﴿ فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسئل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك ﴾ يسألهم ليرجع إليهم ، وإذا كان هذا الخطاب للرسول ولم يشك ، فنحن إذا شككنا في شيء من أمور الدين نرجع إلى الذين يقرؤون الكتاب من أهل العلم لنأخذ مما يقولون . وهذا عام يشمل مسائل العقيدة .. مستفاد من « شرح ابن عثيمين للسفارينية » .

(**فَالجَازِمُون**) حينئذ بعقدهم ولو تقليدًا (**مِنْ عَوَامِّ البَشَرِ**) الذين ليسوا بأهل للنظر والاستدلال (فـ) على الصَّواب ؛ هم (**مُسْلِمُونَ عِنْدَ أَهْلِ الأَثَـرِ**) وأكثر النظار[أ]، وإن عجزوا عن بيان ما لا يتم الإسلام إلا به .

* قال ابن حامد : « لا يشترط أن يجزم عن دليل ، يعني : بل يكفي الجزم ولو عن تقليد »[١] .

* وقال النووي : « الآتي بالشهادتين مؤمن حقًّا ، وإن كان مُقَلِّدًا على مذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف ؛ لأنه ﷺ اكتفى بالتصديق بما جاء به ، ولم يشترط المعرفة بالدليل »[٢] .

قلت : وهو القُدْوة ، وبه ﷺ الأُسْوة .

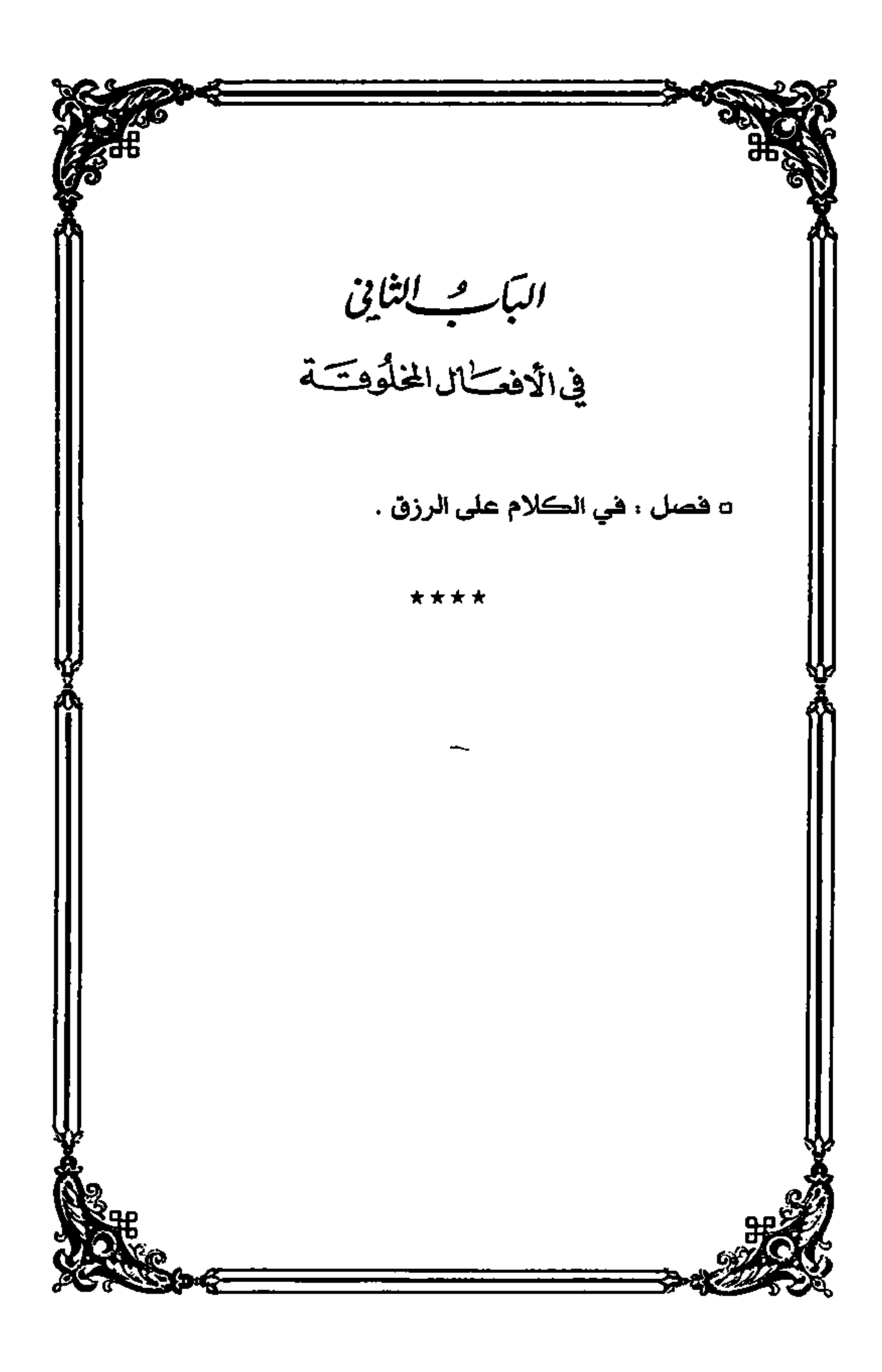
وأيضًا : فإننا لو ألزمنا العاميّ بمنع التقليد والتزام الأخذ بالاجتهاد لألزمناه بما لا يطيق وقد قال تعالى ﴿ لا يكلف اللّه نفسًا إلا وسعها ﴾ .فالصواب المجزوم به أن ما يُطْلَبُ فيه الجزم يكتفى فيه بالجزم سواء عن طريق الدليل أو عن طريق التقليد . من « شرح ابن عثيمين للسفارينية » .

(١) « لوامع الأنوار » (١ / ٢٦٩) .

(٢) وقال النووي في الكلام على حديث : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا اللّه ، ويؤمنوا بي وبما جئت به .. » : « وفيه دلالة ظاهرة لمذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف أن الإنسان إذا اعتقد دين الإسلام اعتقادًا جازمًا لا تردد فيه كفاه ذلك ، وهو مؤمن من الموحدين ، ولا يجب عليه تعلم أدلة المتكلمين ومعرفة اللّه تعالى بها خلافًا لمن أوجب ذلك وجعله شرطًا في كونه من أهل القبلة ، وزعم أنه لا يكون له حكم الإسلام إلا به ، وهذا المذهب هو قول كثير من المعتزلة وبعض أصحابنا المتكلمين ، وهو خطأ ظاهر ، فإن المراد التصديق الجازم وقد حصل ؛ ولأن النبي ﷺ اكتفى بالتصديق بما جاء به ﷺ ولم يشترط المعرفة بالدليل فقد تظاهرت بهذا أحاديث في الصحيحين يحصل بمجموعها التواتر بأصلها والعلم القطعي » إهـ . « شرح مسلم » للنووي (١ / ٢١٠ ، ٢١١)

[أ] في ط : الهندية » و « المدني » : « النضار » والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ / ٢٦٩) .





البَابُ الثَّانِي
فِي الأفعَالِ المخلُوقَـةِ

▫ فصل : في الكلام على الرزق .

****

الباب الثاني

في الأفعال المخلوقة[1] [أ]

٥٨- وَسَائِرُ الأَشْيَاء غَيْرُ الذَّاتِ
وَغَيْرَ مَا « الأَسْمَاءِ » و « الصِّفَاتِ »

٥٩- مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنَ العَدَمْ
وَضَلَّ مَنْ أَثْنَىٰ عَلَيْهَا بِالقِدَمْ

الشرح

قوله : (**وَسَائِرُ**) أي بقية[2] (**الأَشْيَاء**) جمع شيء .

---

(١) **تنبيه : قوله : (الأفعال المخلوقة) :**
الأَوْلَىٰ أن يقول :« الأشياء المخلوقة » ؛ لأن قوله : « في الأفعال المخلوقة » تُوهِم أن يكون المراد بذلك أفعال اللَّه ، وأفعال اللَّه ليست مخلوقة . فالمخلوق هو المفعول ، وأمَّا الفِعْل فهو صفة اللَّه ، وصفات اللَّه ليست بمخلوقه فالأشياء المخلوقة ، كل الأشياء ، يعني كل ماعدا الخالق فهو مخلوق من الأعيان والصفات والزمان والمكان وكل شيء ، فكل ما عدا الخالق فهو مخلوق ﴿ الحمد للَّه رب العالمين ﴾ فالرّب غير مخلوق والعالم مخلوق . من « شرح ابن عثيمين للسفارينية » .

(٢) ذهب الشيخ ابن عثيمين في « شرحه للسفارينية » إلى أن « سائر » هنا بمعنى : جميع . وقال : لا يصح أن تكون بمعنىٰ باقي ، مأخوذة من السور وهو الجدار المحيط بالبيت خلافًا للشارح وللسفاريني (١ / ٢٧٦) حيث قررا : أنها بمعنىٰ : باقي ، مأخوذة من السؤر ، وهو بقية الشّراب .

[أ] العنوان مُضاف من « لوامع الأنوار » (١ / ٣٤٣) .

(وَ) غير (الصِّفَاتِ) « الذاتية » و « الخبرية » و « الفعلية » .

(مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا) تبارك وتَعَالىٰ (مِنَ العَدَم) مسبوقة به .

(وَضَلَّ) عن الصراط المستقيم (مَنْ أَثْنَىٰ عَلَيْهَا) أي على سائر الأشياء بأن وصفها (بِالقِدَم)[1] فقد أخبر تَعَالىٰ أنه ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [الفرقان : ٥٩] .

* وفي « صحيح مسلم » عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا : « إن اللَّه قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِق قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلفِ سَنَةٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ »[2] . أي : قَدَّرَ مقادير الخلائق التي خلقها في ستة أيام إلى أن يدخل أهل الجَنَّةِ ، الجَنَّةَ ، وأهل النَّارِ ، النَّارَ .

كما في « السُّنَن » عن النبي ﷺ أنه قال : « أَوَّل مَا خَلَقَ اللَّهُ القَلَم ، فَقَالَ : اكْتُبْ . قَالَ : وَمَا أَكْتُبُ ؟ قَالَ : مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ »[3] .

وهذا هو التقدير المذكور في قوله : « مقادير الخلائق » .

---

(١) تنبيه : قوله (ضل من أثنى عليها بالقدم) :
إن أراد من أثنىٰ عليها بالنوع ، فليس بصحيح ، وإن أراد من أثنىٰ عليها بالشخص بالعين ، فهذا صحيح ما من شيء من المخلوقات يكون قديمًا ، ليس له أول أبدًا . من « شرح ابن عثيمين للسفارينية » .

(٢) مسلم (٢٦٥٣) (١٦) .

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : رواه أحمد (٥ / ٣١٧) وأبو داود (٤٧٠٠) والترمذي (٢١٥٥ ، ٣٣١٩) وقال : حديث حسن غريب من حديث عبادة بن الصامت ، وهو حديث صحيح راجع : طرقه وشواهده في « تخريج السنة » لابن أبي عاصم » للألباني (١ / ٤٨ ، ٤٩) .

٦٠- وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَارِ
مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَارِ

٦١- لَكِنَّهُ لَا يَخْلُقُ الخَلْقَ سُدَى
كَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ فَاتْبَعِ الهُدَى

الشرح

قوله : (وَرَبُّنَا) تبارك وتَعَالىٰ .

(يَخْلُقُ) أي ما شاء من المخلوقات (بِاخْتِيَارِ) منه تَعَالىٰ ، كما هو مذهب سلف الأمة وأئمتها ، فهو تَعَالىٰ لم يَزَل فاعلًا لما يشاء ، وأنه تقوم بذاته الأمور الاختيارية ، وأنه تَعَالىٰ لم يَزَل مُتَّصِفًا بصفاته الذاتية والفعلية ، فلم يُحْدِث لَهُم اسم من أسمائه ، ولا صفة من صفاته ، فيخلق سبحانه المخلوقات ، ويُحْدِث الحوادث ، بعد أن لم تَكُن[1] .

(مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ) منه تَعَالىٰ .

(وَلَا اضْطِرَارِ) عليه ؛ فلا حاجة باعثة له سبحانه علىٰ خلقه

---

(١) قال الإمام الطحاوي : « مَا زال بِصِفَاته قديمًا قبل خلقه ، لم يَزْدَدْ بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفته ، وكما كان بصفاته أزليًا ، كذلك لا يزال عليها أبديًا . ليس بعد خلق الخلق اسْتَفَاد اسم الخَالق ، ولا بإحْدَاث البرية استفاد اسم الباري . له معنىٰ الربوبية ولا مربوب ، ومعنىٰ الخالق ولا مخلوق ، وكما أَنَّه مُحْيي الموتىٰ بعدما أحيا اسْتَحَقَّ هذا الإسم قبل إِحْيَائِهم ، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم » إهـ . « العقيدة الطحاوية » ص (١٧) .

للمخلوقات ، ولا مُكْرِه له عليها ، بل خلق المخلوقات ، وأمر بالمأمورات لمحض المشيئة وصرف الإرادة .

(**لَكِنَّهُ**) تَعَالىٰ (**لَا يَخْلُقُ الخَلْقَ سُدَى**) أي : هَمَلًا بلا أمر ، ولا نهي ، ولا حكمة ، بل خلق المخلوقات ، وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة ، وإن تَقَاصَرت عنها عقول البشر .

(**كَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ**) القرآني ، والسنة النبوية : أن اللَّه تَعَالىٰ لا يفعل إلا لحكمةٍ ، وعِلْمٍ ، وهو العليم الحكيم .

* قال تَعَالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ [القيامة : ٣٦] .

* وقال تَعَالىٰ : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ * فَتَعَالَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴾ [المؤمنون : ١١٥ ، ١١٦] .

فَنَزَّه سبحانه نفسه ، وباعدها عن هذا الحُسْبَان ، وأنه تَعَالىٰ مُتَعَال عنه فلا يليق به ؛ لِقُبْحه ، ومنافاته الحكمة . فإثبات العلة والحكمة لأفعاله ؛ هو الحق الحقيق بالاتِّباع . وقد حكاه « ابن قاضي الجبل » عن إجماع السلف .

(**فَاتْبَعِ الهُدَىٰ**) بالتَّمَسُّك بالكتاب والسنة ، واقتفاء السَّلف الصالح ولا تجحد لحكمة اللَّه ، فهو الحكيم القدير[1] .

★★★★

(١) راجع : في الكلام على إثبات الحكمة والتَّعليل والرَّد عَلَىٰ المخالفين كتاب : « شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل » لابن القيم ؛ فهو من أنفس ما كُتب في هذا الباب .

٦٢- أَفْعَالُنَا مَخلُوقَةٌ لِلَّهِ
لَكِنَّها كَسْبٌ لَنَا يَالَاهِي

٦٣- وَكُلُّ[أ] مَا يَفْعَلُهُ العِبَادُ
مِنْ طَاعَةٍ أَوْ ضِدِّهَا مُرَادُ

٦٤- لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا اضْطِرَارِ
مِنْهُ لَنَا فَافْهَمْ وَلَا تُمَارِ

الشرح

قوله : (**أَفْعَالُنَا**) أي معشر العباد جميعها (**مَخلُوقَةٌ لِلَّهِ**) كما قال تَعَالىٰ : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [غافر : ٦٢] .

* قال العلماء : اتفق السلف قبل ظهور البدع والأهواء ، على أن الخالق هو اللَّه لا سواه ، وأن الحوادث كلها حادثة بقدرة اللَّه تَعَالىٰ ، من غير فرق بين ما يتعلق بقدرة العبد ، وبين ما لا يتعلق بها .

فهي مُقَدَّرَة بِقُدْرَةِ اللَّه تَعَالىٰ اختراعًا ، وبقدرة العبد على وجه آخر أشار إليه بقوله : (**لَكِنَّها**) أي أفعالنا (**كَسْبٌ لَنَا**) معشر الخلق .

* قال العلامة « ابن حِمدان» [ب]: « الكَسْبُ ؛ هو ما خلقه اللَّه في

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٢١) : « فَكُلُّ » .
[ب] في ط : « المدني » ؛ « حمد » ، والتصويب من « الهندية » و « لوامع الأنوار » (١ / ٢٩١) .

محل قدرة المُكْتَسِب ، علىٰ وِفْق إرادته في كَسْبه » .

* وقال شيخ الإسلام : « الكَسْبُ عند القائل به ؛ عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة ، والخَلْق هو المقدور بالقُدرة القديمة »[1] .

ومن جملة ما فُرِّقَ به بين الكَسْب والخَلْق :

- أن الكَسْب ؛ وقع بآلة . والخَلْق ؛ لا بآلة .

- والكَسْب ؛ يَصِحُّ انفراد القادر به . والخلق ؛ يَصِحُّ .

* قال علماء السُّنَّة : « وللعباد أفعال اختيارية ، يُثَابُون بها ، إن كانت طاعة ، ويُعَاقَبُون عليها إن كانت معصية » .

* ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللَّه رسالة مفردة في « الكلام على الإرادة والأمر » وغير ذلك ، قال فيها : « ومما ينبغي أن يُعْلم : أَنَّ مذاهب سلف الأمة - مع أن قولهم : اللَّه خالق كل شيء ، وربه ومليكه ، وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه هو الذي خلق العبد هَلُوعًا ، إذا مسَّه الشر جزوعًا ، وإذا مَسَّه الخير مَنُوعًا ، ونحو ذلك - أن العبد فاعل حقيقة ، وله مشيئة وقدرة ، قال تَعَالىٰ : ﴿ لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [التكوير : ٢٨ ، ٢٩] »[2] .

---

(١) رسالة : « أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر والتعطيل » ضمن « مجموع الرسائل والمسائل » لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢ / ٣١٥ ، ٣١٦) .

(٢) المصدر السابق (٢ / ٣١٥) .

قوله : (يَالَاهِي) تكملة للبيت ، وفيه : إشارة إلى الحثِّ على المبادرة في الطاعات .

(وَكُلُّ مَا) أي فعل (يَفْعَلُهُ العِبَادُ مِن طَاعَة) وهي مُتَعلق المدح في العاجل ، والثواب في الآجل .

(أَوْ ضِدِّهَا) أي وكل ما يفعلونه من ضد الطاعة وهي المعصية ، يعني ما فيه ذم في العاجل ، وعقاب أو لوم في الآجل .

(مُرَادُ لِرَبِّنا) تَعَالىٰ : أي داخل تحت إرادته ومشيئته[1] ، فما شاء

---

(١) تنبيه : قوله : (تحت إرادته ومشيئته) :

○ قال العلامة ابن سحمان رحمه الله :

« اعلم وفقك الله : أن الشارح والناظم أطلقا لفظ الإرادة من غير تفصيل ولا بيان ، وهو كلام مجمل موهم من جنس ما تقدم من الألفاظ التي نبهنا عليها من كلام أهل البدع فإن الظاهر من هذا اللفظ الذي أطلقه الشارح والناظم ، إنما يُرادُ به الإرادة الكونية القدرية ، وفي المسألة تفصيل قد ذكره المحققون من أهل العلم ؛ لأن الإرادة إرادتان : إرادة كونية قدرية ، وإرادة دينية شرعية .

وبيان ذلك : بما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية قدّس الله روحه في « منهاج السنة » حيث قال :

« الوجه الثالث : طريقة الأئمة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من أهل النظر وغيرهم : أن الإرادة في كتاب الله نوعان :

١- إرادة تتعلق بالأمر . ٢ - وإرادة تتعلق بالخلق .

فالإرادة المتعلقة بالأمر : أن يريد من العبد فعل ما أمر به .

وأما إرادة الخلق : فأن يريد ما يفعله هو .

فإرادة الأمر ؛ هي المتضمنة للمحبة والرِّضا ؛ وهي الإرادة الدينية .

والإرادة المتعلقة بالخلق ؛ هي المشيئة ؛ وهي الإرادة الكونية القدرية .

فالأولى : كقوله تعالى : ﴿ يُريد الله بكم اليسر ولا يُريد بكم العسر ﴾ ، وقوله ﴿ يُريد اللَّهُ ليبين لكم ﴾ إلى قوله ﴿ يريد أن يخفف عنكم ﴾ ، وقوله ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج =

كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيء قدير .

= ولكن يريد ليطهركم ﴾ الآية . وقوله ﴿ إنما يريد اللّه ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾ الآية والثانية : كقوله تعالى ﴿ فمن يرد اللّه أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا ﴾ ، وقوله ﴿ ولا ينفعكم نُصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان اللّه يريد أن يغويكم ﴾ ومن هذا النوع قول المسلمين : ما شاء اللّه كان وما لم يشأ لم يكن ، ومن الأول كقولهم لمن يفعل القبائح هذا يفعل ما لا يريده اللّه منه فإذا كان كذلك فالكفر والفسوق والعصيان ليس مُرَادًا للرب عز وجل بالاعتبار الأول ، والطاعة موافقة لتلك الإرادة وموافقة للأمر المستلزم لتلك الإرادة ، فأما موافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون به مطيعًا ، وحينئذ فالنبي يقول له : إن اللّه يبغض الكفر ولا يحبه ولا يرضاه لك أن تفعله ولا يريده بهذا الاعتبار ، والنبي ﷺ يأمره بالإيمان الذي يحبه اللّه ويرضاه له ويريده بهذا الاعتبار ... » ثم ذكر كلاما طويلا في « منهاج السنة » في الجزء الثاني من « المجلد الأول » في صفحة « اثنين وعشرين » فمن أراد الوقوف عليه فليراجعه في محله .

* **وقال أيضا رحمه اللّه تعالى** في موضع آخر ؛ وقد قسّم الإرادة أربعة أقسام فقال رحمه اللّه :

الأول : ما تعلقت به الإرادتان ، وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة ، فإن اللّه تعالى أرادها إرادة دين وشرع ، فأمر به وأحبه وَرَضِيه ، وأَرَادَهُ إرادة كون فوقع ولولا ذلك لما كان .

الثاني : ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط وهو ما أمر اللّه به من الأعمال الصالحة فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار فتلك كلها إرادة دين وهو يحبها ويرضاها لو وقعت ولم تقع .

الثالث : ما تعلّقت به الإرادة الكونية فقط ، وهو ما قدره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها كالمباحات والمعاصي ، فإنه لم يأمر بها ولم يرضها ولم يحبها إذ هو لا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر ولولا مشيئته وقدرته وخلقه لما كانت ولما وجدت فإن ما شاء اللّه كان وما لم يشأ لم يكن .

الرابع : من أقسام الإرادة ، الذي لم تتعلق به هذه الإرادة ولا هذه ، فهذا ما لم يكن من أنواع المباحات والمعاصي » . انتهى .

إذا تبين لك هذا : فاعلم أن قول الناظم والشّارح يُوَافق ما قالته القدرية الجبرية حين رَدُّوا ما قالته القدرية النفاة لما أنكروا القدر وزعموا أن الأمر أُنُف ، فقابلهم أولئك بالقول بالجبر ، وأنهم لا يخرجون عن قدره وقضائه نظرًا منهم إلى أن الأمر كائن بمشيئة اللّه وقدره ، وأن ما شاء =

(مِنْ غَيْرِ مَا اضْطِرَارٍ) من باب الافتعال ، أُبْدِلَت التاء طاء ، كما تقرر في محله . و « ما » : زائدة لتأكيد النفي .

(مِنْهُ) تَعَالىٰ (لَنَا) معشر العباد ، بل خلق فينا قُدْرة ، وأقدرنا على إيقاع أفعالنا بالإذن منه ، فَلِقُدْرَة العبد تأثير في إيجاد فعله ، لا بالاستقلال ، بل بالإعانة والتَّمْكين .

○ ولِلَّهِ در الإمام « أبي الخطاب » فما أحسن قوله[1] :

قَالُوا مَا فَعَلَ[أ] العِبَادُ فَقُلْتُ مَا ... مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ الإلٰهِ الأَمْجَدِ
قَالُوا فَهَلْ فِعْلُ القَبِيحِ مُرَادُهُ ... قُلْتُ الإِرَادَةُ كُلُّهَا لِلسَّيِّدِ

= كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه تعالى خالق كل شيء وَرَبّه ومَليكه ، ولا يكون في مُلْكه شيء إلا بقدرته وخلقه ومشيئته كما قال تعالى : ﴿ إنا كُلَّ شيء خلقناه بقدر ﴾ ، ﴿ وما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء اللَّه ﴾ ، ﴿ ولو شاء ربك ما فعلوه ﴾ ، ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء اللَّه ﴾ ونحو ذلك من الآيات ، ولا ريب أن هذا أصل عظيم من أُصول الإيمان لابد منه في حُصُول الإيمان ، وبإنكاره ضلَّت القَدرية والنُّفاة وخالفوا جميع الصَّحابة وأئمة الإسلام ، لكن لابُد معه من الإيمان بالإرادة الشرعية الدينية التي نزلت بها الكتب الإيمانية ودلَّت عليها النصوص النبوية ، وأئمة المسلمين قد أثبتوا هذه وهذه وذكروا الجمع بينهما وآمنوا بكل من الأصلين ، فتفطن فهذا الموضع يُزيل عنك إشكالات كثيرة ، واللَّه سبحانه وتعالى أعلم » اهـ .

(١) هو : أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني البغدادي ، المولود سنة ٤٣٢ هـ والمتوفي سنة ٥١٠ هـ .
ترجمته في : « الذيل على طبقات الحنابلة » لابن رجب (١ / ١١٦ - ١٢٧) .
والأبيات : من قصيدته في عقيدة أهل السُّنة ، أوردها الحافظ ابن الجوزي في كتابه « المنتظم في تاريخ الأمم والملوك » (٩ / ١٩٠) .

[أ] في « المنتظم » (٩ / ١٩٠) : « فأفعال » .

لَـوْ لَمْ يُـرِدْهُ وَكَـانَ نَـقِـيـصَـــةً　　　سُبْحَانَهُ عَنْ أَنْ يُعْجِـزَهُ الرَّدَى[1]

(فَافْهَم) فهم إذعان وتحقيق .

(وَلا تُمَار) في علمك ، بل كُن مع الحق حيث كان .

و « المُمَاراة » المجادلة على مذهب الشك والريبة .

ويقال للمناظرة : مُمَاراة ؛ لأن كل واحد من المتجادلين يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه ، كما يمتري الحَالب اللبن من الضّرع .

* * * *

(١) في مناظرة بين الأستاذ أبي إسحاق الإسْفَرَايِنِي - أحد أئمة أهل السُّنَّة - والقاضي عبد الجبّار المُعْتَزِلي . قال القاضي عبد الجبار في ابتداء جلوسِه للمُناظرة : سبحان من تَنَزَّه عن الفحشاء !
فقال الأستاذ مجيبًا : سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء .
فقال عبد الجبار : أفيشاء ربُّنا أن يُعْصَىٰ ؟
فقال الأُستاذ : أَيُعْصَىٰ ربُّنا قهرًا ؟
فقال عبد الجبار : أفرأيت إن مَنَعَني الهُدىٰ ، وقضَىٰ عليَّ بالرَّدَىٰ ، أحسن إليَّ ، أم أساء ؟
فقال الأستاذ : إن كان منعك ما هُوَ لك فقد أساء ، وإن منعك ما هو له ، فهو يَخْتَصُّ برحمتهِ من يشاء . فانقطع عبد الجبار » إهـ .
« طبقات الشافعية الكبرى » للسبكي (٤ / ٢٦١ ، ٢٦٢) .

٦٥- وَجَازَ لِلمَوْلَىٰ يُعَذِّبُ الـــوَرَىٰ
مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُرْمٍ جَرَىٰ(١)

٦٦- فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَىٰ يَجْمُلُ
لِأَنَّـهُ عَـنْ فِـعْـلِـهِ لَا يُـسْـأَلُ

٦٧- فَإِن يُثِبْ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِـهِ
وَإِن يُـعَـذِّبْ فَـبِـمَـحْـضِ عَـــدْلِـهِ

الشرح

قوله : (وَجَازَ لِلمَوْلَىٰ) جلَّ جلاله وهو رب العالمين .

(يُعَذِّب الوَرَىٰ) أي الخلق (مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ) أي إثم .

---

(١) تنبيه : قوله : (وجـــاز للمولى يُعَذِّب الورىٰ   من غير ما ذنب ولا جرم جرى) :

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله :

« ليس هذا من قول السّلف ولا من الثناء على اللّٰه ، والنصوص النافية للظُّلم تثبت العدل في الجزاء ، وأنه لا يبخس عاملًا عمله ، كتب على نفسه الرحمة وحرَّم الظلم على نفسه ؛ وقال : ﴿ أفنجعل المسلمين كالمجرمين ۞ ما لكم كيف تحكمون ﴾ ويجب تنزيهه عن الظلم كما نزه نفسه عنه ، ومعلوم بالضرورة أن اللّٰه حكم عدل يضع الأشياء في مواضعها ، وإن كان وضعها في غير مواضعها غير ممتنع لذاته ؛ لكنه لا يفعله ؛ لأنه لا يريده ، بل يكره ويبغضه .

۞ قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ليس من أهل السنة من يقول : إن اللّٰه يعذب نبيًا ولا مطيعًا ولا من يقول إن اللّٰه يثيب إبليس وفرعون بل ولا يُثيب عاصيًا على معصيته . وهو سبحانه القائم على كل نفس بما كسبت مجازي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته ، الصادق الذي لا يخلف الميعاد العدل ، الذي لا يجور ، ولا يظلم ، ولا يخاف عباده منه ظلمًا ، باتفاق جميع =

(ولا جُرْمٍ) هو بمعنىٰ ما قبله ، وعطفه عليه ؛ لزيادة البيان .

(جَرَىٰ) من العبد .

الكتب والرسل » . من « حاشيته على السفارينية » ص (٢٢) .

○ **وفي تعليق كأنه من كلام الشيخ عبد اللّه البابطين رحمه اللّه ما لفظه :**

« قول الناظم :

وجاز للمولى تعذيب الورى　　من غير ما ذنب ولا جرم جرى

إذ كل ما منه يجمل

لو ترك ذلك لكان أولى ؛ لأن ذلك مخالف لما عليه محققوا أهل السنة ، ولما دلت عليه ظواهر الكتاب والسنة ، موافق لما عليه الأشعرية ؛ من أن لِلّه سبحانه أن يُعَذِّب المطيع ، ويُثِيب العاصي وأن ذلك بالنسبة إليه سواء » اهـ .

• **قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه اللّه** ، لما انجر كلامه على « حديث أبي ذر » عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى : إني حرَّمت الظُّلْم عَلَىٰ نفسي : أما قوله : « إني حرَّمت الظلم علىٰ نفسي ، ففيه مسألتان كبيرتان كل منهما ذات شعب وفروع :

إحداهما : في الظلم الذي حرّمه اللّه على نفسه ونفاه عن نفسه بقوله : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُم ﴾ وقوله : ﴿ ولا يَظلِم رَبُّكَ أحدا ﴾ وقوله : ﴿ وَما أَنَا بِظَلّام للعَبِيد ﴾ وقوله : ﴿ إن اللّه لا يَظْلم مِثْقال ذرة ﴾ وقوله : ﴿ ولا يُظْلَمُون فتيلا ﴾ ونفى إرادته بقوله ﴿ وما اللّه يُريد ظُلمًا للعباد ﴾ وقوله : ﴿ وما اللّه يريد ظلمًا للعالمين ﴾ ونفى خوف العباد له بقوله : ﴿ ومن يَعْمَل من الصَّالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلمًا ولا هَضْمًا ﴾ .

فإن الناس تنازعوا في معنىٰ هذا الظلم ، تنازعا صَاروا فيه بين طرفين مُتباعدين ، ووسط بينهما ، وخير الأمور أوسطها .

ـ فذهب المكذبون بالقدر ـ القائلون أن اللّه لم يخلق أفعال العباد ولم يُرد أن يكون إلا ما أمر بأن يكون من المعتزلة وغيرهم ـ إلى أن الظلم منه تعالى ، هو نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض وشبَّهوه ومَثَّلوه في الأفعال بأفعال عباده حتى كانوا هم مُمَثلة الأفعال وضربوا له الأمثال فأوجبوا عليه وحرّموا ما رأوا أنّه يجب على العباد ويحرم بقياسه على العباد ، وقالوا عن هذا : إذا أمر العبد ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالمًا له ، فالتزموا أنه لا يقدر =

....

= أن يهدى ضالاً كما قالوا إنه لا يقدر أن يُضل مهتديًا ... » .
إلى أن قال : « وهذا الموضع زلت فيه أقدام وضلت فيه أفهام فعارض هؤلاء آخرون من أهل الكلام المُثبتين للقدر ، وقالوا : ليس الظلم منه حقيقة يمكن وجودها بل هو من الأمور الممتنعة لذاتها فلا يجوز أن يكون مقدورًا ، ولا أن يقال إنه تارك له باختياره ومشيئته ، وإنما هو من باب الجمع بين الضدين ، وجعل الجسم الواحد في مكانين وقلب القديم محدثا ، والمحدث قديما ، وإلا فمهما قدر في الذهن وكان وجوده ممكنًا ، والله قادر عليه فليس بظلم سواء فعله أو لم يفعله .
فتلقى هذا القول عن هؤلاء من أهل الإثبات من الفقهاء وأهل الحديث من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ومن شُرَّاح الحديث ، وفسّروا الحديث بما يَنْبني على هذا القول ... » .
• إلى أن قال : « وبالجملة فقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَعْمَل من الصَّالحات وهو مُؤْمن فلا يَخَافُ ظُلمًا ولا هَضْما ﴾ قال أهل التفسير من السّلف : لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه سيئات غيره ولا يهضم فينقص من حسناته ، ولا يجوز أن يكون هذا لا يظلم شيئا ممتنعًا غير مقدور عليه ، فيكون التقدير لا يخاف ما هو ممتنع لذاته خارج عن الممكنات والمقدورات ، فإن هذا إذا لم يكن وجوده ممكنًا حتى يقولوا أنه غير مقدور عليه ، ولو أراده كخلق المثل ، فكيف يعقل وجوده فضلا عن أن يتصور خوفه حتى ينفي خوفه ، ثم أي فائدة في نفي خوف هذا ؟ وقد عُلِمَ من سياق الكلام ؛ أن المقصود بيان أن هذا العامل المحسن يُجزى على حسناته بلا ظلم ولا هضم ، فَعُلِم أن الظلم المنفي يتعلق بالجزاء كما ذكره أهل التفسير ... » .
• إلى أن قال : « فهذه النصوص النافية للظلم تثبت العدل في الجزاء وأنه لا يبخس عمله . كذلك قوله فيمن عاقبهم : ﴿ وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم ﴾ ، وقوله : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ بين أن عقاب المجرمين كان عدلًا لذنبه ، لا لأنا ظلمناهم فعاقبناهم بغير ذنب ، وهذا يبين أن من الظلم عقوبة من لم يذنب .
والحديث الذي في « السنن » : « لو عذب الله أهل سمواته وأهل أرضه ، لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيرًا لهم من أعمالهم » يبين : أن التعذيب لو وقع لكان لاستحقاقهم ذلك لا لكونه بغير ذنب .
وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّه يُريد ظُلما للعباد ﴾ يبين : أن هذا العقاب لم يكن ظلما لاستحقاقهم ذلك وأن الله لا يريد الظلم ، والأمر الذي لا تمكن القدرة عليه لا يصلح أن =

= يمدح الممدوح بعدم إرادته وإنما يكون المدح بترك الأفعال إذا كان الممدوح قادرًا عليها ، فعلم أن اللّٰه قادر على ما نزّه نفسه عنه من الظلم ، وأنه لا يفعله .
وبذلك يصح قوله : « إنّي حَرّمت الظُّلم عَلَىٰ نفسي » فإن التحريم هو المنع ، وهذا لا يجوز أن يكون فيما هو ممتنع لذاته فلا يقال حرمت المحالات وأكثر ما يقال في تأويل ذلك ما يكون معناه إني أخبرت عن نفسي بأن ما لا يكون مقدورا لا يكون مني .
وهذا المعنى مما يتيقن المؤمن أنه ليس مراد الرب وأنه يجب تنزيه اللّٰه ورسوله عن إرادة مثل هذا المعنىٰ الذي لا يليق الخطاب بمثله إذ هو مع كونه شبه التكرير ، وإيضاح الواضح ليس فيه مدح ولا ثناء ولا ما يستفيده المستمع ، فَعُلِم أن الذي حرمه على نفسه أمر مقدور عليه لكنه لا يفعله لأنه حرمه على نفسه وهو سبحانه مُنزه عن فعله مقدس عنه » . انتهى ملخصًا
* وذكر ابن القيم رحمه اللّٰه نحو كلام شيخه إلى أن قال : « فعُلِم أنه سبحانه منزّه عن فعل السُّوء مقدّس عنه كما أنه مقدّس عن وصف السوء والوصف المعيب المذموم ، وذلك كقوله سبحانه : ﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثًا وأنكم إلينا لا ترجعون ﴾ فإنه سبحانه نزه نفسه عن خلق الخلق عبثًا ، وأنكر على من حسب ذلك ، وهذا فعل .
وقوله : ﴿ أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون ﴾ .
وقوله : ﴿ أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار ﴾ وهذا إنكار منه سبحانه على من جوز عليه أن يسوي بين هذا وهذا .
وكذلك قوله : ﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواءً محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون ﴾ إنكار منه سبحانه على من حسب أن يفعل هذا وإخبار بأن هذا الحكم سيء قبيح ، وهو مما ينزه الرب عنه ، والحديث الذي روي في السُّنن : « لو أن اللّٰه عَذَّب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم » .
فهذا يدل على قدر نعم اللّٰه على عباده وعدم قيامهم بحقوق نعمه عليهم ، إما عجزًا وإما جهلًا وإما تفريطًا ، وإما تقصيرًا في المقدور من الشُّكر ، ولو من بعض الوجوه ، فلو وضع سبحانه عدله على أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم بعدله ، ولم يكن ظالمًا لهم فلا يسع الخلائق إلا رحمته وعفوه ولا يبلغ عمل أحدهم أن ينجو به من النار أو يدخل به الجنة كما قال أطوع الناس لربه وأعظمهم عملا وأشدهم تعظيمًا لربه وإجلالا له : « لَن يُنَجّي أحدًا منكُم عَمَله .=

= قالوا : وَلَا أَنت يَا رَسُول اللَّه ؟ قال : وَلَا أنا . إلا أن يَتَغَمَّدني اللَّه بِرَحْمَةٍ مِنه وَفَضل » فإن لم يتسع ذهنك لهذا فانظر إلى وطأة النعم وما عليها من الحقوق ووازن بين شكرها وكفرها فحينئذ تعلم أن اللَّه سبحانه لو عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم » .

* وفي تعليق آخر :

« قوله : وجاز للمولى ... إلخ

هذا القول مبني على نفي الحكمة في أفعال اللَّه وشرعه ، ولسنا بصدد التعرض لرد هذا القول لظهور فساده عقلًا وشرعًا وفطرة ، وقد تكاثرت النصوص وتنوعت في إبطاله ، وللَّه الحمد ولكننا نشير إشارة موجزة إلى رد هذا الفرع الذي تفرع منه ، وهو القول بجواز تعذيب الخلق بلا ذنب . فنقول وباللَّه الثقة :

استدل أرباب هذا القول بقوله تعالى : ﴿ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴾ .

وبقوله ﷺ : « إن اللَّه لو عَذَّب أهل سَمَاوَاته وأهل أَرْضِه ، لعذبهم وهو غير ظالم لهم » .

والجواب عن الآية : أنها سِيقت في بيان الرد على من اتخذ مع اللَّه شريكًا ، وأنهم كيف يتخذون آلهة مربوبة مسئولة مع الباري ، الرب ، الفعال لما يريد ، الذي لا يسأل عن فعله ؛ لأن له التصرف المطلق فوق كل تصرف ، ولا أحد يعترض عليه أو يناقشه .

فالآية فيها ذكر ما يفعله وأنه لا يسأل عنه . ونحن نقول : إن اللَّه لا يفعل تعذيب أحد بلا ذنب ، لاعجزًا منه جل وعلا بل عدلا وحكمة ورحمة ، كما شهدت بذلك نصوص الكتاب والسُّنة الدالة على كرامة الطائعين ، وهو وعد صادق كريم قادر غني .

وأما الحديث : فلا دليل فيه لما قاله رحمه اللَّه أيضًا ؛ فإن للحديث معنيين لا يحتمل سواهما :

الأول : أن اللَّه لو عذب أهل سمواته وأرضه ، لم يكن ذلك منه على وجه الظلم أبدًا وإنما يكون ذلك حيث استحقوا التعذيب فعملوا أسباب العذاب ، وحينئذ يكون تعذيبهم غير ظلم فيكون مُطابقًا للأدلة الدالة على أن اللَّه لا يعذب من يعذب إلا بذنب ، وليس على اللَّه بواجب أن يمنع أحدًا من تعاطي أسباب العذاب ؛ فإنما ذلك تفضل منه من اقتضت حكمته أن يهديه مَنَّ عليه تفضلًا بالهداية ، ومن لم يقدر له الهداية ، فليس اللَّه بظالم له ، فإن الهداية فضله يؤتيه من يشاء واللَّه ذو الفضل العظيم .

وأما المعنى الثاني : فهو أن أعمالهم الصَّالحة لا تفي بإنقاذهم من العذاب فإن من =

= نُوقش الحساب عذب . وفي الحديث : « لن يَدْخل أَحد الجنّة بِعَمَله . فالوا ولا أنت يا رَسول اللّٰه . قال : وَلا أنَا إلّا أن يَتَغَمَّدني اللّٰه بِرَحْمَته » ، ولذلك كان في آخر الحديث المشار إليه : « ولو رَحِمَهم لكانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم » فإن أعمالهم إذا قُوبلت بالنعم تلاشت وذهبت بل هي في الحقيقة نعم تحتاج إلى شكر كما قيل :

إذا كان شُكري نعمة اللّٰه نعمة ... عَلي له في مثلها يجب الشُّكر

فكيف بلوغ الشكر إلا بفضله ... وإن طالت الأيام واتصل العمر

لا يحتمل الحديث على وجه يَصِحُّ ويُطَابق النُّصوص الأُخرى إلا هذين المعنيين وأما ما يحتمله من سواهما فتبطله النصوص المتوافرة على أن اللّٰه لا يظلم من عمل صالحا بنقص شيء من حسناته كقوله تعالى : ﴿ من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ﴾ ثم قال : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ للعَبيد ﴾ ، ﴿ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلمًا ولا هضمًا ﴾ أي لا يخاف أن يظلم ، فيحمل عليه من سيئات غيره ، ولا يهضم ، فينقص مما عمله . وأمثال ذلك من الآيات كثيرة ، ولو لم يكن من ذلك إلا وعد اللّٰه الذي لا يخلف لمن عمل صالحا أن يوفيه أجره كاملا ومن أصدق من اللّٰه قيلا .

ومن المستحيل أيضا على حكمة أحكم الحاكمين ورحمة أرحم الراحمين ؛ أن يجعل من كان دائبا في مرضاته مسارعًا في طاعته لا يجد سبيلا يُوصل إليه إلّا سلكه ولا بابًا يدخل إليه منه إلا ولجه . ولا يليق بحكمة اللّٰه ورحمته أن يجعله كمن هجر طاعته ودأب في معصيته يُسارع فيها مسارعة الماء إلى منحدره ويلازمها ملازمة الظل للجسم كل واحد منهما في النار خالدًا فيها مخلدا هذا لا يليق أبدًا وأدلة القرآن الصريحة تبطله ، قال تعالى : ﴿ أفمن كان مؤمنًا كمن كان فاسقا لا يستوون * أما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جنات المأوى نُزلًا بما كانوا يَعملون * وأما الذين فَسقُوا فَمَأْوَاهم النّار .. ﴾ الآية .

وقال جل ذكره : ﴿ أم حَسِبَ الَّذِين اجْتَرَحُوا السَّيِّئات أن نَجْعَلَهم كالذين آمنوا وعملوا الصَّالحات سواء مَحْيَاهم وَمَماتهم سَاءَ مَا يَحْكمُون ﴾ ، ﴿ أفنجعل المُسْلِمين كالمُجْرِمين ما لكم كيف تَحْكمُون ﴾ إلى غير ذلك من النصوص الدّالة على أن اللّٰه تعالى لم يُسَو ، ولن يُسوي بين أوليائه وأعدائه أبدًا ، ولا شك أن القول بجواز تعذيب من لم يذنب ؛ يلزم عليه من اللوازم الباطلة ما ينزه اللّٰه عنه ، كما هو ظاهر معلوم ، ولعل أصحاب هذا القول يرون أن =

= تعذيب من لم يُذْنب جائز عقلًا وإن كان ممتنعًا سمعًا ، فإن اللّٰه قد أخبر في آيات كثيرة بعدم تعذيب الطائعين بل بإثابتهم واللّٰه أعلم » .

○ وقال العلامة ابن سحمان رحمه الله :

« اعلم وفقك الله ، أنَّ هذا الكلام الذي قاله الناظم والشارح يخالف ما قاله المُحَقِّقُون من أهل العلم ، بل هو من كلام أهل البدع الذين قابلوا باطلًا بباطل المخالفين لأئمة السلف رضوان اللّٰه تعالى عليهم .

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس اللّٰه روحه بعد كلام له سبق : « وهذه النصوص النَّافية للظلم تثبت العدل في الجزاء ، وأنه لا يَبْخس عاملًا عمله ، وكذلك قوله فيمن عاقبهم ﴿ وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون اللّٰه من شيء ﴾ وقوله : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ بيَّن أن عقاب المجرمين عدل لذنوبهم لا لأنا ظلمناهم فعاقبناهم بغير ذنب ، والحديث الذي في السنن : « لو عذَّب اللّٰه أهل سَمَوَاته ، وأرضه لعذَّبَهُم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيرًا من أعمالهم » يُبَين : أن العذاب لو وقع ، لكان لاستحقاقهم ذلك لا لكونه بغير ذنب ، وهذا يبين أن من الظلم المنفي عقوبة من لم يذنب .

وكذلك قوله : ﴿ وقال الذي آمن يا قوم إني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب * مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم وما اللّٰه يريد ظلما للعباد ﴾ يُبَيِّن : أن هذا العقاب لم يكن ظلما بل لاستحقاقهم ذلك وأن اللّٰه لا يريد الظلم . والأمر الذي لا يمكن القدرة عليه لا يصلح أن يمدح الممدوح بعدم إرادته ، وإنما يكون المدح بترك الأفعال إذا كان الممدوح قادرًا عليها ، فعلم أن اللّٰه قادر على ما نزه نفسه عنه من الظلم ، وأنه لا يفعله .

وبذلك يصح قوله : « إنِّي حرمت الظلم على نفسي » وأن التحريم هو المنع .

وهذا لا يجوز أن يكون فيما هو مُمْتنع لذاته فلا يصلح أن يقال حرمت على نفسي ، أو منعت نفسي من خلق مثلي أو جعل المخلوقات خالقة ، ونحو ذلك من المحالات وأكثر ما يقال في تأويل ذلك ما يكون معناه إني أخبرت عن نفسي بأن ما لا يكون مقدورا لا يكون مني .

وهذا المعنىٰ مما يتيقن المؤمن أنه ليس مُراد الرب وأنه يجب تنزيه اللّٰه ورسوله عن إرادة مثل هذا المعنىٰ الذي لا يليق الخطاب بمثله إذ هو مع كونه شبه التكرير وإيضاح الواضح ليس فيه =

. . . .

= مدح ولا ثناء ، ولا ما يستفيده المستمع .
فعلم أن الذي حرمه على نفسه هو أمر مقدور عليه ، لكنه لا يفعله ؛ لأنه حرمه على نفسه ، وهو سبحانه منزه عن فعله مقدس عنه .
ويبين أن ما قاله الناس في حدود الظلم يتناول هذا دون ذلك كقول بعضهم : « الظلم وضع الشيء في غير موضعه » كقولهم : « من أشبه أباه فما ظلم » أي فيما وضع الشبه غير موضعه .
ومعلوم أن اللّٰه سبحانه حَكم عَدل لا يضع الأشياء إلا مواضعها ، وَوَضْعها غير مواضعها ليس ممتنعًا لذاته بل هو ممكن لكنه لا يفعله لأنه لا يريده بل يكرهه ويبغضه إذ قد حرمه على نفسه وكذلك من قال : الظلم إضرار غير مستحق ، فإن اللّٰه لا يُعاقب أحدًا بغير حق .
وكذلك من قال : هو نقص الحق ، وذكر أن أصله النقص كقوله : ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا ﴾ .
وأما من قال : هو التصرف في ملك الغير ، فهذا ليس بمطرد ولا منعكس ، فقد يتصرف الإنسان في ملك غيره بحق ولا يكون ظالمًا ، وقد يتصرف في ملكه بغير حق فيكون ظالما .
وظلم العبد نفسه كثير في القرآن .
وكذلك من قال : فعل المأمور خلاف ما أمر به ونحو ذلك . أتسلم صحة مثل هذا الكلام ؟ فاللّٰه سبحانه قد كتب على نفسه الرحمة ، وحرم على نفسه الظلم ، فهو لا يفعل خلاف ما كتب ولا يفعل ما حرم .
وليس هذا الجواب موضع بسط هذه الأمور التي نبهنا عليها فيه ، وإنما نشير إلى النكت .
وبهذا يتبين القول المتوسط وهو : أن الظلم الذي حرّمه اللّٰه على نفسه مثل أن يترك حسنات المحّسن فلايجزيه بها ويعاقب البريء على مالم يفعل من السيئات ، ويعاقب هذا بذنب غيره ، أو يحكم بين الناس بغير القسط ونحو ذلك من الأفعال التي يُنَزَّه الرب عنها ؛ لقسطه وعدله وهو قادر عليها ، وإنما استحق الحمد والثناء ؛ لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه .
وكما أن اللّٰه مُنَزّه عن صفات النقص والعيب فهو أيضا منزه عن أفعال النقص والعيب .
وعلى قول الفريق الثاني : ما ثم فعل يجب تنزيه اللّٰه عنه أصلًا ، والكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها يدل على خلاف ذلك .. » إلى آخر كلامه رحمه اللّٰه تعالى فمن أراد الوقوف عليه فهو في المجلد الأول من « الفتاوى » في صفحة « اثنتين وأربعين وثلاث ومئة » =

= إذا تحققت هذا : وتبين لك من شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ؛ أن الله سبحانه وتعالى لا يُعَذِّب أحدًا من عباده بغير ذنب ؛ لأنه نزه نفسه عن ذلك فلا يريده بل يكرهه ويبغضه لأنه حرمه على نفسه وإن كان قادرًا عليه .
فتبين بهذا : خطأ الناظم والشارح ؛ حيث توهما أن ذلك جائز بغير ذنب ولا جرم استحق به العقاب والعذاب فإن هذا هو حقيقة قول الفريق الثاني ؛ الذين قابلوا باطلا بباطل ، حيث قالوا ما ثم فعل يجب تنزيه الله عنه أصلًا .
* **وقال ابن القيم رحمه الله تعالى ، في « شفاء العليل » ، في مناظرة جرت بين سُنِّي وجبري :**
« قال السُّنِّي في جواب الجبري : وصَرَّحت بأنه يجوز عليه أن يعذب أشد العذاب من لم يَعْصِه طرفة عين ، فإن حكمته ورحمته لا تمنع ذلك ، بل هو جائز عليه ولولا خبره عن نفسه بأنه لا يفعل ذلك لم تنزهه عنه ، وقلت إن تكليفه عباده بما كلفهم به بمنزلة تكليف الأعمىٰ للكتابة والزمن للطيران ، فَبَغَّضت الرّب إلى من دعوته إلى هذا الاعتقاد ، ونَفَّرته عنه ، وزعمت أنك تقرر بذلك توحيده ، وقد قلعت شجرة التوحيد من أصلها .
وأما منافاة الجبر للشرائع ؛ فأمر ظاهر لا خفاء به ، فإن مبنىٰ الشرائع على الأمر والنهي ، أمر الآمر لغيره بفعل نفسه لا بفعل المأمور ونهيه عن فعله لا فعل المنهي عبث ظاهر ، فإن متعلق الأمر والنهي فعل العبد وطاعته ومعصيته ، فمن لا فعل له كيف يتصور أن يوقعه بطاعته أو معصيته ، وإذا ارتفعت حقيقة الطاعة والمعصية ، ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب ، وكان ما يفعله الله بعباده يوم القيامة من النعيم والعذاب أحكاما جارية عليهم لمحض المشيئة والقدرة لا أنها بأسباب طاعتهم ومعاصيهم . بل هاهنا أمر آخر ؛ وهو أن الجبر مناف للخلق كما هو مناف للأمر فإن الله سبحانه له الخلق والأمر وما قامت السموات إلا بعدله فالخلق قام بعدله وبعدله ظهر كما أن الأمر بعدله وبعدله وجد ، فالعدل سبب وجود الخلق والأمر وغايته فهو عليه الفاعلية الغائية والجبر لا يُجَامع العدل ولا يجامع الشرع والتوحيد » انتهى .
والمقصود من هذا : أنه نفي تجويز عذاب الله عباده على ما لم يفعلوه من الذنوب والجرائم وقد نَزّه الله نفسه عن ذلك لأنه لا يريده بل يكرهه ويبغضه والله سبحانه وتعالى أعلم .
* **وقال أيضا رحمه الله ، في « عدة الصَّابرين » ،** على قوله سبحانه : ﴿ ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم وكان الله شاكرًا عليمًا ﴾ كيف تجد في ضمن هذا الخطاب أن شكره =

. . . .

= تعالىٰ يأبىٰ تعذيب عباده سدى بغير جُرم كما يأبى إضاعة سَعيهم باطلًا ، فالشكور لا يُضيع أجر مُحْسن ولا يُعَذِّب غير مسيء .

وفي هذا رد لقول من زعم أنه يكلف عبده ما لا يطيقه ثم يعذبه على ما لا يدخل تحت قدرته ، تعالى الله عن هذا الظن الكاذب والحسبان الباطل علوا كبيرا ، فشكره سبحانه اقتضىٰ أن لا يُعَذِّب المؤمن الشُّكُور ، ولا يضيع عمله ، وذلك من لوازم هذه الصفة ، فهو منزه عن خلاف ذلك كما تنزه عن سائر العيوب والنقائص التي تنافي كماله وغناه وحمده » انتهى .

* وأما قول الشارح ، واستدل بقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام : ﴿ إن تُعَذِّبهم فإنهم عِبَادك ﴾ فأقول : هذه الآية لا تدل على ما توهَّمه الشّارح ، من أنه جائز للّه أن يعذب عباده من غير ما ذنب ولا جرم استحقوا به بل الآية تدل على خلافه كما تقدم بيانه مبينًا مُفَصَّلًا .

* **وقال ابن القيم رحمه الله تعالىٰ** ، في « مدارج السالكين » على هذه الآية ، في صفحة « مائتين واحدى عشر » : « وهذا من أبلغ الأدب مع الله في مثل هذا المقام ، أي شأن السيد رحمة عبيده والإحسان إليهم ، وهؤلاء عبيدك ليسوا عبيدًا لغيرك ، فإذا عذبتهم مع كونهم عبيدك فلولا أنهم عبيد سُوء من أنجس العبيد وأعتاهم على سيدهم وأعصاهم له ، لم يعذبهم ؛ لأن قربة العبودية تستدعي إحسان السيد إلى عبده ، ورحمته له .

فلماذا يعذب أرحم الراحمين وأجود الأجودين وأعظم المحسنين إحسانًا عبيده لولا فرط عتوهم وإبائهم عن طاعته وكمال استحقاقهم للعذاب ؟

وقد تقدم قوله : ﴿ إنك أنت علام الغيوب ﴾ أي : هم عبادك وأنت أعلم بِسِرِّهم وعلانيتهم ، فإذا عذبتهم ، عذبتهم على علم منك بما تعذبهم عليه ، فهم عبادك وأنت أعلم بما جنوه واكتسبوه ، فليس في هذا استعطاف لهم كما يظنه الجهال ولا تفويض إلى محض المشيئة والملك المجرد عن الحكمة ، كما تظنه « القدرية » وإنما هو إقرار واعتراف وثناء عليه بحكمته وعدله وكمال علمه بحالهم واستحقاقهم للعذاب ... » إلىٰ آخر كلامه رحمه الله تعالىٰ .

○ **وسئل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن قول الناظم :**

وجــاز لـلــمـولـى تـعـذيـب الـورى   مـن غـيـر مـا ذنـب ولا جـرم جـرى

فأجاب : « هذا غلط من صاحب العقيدة السفارينية » إهـ . « فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ » (١ / ٢٤٤) .

(فَكُلُّ مَا) أي شيء (مِنْهُ تَعَالَىٰ) من إثابةٍ ، وعُقوبة ، وخَلْق خَيْرٍ وَشَرٍّ .

(يَجْمُلُ) أي يَحْسُن ، فكل ما يَصْدُر عنه تَعَالَىٰ من الأمر والخلق بالنسبة إليه حَسَنٌ جميل حتى إثابة العاصي ، وعُقُوبة المطيع .

(لأَنَّهُ) تَعَالَىٰ (عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ) كما قال تَعَالَىٰ : ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣] .

(فَإِن يُثِبْ) المطيعين (فإنه) أي الثواب بالخير (مِنْ فَضْلِهِ) تَعَالَىٰ (وإن يُعَذِّب) عباده (فَبِمَحْضِ عَدْلِهِ) تَعَالَىٰ .

يعني : أنه تَعَالَىٰ لو عذَّبهم ؛ لعذبهم بعدله الخالص من شائبة ؛ لأنه تَعَالَىٰ تَصَرَّفَ في مُلْكِهِ .

و « العدل » : وضْعُ الشيء في محله من غير اعتراض على الفاعل ، عكس الظلم .

* واستدل لهذا بقوله تَعَالَىٰ حكاية عن عيسى عليه السلام : ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ [المائدة : ١١٨] .

يعني : لم تتصرف في غير مُلْكِكَ[أ] .

* وبقوله تَعَالَىٰ : ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣] .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « ملك » وما أثبته من « لوامع الأنوار » (١ / ٣٢٧) ، وتقدم معنى الآية في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية المتقدم في التعليق قبل السابق .

* ويقول النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّه لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ ، وَأَهْلَ أَرضِهِ ؛ لَعَذَّبَهمْ وَهو غير ظَالِمٍ لَهم ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ ؛ لَكَانَتْ رَحْمَته خَيْرًا لهم مِّنْ أَعْمَالِهِم »[(١)] .

* وبقوله ﷺ ، في « دعاء الحزن » : « اللَّهُمّ إِنِّي[أ] عَبْدُكَ ، ابْنُ عَبْدِكَ ، ابْنُ أَمَتِكَ ، نَاصِيَتِي بِيَدِكِ ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ .. » الحديثَ[(١)] . فبيَّن : أن كل قضائه في عبده عدل .

* ولهذا يُقَال : « أَطَعْتُكَ بِفَضْلِكَ والمنَّةُ لَكَ ، وعَصَيْتُكَ بعِلْمِك - أو بِعَدْلِكَ - والحُجّةُ لك ، فأسألك بوُجوب حُجّتك عليّ ، وانقطاع حُجّتي إلا ما غفرت لي » .

---

(١) حَدِيث حَسَنٌ : وهو قطعة من حديث أخرجه أبو داود (٤٦٩٩) ، وابن ماجة (٧٧) وأحمد (٥ / ١٨٥) من حديث ابن الديلمي قال : أتيت أُبيّ بن كعب فقلت له : وقع في نفسي شيء من القدر ، فحدثني بشيء لعل اللَّه أن يذهبه من قلبي ، قال : « لو أنَّ اللَّه عذب ... » فذكره . فقال : ثم أتيت عبد اللَّه بن مسعود ، فقال مثل ذلك . قال : ثم أتيت حذيفة ، فقال مثل ذلك . قال : ثم أتيت زيد بن ثابت ، فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك : وقال المنذري في « مختصر السنن » (٧ / ٦٩) : « وفي إسناده : أبو سنان سعيد بن سنان الشيباني وثّقه يحيى بن معين ، وتكلم فيه الإمام أحمد وغيره » إهـ . وقال الألباني في « تخريج السنة » لابن أبي عاصم رقم (٢٤٥) : « إسناده صحيح ورجاله ثقات » .

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : جزء من حديث ابن مسعود رضي اللَّه عنه ؛ رواه أحمد (١ / ٣٩٤ ، ٤٥٢) ، وصحّحه ابن حبان (٢٣٧٢ - موارد) ، والحاكم (١ / ٥١٩) .

وصححه ابن القيم ، واستفاض في شرحه والكلام على فوائده في كتابيه : « شفاء العليل » (٢ / ٢٧٨) ، و « الفوائد » ص (٢٤ : ٢٩) ، وقد صحّحه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على « المسند » (٣٧١٢) ، والألباني في « الصحيحة » (١٩٩) .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « إن » والتصويب من مصادر الحديث .

٦٨ـ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَصْلَحِ
وَلَا الصَّلَاحُ وَيْحَ مَنْ لَمْ يُفْلِحِ

٦٩ـ فَكُلُّ مَنْ شَاءَ هُدَاهُ يَهْتَدِي
وَإِنْ يُرِدْ ضَلَالَ[أ] عَبْدٍ يَعْتَدِي

الشرح

قوله : (**فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ**) تَعَالىٰ (**فِعْلُ الأَصْلَحِ**) أي الأنفع .

(**وَلَا**) يجب عليه جل جلاله فعل (**الصَّلَاحُ**) لعباده ، خلافًا « للمعتزلة »[1] .

(**وَيْحَ**) كلمة تَرَحُّم ، تُقَال لمن وقع في هلكة لا يستحقها ، وهي منصوبة على المصدر ، وقد تُرْفَع وتُضَاف كما هنا .

---

(١) **تنبيه : قوله : (فلم يجب عليه فعل الأصلح .. إلخ) :**
هذه المسألة فيها نزاع طويل بين أهل السُّنة وأهل الأعتزال .
ـ فالمعتزلة يرون : أن اللَّه يجب عليه أن يفعل الأَصْلح والصَّلاح .
ـ وأهل السنة يقولون : لا يجب .
والصحيح التفصيل : وهو أن نقول : إن اللّٰه تعالى يفعل ما كان من مُقْتَضىٰ كماله .
ولكن الميزان في الأصلح أو عدمه ليست عُقُولنا كما تقوله المعتزلة ، ولكنه الواقع الذي يتبين به أن هذا الفعل الذي أجراه اللّٰه عز وجل هو الأصلح » . من « شرح ابن عثيمين للسَّفارينية » .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « إضلال » وما أثبته من « لوامع الأنوار » (١ / ٣٢١ ، ٣٣٥) و « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٢٤) .

وضدها : « ويل » ؛ وأتى بها دون كلمة تأويل ؛ تَرَحُّمًا لمن استزله الشيطان من المسلمين ، مع ظُهور الأدلة .

(مَن) أي شخص بالغ عاقل (لَمْ يُفْلِحِ) أي يفز باتباع الحق .

و « الفلاح » من الكلمات الجوامع ، وهو عبارة عن أربعة أشياء :

« بقاء بلا فناء » ، و« غنى بلا فقر » ، و« عزّ بلا ذل » ،و« علم بلا جهل » . قالوا : فَلا كَلِمَة ؛ أَجْمَعَ للخير منها .

(فَكُلُّ مَنْ) أي شخص (شَاءَ اللَّهُ) تَعَالىٰ (هُدَاهُ) أي توفيقه .

(يَهْتَدي)[(١)] الهداية المطلوبة في قوله تَعَالىٰ : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ .. ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] .

(وَإِنْ يُرِدْ) سبحانه (ضَـــلَالَ عَبْدِ) بترك المأمور ، وارتكاب المحظور[أ] (يَعْتَدِي) بفعل ذلك ، قال تَعَالىٰ : ﴿ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [المدثر : ٣١] .

---

(١) فائدة مهمة : قوله : (فكل من شاء الله هداه يهتدي) :

○ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم : « أي فكل من شاء اللّه هداه من خلقه يهتدي إلى الصراط المستقيم . والمراد هنا الهداية الخاصة ، وهي هداية التوفيق والإلهام المستلزمة للاهتداء . وأما الهداية العامة : كقوله ﴿ أعطىٰ كل شيء خلقه ثم هدىٰ ﴾ ؛ فإنها لا تستلزم الاهتداء التام ، وكذا هداية البيان العام كقوله ﴿ حتى يبين لهم ما يتقون ﴾ لا تستلزم الاهتداء التام . وكذا الهدىٰ بالبيان والدلالة ، إن لم يقترن به هدى آخر بعده ؛ لم يحصل به الاهتداء الذي هو التوفيق والإلهام كقوله : ﴿ فأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمىٰ على الهدى ﴾ . =

[أ] في ط : الهندية » و « المدني » : « المحضور » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ / ٣٣٥) .

فصل

في الكلام على الرزق[أ]

٧٠- وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالِ
أَوْ ضِدِّهِ فَحُلْ عَنِ المُحَالِ

٧١- لِأَنَّهُ رَازِقُ كُلِّ الخَلْقِ
وَلَيْسَ مَخْلُوق بِغَيْرِ رِزْقِ

الشرح

قوله : (وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ) (١) أي المُرْتَزِق ينتفع بحصوله سواء كان

= وهو سبحانه ما عدل عن موجب العدل والإحسان في هداية من هدى وإضلال من ضل ، فلم يطرد عن بابه من يليق به التقريب ، بل طرد من لا يليق به إلا الطَّرد والإبعاد » إهـ . من « حاشيته علىٰ السفارينية » ص (٢٤) .

(١) فائدة مهمة : قوله : (والرزق ما ينفع من حلال .. إلخ) :

○ قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والرزق يُرادُ به شيئان : أحدهما : ما ينتفع به العبد . والثاني : ما يملكه العبد . فهذا الثاني ، هو المذكور في قوله ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ . وقوله ﴿ وأنفقوا مما رزقناكم ﴾ وهذا هو الحلال الذي ملكه اللَّه إيّاه .
وأما الأول : فهو المذكور في قوله : ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على اللَّه رزقها ﴾ . وقوله ﷺ : « إن نفسًا لن تموت حتى تستكمل رزقها » ونحو ذلك .
والعبد قد يأكل الحلال والحرام فهو رزق بهذا الاعتبار ؛ لا بالاعتبار الثاني ، وما اكتسبه ولم ينتفع به هو رزق بالاعتبار الثاني دون الأول ، فإن هذا في الحقيقة مال وارثه لا ماله واللَّه أعلم » إهـ . « مجموع الفتاوى » (٨ / ٥٤١) . =

[أ] العنوان مُضَاف من « لوامع الأنوار » (١ / ٣٤٣) .

ذلك المنتفع به (مِنْ حَلَالٍ) وهو ما انحلت عنه التَّبِعات ضد الحرام .

(أَوْ ضِدِّهِ) أي ضد الحلال ، وهو الحرام .

أي : ما منع منه شرعًا ؛ إما لصفةٍ في ذاته ظاهرة ، كالسُّم والخمر ؛ أو خفيَّة كالرِّبا ، ومُذَكى المجوسي ونحوه ؛ لأنه في حكم الميتة ، وإما لخلل في تحصيله ، كالرّبا أو الغصب[أ] ، ونحو ذلك .

فكل ذلك رزق ؛ لأن الله يَسُوقُه للحيوان فَيَتَغَذَّى به .

= ○ وفي تعليق يُنسَب إلى الشيخ عبد الله البابطين ما لفظه :

« لا ريب أن ما ذكره المؤلف رحمه الله أولى بالصواب ، لكن ينبغي أن يُعْرَف : أن رزق الله تعالى على نوعين :

أحدهما : خاص وهو الرزق الحلال للمؤمنين .

وهذا هو الرزق النافع الذي لا تبعة فيه كما قال تعالى : ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا ﴾ . وقال تعالى : ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ﴾ .

وأما النوع الثاني : فهو رزق عام يكون فيه قوام البدن فقط ، وإن كان قد يكون فيه تَبِعَة .

وهذا هو رزق البهائم والرزق الحرام ، ومنه رزق الكفار فإن الكفار لا يرفعون لقمة إلى أفواههم ولا يتجرعون جرعة ماء إلا حوسبوا عليها كما يفيده قوله تعالى : ﴿ قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ﴾ وقوله : ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح ﴾ فإن مفهوم الآيتين يدل على أن الكفار عليهم تَبِعَة فيما يطعمونه ويلبسونه ، وليس بخالص لهم ولأن الله تعالى إنما أباح لنا الأكل والشرب واللباس لنستعين بها على طاعته لا عَلَىٰ معصيته . وبهذا التفصيل يتضح المعنى ولله الحمد . والله أعلم » اهـ .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « كالربو أو الغصب » والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ / ٣٤٤) .

(**فَحُل**) أي زل (**عَن المُحَال**) أي الخطأ .

* قال في « القاموس » : « والمُحَال من الكلام ـ بالضم ـ ما عدل عن وجهه كالمستحيل »[1] .

ومُرَادُه بذلك : مذهب « المعتزلة » القائلين : إن الإنسان إذا تغذَّى طول عُمره بالحرام ، لم يرزقه اللَّه .

وما ذهبوا إليه مُحَال ؛ (**لأنه**) تَعَالىٰ (**رَازِقُ كُلِّ الخَلْقِ**) كما دلَّت على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة :

* قال تَعَالىٰ : ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود : ٦] .

(**وَلَيْسَ**) يوجد (**مَخْلُوق**) من سائر الحيوانات ، ويبقى (**بِغَيْرِ رِزْقِ**)

فظهر فساد مذهب « المعتزلة » ، وصِحَّة مذهب « أهل السنة » ؛ فإن اللَّه تَعَالىٰ قَسَّمَ بين الخلق معايشهم في الحياة الدنيا ، ومَعْلُومٌ ؛ أن الحرام معيشة لبعض الأنام ، واللَّه الفَعَّالُ لما يريد .

* * * *

---

(١) « القاموس المحيط » : (حول)

٧٢ـ وَمَنْ يَمُتْ بِقَتْلِهِ مِنَ البَشَرِ
أَوْ غَيْرِهِ فَبِـ « القَضَاءِ وَالقَـدَرِ »

٧٣ـ ولَمْ يَفُتْ مِنْ « رِزْقِهِ » وَلَا « الأَجَلْ »
شَيءٌ فَدَعْ أَهْلَ الضَّلَالِ وَالخَطَلْ

الشرح

قوله : (**وَمَنْ يَمُتْ**) أي من سائر الحيوانات (**بِقَتْلِهِ**) من سائر أنواع القتل .

(**مِنَ البَشَرِ**) الإنسان ذكرًا كان أو أنثىٰ ، واحدًا أو جمعًا .

(**أَوْ غَـيْرِهِ**) أي غير البشر ، من سائر الحيوانات .

(**فَـ**) موته (**بالقَضَاءِ**) أي بقضاء اللّٰه تَعَالىٰ[1] .

---

(١) مسألة مهمة :

○ سئل شيخ الإسلام ابن تيمية : عن المقتول ؛ هل مات بأجله ؟ أم قطع القاتل أجله ؟

فأجاب : المقتول كغيره من المَوتىٰ ، لا يموت أَحدٌ قبل أَجله ، ولا يتأخر أحد عن أجله ، بل سائر الحيوان والأشجار لها آجال لا تَتَقدّم ولا تتأخر ، فإن أجل الشّيء هو نهاية عمره ، وعمره مُدّة بقائه ، فالعمر مُدّة البقاء ، والأجل نهاية العمر بالانقضاء .

وقد ثبت في « صحيح مسلم » وغيره عن النبي ﷺ أنّه قال : « قدَّر اللّٰه مَقَادِير الخَلَائِق قَبل أَنْ يَخْلُق السّموات وَالأَرْض بِخمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ، وَكَانَ عَرشُه على الماء » .

وثبت في « صحيح البخاري » أن النّبي ﷺ قال : « كان اللّٰه وَلَم يَكُن شَيءٌ قَبْلَهُ ، وَكَانَ عَرشُه عَلَىٰ المَاء ، وَكَتَبَ في الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ وخَلَقَ السّمواتِ وَالأَرْضَ ـ وفي لفظ ـ ثمّ خَلَقَ السّمَواتِ وَالأَرْضَ » .

وقد قال تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُم لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ . =

وهو لغة : الحُكْم .

وعُرْفًا : إرادة اللَّه الأزلية ، المتعلقة بالأشياء علىٰ ما هي عليه فيما لا يزال .

(وَالقَدَر) أي بتقدير اللَّهِ تَعَالىٰ .

= واللَّه يعلم ما كان قبل أن يكون ، وقد كتب ذلك ، فهو يعلم أن هذا يموت بالبَطْن ، أو ذات الجَنْب ، أو الهَدْم ، أو الغرق وغير ذلك من الأسباب ، وهذا يموت مَقْتولاً : إمَّا بالسُّم ، وإمَّا بالسَّيف ، وإمَّا بالحَجَر وإما بغير ذلك من أسباب القتل ، وعِلْمُ اللَّه بذلك ، وكتابته له ، بل مَشِيئَته لكل شيء ، وخلقه لكل شيء لا يمنع المَدْح والذَّم والثَّواب والعقاب ، بل القاتل إن قتل قتيلًا أمر اللَّه به وَرَسُوله ، كالمجاهد في سبيل اللَّه ـ أثابه اللَّه ـ أثابه اللَّه على ذلك ، وإن قتل قتيلًا حرمه اللَّه ورسوله ـ كقتل القطاع والمعتدين ـ عاقبه اللَّه على ذلك ، وإن قتل قَتِيلًا مُبَاحًا ـ كقتيل المقتص ـ لم يثب ولم يعاقب إلا أن يكون له نية حسنة ، أو سيئة في أحدهما .

والأجل أجلان « أَجَلٌ مُطْلَق » يعلمه اللَّه ، و « أجل مُقَيَّد » وبهذا يتبيَّن معنىٰ قوله ﷺ : « مَنْ سَرَّه أن يُبْسَط لَهُ فِي رِزْقِه ، ويُنْسَأ له في أَثَرِه فَلْيَصِل رَحِمَه » .

فإنَّ اللَّه أمر الملك أن يكتب له أجلًا وقال : « إن وَصَلَ رَحِمهُ زِدْتهُ كذا وكذا » والملك لا يعلم أيزداد أم لا ، لكن اللَّه يعلم ما يستقر عليه الأمر ، فإذا جاء ذلك لا يتقدم ولا يتأخر .

ولو لم يقتل المَقْتول ، فقد قال بعض القدرية : إنه كان يعيش ، وقال بعض نفاة الأسباب : إنه يموت ، وكلاهما خطأ ، فإن اللَّه علم أنه يموت بالقتل ، فإذا قدِّر خلاف معلوم كان تَقْدِيرًا لما لا يكون لو كان كيف كان يكون ، وهذا قد يعلمه بعض الناس ، وقد لا يعلمه ، فلو فرضنا أن اللَّه علم أنه لا يقتل ، أمكن أن يكون قدر موته في هذا الوقت ، وأمكن أن يكون قدر حياته إلى وقت آخر ، فالجزم بأحد هذين على التَّقدير الذي لا يكون جهل .

وهذا كمن قال : لو لم يأكل هذا ما قدر له من الرِّزق ؟! كأَنْ يَمُوت أو يُرْزَق شيئًا آخر ، وبمنزلة من قال : لو لم يحبل هذا الرَّجل هذه المرأة هل تكون عقيمًا أو يحبلها رجل آخر ؟! ولو لم تزدرع هذه الأرض هل كان يزدرعها غيره ، أم كانت تكون مواتًا لا يزرع فيها ؟ وهذا الذي تعلَّم القرآن من هذا لو لم يعلمه ، هل كان يتعلم من غيره ؟ أم لم يكن يتعلم القرآن البتة ومثل هذا كثير » إهـ . « مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية » (٨ / ٥١٦ ـ ٥١٨) .

* قال الخطابي : « قد يَحْسَب كثير من الناس ؛ أن معنى القدر من اللَّه تَعَالىٰ ، والقضاء [منه] ، معنى الإجبار والقهر للعبد ، على ما قضاه وقدره ، ويَتَوَهَّم أن قوله ﷺ : « فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى »[1] من هذا الوجه وليس كذلك ، وإنما معناه الإخبار عن تَقَدُّم علم اللَّه تَعَالىٰ بما يكون من أفعال العباد واكتسابهم ، وصُدُورها عن تقدير منه ، وخَلْقٍ لها ، خيرها وشرها »[2] .

(وَلَم يَفُتْ) علىٰ المقتول ، ولا غيره (مِن رِزْقِهِ) المقسوم له ، في علم اللَّه تَعَالىٰ (وَلَا) فاته أيضًا من (الأَجَل) المحتوم (شَيءٌ) ولا لحظة واحدة .

(فَدَع) أي اترك (أَهْل الضَّلَال) من طوائف الاعتزال .

(وَ) دع أهل (الخَطَل) أي الكلام الفاسد وأهل الضلال هم القائلون : إن للمقتول أجلين ؛ القتل ، والموت ، وأنه لو لم يُقْتَل لَعَاشَ إلى أجله الذي هو الموت ، وهذا قول باطل .

* ففي « الصَّحيحين » عن عبد اللَّه بن مسعود قال : حدثنا رسول اللَّه ﷺ ، وهو الصادق المصدوق : « إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُه فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً ، ثُمَّ يَكُون عَلَقَةً ، مثلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً ، مثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ المَلَكُ ، فَيَنْفُخُ فِيه الرُّوحَ ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ :

---

(١) رواه مسلم (٢٦٥٢) (١٥) من حديث أبي هريرة .

* قوله : « فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ » :برفع آدم ، وهو فاعل . أي غلبه بالحُجة ، وظهر عليه .

(٢) « معالم السُّنن » (٧ / ٦٩) وما بين المعقوفين زيادة منه .

بِكَتْبِ رِزْقِهِ ، وَأَجَلِهِ ، وَعَمَلِهِ ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ »[1] .

وقد ورد أن هذه الكتابة تُكْتَبُ بين عيني الجنين[2] .

* قال الحافظ ابن رجب : « وبكل حالٍ فهذه الكتابة التي تُكْتَب للجنين في بطن أمه ، غير كتابة المقادير السابقة لخلق الخلائق المذكورة في قوله تَعَالَىٰ : ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا .. ﴾ [الحديد : ٢٢][3] .

* وفي « صحيح مسلم » عن عبد اللَّه بن عمرو مرفوعًا : « إِنَّ اللَّه تَعَالَىٰ قَدَّر مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ ، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمواتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفِ سَنَة »[4] .

* قال علماء الحديث : « فَيُكْتَبُ رزقه ؛ قليلًا كان أو كثيرًا ، وصفته ؛ حلالًا كان أو حرامًا أو مَكْرُوهًا ، ويُكْتَبُ أَجله طويلًا كان أو قصيرًا . واللَّه أعلم » .

○○○○

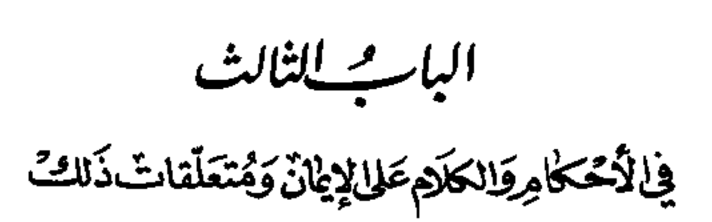
---

(١) البخاري (٣٢٠٨) و (٣٣٣٢) و (٦٥٩٤) و (٧٤٥٤) ومسلم (٢٦٤٣) .

(٢) رواه البزار (٢١٤٩) ، وأبو يعلى (٥٧٧٥) ، وصحّحه ابن حبان (٦١٧٨) من حديث ابن عمر رضي اللَّه عنهما .

(٣) « جامع العلوم والحكم » (١ / ١٦٨) .

(٤) مسلم (٢٦٥٣) (١٦) .



- فصل : في الكلام على القضاء والقدر .
- فصل : في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها .
- فصل : في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طـوائف الملحدين .
- فصل : في الكلام على الإيمان .

* * * *



الباب الثالث

في الأحكام والكلام على الإيمان ومتعلقات ذلك

اعلم أن الأحكام : جمع حُكْم .

وهو عند « الأصوليين » : خطاب اللَّه المُتَعَلِّق بأفعال المكلف من حيث أنه مُكَلَّف(١) .

وهي خمسة ؛ لأن الحكم إن عُوقِبَ تاركه فهو « واجب » ، أو فاعله فهو « حرام » أو أثيب فاعله فهو « ندب » ، أو تاركه فهو « مَكْرُوه » . أو لم يُثِب ولم يُعَاقب فهو « مُبَاح » .

○ وقد اختلف الناس في عِلَّة التكليف :

ـ فذهبت « الجَبْرية » : إلى أن ذلك صادر عن مَحْض الإرادة وصرف المشيئة ، وأنه لا عِلَّة ولا حِكْمَة .

ـ وذهب « القَدَرية » : إلى أن ذلك استئجـار[أ] منه لعباده ؛ لينالوا أجرهم بالعمل .

وبُطْلان هذين المذهبين أوضح من أن يقام عليه دليل !!

(١) راجع : « مذكرة في أصول الفقه » للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص (١٠) .

[أ] في ط : « الهندية » : « استجار » وفي ط « المدني » : « استئجار » والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ / ٢٥٣) .

ـ وأما مذهب أهل الحق ، أهل البصائر أتباع الرسل : فحكمة اللَّه تعالى في تكليفهم ، ما كلفهم به أعظم عندهم وَأَجَلّ مما يخطر بالبال ، أو يُعَبّر عنه بالمقال ، ويعلمون أن من حكمته تعالىٰ في أمره ونهيه ، كونه أهلًا أن يُعْبَد وحده لا شريك له ، وأن يُطَاع فلا يُعْصَىٰ ، ويذكر فلا يُنْسَىٰ ، ويُشْكَر فلا يُكْفَر .

○ وإلى هذا المقام أشار بقوله :

٧٤ـ وَوَاجِبٌ عَلَىٰ العِبَادِ طُرًّا
أَنْ يَعْبُدُوهُ طَاعَةً وَبِرًّا

٧٥ـ وَيَفْعَلُوا الفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَرْ
حَتْمًا وَيَتْرُكُوا الَّذِي عَنْهُ زَجَرْ

الشرح

قوله : (**وَوَاجِبٌ عَلَىٰ العِبَادِ طُرًّا**) أي جميعًا ، وهو منصوب علىٰ الحال (**أَنْ يَعْبُدُوهُ**) سبحانه وتعالىٰ .

و « العبادة » : ما أمر به شرعًا ، من غير إطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي[1] .

(**طَاعَةً**) أي لأجل الطاعة وامتثال الأمر .

---

(١) وما أحسن تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية للعبادة قال : « العبادة : اسمٌ جامعٌ لِكُلِّ ما يُحبّه اللّه ويَرْضَاه ، من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة » إهـ . « العبودية » ص (٣) .

(وَبِــرًّا) أي لأجل البر والإحسان ؛ الناشئ عنهما المحبة ، فهو سبحانه أَهْلٌ أن يُعْبَد ، وَأَهْلٌ أن يكون الحب كله له ، والعبادة له ، حتى لو لم يخلق جَنَّةً [ولا نارًا][أ] ، ولا وَضَع ثَوابًا ، ولا عقابًا .

(وَيَفْعَلُوا) يعني : العباد (الفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَرْ) فإن كان على سبيل الحتم والوجوب ، فَعَلوه (حَتْمًا) أي لزومًا .

* قال في « النهاية » : « الحتم اللازم الواجب الذي لا بُدَّ من فِعْلِه »[1] .

وإن كان على سبيل النَّدب والإرشاد ، فعلوه نَدْبًا .

(و) أن (يَتْرُكُوا) الشيء (الَّذِي عَنْهُ زَجَر) أي منع .

والزجر يفيد التحريم ، وإن لم يكن على سبيل الزجر ، فالمكروه وخلاف الأَوْلَىٰ .

* * * *

---

(١) « النهاية في غريب الأثر » لابن الأثير (١ / ٣٣٨) .

[أ] ما بين المعقوفين زيادة من « لوامع الأنوار » (١ / ٣٥٣) .

فصل

في الكلام على القضاء والقدر

٧٦- وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ
فَوَاقِعٌ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ

٧٧- وَلَيْسَ وَاجِبًا[أ] عَلَىٰ العَبْدِ « الرِّضَا »
بِكُلِّ مَقْضِيٍّ وَلَكِنْ بِالقَضَا

٧٨- لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَىٰ
وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَىٰ

الشرح

قوله : (**وَكُلُّ مَا**) أي شيء (**قدَّره**) سبحانه وتعالىٰ .

(**أَوْ قَضَاهُ**) من سائر الأشياء (**فـ**) هو (**واقع حَتْمًا**) لازمًا .

(**كَمَا قَضَاهُ**) أي حكم به وقدره ، حسبما سبق في علمه ، وجرىٰ به القلم في الكتاب الذي كتبه قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف عام ، المذكور في قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحديد : ٢٢] .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » وأيضًا « لوامع الأنوار » (١ / ٢٥٩) : « واجب » ، والتصويب من « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٢٦) .

○ قال العلامة الحافظ « ابن رجب » : « والإيمان بالقَدَر على درجتين :

أحدهما : الإيمان بأن الله تعالىٰ سَبَقَ في علمه ما يعمله العباد من خير وشر وطاعة ، ومعصية قبل خلقهم ، ومن هو منهم من أهل الجنة ، ومن هو منهم من أهل النار ، وأعدَّ لهم الثواب والعقاب ؛ جزاء لأعمالهم قبل خلقهم وتكوينهم ، وأنه كتب ذلك عنده وأحصاه ، وأن أعمال العباد تجري على ما سبق في علمه وكتابه .

والدرجة الثانية : أن الله خلق أفعال العباد كلها من الكفر والإيمان ، والطاعة ، والعصيان وشاءَهَا منهم .

فهذه الدرجة يثبتها « أهل السنة والجماعة » ، وتنكرها « القدرية » .

والدرجة الأولى أثبتها كثير من « القدرية » ونفاها غلاتهم ، كـ « معبد الجهني » الذي سأل ابن عمر عن مقالة ، وكـ « عمرو بن عبيد » وغيره »[1] .

* قال العلماء : « والمنكرون لهذا ـ أي العلم القديم ـ القائلون الأمر أنف ، وقد انقرضوا ، وهم الذين كفَّرَهم الإمام « مالك » ، والإمام « الشافعي » ، والإمام « أحمد » وغيرهم من الأئمة »[2] .

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله سره : « وأما هؤلاء : يعني الفرقة الثانية ، فإنهم مبتدعون ضالون ، لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك ..

---

(١) « جامع العلوم والحكم » (١ / ١٠٣) .

(٢) قال القرطبي : « وقد انقرض هذا المذهب فلا يعرف أحد ينسب إليه من المتأخرين » .

* قال : « وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم ، لكن من كان داعية لم يُخَرِّجُوا له . وهذا مذهب « فقهاء الحديث » ، كالإمام « أحمد » وغيره[1] .

* قال « الإمام أحمد » : « لو تركنا الرواية عن « القدرية » لتركنا أكثر أهل البصرة »[2] .

* وقال شيخ الإسلام « ابن تيمية » رضي اللَّه عنه : « هذا لأن مسألة خلق أفعال العباد ، وإرادة الكائنات مسألة مشكلة »[3] .

○ وروى عن الإمام الشافعي[4] رضي اللَّه عنه أنه قال ـ لما سُئِلَ عن القدر :

مَا شِئْتَ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ ... وَمَا شِئْتُ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُن

خَلَقْتَ العِبَادَ عَلَى مَا عَلِمْتَ ... فَفِي العِلم يَجْرِي الفَتَى وَالْمُسِن

عَلَى ذَا مَنَنْتَ وَهَذَا خَذَلْتَ ... وَهذَا أَعَنْتَ وَذَا لَمْ تُعِن

فمِنهُم شَقِيٌّ وَمنْهُمْ سَعِيدٌ ... وَمِنْهُمْ قَبِيحٌ وَمِنْهُمْ حَسَن

---

(١) راجع : « الإيمان » لابن تيمية ضمن « مجموع الفتاوى » (٧ / ٣٨٥) ، و « لوائح الأنوار » (٢ / ١٢٣) ، و « فتح الباري » (١ / ١٤٥) .

(٢) « الإيمان » ضمن « مجموع الفتاوىٰ » لابن تيمية (٧ / ٣٨٥) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) **الأبيات** : أخرجها البيهقي في « مناقب الشافعي » (١ / ٤١٢ ، ٤١٣) بسنده إلى الربيع قال : سئل الشافعي عن القدر فقال : فذكرها . وعنده من طريق آخر (٢ / ١٠٩) إلى المزني قال : دخلت على الشافعي في مرضه الذي مات فيه فأنشدني لنفسه : فذكرها .
والأبيات أيضًا في : « البداية والنهاية » (١٠ / ٢٥٤) و« طبقات الشافعية » (١ / ٢٩٥) .

هذا ، والبحث طويل عريض ، وإن أحببت زيادة الاطلاع ، وتحقيق البحث فعليك بمؤلفات الإمام شيخُ الإسلام « ابن تيمية » ، وتلميذه « الإمام ابن القيم » فقد ألف هذا الإمام كتابًا سمّاه « شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر ، والحكمة والتعليل »[1] لم يؤلف مثله لا قبله ولا بعده فيما علمت .

(**وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَىٰ العَبْدِ**) المكلف (**الرِّضىٰ**) وهو سُكُون القلب وطمأنينته (**بِكُلِّ مَقْضِيٍّ**) بل فيه تفصيل :

ـ لأنه إما أن يكون مقضيًا دينيًا شرعيًا : فالواجب على العبد أن لا يختار في هذا النوع غير ما اختاره اللَّه له ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّه وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب : ٣٦] .

فاختيار العبد خلاف ذلك مُنَافٍ لإيمانه تسليمًا ، ورضاه باللَّه ربًا ، وبالإسلام دينًا ، وبمحمد رسولًا .

ـ وإما أن يكون كونيا قدريا : كالمصائب التي يُبْتَلىٰ بها العبد ، فهذا لا يضره فراره منها إلى القدر الذي يرفعها عنه ويكشفها ، وليس في ذلك مُنَازعة للربوبية ، وإن كان فيه منازعة للقدر بالقدر .

---

(١) وهو مطبوع أكثر من طبعة إلا أن جميع الطَّبعات ينقصها : « الباب الثاني والعشرون : في طرق إثبات حكمة الرب تعالىٰ في خلقه وأمره وإثبات الغايات المطلوبة والعواقب الحميدة التي فعل وأمر لأجلها » وهو هام جدًا ، يسّر اللَّه السبيل ، للحصول على نسخ خطية لتدارك هذا النقص .

(**وَلَكِنْ**) يجب الرضىٰ (**بِالْقَضَاء**) ؛ فإن لفظ « الرِّضىٰ بالقضاء » لفظ مَحْمُودٌ مأمور به .

(**لأَنَّه**) أي القضاء (**مِنْ فِعْلِهِ**) أي من فعل اللّٰه (**تَعَالىٰ**) فترضىٰ بفعله تعالى ، دون المعصية الصادرة من العبد .

(**وَذَاكَ**) أي المقضي[أ] المبغوض للّٰه ولرسوله من المعاصي والظلم لا يرضى به العبد ؛ لأنّه (**مِن فِعْل**) الشخص (**الَّذِي تَقَالَىٰ**) تفاعل من قلاه كَرَمَاهُ رفضه وأبغضه : أي من فعل الذي أتىٰ بما يبغضه اللّٰه بإتيانه به من المعاصي والظلم ، فهذا لا يَسُوغ الرِّضىٰ به .

****

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « المقتضى » وما أثبته من « لوامع الأنوار » (١ / ٢٦٢) .



في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها[أ]



اعلم وفقنا الله وإياك أن أول اختلاف وقع في هذه الأمة : هو خلاف « الخوارج » حيث أخرجوا عُصَاة الموحدين من الإسلام بالكلية ، وأدخلوهم في دائرة الكفر ، وعَامَلوهم معاملة الكفار ، واسْتَحلُّوا بذلك دِمَاء المسلمين وأموالهم .

* ثم حَدَثَ بعدهم[ب] خلاف « المعتزلة » ، وقولهم : « إن مُرْتَكِب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر » ، ويُثْبِتُون « المنزلة بين المنزلتين » .

* ثم حَدَثَ خلاف « المرجئة »(١) ، وقولهم : « إنَّ الفاسق مؤمن كامل الإيمان » .

---

(١) « المرجئة » : الإرجاء في اللغة التأخير ، وسمُّوا مُرجئة ؛ لأنهم أخروا العمل عن الإيمان وهم فرق :

الأولى : مرجئة الجهمية : يقولون : الإيمان المعرفة بالقلب فلا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة .

الثانية : منهم من يقول الإيمان القول باللسان ، وهو قول الكرامية .

الثالثة : من يقول الإيمان التصديق بالقلب والنطق باللسان . وهذا هو المشهور عن بعض أهل الفقه مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة .

وراجع : « مقالات الإسلاميين » (١ / ٢١٣ - ٢١٤) ، و « الفرق بين الفرق » (٢٠٢ - ٢٠٣) ، « شرح الطحاوية » لابن أبي العز (٢٧٣) ، و « مجموع الفتاوى » (٧ / ١٩٥ ، ٥٤٣) ، و « لوائح الأنوار السنية (١ / ٣٣١ - ٣٣٣) .

[أ] زاد في « الهندية » ، و« المدني » : « للصحابة » !!! وما أثبته من « لوامع الأنوار » (١ /) .

[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » : « بعضهم » وهو خطأ .

وقد صنَّف العلماء قديمًا وحديثًا في هذه المسائل تصانيف متعددة ، وبيَّنُوا ما هو الحق فيها ، وصرَّحوا : أن الفاسق المِلِّي ، مُرْتَكِب الكبيرة ، فاسق بِكَبِيرته ، مُؤمنٌ بإيمانه وهو تحت مشيئة اللَّه تعالى .

○ ولهذا قال :

٧٩ـ وَيَفْسُقُ المُذْنِبُ بِـ « الكَبِيرَهْ »
كَـذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ « الصَّـغِـيرهْ »

٨٠ـ لَا يَخْرُجُ المَرْءُ مِنَ « الإِيمَانِ »
بِـ « مُـوبِقَـاتِ الذَّنـبِ » وَ « العِـصْيَانِ »

الشرح

قوله (**وَيَفْسُقُ**) أي المسلم المكلَّف (**المُذْنِبُ بـ**) إتيان المعصية (**الكَبِيرَة**) وأصل الفسوق : الخروج عن الاستقامة ، والجور ، وبه سُمِّيَ العاصي فاسقًا .

و « الكبيرة » : كل معصية فيها حَدٌّ في الدنيا أو وَعِيدٌ في الآخرة ،

* وزاد « شيخ الإسلام ابن تيمية » رحمه اللَّه تعالى : « أو وَرَدَ فيها وَعِيدٌ بنفي إيمان أو لَعْنٍ ونحوهما »[١] .

* وإلى ذلك أشار العلامة « موسى الحجاوي »[٢] بقوله :

---

(١) راجع : « مجموع فتاوى شيخ الإسلام » (١١ / ٦٥٠ - ٦٦٠) .

(٢) من منظومة له في الكبائر ؛ راجع مقدمتنا للكتاب .

فَمَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا أَوْ تَوَعُّدٍ بِأُخْرَى فَسِمْ كُبرَى عَلَى نَصِّ أَحْمَدِ
وَزَادَ حَفِيدُ المَجْدِ أَوْجَا وَعِيدُهُ بِنَفْيٍ لإِيمَـــانٍ وَلَعْـــنٍ لِمُبْعَدِ

(كَذَا) أي مثل إتيان الكبيرة .

(إِذَا أَصَرَّ بِالصَّغِيرة) الباء بمعنىٰ علىٰ ، أي : على الجريمة الصغيرة ، والإصرار : لزومها ودوامه عليها ، وأما من أَتْبَعَهَا بالتوبة والاستغفار ، فليس بِمُصِرٍّ عليها ، وفي الحديث « ما أَصَرَّ مَن اسْتَغْفَرَ »[1] .

(لَا يَخْرُجُ المَرْءُ مِنَ الإِيمَانِ) الآتي تعريفه .

(بِمُوبِقَاتِ الذَّنبِ) أي : المُهْلِكَات ، جمع موبقة . سميت الجريمة الكبيرة ؛ لأنها سبب لإهلاك مرتكبها في الدنيا بما يترتب عليها من العقاب وفي الآخرة من العذاب ، و « ال » في الذنب للجنس أو الاستغراق ، فيشمل كل الذنوب والعصيان دون الشرك بالله تعالىٰ .

(وَالعِصْيَانِ) ضد الطاعة ، وهو يُرَادف الذنب ، فالمؤمن لا يخرج من الإيمان بمُلَابَسة كبائر الذنوب والعصيان .

* كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨ ، ١١٦] .

---

(١) **إسناده ضعيف** : أخرجه أبو داود (١٥١٤) ، والترمذي (٣٥٥٤) ، والمروزي في « مسند أبي بكر الصديق » برقم (١٢١ ، ١٢٢) . من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقال الترمذي : « حديث غريب ، إنما نعرفه من حديث أبي نصيرة ، وليس إسناده بقوي » . وضعَّفه الألباني في « ضعيف سنن أبي داود » (٣٢٦) .

* وفي الحديث القدسي ، الذي رواه « الترمذي » عن أنس مرفوعًا : « يَا ابْنَ آدَمَ ، إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا ، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً »[(١)] .

فدلَّت الآية ، وحديث أنس [علىٰ][أ] أن من جاء مع التوحيد بملء الأرض خطايا ، لَقِيَهُ اللَّه بملئها مغفرة ، مع مشيئة اللَّه تعالى ، فإنْ شَاء غفر لهُ ، وإن شاء عذَّبه وأخذه بذنبه ، ثم كان عاقبته أن لا يُخَلَّد في النار ، بل يخرج منها ثم يدخل الجنة[(٢)] .

****

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : وهو جزء من حديث أخرجه التِّرمذي (٣٥٤٠) من حديث أنس بن مالك رضي اللَّه عنه وقال : « حديث حَسَنٌ » .
وقال الحافظ ابن رجب : « وإسناده لا بأس به »
وقال الألباني : « ورجاله موثقون غير كثير بن فائد فلم يوثقه غير ابن حبان وفي « التقريب » : أنه مقبول » إهـ . « الصحيحة » (١ / ٢٠٠) .
والحديث له شواهد كثيرة يتقوىٰ بها ذكرها ابن رجب ، في شرحه للحديث في « جامع العلوم والحكم » « الحديث الثاني والأربعون » ، ولذلك صحَّحه الحافظ ابن القيم في « مدارج السالكين » (٢ / ٤١) .

(٢) قال الحافظ ابن رجب : « إن هذا التوحيد هو الإكسير الأعظم ، فلو وُضع منه ذرة عَلَىٰ جِبال الذُّنوب والخطايا لَقَلبها حَسَنات » إهـ . « جامع العلوم والحكم » (٢ / ٤١٧) .

[أ] ما بين المعكوفين زيادة يستقيم بها السياق .

٨١ـ وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا
مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ حُوبَا

٨٢ـ وَيَقْبَلُ المَوْلَىٰ بِمَحْضِ الفَضْلِ
مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُنفَصِلِ

٨٣ـ مَا لَمْ يَتُبْ مِنْ « كُفْرِهِ » بِضِدِّهِ
فَيَرْتَجِعْ عَنْ « شِرْكِهِ » وَصَدِّهِ

الشرح

قوله : (**وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ**) أي علىٰ المذنب .

(**أَنْ يَتُوبَا**) بألف الإطلاق للوزن ، أي يرجع عن الذنب بأن يُقْلِع عنه ويندم عليه ، ويَعْزم على أن لا يعود إليه ، ويرضى الآدمي عن ظلامة إن تعلَّقت به .

(**مِنْ كُلِّ مَا**) أي شيء (**جَرَّ**) أي قاد (**عَلَيهِ**) أي على المُذْنِب .

(**حُوبَا**) أي إثمًا .

(**وَيَقْبَلُ المَوْلَىٰ**) الذي هو رب العالمين .

(**بِمَحْضِ الفَضْلِ**) أي خالص الكرم ، من كل عبد مذنب تاب إلى اللَّه تعالى توبة نصوحًا بشروطها المذكورة قريبًا .

ولا بد أن تكون (**من**) شخص مسلم (**غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ**) باللَّه ورسوله[١]؟

(**مُنفَصِلِ**) عن الدين سواء كان مُرْتدًا ، أم كافرًا أصليا ، فلا تقبل توبته من الذنوب .

(**مَا لَمْ يَتُبْ**) أي يرجع .

(**مِنْ كُفْرِهِ**) فَيُسْلِـم وَيُقِرُّ للَّه بالوحدانية ، ولنبيه ﷺ بالرسالة ، ويؤمن بجميع ما جاء به النبي ﷺ ، ويَتَّصِف من بعد رجوعه عن الكفر (**بِضِدِّهِ**) من الإسلام .

(**فَـ**) لا يُقْبَل منه ، ما لم (**يَرْتَجِعْ عَنْ شِرْكِهِ**) الذي كان مُتَّصِفًا به .

(**وَصَدِّهِ**) أي إعراضه عن الدِّين .

ـ فإن كان مرتدًّا بإنكار ما عُلِمَ من الدين بالضرورة ، إيجابًا وتحريمًا ؛ فيرجع عن إنكاره ذلك .

ـ وإن كان مشركًا معتقدًا أن للَّه شريكًا يستقل بالنفع والضر وعلم الغيب ؛ فلا بُدَّ من رجوعه عَمَّا كَفَر به حتى تُقْبَل توبته .

* * * *

---

(١) **تنبيه : قوله : (من غير عبد كافر منفصل) :**

فيه نظر ؛ لأنه قال « ما لم يتب » ، وكلامنا في التوبة ، فإذا تاب تاب اللَّه عليه ، ولو كان كافرًا أما إذا مات على المعصية ، وهي غير كفر ، فهذه هي التي تكون تحت المشيئة إن شاء اللَّه غَفَرَ له ، وإن شاء عاقبه . من « شرح ابن عثيمين للسفارينية » .

٨٤ـ وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الخَطَا
فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِذِي العَطَا

٨٥ـ فَإِنْ يَشأْ يَعْفُو وَإِن شَاءَ انْتَقَمْ
وَإِنْ يَشَأْ أَعْطَىٰ وَأَجْزَلَ النِّعَمْ

الشرح

قوله : (وَمَنْ يَمُتْ) أي أيّ أمرئ[أ] مُذْنب أدركه الموت وهو مُصِرٌّ علىٰ ذنوبه (وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الخَطَا)(١) الذي ارتكبه (فَأَمْرُهُ) الذي يؤول إليه (مُفَوَّضٌ) أي مَوْكُول ، ومردود .

(لِذِي) أي صاحب (العَطَا) الواسع ويمد .

وفي الأسماء الحسنىٰ : « المعطي » أن يعطي من يريد ما يريدَ .

ومن ثم قال : (فَإِنْ يَشأْ) سبحانه وتعالى (يَعْفُو)[ب] يعني : أي يتجاوز عمَّن مات مُرْتَكِبًا لذنوبه ، ولم يَتُب منها ، والعفو : التَّجاوز عن الذنوب ، وترك العقاب عليه .

---

(١) قوله : (ولم يتُب من الخطا) :
أي : من غير الشرك ، فإن الشرك لا يغفره اللّٰه ودليل هذا قول اللّٰه تعالى : « إن اللّٰه لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ وهذه الآية قاضية على كل ذنب ماعدا الشرك .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « أمر » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (١ / ٣٨٧) .
[ب] ما بين القوسين ساقط من ط : « الهندية » و « المدني » ، وأثبته من « لوامع الأنوار » (١ / ٣٨٧) .

(**وَإِن شَاءَ انْتَقَم**) منه ، فإن عامله بالفضل ؛ عفا وأنعم ، وإن عامله بالعدل ؛ انتقم وآلم ، والانتقام : أن يبلغ في العقوبة حَدَّها ، وفي الأسماء الحسنى « المنتقم » ؛ وهو البالغ في العقوبة لمن يشاء .

(**وَإِنْ يَشَأ أَعْطَىٰ**) النّوال (**وَأَجْزَلَ**) أي أكثر (**النِّعَم**) جمع نعمة وهي المنفعة المفعولة علىٰ جهة الإحسان إلى الغير

○○○○

فصل

في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طوائف الملحدين

٨٦- وَقِيلَ فِي « الدُّرُوزِ » و « الزَّنَادِقَةْ »
وَسَائِرِ « الطَّوَائِفِ المُنَافِقَــــةْ »

٨٧- وَكُلُّ « دَاعٍ لِابْتِداعٍ » يُقْتَلُ
كَمَنْ تَكَرَّرَ نَكْثُهُ لَا يُقْبَلُ

٨٨- لِأَنَّـهُ لَمْ يَبْدُ مِنْ إِيمَانِـهِ
إِلَّا الَّـذِي أَذَاعَ مِـنْ لِسَـانِـهِ

٨٩- كَـ « مُلْحِدٍ » وَ « سَاحِــرَةْ »
وَهُمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ فِي الآخِرَةْ

٩٠- قُلتُ وَإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الهُدَىٰ
كَمَا جَرَى « لِلْعَيْلَبوني » اهْتَدَىٰ

٩١- فَـإِنَّـهُ أَذَاعَ مِـنْ أَسْـرَارِهِـمْ
مَّا كَانَ فِيهِ الهَتْكُ عَنْ أَسْتَارِهِمْ

٩٢- وَكَانَ لِلدِّينِ القَوِيمِ نَاصِرًا
فَـصَــارَ مِــنَّـا بَـاطِـنًـا وَظَـاهِــرًا

٩٣- فَكُلّ « زِنْدِيقِ » وَكُلّ « مَارِقِ »
وَ « جَاحِدٍ » وَ « مُلحِدٍ منافِقِ »

٩٤- إِذَا اسْتَبَانَ نُصْحُهُ لِلدِّينِ
فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَنْ يَقِينِ

الشرح

قوله : (وَقِيلَ) وهو المذهب فقهًا (فِي) طوائف (الدُّرُوز) من الحمزاوية أتباع « حمزة اللباد »[1] المدعو عندهم بـ « هادي المستبحبين »

(١) هو : حمزة بن علي بن محمد الزوزني (٣٧٥ هـ - ٤٣٠ هـ) وهو الذي أعلن ألوهية الحاكم سنة ٤٠٨ هـ ، ودعا إليها ، وألف كتب العقائد الدرزية وهو مُقَدس عندهم .

• **ومن أفكارهم ومعتقداتهم :**

- يعتقدون : بألوهية الحاكم بأمر الله ، ولما مات قالوا بغيبته وأنه سيرجع .
- يعتقدون : بأن المسيح هو داعيتهم حمزة .
- يعتقدون : أن القيامة هي رجوع الحاكم الذي سيقودهم إلى هدم الكعبة وسحق المسلمين والنصارى في جميع أنحاء الأرض وأنهم سيحكمون العالم إلى الأبد ، ويفرضون الجزية والذل على المسلمين .
- ينكرون : الأنبياء والرسل جميعًا ويلقبونهم بالأبالسة .
- ينكرون : الجنة والنار والثواب والعقاب الأخرويين .
- ينكرون : القرآن الكريم ويقولون : إنه من وضع سلمان الفارسي ، ولهم مصحف خاص بهم يُسَمَّىٰ : « المنفرد بذاته » .
- يقولون : بتناسخ الأرواح وأن الثواب والعقاب يكون بانتقال الروح من جسد صاحبها إلى جسد أسعد وأشقى . إلى غير ذلك من المعتقدات الفاسدة .

وهم يعيشون اليوم في لبنان وسوريا وفلسطين وغالبيتهم العظمى في لبنان . =

وهم القائلون : بإلـٰهية « الحاكم العبيدي »[1].

ومثلهم « البابية » القائلون : بإلـٰهية « الباب » ، وغيره من طواغيتهم ، وهم أربع فرق[2] :

الأولىٰ : « البابية الخُلَّص » : أي الذين اتبعوا « الباب » فقط .

وهو « محمد بن علي الشيرازي » ولد سنة « ألف ومائتين وخمس

= راجع : « عقيدة الدروز عرض ونقد » ، و « الحركات الباطنية في العالم الإسلامي » كلاهما لمحمد أحمد الخطيب ، و« تاريخ الدعوة الإسماعيلية » لمصطفى غالب ، و« أضواء على العقيدة الدرزية » لأحمد الفوزان ، و« الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة » ، و « الشيعة - المهدي - الدروز - تاريخ ووثائق » لعبد المنعم النمر .

(١) هو : الحاكم بأمر اللّٰه ، أبو علي منصور بن العزيز نزار بن المُعزّ معد بن المنصور إسماعيل بن القائم محمد بن المهدي ، العبيدي ، المصري ، الرّافضي ، بل الإسماعيلي ، الزنديق ، المدّعي الربوبية (٣٧٥ هـ - ٤١١ هـ) .

* قال الحافظ الذهبي : « وكان شيطانًا مريدًا ، جبارًا عنيدًا ، كثير التلون ، سفّاكًا للدماء خبيث النِّحلة ، عظيم المكر ، جوادًا ممدّحًا ، له شأن عجيب ، ونبأ غريب ، كان فرعون زمانه يخترع كل وقت أحكام يُلْزم الرعية بها ، أمر بسب الصحابة رضي اللّٰه عنهم .... » .

« سير أعلام النبلاء » (١٥ / ١٧٤) . وقد ساق السيوطي في ترجمته كثير من مخازيه وكفرياته ، وعجائبه . راجع : « حسن المحاضرة » (١ / ٥٩٩) .

(٢) راجع في الكلام على البابية والبهائية : كتاب « البابية عرض ونقد » وكتاب « البهائية نقد وتحليل » كلاهما للشيخ إحسان إلهي ظهير رحمه اللّٰه ، و « البابية والبهائية » للدكتور عبد المنعم النمر ، « قراءة وثائق البهائية » للدكتورة عائشة عبد الرحمن « بنت الشاطئ » ، والذي فضحت فيه أكذوبة العدد « ١٩ » وإعجازه في القرآن ، تلك الأكذوبة التي روَّج لها الهالك : « رشاد خليفة » ، والتي تمثل إحدى عقائدهم المنحرفة ، وللأسف الشديد اغتر بها كثير من الباحثين .

وثلاثين » ، وكان تلميذًا لأحد تلامذة « أحمد الأحسائي » ، وهو « كاظم الرشتي » الذي مزج التصوف والفلسفة بالشريعة ، وجمع بين الاعتقادات « الإمامية » ، والأصول الفلسفية على نمط جديد .

ثم إن الميرزا « محمد علي » سمَّىٰ نفسه بـ « الباب » أخذًا من الحديث المشهور : « أَنَا مَدينة العِلْم وعَليّ بابها »[1] .

وأظهر التقشف فاغتر به الأغرار ، فما زال أمره يظهر حتى ادعى النبوة ثم الإلـٰهية ، فقُتل كفرًا بإفتاء علماء « الفرس » بـ « تبريز » سنة « ألف ومائتين وخمس وستين » .

الثانية : « البابية الأزلية » ؛ القائلون : بخلافة تلميذ « الباب » : « يحيى » ، الملقب بـ « صبح أزل » لَقَّبَهُ به « الباب » .

الثالثة : « البابية البهائية » ؛ القائلون : بإلـٰهية البهاء « الميرزا حسين المازندراني » وهو أخو يحيى المتقدم ، وقد نُفِيَ إلى « عكا » ، كما نُفِيَ أخوه إلى « قبرص » . مات سنة « ألف وثلاثمائة وتسع وستين » .

الرابعة : « البابية العباسية » ؛ القائلون : بإلـٰهية « عباس بن البهاء »

---

(1) حَدِيثٌ مَوْضُوع : رواه الحاكم في « المستدرك » (٣ / ١٢٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ١٥٠) ، وحكم بوضعه غير واحد من أهل العلم منهم ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٥٠) وابن القيسراني في « الموضوعات » (٣١٠) والقاري في « الأسرار المرفوعة » برقم (٢٥١) وعزاه عن ابن دقيق العيد قال : هذا حديث لم يثبتوه ، وقيل : إنه باطل ، وقال الدارقطني : غير ثابت . وراجع : « ضعيف الجامع الصغير » للألباني برقم (١٤١٦) .

الذي قبله . وقد ولد هذا بـ « طهران » سنة « ألف ومائتين وخمس وستين » . ورافق أباه بالنفي إلى « بغداد » و« أدرنة » و« عكا » ، وهو الآن ـ أي سنة « ألف وثلاثمائة وأربع وثلاثين » ـ حيّ ، وسَيَقْدُم على مالك إن شاء اللّٰه . ومسكنه في « عكا » من بلاد الشام .

وقد استوفي الكلام على هذه الطوائف ؛ أحد علماء « الفرس » في كتابه « بابه الأبواب » وكذا في « مفتاح باب الأبواب » .وإنما ألحقت « البابية » بـ « الدروز » ؛ لأن الحكم يدور مع عِلَّتِه ، وكلاهما[أ] قد ارتدَّ عن الإسلام ، وتأله المخلوق المربوب دون الخالق رب العباد ، فحُكْمُهم حكم « الدُّرُوز » .

(والزَّنَادِقَة) جمع زنديق ، وهو الذي يُظْهِرُ الإسلام ويُخْفِي الكفر .

(وَسَائِرِ) أي بقية (الطَّوَائِف) جمع طائفة ، وهي القطعة أو الواحد فصاعدًا .

(المُنَافِقَة) من النفاق ، وهو اختلاف السِّرِّ والعلانية ، وكان من أظهر الإسلام وأبطن خلافه يُسَمَّىٰ منافقًا ، وأما اليوم فَيُسَمَّىٰ زنديقًا .

(وَكُلِّ دَاعٍ لـ) انتحال (ابْتِدَاعٍ) مُكَفِّرٍ (يُقْتَلُ) لعدم قبول توبته ظاهرًا .

ذكر « القاضي » وأصحابه من علماء المذهب رواية عن الإمام أحمد

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « وكلاهما » ، وما أثبته هو الموافق للسياق .

رحمه اللَّه تعالى : « لا تُقْبَل توبة داعية إلى بدعةٍ مُضِلَّة » .
والصَّحيح : أنها تُقْبَل[1] .

---

(١) فائدة : قال أبو الوفاء بن عقيل شيخ الحنابلة ، رحمه اللَّه تعالى : « الرجل إذا دعا إلى بدعة ثم ندم على ما كان وقد ضلَّ به خلق كثير وتفرقوا في البلاد وماتوا ؛ فإن توبته صحيحة إذا وجدت الشرائط ، ويجوز أن يغفر اللَّه له ، ويقبل توبته ، ويسقط ذنب من ضل به بأن يرحمه ويرحمهم ، وبه قال أكثر العلماء ، خلافًا لبعض أصحاب أحمد ، وهو أبو إسحاق بن شاقلا وهو مذهب الربيع بن نافع » : « الآداب الشرعية » لابن مفلح (١ / ١١٠) .
• وقال الشوكاني : « إن التوبة مقبولة من جميع العباد مسلمهم وكافرهم ؛ إذا كانت صحيحة صادرة عن خلوص نية ، وعزيمة صحيحة » : « فتح القدير » (٤ / ٢٣٥) .
○ وأما ماجاء عن الإمام أحمد وغيره : من أن أهل البدع لا يتوبون من بدعهم وإنهم ليست لهم توبة فالمراد به في الظاهر من أحكام الدنيا ، لأن هؤلاء لا يُعلم صدقهم ، لكونهم يتدينون بالتقية والنفاق فلا يوثق بصدق توبتهم أما إذا أخلصوا التوبة للَّه تعالى فلا خلاف بين الأئمة في صحة توبتهم حكمهم حكم غيرهم من العصاة .
• يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « والفقهاء إذا تنازعوا في قبول توبة من تكررت ردَّته أو قبول توبة الزنديق فذاك إنما هو في الحكم الظاهر ، لأنه لا يوثق بتوبته ، أما إذا قُدِّر أنه أخلص التوبة للَّه في الباطن فإنه يدخل في قوله : ﴿ قُل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة اللَّه إن اللَّه يغفر الذنوب جميعًا إنه هو الغفور الرحيم ﴾ » اهـ .
« مجموع الفتاوى » (١٦ / ٣٠) . وراجع : « المغني » لابن قدامة (١٢ / ٢٧١) .
• وقال شيخ الإسلام أيضًا : « وأيضًا فالداعي إلى الكفر والبدعة وإن كان أضل غيره ، فذلك الغير يُعَاقب على ذنبه ؛ لكونه قبل من هذا واتبعه ، وهذا عليه وزره ووزر من اتبعه إلى يوم القيامة ، مع بقاء أوزار أولئك عليهم ، فإذا تاب من ذنبه ، لم يبق عليه وزره ، ولا ما حمله هو لأجل إضلالهم ، وأما هم ، فسواء تاب أو لم يتب ، حالهم واحد ؛ ولكن توبته قبل هذا تحتاج إلى ضد ما كان عليه ؛ من الدعاء إلى الهدىٰ ، كما تاب كثير من الكفار ، وأهل البدع ، وصاروا دعاة إلى الإسلام والسنة ، وسحرة فرعون كانوا أئمة في الكفر ثم أسلموا ، وختم اللَّه لهم بخير » اهـ . « مجموع فتاوى شيخ الإسلام » (١٦ / ٢٥) .

* قال شيخ الإسلام « ابن تيمية » رحمه اللَّه : « قد بين اللَّه تعالى أنه يتوب على أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع ، وأما من قلَّد الداعية إلى البدعة فإنه يَفْسُق . نصَّ على ذلك غير واحد »[1] .

* قال العلامة « الشيخ منصور » في « حاشية المنتهى » : « قال المجد : الصحيح : أن كل بدعة كفَّرنا فيها الداعية ، فإنا نُفَسِّق المُقَلِّد فيها ، كمن يقول : بخلق القرآن ، أو بأن ألفاظنا به مخلوقة ، أو أن علم اللَّه به مخلوق ، أو أن أسماء اللَّه مخلوقة ، أو أنه لا يرى في الآخرة ، أو يَسُبُّ الصَّاحبة تَدَيُّنًا ، أو أن الإيمان مجرد الاعتقاد ، وما أشبه ذلك فمن كان عالمًا بشيء من هذه البدع يدعو إليه ، ويُنَاظِر عليه ، فهو محكوم بكفره . نصَّ أحمد على ذلك صريحًا في مواضع ، واختلف عنه في تكفير « القدرية » بنفي خلق المعاصي على روايتين ، وله في « الخوارج » كلام يقتضي في تكفيرهم روايتين ، نقل « حرب » لا تجوز شهادة صاحب بدعة »[2]. انتهى .

قلت : وإنما قيد نفي « القدرية » بالمعاصي جريًا على المشهور لدى الجمهور . والصحيح : أن « القدرية » ينفون خَلْق أفعال العباد مطلقًا ، بل غلّط شيخ الإسلام « ابن تيمية » حفيد « المجد » من خصَّ النفي بالمعاصي فقط .

---

(١) « مجموع فتاوى شيخ الإسلام » (١٦ / ٢٥) .

(٢) راجع : « شرح منتهى الإرادات » (٣ / ٣٩٠ - ٣٩٣) .

(كَمَنْ) أي كمُكَلَّف .

(تَكَرَّرَ نَكْثُهُ) أي : نقضه للإسلام بأن تكررت رِدَّته .

(لا يُقْبَلُ) منه الإسلام على ظاهر المَذْهب لظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ٱزْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ [النساء : ١٣٧] .

والسبب في عدم قبول توبة نحـو المنافق ذكره بقوله : (لِأَنَّهُ لم يَبْدُ) للعيان ظاهرًا (مِن إِيمَانِهِ) الذي زعم أنه أتىٰ به ودخل به إلى الإسلام .

(إِلَّا الَّذِي أَذَاعَ) أي أظهر (مِن لِسَانِهِ) مع عدم اعتقاده للإسلام .

(كـ) ما لا يقبل إيمان (مُلْحِدٍ) مأخوذ من الإلحاد ، وهو الميل والعُدُول عن الشيء ، والجمع : ملاحدة ، وهم الذين يَسُبُّون اللّٰه تعالىٰ أو نبيا من أنبيائه .

(و) كسَاحِرٍ وَ (سَاحِرَة) ممن يكفر بسحره ، من ذكرٍ أو أنثىٰ .

* قال في « فتح المجيد »[1] : « قال أبو محمد المقدسي ـ يعني موفق الدين ابن قدامة ـ في « الكافي » : السحر عزائم ورُقِي وعُقَد تؤثر في القلوب والأبدان ، فَيُمْرِض ويَقْتُل ويُفَرِّق بين المرء وزَوْجه » .

---

(١) « فتح المجيد » (١ / ٣٦٢ ـ بتحقيقنا) .

* قال : « واختلفوا هل يَكْفُر الساحر أو لا ؟ فذهب طائفة من السلف إلى أنه يَكْفُر . وبه قال مالك رحمه اللَّه وأبو حنيفة وأحمد . قال أصحابه إلا أن يكون سحره بأدوية وتدخين وسقي شيء يضر فلا يَكْفُر وقال الشافعي رحمه اللَّه : إذا تعلم السحر ؛ قلنا له : صِفْ لنا سِحْرَك ، فإن وَصَف ما يُوجِب الكفر ، مثل ما اعتقده أهل « بابل » من التَّقَرُّب إلى الكواكب السبعة وأنها تفعل ما يلتمس منها فهو كافر ، وإن كان لا يوجب الكفر ، فإن اعتقد إباحته كفر » انتهى . أي كلام الموفق »[1].

* ثم ساق الشيخ « عبد الرحمن » بعض الآيات الدالة على أن السحر من الكفر ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ [البقرة : ١٠٢] وغيرها[2] .

(**وَهُم**) يعني « الدروز » و« الزنادقة » و« المنافقة » ونحوهم يبعثون .

(**عَلَى نِيَّاتِهِمْ فِي**) الدار (**الآخِرَة**) : فمن صَدَق منهم في التوبة قُبِلَت باطنًا ، ونفعه ذلك بلا خلاف ، كما ذكره « ابن عقيل » و« موفق الدين بن قدامة » .

وقيل : يُقْبَل الإسلام والتوبة من كل ما ذكر حتى في الدنيا ، وإليه ذهب الإمام « شيخ الإسلام ابن تيمية » قدس اللَّه سره ، وقال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱزْدَادُوا كُفْرًا ﴾ [النساء : ١٣٧] : « أي : ثَبَتُوا عليه حتى ماتوا » .

---

(١) « الكافي » لابن قدامة (٤ / ١٦٤ ، ١٦٥) .
(٢) « فتح المجيد » (١ / ٣٦٤) .

وقد تَوَسَّط الناظم في المسألة حيث قال : (**قلت وإن دَلَّت**) من الشخص التائب (**دلائل الهُدَىٰ**) ، وقرائن الأحوال .

(**كَمَا جَرَىٰ لـ**) حسن (**العَيْلَبوني**) نسبة إلى « عيلبون » بلدة بالشام كانت لطائفة من « الدروز » مسكنًا لهم ، فتاب من إلحاده حيث إنه كان درزيًا ، و (**اهْتَدىٰ**) وأنقذه الله من الضلال .

(**فإنه**) أي العيلبوني (**أذاع**) أي أظهر (**مِن أَسْرَارِهِم**) أي من أسرار الدروز (**مَا**) أي شيئا (**كَانَ فيه**) أي في ذلك الشيء المذاع .

(**الهَتْكُ**) أي الكشف (**عَن أَسْتَارِهم**) التي كانوا يكتمونها من الوقوع على المحارم ، كالبنات ، والأَخوات ، وأكل الخنزير ، ورفض العبادات وإنكار الشرائع ، واعتقادهم أن كل ما حرمته الشريعة فهو مباح لهم .

قلت : وقد شاركهم « البابية » في أكثر هذه القبائح ، وزادوا عليها أعظم منها قُبْحًا ، ومن تتبع تواريخ الأُمـم التي اختلفت في الديانات لم يجد أكفر من هذه الطائفة الملعونة ، فقد أَلَّفَ كل طاغوت من طواغيتهم هذيانًا يزعم أنه قرآن ، وفيه من الفضائح ما يستحي الإنسان من ذِكْره ؛ أبعدهم الله .

(**وَكَانَ**) « العيلبوني » (**للدِّين القَوِيمِ**) والهدى المستقيم (**نَاصِرًا**) باتباعه فضلًا .

(**فَصَارَ مِنَّا**) أهل الحق (**بَاطِنًا**) أي في الباطن (**وَظَاهِرًا**) فهو مُسْلم مَقْبول الإسلام .

وكان « العيلبوني » شاعرًا لبيبًا أخذ عن علماء « مصر » ، و« دمشق » وجَاوَر بها ، ثم ارتحل إلى « عكا » ، ومات بها سنة « ألف وخمس وثمانين » رحمه اللَّه تعالى[1] .

(**فَكُلّ زِنْدِيقٍ**) لا يتدين بدين (**وَكُلّ مَارِقٍ**) من أهل البدع ،

(و) كل (**جَاحِدٍ**) من دُرزي ودَهري وغيرهما .

(و) كل (**مُلْحِدٍ**) في آيات اللَّه ومنكر لشيء مما ثبت بالضرورة من الشريعة (**مُنَافِقٍ**) أي ذي نفاق .

(**إِذَا**) تاب مما هو عليه و (**اسْتَبَانَ**) أي بان وظهر صحة إيمانه .

و (**نُصْحُهُ للدِّينِ**) القويم (**فَإِنَّهُ**) أي هذا التائب (**يُقْبَلُ**) منه ذلك الرجوع والتوبة .

(**عَنْ يَقِينٍ**) وهو الحكم الجازم ، المطابق للواقع ، وسنده قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة : ١٦٠] .

○○○○

---

(١) راجع ترجمته : في « خلاصة الأثر » للمُحِبِّي (٢ / ٧٩ ، ٨٠) ، (٣ / ٣٦٦ - ٣٦٩) .



في الكلام على الإيمان

وهو لغة : التَّصديق .

واصطلاحًا : تصديق الرَّسول ﷺ فيما جاء به عن ربه .

وهو تصديق تام ، قائم بالقلب ، مُشتَلزم لما وَجَب من الأَعمال [القلبية][أ] وأعمال الجوارح . فإن هذه لوازم الإيمان التام ؛ وانتفاء اللازم ، دليل على انتفاء الملْزُوم ، ولهذا قال :

٩٥- إيمَانُنا « قَوْلٌ » وَ « قَصْدٌ » وَ « عَمَلٌ »

تَزِيدُهُ « التَقْوَىٰ » وَينقصُ بالزَّلَل[ب]

الشرح

قوله : (إِيمَانُنَا) أي أهل السُّنَّة أَتباع الأثر (قَوْلٌ) باللسان ، فمن لم يُقِرّ ويصدق بلسانه مع القُدْرة لا يُسَمَّىٰ مُصَدِّقًا ، فليس بمؤمن .

(وقَصْدٌ) أي عقد بالجنان ، فمن تَكَلَّم بكلمة التوحيد غير معتقد لها بقلبه ، فهو منافق وليس بمؤمن .

* قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّه وَبِاليَوْمِ الآخِرِ وَمَا

[أ] مابين المعكوفين زيادة من « لوامع الأنوار » يستقيم بها السياق (١ / ٤٠٣) .

[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » : « الزلل » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (١ / ٤٠٣) و « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٣١) .

هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة : ٨] . فنفي اللَّه الإيمان عن المنافقين .

(وعَمَلٌ) بالأركان . وهذا هو اللفظ الوارد على « السلف » .

* قال « البخاري » في « صحيحه » : « الإيمان قول وعمل »[1] .

* قال الحافظ في « فتح الباري » : « وهذا اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك .. » .

* قال : والمراد بـ « القول » : النطق بالشهادتين ، وأما « العمل » فالمراد به : ما هو أعم من عمل القلب ، والجوارح ليدخل الاعتقاد والعبادات[2].

(تَزِيدُهُ) أي الإيمان (التَّقْوَىٰ) وهي التحرز بطاعة اللَّه عن مخالفته ، وامتثال أمره ، واجتناب نهيه ، قد يغلب استعمال التقوىٰ على اجتناب الحرمات ، كما قال الشاعر[3] :

---

(١) البخاري : كتاب الإيمان : باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس (١ / ٤٥) . حيث قال : « وهو قول وفعل ، يزيد وينقص » . قال الحافظ ابن حجر : « وفي رواية الكشميهني : قول وعمل » : « فتح الباري » (١ / ٤٦) .

(٢) فتح الباري (١ / ٤٦) .

(٣) **الأبيات** : أوردها القرطبي في « التذكرة » (٢٩٩) .

وقد أوردها الحافظ ابن رجب في « جامع العلوم والحكم » (١ / ٤٠٢) ونسبها لابن المعتز ؛ مشيرًا إلى أنه أخذ هذه الأبيات من قول أبي هريرة حينما سئل عن التقوى ؟

فقال : هل أخذت طريقًا ذا شوك ؟ قال : نعم .

قال : فكيف صَنعت ؟

قال : إذا رأيت الشوك عدلْتُ عنه ، أو جاوزته ، أو قصرت عنه .

قال : ذاك التقوىٰ .

خَلِّ الذُّنُوبَ صَغِيرَهَا ... وَكَبِيرَهَا فَهُوَ التُّقَى

وَاصنعْ كَمَاشٍ فَوقَ أَرْ ... ضِ الشَّوْكِ يَحْذَرُ مَا يَرَى

لَا تَحْقِرنَّ صَغِيرَةً ... إِنَّ الجِبَالَ مِنَ الحَصَى

(**وَينقصُ**) الإيمان (بـ) ارتكاب (**الزَّلَل**) وتعاطيه ، وهذا مذهب « أهل السنة والجماعة » .

* قال تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال : ٢] .

★★★★

٩٦- وَنَحْنُ فِي « إِيمَانِنَا » نَسْتَثْنِي
مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنِ

الشرح

قوله : (**وَنَحْنُ**) أي « أهل السنة » أتباع الأثر .

(**فِي إِيمَانِنَا**) الذي سبق تعريفه .

(**نَسْتَثْنِي**) فيقول أحدنا : أنا مؤمن إن شاء اللّٰه .

(**مِنْ غَيْرِ شَكٍّ**) منا في ذلك ، والشك : التردد بين طرفين لا مزية لأحدهما على الآخر .

(**فَاسْتَمِعْ**) أي اطلب سماع أدلة ذلك .

(**وَاسْتَبِنِ**) بسكون الباء لإقامة الوزن - أي اطلب بيانه بأدلتة النقلية والعقلية المفصلة في ذلك .

وأحسن كتاب في ذلك وأجمعه - فيما علمت - « كتاب الإيمان » للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية قدس اللّٰه سره .

قال رحمه اللّٰه فيه : « وأما الاستثناء في الإيمان بقول الرجل : أنا مؤمن إن شاء اللّٰه ، فالناس فيه على ثلاثة أقوال :

منهم من يُوجِبهُ ، ومنهم من يُحَرِّمه ، ومنهم من يُجَوِّز الأمرين باعتبارين . وهذا أَصَحُّ الأقوال .

فالذين يُحَرِّمُونه هم : « المرجئة » و « الجهمية » ونحوهم ، ممن يجعل الإيمان شيئًا واحدًا ، يعلمه الإنسان من نفسه .. »[1] .

ثم أطال الكلام بما يملأ القلب نورًا وإيمانًا .

* * * *

---

(1) « كتاب الإيمان » ضمن « مجموع فتاوى شيخ الإسلام » (٧ / ٤٢٩) .

٩٧ـ نُتَابِعُ الأَخْيَارَ مِنْ « أَهْلِ الأَثَرْ »
وَنَقْتَفِي « الآثَارَ » لا أَهْـلَ الأَشَرْ

الشرح

قوله : (**نُتَابِعُ**) أي في اعتقادنا الجازم .

(**الأَخْيَارَ من**) الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة (**أَهْلِ الأَثَرِ**) علىٰ نهج رسول الله ﷺ .

(**وَنَـقْـتَفِي**) أي نتبع (**الآثَارِ**) المأثورة عن الله ، وعن رسوله ﷺ .

(**لا**) نتابع (**أَهْلَ الأَشَرِ**) أي البطر ، من كل مُتَحَذْلِق من « الجهمية »[1] ، و« المرجئة »[2] ، و« الكرامية »[3] وسائر المبتدعة ، فبيننا وبينهم من الفرق ، كما بين القدم والفرق .

* * * *

---

(١) « **الجهمية** » : أتباع الجهم بن صفوان ، ومذهبه : نفي الصفات عن الله تعالى ، وهو القائل : بأن الإنسان مجبور لا قدرة له ولا اختيار ، وقال : إن الإيمان المعرفة بالقلب . وقال : بخلق القرآن . وقال : بفناء الجنة والنار . راجع : « مقالات الإسلاميين » (١ / ٣٣٨) ، و « الفرق بين الفرق » ص (٢١١) ، و « الملل والنحل » (١ / ٨٦ ـ ٨٧) .

(٢) راجع ماتقدم التعليق ص (١٧٣) في الكلام على « المرجئة » .

(٣) « **الكرامية** » : أتباع محمد بن كرام السجستاني ، يقولون : إن الإيمان القول باللسان ، دون القلب . ويقولون : بالتشبيه . راجع : « مقالات الإسلاميين » ، « الفرق بين الفرق » ص (٢١٦ ، ٢١٧) ، و « الملل والنحل » (١ / ١٠٨) .

٩٨- وَلَا تَقُلْ إِيمَانُنَا مَخْلُوقُ
وَلَا قَدِيمٌ هَكَذَا مَطْلُوقُ

٩٩- فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ
وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَاتِ

الشرح

قوله : (**وَلَا تَقُلْ**) أي أيها الأثري .

(**إِيمَانُنَا**) الذي هو قول اللِّسان ، وعقد الجنان ، وعمل الأركان .

(**مَخْلُوقُ**) لدخول الأعمال فيه التي من جملتها : الصلاة المشتملة على فاتحة الكتاب القديم ، ولدخول الأقوال التي من جملتها : لا إله إلا اللَّه كلمة الإخلاص التي هي من كلام اللَّه تعالى .

* قال تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد : ١٩] .

(**وَ لَا**) تقل إيماننا (**قَدِيمٌ**) دخول أفعالنا فيه من الركوع ، والسجود والقيام ، والقعود ، بل (**هَكَذَا مَطْلُوقُ**) عن القيود .

(**فَإِنَّهُ**) أي الإيمان (**يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ**) المشروعة .

(**وَ**) يشمل لـ (**نَحْوِهَا**) أي نحو الصلاة .

(**مِنْ سَائِرِ**) أي بقية (**الطاعات**) جمع طاعة .

والمراد بها هنا : كل عبادة .

وفي اصطلاح الفقهاء : « كل عبادة غير واجبة » .

وحينئذ فلا بد من التفصيل .

* ويرحم الله الإمام « ابن القيم » حيث قال[1] :

فَعَلَيْكَ بِالتَّفْصِيلِ وَالتَّمْيِيزِ فَالـ إطـلَاقُ وَالإِجْـمَـالُ دُونَ بَـيَـانِ
قَدْ أَفْسَدَ هَذَا الوجُودَ وَخَبَّطَا الأ ذهَـــانَ وَالآرَاءَ كُــلَّ زَمَـــانِ

****

(١) « القصيدة النونية » بشرح هراس (١ / ١٤٩) .

١٠٠- فَفِعْلُنَا نَحْوَ « الرُّكُوعِ » مُحْدَثُ
وَكُـلُّ « قُــرْآنٍ » قَـدِيمٌ فَـابْـحَـثُوا

الشرح

قوله : (فَفِعْلُنَا) أي معشر الخلق .

(نَحْوَ الرُّكُوعِ) والسجود في الصلاة وسائر أفعال الخلق .

(مُحْدَثُ) ؛ لأنه مُسْند إلى العبد ، ومُضَاف إليه ، والله خالق العباد وأفعالهم .

(وَكُلُّ) ما كان من (قُرْآنٍ) ، فهو (قَدِيمٌ) غير مخلوق إذ هو كلام الله ، وكلامه تعالى قديم ، والكلام صفة من صفات كماله ، فهو سبحانه تكلم ، ويُكَلِّم من أطاعه ، والأَدِلَّة على ذلك من الكتاب والسنة أظهر شيء وأبينه .

* قال العلامة الشيخ عبد الرحمن في « فتح المجيد »[1] : « وهذا هو الذي عليه « أهل السنة والجماعة » من المحققين ؛ قيام الأفعال بالله تعالى وإن الفعل يقع بمشيئته تعالى وقدرته شيئًا فشيئًا ، ولم يزل مُتَّصفًا به فهو حادث الآحاد قديم النوع ، كما يقول ذلك أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب « الشافعي » و« أحمد » وسائر الطوائف ، كما

---

(١) « فتح المجيد » (٢ / ٦٨٦ ، ٦٨٧) .

قال تعالىٰ ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٨٢] فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال ، والأفعال الدالة على الحال والاستقبال أيضًا ، وذلك في القرآن كثير » .

* إلى أن قال : « قال شيخ الإسلام « ابن تيمية » رحمه اللَّه[١] : فإذا قالوا لنا - يعني النفاة - فهذا يلزم أن تكون الحوادث قائمة به ؟

قلنا : ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل ، ولفظ الحوادث مُجْمل ، فقد يُرَاد به الأمراض والنقائص ، واللَّه تعالى منزه عن ذلك ، ولكن يقوم به ما يشاء من كلامه وأفعاله ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة .

والقول الصَّحيح : هو قول أهل العلم والحديث الذين يقولون : لم يزل اللَّه متكلما إذا شاء . كما قال عبد اللَّه بن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهما من أئمة السنة » انتهى .

* قال العلامة الشيخ « عبد الرحمن » : « ومعنى قيام الحوادث به تعالى قدرته عليها ، وإيجاده لها بمشيئته وأمره » واللَّه أعلم[٢] .

وقوله (فَابْحَثوا) تمم به البيت . والبحث : التفتيش عن دقائق المعاني .

* قال « الإمام أحمد » رحمه اللَّه : « من قال : الإيمان مخلوق كفر ،

---

(١) « مجموع الفتاوى » : (١٢ / ٥٨٠) ، و« شرح حديث النزول » ص (١٥٥) .
(٢) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (٢ / ٦٨٧) .

ومن قال غير مخلوق ابتدع »[1] .

* قال الحافظ « عبد الغني » : « وإنما كَفَر من قال : بخلقه ؛ لأن الصلاة من الإيمان ، وهي تشتمل على ؛ قراءة وتسبيح وذكر اللَّه عز وجل ومن قال : بخلق ذلك ؛ كفر . وتشتمل على قيام وقعود وحركة وسكون ، ومن قال بِقدم ذلك ابتدع »[2] .

* * * *

(١) في « طبقات الحنابلة » لأبي يعلى (١ / ٩٣ - ٩٤) : « ونقل أبو عبداللَّه بن حامد عن أبي طالب عن أبي عبد اللَّه في الإيمان : « أن من قال مخلوق فهو جهمي ، ومن قال : أنه غير مخلوق فقد ابتدع ، وأنه يهجر حتى يرجع » .

(٢) **فائدة : قال شيخ الإسلام ابن تيمية** : « وإذا قال الإيمان مخلوق أو غير مخلوق ؟ قيل له : ما تريد بالإيمان أتريد به شيئًا من صفات اللَّه وكلامه ، كقوله ﴿ لا إله إلا هو ﴾ وإيمانه الذي دل عليه اسم المؤمن فهو غير مخلوق ، أو تريد شيئًا من أفعال العباد وصفاتهم فالعباد كلهم مخلوقون ، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة ، ولا يكون للعبد المحدث المخلوق صفة قديمة غير مخلوقة ، ولا يقول هذا من يتصور ما يقول ، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل ظهر الهدىٰ ، وبان السبيل ، وقد قيل : كثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء وأمثالها مما كثر فيه تنازع الناس بالنفي والإثبات ، إذا فصل فيها الخطاب ظهر الخطأ من الصواب » إهـ . « مجموع الفتاوى » (٧ / ٦٦٤) .

١٠١- وَوَكَّلَ اللَّهُ مِنَ « الكِرَامِ »
« اثْنَيْنِ » حَافِظَيْنِ لِلْأَنَـــــامِ

١٠٢- فَيَكْتُبَانِ كُلَّ أَفْعَالِ الوَرَىٰ
كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ[أ] مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

الشرح

قوله : (وَوَكَّلَ اللَّهُ) سبحانه وتعالى : أي ومما يجب الإيمان به أن اللَّه تعالى وكَّل (من) الملائكة (الكِرَامِ) وصفهم بالكرام لما جاء بالكتاب والسنة من وصفهم بذلك - وهم ذوات قائمة بأنفسها ، قادرة على التشكل بالقدرة الإلهية ، كما ثبت ذلك بالأحاديث الصحيحة[(١)] .

وقد حكىٰ غير واحد من المحققين : الاتفاق على أن الملائكة لا يأكلون ولا يشربون ، ولا ينكحون ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٠] .

(اثْنَيْنِ) مفعول ، وكل (حَافِظَيْنِ لِلْأَنَامِ) كسحاب الخلق من جميع

---

(١) وقد دل على ذلك قوله تعالى : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانًا شرقيا فاتخذت من دونهم حجابًا فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرًا سويًا قالت إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيًا قال إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلامًا ذكيا ﴾

ومن السُّنة : حديث جبريل المشهور في الصحيح ، وسؤاله النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان ، وتمثله في صورة رجل شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « بالنص » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (١ / ٤٤٦) و « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٣٢) .

ما على وجه الأرض ، والمراد هنا من الإنس .

(**فَيَكْتُبَانِ**) يعني الملكين الحافظين (**كُلَّ أَفْعَالِ الوَرَىٰ**) كفتىٰ ؛ الخلق (**كَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ**) القرآني .

* قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الانفطار : ١٠ - ١٢] . وقال تعالى : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ * مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق : ١٧ ، ١٨] .

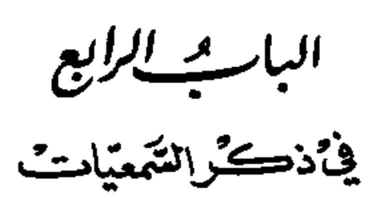
(**مِنْ غَيْرِ امْتِرَا**) أي شك .

* قال المحققون ، منهم ابن حمدان « في نهاية المبتدئين » : الرَّقيب ، والعَتِيد مَلَكان مُوَكَّلان بالعبد ، يجب أن نُؤْمن بهما ونُصَدِّق بأنهما يكتبان أفعاله ، ولا يُفَارِقَان العبد بحال . وقيل : بل عند الخلاء .

* وقال الحسن : « إنَّ الملائكة يَجْتَنبون الإنسان على حالين : عند غائطه ، وعند جِمَاعِه » . ومفارقتهما للمُكَلَّف حينئذ لا يمنع من كتبهما ما يصدر منه في تلك الحال ، كالاعتقاد القلبي يجعل الله لهما أمارة على ذلك .

والصحيح من مذهبنا ك « المالكية » : كَتْب حَسَنَات الصَّبي . قال علماؤنا : يُكْتَبُ له ولا يُكْتَبُ عليه . واختلف العلماء ، هل للكافر حفظة أو لا ؟ الأكثر : نعم . قال بعض « المالكية » : ولا يَصِحُّ غيره ، وصَوَّبَه النَّووي ، وللعلماء فيه كلام طويل لا يَلِيقُ ذكره بهذا المختصر .

○○○○



- فصل : في ذكر الروح والكلام عليها .
- فصل : في اشراط الساعة وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجيئها .
- فصل : في امـــر المعـــاد .
- فصل : في الكلام على الجنة والنار .

★ ★ ★ ★

الباب الرابع

في ذكر السمعيات

وهي التي طريق العلم بها الكتاب أو السنة والآثار مِمَّا ليس للعقل فيه مجال ، ويُقَابله ما يثبت بالعقل وإن وافق النَّقل ، فما كان طريق العلم به العقل يُسَمَّىٰ العقليات والنظريات ، ولهذا يُقَال لعلماء هذا الشأْن النظار .

○ وقد أشار إلى ذكر المقصود بقوله :

١٠٣- وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الأَخْبَارِ
أَوْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَالآثَارِ

١٠٤- مِنْ فِتْنَةِ « البَرْزَخِ » و « القُبُورِ »
وَمَا أَتَىٰ فِي ذَا مِنَ الأُمُورِ

الشرح

قوله : (**وَكُلُّ مَا**) أي حُكْمٍ (**صَحَّ**) عن رسول اللَّه ﷺ من الأحكام ، أو خبر (**مِن الأَخْبَار**) النبوية .

(**أَوْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ**) أي القرآن .

(و) ما صحَّ في (**الآثار**) السَّلفية عن الصحابة مما ليس للعقل فيه مجال ، فإنه يُشْعِر بأنهم إنما تلَقَّوه عن رسول اللَّه ﷺ .

(مِنْ فِتْنَةِ البَرْزَخِ [والقُبُور][أ]) « الفتنة » الامتحان والاختبار .

* وفي « حديث الكُسُوف » : « إِنَّكُم تُفْتَنون في قُبورِكم »(١) .

يريد مسألة مُنْكَر ونَكِير .

* وقال عليه الصلاة والسلام : « فَبِي[ب] تُفْتَنُون ، وَعَنِّي تُسْأَلُون »(٢) .

أي تمتحنون بي في قُبوركم ، ويتعرف إيمانكم بنبوتي .

و « البرزخ » : قال في « القاموس » : « البرزخ : الحاجز بين الشيئين من وقت الموت إلى القيامة ، من مات دخله . وسُمِّيَ برزخًا : لكونه حاجزًا بين الدنيا والآخرة »(٣) .

---

(١) البخاري (١٠٥٣) ومسلم (٩٠٥) (١١) من حديث أسماء رضي الله عنها .

* فائدة : قال ابن أبي جمرة : « فيه دليل على أن الله عز وجل قد عافَىٰ نبيه عليه السلام من فتنة القبر وأكرمه بذلك ؛ لأن قوله عليه السلام « تفتنون » خطاب مواجهة ، فلم يكن هو عليه السلام داخلًا في الخطاب ، ولو كان داخلًا مع أمته في ذلك ، لقال : نفتن في قبورنا » إهـ . « بهجة النفوس » (١ / ١٢١) .

(٢) حَدِيث صَحِيحٌ : أخرجه أحمد (٦ / ١٣٩ ، ١٤٠) وغيره ، من حديث عائشة رضي الله عنها ، وقال المنذري في الترغيب (٤ / ١٨٤) : « إسناده صحيح » ، وقال السيوطي في « شرح الصدور » (١٣٧) وفي « الحاوي للفتاوي » (٢ / ٨٨) : « إسناده صحيح » .

(٣) القاموس المحيط : (برزخ) .

وروى ابن جريرة « تفسيره » (١٨ / ٤١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣٩٠) ، وهناد في « الزهد » (١ / ٣١٤) بإسناد حسنٍ عن نصر قال « سألت مجاهدًا عن قوله ﴿ ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون ﴾ فقال : البرزخ الحاجز بين الموت والرُّجوع إلى الدنيا » .

[أ] مابين المعقوفين زيادة من المنظومة ؛ لتمام السياق .

[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » : « فتنّي » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (٢ / ٤) وهو الموافق لما في « المسند » (٦ / ١٤٠) .

(وَمَا أَتَىٰ) أي والهول الذي أتىٰ عن الصادق المصدوق صلوات اللّه وسلامه عليه (فِي ذا) اسم الإشارة راجِعٌ إلى ما تقدم من فتنة البرزخ والقبور (مِنَ الأُمُورِ) العجيبة والأشياء الغريبة التي منها :

○ سؤال الملكين : فالإيمان بذلك واجب لثبوته عن النبي ﷺ في عِدَّة أخبار يبلغ مجموعها التواتر[1] .

* وقد أخرج « الشيخان » من حديث البراء بن عازب ، عن النبي ﷺ أنه قال في قوله تعالىٰ : ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ آمَنُوا بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] « نزلت في عذاب القبر »[2] .

* زاد مسلم « يقال له : من ربك . فيقول : ربي اللّه ونبيي محمد ، فذلك قوله : ﴿ يُثَبِّتُ اللَّه الَّذِينَ آمَنُوا بِالقَوْلِ الثَّابِتِ .. ﴾ [إبراهيم : ٢٧] »[3] .

* وفي رواية « للبخاري » : « إِذَا أُقْعِدَ المُؤْمِن فِي قَبْرِهِ أَتَىٰ ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لا إله إِلَّا اللَّه وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُول اللَّه ؛ فذلك قوله : ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ آمَنُوا بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ .. ﴾ الآية [إبراهيم : ٢٧] »[4] .

---

(١) أحاديث سؤال الملكين وفتنة القبر متواترة : نصَّ على ذلك كثير من أهل العلم ، منهم : شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن أبي العز ، والسيوطي ، والزبيدي ، والكتاني .
راجع : « مجموع الفتاوى » (١٨ / ٥١) ، « الروح » (٧٠) ، « شرح الطحاوية » (٣٩٩) ، « شرح الصدور » (١٧٧) ، « لقط اللآلي » (٢١٣) ، « نظم المتناثر » (١١١) .

(٢) البخاري (١٣٦٩) (٤٦٩٩) ومسلم (٢٨٧١ (٧٤) .

(٣) مسلم (٢٨٧١) (٧٣) .　　　(٤) البخاري (١٣٦٩) .

فصل

في ذكر الرُّوح والكلام عليها[1]

١٠٥- وَأَنَّ « أَرْوَاحَ الوَرَىٰ » لَمْ تُعْدَمِ
مَعَ كَوْنِهَا مَخْلُوقَة فاسْتَفْهِمِ

الشرح

قوله : (وَأَنَّ أَرْوَاحَ الوَرَىٰ) أي مما ينبغي أن يُعْلَم : أن أرواح الورىٰ أي : الخلق ، والمراد به بنو آدم والجن ؛ لأَنَّ التكليف يشملهم ، فهو من إطلاق الكل مراد به البعض ، فيكون مجازًا مُرسلًا .

(لَمْ تُعْدَمِ) بموت الأبدان التي كانت فيها ، والأرواح : جمع روح وهي جسم ممتزج بالبدن امتزاج الماء بالعود الأخضر .

(مَعَ كَوْنِهَا) أي الأرواح .

(مَخْلُوقَة) للّه تعالىٰ ومحدثة .

(فاسْتَفْهِمِ) أي اطلب علم ذلك من مظانه .

وحاصل ذلك أَنَّه ذكر مسألتين عظيمتين :

الأولىٰ : أن الروح مخلوقة ، وقد اتفقت الأمة وأئمتها على ذلك ؛

[1] العنوان مضاف بالاستفادة من « لوامع الأنوار » .

كما قاله « شيخ الإسلام ابن تيمية » رحمه اللَّه تعالىٰ[1] .

الثانية : أنه لا يَلْحَقُها فناء ولا عدم ؛ لأَنَّها خلقت للبقاء ، وإنما تموت الأبدان ، وقد دَلَّت على هذا ؛ الأحاديث الدالة على نعيم الأرواح وعذابها بعد مُفَارقتها لأبدانها إلى أن يرجعها اللَّه إليها ، ولو ماتت الأرواح ؛ لانقطع عنها النعيم والعذاب .

* وإلى هذا الاختلاف أشار « المتنبي » بقوله[2] :

تَنَازَعَ النَّاسُ حَتَّى لاتفَاقَ لَهُمْ   إلا عَلَى شَجَبٍ وَالخُلْفُ فِي الشَّجَبِ

(١) « مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام » (٤ / ٢١٦ - ٢٣٠) .

* وقال رحمه اللَّه : « روح الآدمي مخلوقة ، مبدعة ، باتفاق سلف الأُمَّة وأئمتها ، وسائر أهل السُّنة ، وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقة غير واحد من أئمة المسلمين ، مثل محمد ابن نصر المروزي الإمام المشهور ، الذي هو أعلم أهل زمانه بالإجماع والاختلاف ، أو من أعلمهم . وكذلك أبو محمد بن قتيبة قال في « كتاب اللقط » لما تكلم على خلق الروح قال : النسم الأرواح . قال : وأجمع الناس على أن اللَّه خالق الجنة وبارئ النسمة : أي خالق الروح وقال أبو إسحاق بن شاقلا فيما أجاب به في هذه المسألة : سألت رحمك اللَّه عن الروح مخلوقة أو غير مخلوقة ؟ قال : هذا مما لا يشك فيه من وُفِّق للصواب ، إلى أن قال : والروح من الأشياء المخلوقة . وقد تكلم في هذه المسألة طوائف من أكابر العلماء والمشائخ ، وردّوا على من يزعم أنها غير مخلوقة . وصنَّف الحافظ أبو عبد اللَّه بن منده في ذلك كتابًا كبيرًا في « الروح والنفس » وذكر فيه من الأحاديث والآثار شيئًا كثيرًا ؛ وقبله الإمام محمد بن نصر المروزي وغيره ، والشيخ أبو يعقوب الخراز ، وأبو يعقوب النهرجوري ، والقاضي أبو يعلى ، وغيرهم ؛ وقد نصَّ على ذلك الأئمة الكبار ، واشتد نكيرهم على من يقول ذلك في روح عيسى بن مريم ، لا سيما في روح غيره كما ذكره أحمد في كتابه في الرد على الزنادقة والجهمية » إهـ . « مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام » (٤ / ٢١٦ - ٢١٧) .

(٢) « ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري » (١ / ٩٥ ، ٩٦) وفيه « تَخَالف » بدل « تنازع » =

فَقِيلَ تَخْلُصُ نَفسُ المَرْءِ سَالِمَةً وَقِيلَ تَشْرَكُ جِسْمِ المَرْءِ فِي العَطَبِ

والمستثنى من الهلاك « ثَمَانِيةٌ » ؛ ذكرها بعضهم[1] في قوله :

ثمانِيَةٌ حُكْــمُ البَقَــاءِ يَعُمُّــها مِنَ الخلقِ وَالبَاقُونَ فِي حَيِّزِ العَدَمِ

هِيَ العَرْشُ وَالكُرْسِيُّ نَارٌ وَجنَّةٌ وَعَجْبٌ وَأَرْوَاحٌ كَذَا اللَّوْحُ وَالقَلَم

= * فائدة : قال أبو البقاء : « الشَّجَب : الهلاك والحزن ؛ شَجِبَ يشجَبُ شجبًا ، أي هلك وحزن فهو شجب ... والمعنىٰ : يريد أن الناس يتخالفون في كل شيء والإجماع على الهلاك ، فكلهم يقول : إن منتهىٰ الناس والحيوان الموت ، فيهلكون ، ثم تخالفوا في الموت ، فقال قوم : هل تموت النفس بموت الجسم أم تبقىٰ حية ؟ لقوله تعالى ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ . وقال قوم : هل نبعث إذا مِتنا . وقال قوم : إن دخلنا النار أقمنا فيها سبعة أيام بقدر عمر الدنيا . والخلف في الموت كثير ، وهم قد أجمعوا عليه بغير خلاف ، والخلاف فيه كثير وقد بينه فيما بعده بقوله : « فقيل تخلص نفس المرء ... البيت » . المعنىٰ : يريد بالنفس : الروح ، واختلاف الناس في هلاك الأرواح ؛ فالدَّهرية ومن يقول بِقِدم العالم يقولون : إن الروح تفنىٰ كالجسم ، والمقرُّون بالبعث يقولون : الأرواح تسلم من الهلاك ولا تفنىٰ بفناء الأجسام » إهـ .

(١) هو : الحافظ جلال الدين السُّيوطي كما نقله عنه الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، في شرحه لنونية ابن القيم المسمَّىٰ « توضيح المقاصد وتصحيح القواعد » (١ / ٩٦) .

* تنبيه : وقع في مقدمة الشيخ الألباني حفظه الله لتحقيق كتاب « رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار » للصنعاني ص (١٨) عزو هذين البيتين لابن القيم في « الكافية الشافية » ويرجع سبب هذا الخطأ في العزو ، لكون الشَّيخ الألباني نقله من شرح ابن عيسى « للكافية الشافية » كما أشار هو في الهامش . والناظر في الصفحة التي نقل منها الألباني يجد أن ابن عيسى في أثناء شرحه لأبيات مشابهة ؛ صدر البيتين بقوله : « ثمانية أشياء نظمها : الجلال السيوطي فقال : ... » فذكر البيتين فظنهما الألباني من « الكافية الشافية » فعزاهما لابن القيم .

وأما أبيات ابن القيم في هذا الموضوع فهي :

والعَرْشُ والكرسي لا يفنيهما أيضًا وإنهما لمخلوقان

والحور لا تفنى كذلك جنة الـ ـمأوى وما فيها من الولدان

ولأجل هذا قال جهم إنها عدم ولم تخلق إلى ذا الآن =

وقد نصَّ الإمام أحمد : أنَّ العرش لا يبيد ولا يَفْنَىٰ ؛ لأَنه سقف الجنة والله سبحانه وتعالى عليه فلا يَهْلك ولا يَبيد[1] .

و« العَجب » بالفتح : أصل الذنب ومؤخر كل شيء ، كما في « القاموس »[2] .

ودلائل بقاء هذه الأشياء مُفَصَّلة في محالها .

* وأما قوله تعالى ﴿ كُلُّ شيء هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص : ٨٨] فالمراد كل شيء كتب الله عليه الهلاك والفناء ، لا ما خلقه الله للبقاء .

* * * *

= والأنبياء فإنهم تحت الثرىٰ   أجسامهم حفظت من الديدان
ما للبلىٰ بلحومهم وجسومهم   أبدًا وهم تحت التراب يدان
وكذلك عَجْبُ الظهر لا يبلىٰ بلى   منه تُرَكَّب خِلْقة الإنسان

(١) نقله ابن عيسى في شرحه لنونية ابن القيم ص (١ / ٩٦) من رواية ابنه عبد الله .

(٢) « القاموس المحيط » : (عجب) وقد ورد في صحيح البخاري (٤٩٣٥) ومسلم (٢٩٥٥) (١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لَيْسَ من الإنسان شَيءٌ إلا يَبْلَىٰ إلَّا عَظْمًا واحدًا وَهُو عَجْبُ الذَّنَب ، ومِنْهُ يُرَكَّبُ الخلقُ يوم القيامة » .

* فائدة : قال الحافظ في فتح الباري (٨ / ٥٥٢ ، ٥٥٣) : « والعَجْبُ : بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال له « عجم » بالميم أيضًا عوض الباء ، وهو عظم لطيف في أصل الصلب ، وهو رأس العصعص ، وهومكان رأس الذنب من ذوات الأربع ...

قال ابن الجوزي : قال ابن عقيل : لله في هذا سر ؛ لا يعلمه إلا الله ؛ لأن من يظهر الوجود من العدم لا يحتاج إلى شيء يني عليه . ويحتمل أن يكون ذلك جعل علامة للملائكة على إحياء كل إنسان بجوهره ، ولا يَحْصُل العلم للملائكة إلا بذلك إلا بإبقاء عظم كل شخص ليعلم أنه إنما أراد بذلك إعادة الأرواح إلى تلك الأعيان التي هي جزء منها ، ولو إبقاء شيء منها ، لجوزت الملائكة أن الإعادة إلى أمثال الأجساد لا إلى نفس الأجساد ... » إهـ .

١٠٦ـ فَكُلُّ مَا[أ] عَنْ سَيِّدِ الخَلقِ وَرَدْ
مِنْ أَمْرِ هَذَا البَابِ حَقٌّ لَا يُرَدْ

الشرح

قوله : (**فَكُلُّ مَا**) أي أيّ شيء (**عَنْ سَيِّدِ الخَلَقِ**) أي أجلّهم ، وهو نبينا محمد ﷺ .

(**وَرَد**) أي بالأسانيد المقبولة (**مِنْ أَمْرِ**) أي أمور (**هَذَا البَابِ**) الذي مَنَاطُه السمع من الكتاب والسنة وإجماع السلف .

فكل ذلك (**حَقٌّ**) يجب اعتقاده والإيمان به لصحة النُّقول به .

فـ (**لَا يُرَد**) شيء من ذلك لثبوته عن الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه .

○○○○

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » : « فكلما » وهي خطأ .



في أشراط الساعة وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجيئها[أ]

١٠٧ـ وَمَا اتىٰ فِي النَّصِّ مِنْ « أَشْرَاطِ »
فَكُلُّهُ[ب] حَقٌّ بِلَا شِطَاطِ

الشرح

قوله : (**وَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ**) أي القرآن أو الحديث النبوي .

(**مِنْ أَشْرَاطِ**) جمع شرط ، وهي أمارات الساعة وعلاماتها .

(**فَكُلُّهُ**) أي كل الذي أتىٰ في النَّص من الأشراط والعلامات .

(**حَقٌّ**) واقع ، ويقين ليس له مدافع (**بِلَا شِطَاطِ**) كسحاب وكتاب أي من غير بعد . والمعنىٰ : أن كل ما ثبت بالنصوص ، من أشراط الساعة حقٌّ لا بُعْدَ فيه ، ولا عقل[ج] يُنَافيه .

★★★★

[أ] العنوان من عندنا بالاستفادة من « لوامع الأنوار » (٢ / ٦٥) .

[ب] قال السفاريني : « في نسخة : فكلها » : « لوامع الأنوار » (٢ / ٧٠) .

[ج] في « لوامع الأنوار » (٢ / ٧٠) : « ولا عقد » بدل « لا عقل » .

١٠٨- مِنْهَا الإِمَام الخَاتَم الفَصِيحُ
« مُحمَّدُ المَهْـــــدِيُّ » و « المَسِيحُ »

الشرح

قوله : (مِنْهَا) أي أشراط الساعة التي وردت بها الأخبار .

(الإمَام) المقتدى به (الخَاتَم) للأئمة .

(الفَصِيحُ) اللسان ؛ لأنَّه من صميم العرب .

(مُحمدُ المَهْـدِيُّ) هذا اسمه ، واسم أبيه عبد اللَّه ، لما روى أبو نعيم من حديث أبي هريرة مرفوعًا : « لَوْ لَمْ يَبْـقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ وَاحِـدٌ ، لَطَوَّل اللَّه ذَلِكَ اليوم حَتَّى يَلِيَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئ اسْمُهُ اسْمِي وَاسْمُ أَبِيهِ اسْم أَبِي يَملأَهَا - أي الأَرْض - قِسْطًا وَعَدْلًا ، كَمَا مُلِئَت ظُلْمًا وَجَوْرًا »[1] .

وقد ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة لم يَثْبُتُ منها حديث واحد[2]

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : رواه بهذا اللفظ والتمام أبو داود (٤٢٨٢) وغيره من حديث ابن مسعود وصحَّحه الترمذي والحاكم وابن حبان ، وقد صححه : شيخ الإسلام ابن تيمية في « منهاج السنة » (٤ / ٢١١) وابن القيم في « المنار المنيف » ص (١٤٣) .
ورواه الترمذي (٢٢٣١) من حديث أبي هريرة بدون جملة « واسم أبيه اسم أبي ... » إلخ .
وقال الترمذي : « حسن صحيح » ووافقه الألباني في « صحيح سنن الترمذي » (٢ / ٢٤٧)

(٢) بل صحَّت أحاديث كثيرة عن جمع من الصحابة في باب المهدي حتى صرَّح كثير من أهل العلم بتواترها منهم السفاريني صاحب النظم فقد قال في « لوامع الأنوار » (٢ / ٨٤) : =

والمصنف إنما ذكر « المهدي » ؛ لبيان أنه قد جاءت بذكره أحاديث تُنبئ بمجيئه ، لا أنه مما يجب اعتقاده ، فلا نعتقد بمجيء هذا « المهدي » ولا ندين اللَّه به ، إذ مَبْنَى الاعتقاد اليقين[1] .

= « وقد كثرت بخروجه - يعني المهدي - الروايات حتى بلغت حد التواتر المعنوي وشاع ذلك بين علماء السُّنة حتى عُدَّ من معتقداتهم » إهـ .

ثم ذكر بعض الآثار والأحاديث في خروج المهدي وأسماء بعض الصحابة الذين رووها ثم قال : « وقد روي عمن ذكر من الصحابة وغير من ذكر منهم رضي اللَّه عنهم بروايات متعددة وعن التابعين من بعدهم ما يفيد مجموعه العلم القطعي فالإيمان بخروج المهدي واجب كما هو مقرر عند أهل العلم ومدون في عقائد أهل السنة » إهـ .

• ومنهم : **الشوكاني** ؛ فإنه قال في كتابه « التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والدجال والمسيح » : « والأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثًا فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر ، وهي متواترة بلا شك ، ولا شبهة يصدق وصف المتواتر على ما هو دونها في جميع الاصطلاحات المحررة في الأصول ، وأما الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدي فهي كثيرة جدًّا لها حكم الرفع إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك » إهـ .

• ومنهم : **العلامة صديق حسن خان** ؛ فقد قال في كتابه « الإذاعة » : « والأحاديث الواردة في المهدي على اختلاف رواياتها كثيرة جدًّا تبلغ حد التواتر المعنوي .. » إهـ .

• ومنهم : **العلامة الكتاني في « كتابه نظم المتناثر »** ؛ حيث قال : « والحاصل أن الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر متواترة » إهـ . وراجع : « عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر » للشيخ عبد المحسن العباد ص (١٩ - ٢٢)

• وقد ذكر الشيخ الألباني في « الصحيحة » برقم (١٥٢٩) أكثر من خمسة عشر عالمًا صححوا أحاديث المهدي ، بل بيَّن أيضًا أن ابن خلدون نفسه لم يضعفها كلها !!

(١) **تنبيه مهم : قوله : (فلا نعتقد بمجيء هذا المهدي إلخ ...) :**

○ قال الشيخ عبدالمحسن العبّاد ، في ردِّه على الشيخ عبد اللَّه بن زيد آل محمود حينما قال : **« ولست أنا أول من قال ببطلان دعوى المهدي وكونه لا حقيقة لها فقد رأيت لأستاذنا الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع رسالة حقق فيها بُطلان دعوىٰ المهدي وأنه لا حقيقة لوجوده وكل الأحاديث الواردة فيه ضعيفة جدا فلا ينكر عليّ من أنكره !! » إهـ .** =

ومن أراد تحقيق هذه المسألة ، فليراجع « مقدمة ابن خلدون » فقد أفاد

= : « والجواب : أن الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع رحمه الله قال أولا كلامًا مُحتملًا تضعيف أحاديث المهدي ، وذلك في كتابه « الكواكب الدرية » اغترارا بكلام ابن خلدون يدل على ذلك قوله في كتابه المذكور : « ومن أراد تحقيق هذه المسألة فليراجع مقدمة ابن خلدون فقد أفاد فيها وأجاد » ولكنه بعد أن حدق النظر في الموضوع عاد فألف رسالة سماها « تحديق النظر بأخبار الإمام المنتظر » توجد منها نسخة خطية في دار الكتب المصرية قال فيها بعد أن ذكر كلام ابن خلدون وتعقب صاحب « عون المعبود شرح سنن أبي داود » عليه قال : « وأقول : قول العلامة الهندي في هذه الأحاديث أقرب إلى الصواب من قول من جَزَم بِضَعْفِها كلها فمن صَحَّ عنده حديث عن النبي ﷺ منها أو من غيرها وَجَبَ عليه قبوله والاعتقاد بمدلوله ، ومن علم بضعف الحديث وتيقنه لم يجب عليه شيء من ذلك .

وإذا اعتبرنا هذه الأحاديث الواردة في المهدي بخصوصها وجدنا التي لم يصرح فيها باسمه أقوى ورأينا الضعف غالبا على ما ذكر فيها اسمه .

ولهذا قلت في « الكواكب » لما قال السفاريني : « فكلها صحت به الأخبار » : « أي : بأكثرها فإن الأحاديث التي فيها ذكر المهدى لم تصح عند علماء الحديث » ، ولم أقل الواردة في شأن المهدي ، ليشمل التعميم ما لم يذكر فيها ، فإن التي لم يُذْكَر فيها اسمه بل ذكر نعته فيها القوي والضعيف ، ولهذا نعتقد ونجزم بخروج رجل من أهل البيت آخر الزمان اسمه محمد ابن عبد الله يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما مُلِئت ظلمًا وجوْرًا .

وكذلك قولنا : « فلا نعتقد بمجيء المهدي » مُرادنا : أن هذا اللفظ غير ثابت ، فلا يجب أن يُسَمَّىٰ محمد بن عبد الله الذي يخرج في آخر الزمان بالمهدي ، بل تسميته بذلك جائزة لا واجبة ، إذ هذا اللفظ غير ثابت عند علماء الحديث .

وَلعل أحدًا أن يظن أن المقصود من عبارة « الكواكب » هو القول بعدم مجيء المهدي مطلقًا كما هو قول بعض الأئمة ، وليس كذلك ، بل المراد ما قدمناه : من أن هذا اللفظ غير ثابت وإنما اسمه مواطئ لاسم النبي واسم أبيه مواطئ لاسم أبيه ، والإيمان بذلك واجب على الإجمال والإطلاق ... » .

إلى أن قال : « وقد خرج جماعة من العلماء عن الاعتدال في هذه المسألة فبالغ طائفة في الإنكار حتى ردوا جملة من الأحاديث الصحيحة وقابلهم آخرون فبالغوا في الإثبات حتى =

فيها وأجاد[1] .

= قبلوا الموضوعات والحكايات المكذوبة .. » .

إلى أن قال : « وبهذا التوضيح والتبيين يزول الإشكال ويتبين المراد وبالله التوفيق » .

أقول : وبهذا يتضح أن الشيخ ابن مانع رحمه الله لا يقول بتضعيف أحاديث المهدي كلها بل يقول بصحة بعضها ويعتقده .

وأضيف أن بعض الأحاديث التي جاء فيها لفظ « المهدي » ثابت عن رسول الله ﷺ مثل حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا : « ينزل عيسى بن مريم ، فيقول أميرهم المهدي ، تعال صل بنا .. » الحديث . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مُسْنده » وقال فيه ابن القيم : إسناده جيد ومنها : الحديث الذي رواه أبو داود في « سننه » عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « المهدي مني أجلَى الجبهة » الحديث . قال فيه ابن القيم : رواه أبو داود بإسناد جيد وأورده البغوي في « مصابيح السنة » في فصل الأَحاديث الحِسَان » إهـ .

« الرد على من كذب الأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي » ص (٣٨ ، ٣٩)

قلت : فالخلاف عند ابن مانع في التسمية بالمهدي لا في ثبوت مجيء رجل في آخر الزمان يواطئ اسمه اسم النبي ﷺ يملأ الأرض عدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا .

وما نقله الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله هنا عن الشيخ ابن مانع في كتابه « تحديق النظر بأخبار الإمام المنتظر » يبين مقصده بوضوح عما جاء في كلامه في كتابه الآخر « إرشاد الطلاب » ص (١٣٥ ، ١٣٦) : حيث قال « **وقعت لي عبارة في الكواكب في شأن المهدي المنتظر ، فهم منها بعض الناس أني أنكر مجيئه ، وهذا غلط أو تحامل ؛ فإني لا أنكر مجيئه ، ولكني أقول : إن جميع الأحاديث التي فيها ذكر المهدي ضعاف على كثرتها مع أنها معارضة بمثلها ، ومن المقرر عند علماء الآثار أن الحديث الضعيف لا يوجب العمل فضلًا عن وجوب الاعتقاد بمدلوله ...** » إهـ !!! وقوله أيضًا : (١٣٨) : « **على أني لا أنكر مجيء المهدي ولكني أقول : لا يجب اعتقاد مجيئه** » إهـ !!

فما نقله الشيخ عبد المحسن العباد عن ابن مانع يوضح مقصده من قوله : « فلا نعتقد بمجيء المهدي » وأن مراده أن هذا اللفظ « المهدي » غير ثابت بل اللفظ الثابت لديه هو أن يُسمَّىٰ محمد بن عبد الله ، وقد سبق في رد الشيخ عبد المحسن العباد أن لفظ « المهدي » ثابت أيضًا !

(١) وقد ردَّ على ابن خلدون غير واحد من أهل العلم ولابأس أن نذكر طرفاً من ذلك : =

= • فمن ذلك ، ما قاله العلامة صديق حسن خان : « أقول : لا شك في أن المهدي يخرج في آخر الزمان من غير تعيين لشهر وعام لما تواتر من الأخبار في الباب ، واتفق عليه جمهور الأمة سلفًا عن خلف إلا من لا يُعتد بخلافه ، وليس القول بظهوره بناءً على أقوال الصوفية ومكاشفاتهم أو أهل التنجيم أو الرأي المجرد ، بل إنما قال به أهل العلم لورود الأحاديث الجمة في ذلك ، فقول ابن خلدون : « إن صح ظهور هذا المهدي ... » لا يخلو عن مسامحة ونوع إنكار من خروجه ، وتلك الأحاديث واردة عليه ، وليست بدون من الأحاديث التي ثبتت بها الأحكام الكثيرة المعمول بها في الإسلام ، وما ذكر من جرح الرواة وتعديلهم يجري في رجال الأسانيد الأخرى أيضًا بعينه أو بنحوه ، فلا معنىً للريب في أمر ذلك الفاطمي الموعود المنتظر المدلول عليه بالأدلة ، بل إنكار ذلك جرأة عظيمة في مقابلة النصوص المستفيضة المشهورة البالغة الى حد التواتر ، وأما أنه لا تتم شوكة أحد إلا بالعصبية فنعم ، ولكن اللّٰه تعالى قادر على خرق العادة ، ويؤيد دينه كيف يشاء » إهـ : « الإذاعة » ص (١٤٥) .

• ومن ذلك : ما قاله العلامة شمس الحق آبادي : « وقد بالغ الإمام المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون في تاريخه في تضعيف أحاديث المهدي كلها فلم يصب ، بل أخطأ » إهـ : « عون المعبود » (١١ / ٣٦٢) .

• ومن ذلك : ما قاله العلامة أحمد محمد شاكر : « أما ابن خلدون فقد قفا ما ليس له به علم ، واقتحم قُحمًا لم يكن من رجالها ، وغلبه ما شغله من السياسة وأمور الدولة وخدمة من كان يخدم من الملوك والأمراء ، فأوهم أن شأن المهدي عقيدة شيعية أو أوهمته نفسه ذلك » إهـ ثم قال : « نصيحة للقارئ : هذا الفصل من مقدمة ابن خلدون مملوء بالأغلاط الكثيرة في أسماء الرجال ونقل العلل ، فلا يعتمدن أحد عليها في النقل ، وما أظن أن ابن خلدون كان بالمنزلة التي يغلط فيها هذه الأغلاط ! ولكنها - فيما أرى - من تخليط الناسخين وإهمال المصححين » إهـ .

• وقال أيضًا : « إن ابن خلدون لم يُحسن قول المحدثين : « الجرح مقدم على التعديل » ، ولو اطلع على أقوالهم ، وفقهها ما قال شيئًا مما قال ، وقد يكون قرأ ، وعرف ، ولكنه أراد تضعيف أحاديث المهدي ، بما غلب عليه من الرأي السياسي في عصره » إهـ : من تعليقه على « مسند أحمد » (٥ / ١٩٧ - ١٩٨) . =

○ (و) منها : (المَسِيح) عيسىٰ عليه الصلاة والسلام : وهو أن ينزل من السماء ، إذ هو لم يمت حتى الآن ، وذلك مُسْتَنبط من القرآن ، وجاءت به السُّنة .

* أما القرآن : فقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِن أَهْلِ الكِتَابِ إِلَّا لَيُؤمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ [النساء : ١٥٩] أي ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى ، وذلك عند نزوله من السماء آخر الزمان(١) .

* وأما السُّـنة : فأخـرج « الشيخان » عن أبي هـريرة قال :

= * ومن ذلك : ما قاله الشيخ عبد المحسن العبّاد حفظه الله : « إن ابن خلدون مُؤَرِّخ ، وليس من رجال الحديث ، فلا يُعْتَد به في التصحيح والتضعيف ، وإنما الاعتداد بذلك بمثل البيهقي ، والعقيلي ، والخطابي ، والذهبي ، وابن تيمية ، وابن القيم ، وغيرهم من أهل الرواية والدراية الذين قالوا بصحة الكثير من أحاديث المهدي ، فالذي يرجع في ذلك إلى ابن خلدون كالذي يقصد الساقية ، ويترك البحور الزاخرة ، وعمل ابن خلدون في نقد الأحاديث أشبه ما يكون بعمل المتطبب إذا خالف الأطباء الحذاق المهرة » إهـ : « الرد على من كذب الأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي » ص (٢٩) .

* وقد تصدَّىٰ الشيخ أحمد الصديق الغماري لأوهام ابن خلدون في مؤلف خاص سمّاه : « إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون » .

(١) جاء هذا التفسير عن حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس ، فيما رواه عنه ابن جرير في « تفسيره » (٩ / ٣٨٠) وصحّحه الحافظ في « الفتح » (٦ / ٤٩٢) .

وراجع أيضًا : « تفسير ابن كثير » (١ / ٥٧٦ ، ٥٧٧) فقد استفاض في الكلام على هذه الآية . وكذا : « فصل المقال في نزول عيسى ﷺ وقتله الدجال » ص (١٥ - ١٨) للدكتور محمد خليل هراس .

* فائدة : قال الحافظ في الفتح (٦ / ٤٩٢) : « قوله في الآية ﴿ وإنَّ ﴾ بمعنىٰ « ما » أي لا يبقىٰ أحد من أهل الكتاب - وهم اليهود والنصارى - إذا نزل عيسى إلَّا آمن به » إهـ .

قال رسول الله ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ .. » الحديثَ(١) .

وأما تسمية « المسيح » ؛ فقيل : لأنَّ « زكريا » مسحه .

وقيل : لأنه لا يمسح ذا عاهة إلا برأ ، فهو مسيح الهُدَىٰ ، ويقتل مسيح الضَّلال(٢) ، كما قال :

---

(١) البخاري (٢٢٢٢) ومسلم (١٥٥) (٢٤٢) .

« **ليوشكن** » : بكسر المعجمة ، أي ليقربن ، أي لابد من ذلك سريعًا .

« **يكسر الصليب** » : أي يبطل دين النصرانية بأن يكسر الصليب حقيقة ويُبطل ما تزعمه النصارى في مجيئه .

« **يقتل الخنزير** » : أي يأمر بإعدامه ، مبالغة في تحريم أكله ، وفيه توبيخ عظيم للنصارىٰ الذين يدَّعون أنهم على طريق عيسىٰ ثم يستحلون أكل الخنزير ويبالغون في محبته .

« **يضع الجزية** » : أي لا يقبل من النصارىٰ غير الإسلام أو القتل .

« فتح الباري » (٦ / ٤٩١ ـ ٤٩٢) .

(٢) قوله : « **لأن زكريا مسحه** » : نقله القرطبي في « التذكرة » ص (٧٦٦) عن الإمام أبي إسحاق الحربي في « غريبه الكبير » .

وقوله : « **لأنه لا يمسح ذا عاهة إلا برأ** » : هو قول لابن عباس ، كما في « التذكرة » ص (٧٦٦) ، و« الفائق » للزمخشري (٣ / ٣٦٦) .

وراجع الأقوال في ذلك في : « التذكرة » (٧٦٦ ، ٧٦٩) حيث أورد القرطبي عن أبي الخطاب بن دحية ثلاثة وعشرين قولًا ، وذكر الفيروز آبادي في القاموس المحيط له : أنه جمع في سبب تسمية عيسىٰ بذلك خمسين قولًا أوردها في شرح المشارق (أي مشارق الأنوار في الجمع بين الصحيحين) للصاغاني .

وأما وصف الدجال **بمسيح الضلالة** ؛ فقد ثبت في حديث أبي هريرة عند أحمد (٢ / ٢٩١ ، ٤٣٧) ، وصححه الشيخ أحمد شاكر (١٥ / ٢٨ ـ ٣٠) .

١٠٩- وَأَنَّهُ يَقْـتُلُ « لِلدَّجَّالِ »
بِـ « بَابِ لُدٍّ » خَلٍّ عَنْ جِدَالِ

الشرح

قوله : (وَأَنَّهُ) أي مسيح الهُدَىٰ (يَقْتُلُ) بأمر الله تعالىٰ .

(لِلدَّجَّالِ) أي الكـذاب ، وسمى دجّالًا لتمويهه على الناس وتلبيسه[1] ، ويخرج بـ « خرسان » ؛ كما في « سنن التِّرمذي »[2] .

وَيَتْبَعُهُ سَبْعُون أَلْفًا مِنْ يَهُودِ « أَصْفَهَانِ » ؛ كما في « صحيح مسلم »[3].

---

(١) راجع الأقوال في تسمية الدَّجال في : « التذكرة » للقرطبي ص (٧٤٤ ، ٧٤٥) حيث نقل هناك عشرة أقوال في ذلك نقلًا عن الحافظ أبي الخطاب بن دحية في كتابه « مجمع البحرين في فوائد المشرقين والمغربين » .

وأيضًا : « النهاية في غريب الأثر » لابن الأثير (٢ / ١٠٢) ، و « الفائق » للزمخشري (٣ / ٣٦٦) .

(٢) **حَدِيث صَحِيحٌ** : رواه الترمذي (٢٣٥٢) وابن ماجة (٤٠٧٢) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : حدثنا رسول الله ﷺ قال : « الدَّجال يَخْرُج من أرض بالمشرق يُقال لها خُرَاسان » وإسناده صحيح كما قال القرطبي في « التذكرة » (٧٤٧) وصححه الحاكم (٤ / ٥٢٧) ووافقه الذهبي وهو كما قالا . وصححه الألباني في « الصحيحة » (١٥٩١) والشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١٢ - ١٣) والأرناؤوط في تعليقه على « مسند أبي بكر الصديق للمروزي » ص (٩٩) .

• « خراسان » : بلاد واسعة في جهة المشرق وتشتمل على عدة بلدان منها نيسابور وهراة ومرو وبلخ وما يتخلل ذلك من المدن دون جيحون .. « معجم البلدان » (٢ / ٣٥٠) .

(٣) مسلم (٢٩٤٤) (١٢٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « يتبع الدَّجال من يهود أصبهان سبعون ألفًا عليهم الطيالسة » . وفي رواية للإمام أحمد (٣ / ٢٢٤) « سبعون ألفًا عليهم التيجان » وصححه الحافظ في « الفتح » (١٣ / ٣٢٨) =

وإنما سُمِّي مَسِيحًا ؛ لأن أحد عينيه ممسوحة لا يبصر بها[1] .

ويقتله سيدنا « عيسى عليه السلام » (بِبَاب لُدٍّ) بضم اللام .

* قال ياقوت : هي قرية قُرب بيت المقدس من نواحي فلسطين بِبَابِها يدرك « عيسى بن مريم » [الدجال][أ] فيقتله[2] .

وقد دلَّ على ذلك حديث في « مسند الإمام أحمد » رحمه اللَّه تعالى[3].

(خَلِّ عَنْ جِدَالِ) في أمر الدَّجَّال ، فلا تُجادل في مجيئه وقَتْل المسيح إياه لوُرُود ذلك في الأحاديث ، والواجب علينا قبول ما صحَّ منها ، وإن لم تبلغه عقولنا .

= « قال ابن كثير : « فيكون بدء ظهوره من أصبهان من حارة يُقال لها اليهودية » إهـ . « نهاية البداية » (١ / ١٢٨) * و « أصبهان » : مدينة بالموضع المعروف بجي ، وهو الآن يعرف بشهرستان وبالمدينة ، فلما سار بختنصر ، وأخذ بيت المقدس ، وسبىٰ أهلها حمل معه يهودها ، وأنزلهم أصبهان ، فبنوا لهم في طرف مدينة جي محلة ونزلوها ، وسُمِّيت اليهودية ... فمدينة أصبهان اليوم هي اليهودية » « معجم البلدان » (١ / ٢٠٨) .

(١) **فائدة** : قال العلامة ابن فارس : والمسيح أحد شقي وجهه ممسوح لا عَين له ، ولا حاجب ولذلك سُمِّي الدجال مسيحًا ؛ ثم أسند عن حذيفة مستدلًا عن رسول اللَّه ﷺ : « وأنَّ الدَّجَّال مَمْسُوح العين عَلَيها ظفرة غليظة » رواه مسلم (٢٩٣٤) (١٠٥) .
راجع : « التذكرة » ص (٧٦٨) والعين ، هي العين اليمنىٰ ، كما حقق ذلك الإمام النووي في « شرحه لمسلم » (٢ / ٢٣٥) .

(٢) « لُدٌّ » : مدينة على بعد ٢٠ كيلو مترًا من تل أبيب و ٤٠ كيلو مترًا عن القدس وتقع قريبًا منها مدينة الرملة . راجع : « المسيح المنتظر وتعاليم التلمود » د. محمد علي البار ص (١٧) .

(٣) أحمد (٣ / ٤٢٠) والترمذي (٢٢٤٤) وصححه من حديث مجمع بن جارية قال =

[أ] ما بين المعقوفين ساقط من ط : « الهندية » و « المدني » ولا يستقيم السياق بدونها . وراجع : « لوامع الأنوار » (٢ / ١٠١) .

١١٠- وَأَمْــرُ « يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ » أَثْبِتِ
فَإِنَّهُ[أ] حَــقٌّ كَـ « هَدْمِ الكَعْبَةِ »

الشرح

قوله : (وَأَمْرُ) مفعول مقدم لقوله « أثبت » ، وهو مضاف .

○ و (يَأْجُوجَ) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية والعجمة .

(وَمَأْجُوجَ) معطوف عليه مجرور بالفتحة أيضا ، نيابة عن الكسرة

(أَثْبِتِ) أي اعتقد ثبوته .

(فَإِنَّهُ) أي أمر يأجوج ومأجوج . يعني خروجهم (حَـقٌّ) ثابت .

* قال تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٩٦] فمجيئهم قطعي يجب الإيمان به .

* قال المؤرخون : أولاد نوح ثلاثة : سام ، وهو أبو العرب والعجم ، والروم ، وحام : أبو الحبشة والزنج والنوبة ، ويافث : أبو الترك والصقالبة . ويأجوج ومأجوج فخروجهم ثابت[1] .

= سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يقتل ابن مريم المسيح الدجال بباب لدّ أو إلى جانب لد » .

(١) راجع : « البداية والنهاية » (١ / ١١٥) .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٣٦) : « وأنه » .

(كـ) ثبوت (هَدْم الكَعْبَةِ) كما روى « البخاري » وغيره ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « يُخرِّبُ الكَعْبَةَ ذُو السوَيْقَتَيْنِ ، مِنَ الحَبَشَةِ »[1] .

قوله : « ذو السويقتين » : أي صاحبها ، وهما تصغير ساقين أي : دقيق الساقين .

* واختلف العلماء متى يكون ذلك ؟

- فقيل : بعد خروج الدابة .

- وقيل : بعد الآيات كلها قُرْب قيام الساعة حين ينقطع الحاج ولا يبقىٰ في الأرض من يقول الله الله[2] .

****

---

(١) البخاري (١٥٩٦) ومسلم (٢٩٠٩) (٥٧) .

(٢) قال الحافظ ابن كثير ، في الجمع بين : رواية البخاري (١٥٩٣) عن أبي سعيد : « ليحجن هذا البيت ، وليعتمرن بعد خروج يأجوج ومأجوج » ، وبين رواية : « البزار » عن أبي سعيد أيضًا : « لا تقوم الساعة حتى لا يُحَجّ البيت » .

قال رحمه الله : « ولا منافاة في المعنىٰ بين الروايتين ؛ لأن الكعبة يَحُجُّها الناس ويعتمرون بعد خروج يأجوج ومأجوج وهلاكهم وطمأنينة الناس ، وكثرة أرزاقهم في زمان المسيح عليه الصلاة والسلام ، ثم يبعث الله ريحًا طيبة فيقبض بها روح كل مؤمن ومؤمنة ، وَيُتَوفَّىٰ نبي الله عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام ، ويصلي عليه المسلمون ، ويدفن بالحجرة النبوية مع رسول الله ﷺ فيها ، ثم يكون خراب الكعبة على يدي ذي السويقتين بعد هذا ، وإن كان ظهوره في زمان المسيح كما قال كعب الأحبار » إهـ . « نهاية البداية والنهاية » (١ / ٢٦) .

١١١- وَأَنَّ مِنْهَا « آيَةَ الدُّخَانِ »

وَأَنَّـهُ يُـذْهَـبُ بِـ « الـقُـرْآنِ »

الشرح

قوله : (وَأَنَّ مِنهَا) أي : من أشراط الساعة التي ورد النَّصُّ بها

○ (آيَةَ الدُّخَانِ) : وهي ثابتة بالكتاب والسنة .

* أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ [الدخان : ١٠] .

* قال ابن عباس وغيره : « هو دخان قبل قيام الساعة ، يدخل في أسماع الكفار والمنافقين ، ويَعْتري المؤمن كهيئة الزُّكام ، وتكون الأرض كلها كبيت أُوْقد فِيه ، ولم يأت بعد وهو آت »[1] .

* وأمَّا السنة : ففي « صحيح مسلم » من حديث حذيفة مرفوعًا : « إنَّها ـ أي السَّاعَةَ ـ لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْا عَشْرَ آياتٍ .. » ، فذكر منها الدُّخان[2] .

○ (وَأَنَّهُ) الضمير للشأن ، و (يُـذْهَبُ) بالبناء للمفعول .

---

(١) راجع : « تفسير ابن جرير » (٢٥ / ١١٤) ، و« تفسير ابن كثير » (٤ / ١٣٩) ، و« شرح النووي على مسلم » (٢٨ / ٢٧) .

(٢) مسلم (٢٩٠١) (٣٩) .

(**بالقُرْآنِ**) العظيم ـ يعني أن من أشراط الساعة : أنه يُرفع القرآن فلا يبقى في المصاحف ولا الصدور منه حرف واحد .

وقد تقدَّم ذكر ما حكَاه الإمام « شيخ الإسلام ابن تيمية » عن السلف من أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود .

وأن مَعنىٰ « وإليه يَعُود » : ما جاء في الآثار : « أَنَّ القرآن يَسْري به حتى لا يبقىٰ في المصاحف منه حرف ، ولا في القلوب منه آية »[1] .

* * * *

---

(١) راجع : ما تقدم ص (٦٩) .

١١٢- « طُلُوعُ شَمْسِ الأُفقِ » مِنْ دَبُورِ
كَـ « ذَاتِ أَجْيَادِ » عَلَىٰ المشْهُورِ

الشرح

○ قوله : (**طُلُوعُ**) أي ومن أشراط الساعة : طلوع (**شَمْسِ الأُفقِ**) هو النَّاحية ، والجمع : آفاق . والأُفُق : ما ظهر من نواحي الفلك ، وهو المراد هنا .

(**مِنْ دَبُورِ**) - بفتح الدال المهملة - جهة المغرب ؛ لأنها تدابر باب الكعبة ، وتسمىٰ الريح التي تهب من جهة المغرب دبورًا .

* وفي الحديث عنه ﷺ : « نُصِرْتُ بِالصَّبَا وَأُهلِكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ » رواه « الشيخان » عن ابن عباس[١] .

---

(١) البخاري (١٠٣٥) ومسلم (٩٠٠) (١٧) .
* فائدة : قال الحافظ ابن حجر : « الصبا : بفتح المهملة بعدها موحدة مقصورة ، يقال لها القَبول - بفتح القاف - لأنها تقابل باب الكعبة ، إذ مهبها من مشرق الشمس ، وضدها الدبور وهي التي أهلكت بها قوم عاد ، ومن لطيف المناسبة كون القَبول نصرت أهل القبول ، وكون الدبور أهلكت أهل الإدبار ، وأن الدبور أشد من الصبا ، لما سنذكره في قصة عاد ، أنها لم يخرج منها إلا قدر يسير ومع ذلك استأصلتهم ، قال الله تعالى : ﴿ فهل ترى لهم من باقية ﴾ ولما علم الله رأفة نبيه ﷺ بقوله رجاء أن يسلموا ؛ سلّط عليهم الصبا فكانت سبب رحيلهم عن المسلمين لما أصابهم بها من الشدة ، ومع ذلك فلم تهلك منهم أحدًا ولم تستأصلهم » إهـ . « فتح الباري » (٥ / ٥٢١) .

* قال العلماء : طُلوع الشَّمس من مغربها ، ثابت بالسنة الصحيحة ففي « الصحيحين » ، عن أبي هريرة قال ، قال رسول الله ﷺ : « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِن مَّغْرِبهَا ، فَإِذَا طَلَعَتْ ، وَرَآها النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُونَ ، فَذَلِك حِينَ ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾ الآية [الأنعام : ١٥٨] »[١] .

* وقال جمهور المفسرين في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام : ١٥٨] : إنها طلوع الشمس من مغربها[٢] .

○ (**كذَاتِ أَجْيَادِ**) يعني أن طلوع الشمس من مغربها من أشراط الساعة وعلاماتها : كذات أجياد : وهي الدَّابة التي تخرج منه .

وذات : بمعنى صاحبة ، وأجياد : أرض بـ « مكة » أو جبل بها . ويقال فيه : جياد ، بلا همزة .

ولما كان موضع خروجها مُختلفًا فيه قال (**عَلَىٰ المشْهُورِ**) أي من الأقوال .

---

(١) البخاري (٤٦٣٦) ومسلم (١٥٧) (٢٤٨) .

(٢) راجع : « تفسير الطبري » (٨ / ٩٦ - ١٠٢) و« تفسير ابن كثير » (٣ / ٣٦٤ - ٣٧٦) وتفسير القرطبي (٧ / ١٤٥) .

* قال ابن جرير بعد ذكره لأقوال المفسرين في الآية : « وأولى الأقوال بالصواب في ذلك ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ذلك حين تطلع الشمس من مغربها » . « تفسير الطبري » (٨ / ١٠٣) .

والمقصود : بيان أن خروج الدابة من علامات الساعة التي يجب الإيمان بها .

* قال تعالى : ﴿ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [النمل : ٨٢]

* قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ ﴾ اختلف في معنى هذا الوقوع : فقال قتادة : وَجَبَ الغضب عليهم[1] .

وقيل : وقع القول بموت العلماء ، وذِهَاب العلمِ ، ورفع القرآن ، وذلك إذا لم يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر ؛ قاله ابن عمر .

وجواب الشرط قوله : ﴿ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ ﴾

- قيل : تكلم الموحدين ببطلان سوى دين الإسلام .

- وقيل تكلمهم بما يَسُؤُهم .

- وقيل : تكلمهم بقوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [النمل : ٨٢] .

* قال ابن عباس : أي بخروجها ؛ لأن خروجها من الآيات[2] .

****

---

(١) راجع : « تفسير ابن كثير » (٣ / ٣٧٤) ، و« التذكرة للقرطبي » ص (٧٨٥) .

(٢) راجع : « تفسير الطبري » (٢٠ / ١٦) ، و « تفسير الطبري » (١٣ / ٢٣٧ ، ٢٣٨) ، و « فتح القدير » للشوكاني (٤ / ١٥٢) .

١١٣- وَآخِرُ الآيَاتِ « حَشْرُ النَّارِ »
كَمَا أَتَىٰ فِي مُحْكَمِ الأَخْبَارِ

الشرح

قوله : (**وَآخِرُ الآيَاتِ**) أي آيات الساعة وعلاماتها الدالة على قربها .

○ (**حَشْرُ النَّارِ**) للناس من المشرق إلى المغرب ، ومن اليمن إلى مُهَاجَر إبراهيم عليه السلام .

(**كَمَا أَتَىٰ**) ذلك مصرحًا به (**فِي مُحْكَمِ الأَخْبَارِ**) .

* ففي « صحيح مسلم » من حديث حذيفة بن أَسِيد الغفاري : « أنه ﷺ أخبر ببعض أَشْرَاط السَّاعة .. » ، وقال : « وَآخِر ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ اليَمنِ ، تَطردُ النَّاسِ إِلَى محْشَرِهِم »[1] .

* وهذا لا يُعَارِض ما في « البخاري » عن أنس مرفوعًا : « أَمَّا أَوَّل أَشْرَاط السَّاعة : فَنَارٌ تَحْرُجِ من المَشْرِق ، فتحشُر النَّاس إِلى المغرب »[2] .

---

(١) مسلم (٢٩٠١) (٣٩) .
(٢) البخاري (٣٩٣٨) .

* **فائدة** : قد جمع الحافظ ابن حجر بين ما جاء أن هذه النار هي آخر أشراط الساعة الكبرى ، وما جاء أنها أول أشراط الساعة فقال : « ويجمع بينهما بأن آخريتها باعتبار ما ذُكر معها من الآيات وأوليتها باعتبار أنها أول الآيات التي لا شيء بعدها من أمور الدنيا ، بل يقع بانتهائها النفخ في الصور ، بخلاف ما ذُكِر معها فإنه يبقى بعد كل آية منها أشياء من أمور الدنيا » إهـ . « فتح الباري » (١٣ / ٨٢) .

فقد قال غير واحد من العلماء : إنهما ناران :

إحداهما : تحشر الناس من المشرق إلى المغرب .

والثَّانية : تخرج من اليمن فتطرد الناس إلى المحشر الذي هو أرض الشام .

فلعل إحدى النَّارين في أول الآيات والأخرى في آخرها[1] .

ومع هذا ، فقد اختلف العلماء في حشر النَّاس من المشرق إلى المغرب هل يوم القيامة أو قبله ؟

ـ فقال « القُرطبي » و « الخطَّابي » ، وصَوَّبه « القاضي عياض » : إن هذا الحشر يكون قبل يوم القيامة[2] .

ـ وقال « الحكيم الترمذي » و « أبو حامد الغزالي » : هو يوم القيامة . واللَّهُ أعلم

****

---

(١) تنبيه : الصَّواب : أنها نارٌ واحدة وليس هناك إشكال بين ما ورد من أحاديث .

ـ قال الحافظ ابن حجر : « وظهر لي في وجه الجمع أن كونها تخرج من قعر عدن لا ينافي حشدها الناس من المشرق إلى المغرب ؛ وذلك أن ابتداء خروجها من قعر عدن فإذا خرجت انتشرت في الأرض كلها ، والمراد بقوله « تحشر الناس من المشرق إلى المغرب » إرادة تعميم الحشر لا خصوص المشرق والمغرب ، أو أنها بعد الانتشار أول ما تحشر أهل المشرق ، ويؤيد ذلك أن ابتداء الفتن دائما من المشرق .. ، وأما جعل الغاية إلى المغرب فلأن الشام بالنسبة إلى المشرق مغرب ، ويحتمل أن تكون النار في حديث أنس كناية عن الفتن المنتشرة التي أثارت الشر العظيم والتهبت كما تلتهب النار وكان ابتداؤها من قبل المشرق حتى خرب معظمه وانحشر الناس من جهة المشرق إلى الشام ومصر وهما من جهة المغرب كما شوهد ذلك مرارًا من المغل من عهد جنكزخان ومن بعده ، والنار التي في الحديث الآخر على حقيقتها » إهـ . « فتح الباري » (١١ / ٣٧٨ ، ٣٧٩) .

(٢) أي في الدُّنيا ، وإلى هذا ذهب أيضًا الخطابي ، كما في « الفتح » (١١ / ٣٧٩) =

١١٤- فَكُلُّهَا صَحَّتْ بِهَا الأَخْبَارْ
وَسَطَّـرَتْ آثَارَهَا الأَخْيَـارْ

الشرح

قوله : (فَكُلُّهَا) أي الأشراط المذكورة .

(صَحَّتْ بِهَا الأَخْبَارُ) أي بأكثرها ، فإن الأحاديث التي فيها ذكر « المهدي » لم تَصِح عند علماء الحديث[1] .

= وأيده الحافظ ، واحتج له ، وأيضًا ابن كثير في « نهاية البداية والنهاية » ص (١٧٦) .
وراجع : « التذكرة » للقرطبي ص (٢٢٥ ، ٢٢٦) .

* قال الحافظ ابن كثير بعد أن روى عدة أحاديث في الحشر : « فهذه السياقات تدلُّ على أن هذا الحشر هو حشر الموجودين في آخر الدنيا من أقطار الأرض إلى مَحَلّة المحْشر وهي أرض الشام ، وأنهم يكونون على أصناف ثلاثة ، فصنف طاعمين كاسين راكبين وقسم يمشون تارة ويركبون أخرى وهم يعتقبون على البعير الواحد كما تقدم في الصحيحين : « اثنان على بعير ، وثلاثة على بعير » إلى أن قال : « وعشرة على بعير يعتقبونه من قِلة الظهر » كما تقدم في الحديث ، وكما جاء مُفَسّرًا في الحديث الآخر : « وتحشر بقيتهم النار ، وهي التي تخرج من قعر عدن ، فتحيط بالناس من ورائهم ، تسوقهم من كل جانب إلى أرض المحشر ، ومن تخلّف منهم أكلته النار » .

وهذا كله مما يدل على أن هذا في آخر الزمان حيث الأكل والشرب والركوب على الظهر المشترى وغيره ، وحيث تُهْلِكُ المتخلفين منهم النار ، ولو كان هذا بعد نفخة البعث لم يبق موت ، ولا ظهر يُشترىٰ ولا أكل ولا شرب ولا أيش في العرصات » إهـ . « نهاية البداية والنهاية » ص (١٧٦) .

(١) راجع : تعليق الشيخ عبد المحسن العباد الذي نقلناه ص (٢١٧) .

(**وَ**) كلها قد (**سَطَّرَتْ**) أي كتبت .

(**آثَارَهَا**) أي الآثار الدالة عليها .

(**الأَخْيَارُ**) جمع خير . وهم ضد الأشرار ، والمراد بهم : علماء الأمة من التابعين وتابعيهم ، رحمة اللَّه تعالى عليهم أجمعين .

o o o o

فصل

في أمر المعاد[أ]

١١٥- وَاجْزِمْ بِأَمْرِ « البَعْثِ وَالنُّشُورِ »
وَ « الحَشْرِ » جَزْمًا بَعْدَ « نَفْخِ الصُّورِ »

الشرح

قوله : (وَاجْزِمْ) أي جزم إيقان وإذعان .

(بأمر البَعْثِ) بعد الموت (وَالنُّشُورِ) من القبور (والحَشْرِ) لأجل الجزاء ، وفَصْل القضاء .

(جَزْمًا) مصدر مؤكد لعامله الذي هو اجزم .

(بَعْدَ) ظرف زمان (نَفْخِ الصُّورِ) المراد نفخة البعث .

* وفي « الترمذي » وحسَّنهُ ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : مَا الصُّورُ ؟

قال : « قَرْنٌ يُنْفَخُ فِيهِ »[1] .

---

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : رواه أحمد (٢ / ١٦٢ ، ١٩٢) وأبو داود (٤٧٤٢) والترمذي (٢٤٣٠) و (٣٢٤٤) والدارمي (٢ / ٣٢٥) والحاكم (٤ / ٥٦٠) وصحَّحه ووافقه الذهبي ، وصحَّح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٦٥٠٧) .

[أ] العنوان من « لوامع الأنوار » (٢ / ١٥٧) .

□ وحاصل ما ذكر في هذا البيت أربعة أشياء :

١ـ « البعث » .

٢ـ و « النشور » .

٣ـ و« الحشر » .

٤ـ و « النفخ في الصور » .

○ أما « البعث » : فالمراد به المعاد الجسماني ؛ فإنه المتبادر عند الإطلاق ويجب الإيمان به واعتقاده ، ويَكْفُر مُنكره .

○ وأما « النُّشور » : فهو يُرادف البعث في المعنى . يقال نشر الميت ينشر نشورًا إذا عاش بعد الموت . وأنشره اللَّه : أي أحياه . ومنه قوله : « يوم البعث والنشور » .

○ وأما « الحشر » : فهو في اللغة : الجمع . تقول : حشرت الناس إذا جمعتهم ، والمراد به : جمع أجزاء الإنسان بعد التفرقة ، ثم إحياء الأبدان بعد موتها .

○ وأما « النفخ في الصور » : فهو ثلاث نفخات[1] :

---

(١) وممن ذهب إلى هذا المذهب : ابن العَربي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن كثير ، والسفاريني :

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والقرآن قد أخبر بثلاث نفخات :

نفخة الفزع : ذكرها في سورة النمل : ٨٧ في قوله ﴿ ونفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء اللَّه ﴾ . =

١ـ نفخة الفزع : وهي التي يتغيَّر بها العالم ويَفْسد نظامه .

* وهي المشار إليها بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ ﴾ [ص : ١٥] .

= ونفخة الصعق ، والقيام : ذكرهما في قوله ﴿ ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ثم نفخ فيه أخرىٰ فإذا هم قيام ينظرون ﴾ [الزمر : ٦٨] .
(٤ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ـ مجموع الفتاوى)

راجع : « فتح الباري » (١١ / ٣٦٩) ، و « النهاية » لابن كثير (١ / ٢٥٣) ، و « لوامع الأنوار البهية » (٢ / ١٦١) .

* وذهب جمع من أهل العلم : منهم القرطبي في « التذكرة » ص (٢٠٩ ، ٢١٠) ، وابن حجر : إلى أن إسرافيل ينفخ في الصور مرتين ، الأولىٰ يحصل بها الصعق ، والثانية يَحْصُل بها البعث . « فتح الباري » (١١ / ٣٦٩) .

* قال الحافظ ابن حجر : « ولا يلزم من مغايرة الصعق الفزع أن لا يحصلا معًا من النفخة الأولى » إهـ . « فتح الباري » (١١ / ٣٦٩) .

* وقال القرطبي : « ونفخة الفزع ، هي نفخة الصعق ؛ لأن الأمرين لازمين لها ، أي فزعوا فزعًا ماتوا منه » إهـ . « التذكرة » ص (١٨٤) .

* وذهب ابن حزم إلى أن النفخات يوم القيامة أربع :

الأولى : نفخة إماتة .

والثانية : نفخة إحياء ، يقوم بها كل ميت ، وينشرون من القبور ، ويجمعون للحساب .

والثالثة : نفخة فزع وصعق ، يفيقون منها كالمغشي عليه ، لا يموت منها أحد .

والرابعة : نفخة إفاقة من ذلك الغشي .

* قال الحافظ ابن حجر ردًّا على ابن حزم : « هذا الذي ذكره من كون الثنتين أربعًا ليس بواضح بل هما نفختان فقط ، ووقع التغاير في كل واحد منهما باعتبار من يستمعهما فالأولى يموت فيها كل من كان حيًّا ، ويغشى على من لم يمت ممن استثنىٰ الله والثانية : يعيش بها من مات ، ويفيق بها من غشي عليه ، والله أعلم » إهـ . « فتح الباري » (٦ / ٤٤٦) .

يقول تعالى : ﴿ وَمَا يَنظُرُ ﴾ أي ما ينتظر ﴿ هَٰؤُلَاءِ ﴾ أي كفار مكة ﴿ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ وهي النفخة الكائنة عند قيام الساعة ﴿ مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ ﴾ في محل نصب صفة لـ ﴿ صَيْحَة ﴾ .

* قال الزجاج : « فواق - بفتح الفاء وضمها - لغتان بمعنى واحد[1] ، وهو الزمان الذي بين حلبتي الحالب ، ورضعتي الراضع » .

* وقال السدي : « ما لها من إفاقة » .

٢ ، ٣ - ونفخة الصَّعْق : وفيها هلاك العالم .

* قال تعالىٰ : ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَاتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ ٱللَّهُ ﴾ [الزمر : ٦٨] .

وقد فُسِّر الصَّعق بالموت ونفخة البعث .

* وقد دلَّ عليها قوله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴾ [يس : ٥١] ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر : ٦٨] .

* * * *

(١) قراءة حمزة والكسائي بالضم ، وسائر السبعة ؛ بالفتح ، راجع : « السبعة » لابن مجاهد (٥٥٢) ، « والكشف عن وجوه القراءات السبع » لمكي بن أبي طالب (٢ / ٢٣١) ، و « معاني القرآن » للفراء (٢ / ٤٠٠) ، و « زاد المسير » لابن الجوزي (٧ / ١٠٧) ، و « البحر المحيط » لأبي حيان (٧ / ٣٨٩) .

١١٦- كَذَا وُقُوف الخَلْقِ « لِلْحِسَابِ »
وَ « الصُّحْفِ » وَ « المِيـزَانِ » لِلثَّـوَابِ

الشرح

قوله : (كَذَا) أي كما يجب الإيمان بالبعث ، وما عطف عليه ، يجب الجزم ، والإيمان بأمر (وُقُوف الخَلْقِ) من الإنس ، والجن ، والدَّواب ، والطير .

* قال تعالى : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف : ٤٧] .
والضمير المنصوب في قوله تعالى : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ ﴾ مُرَادٌ به الخلائق .
(لِلْحِسَابِ) الثابت بالكتاب والسنة ، وإجماع أهل الحق بلا ارتياب .

* قال تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الحجر : ٩٢ ، ٩٣] .

* قال تعالى في حق أعدائه : ﴿ أُولَٰئِكَ لَهُمْ سُوءُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [الرعد : ١٨] .

* قال الثعلبي : الحساب ؛ تعريف الله عز وجل الخلائق مقادير الجزاء على أعمالهم ، وتذكيره إياهم ما قد نسوه من ذلك(١) .

يدل على هذا قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا

---

(١) راجع : تفسير القرطبي (١ / ٤٣٥) والخازن (١ / ١٣) ولوامع الأنوار (٢ / ١٧١ - ١٧٢) ولوائح الأنوار (٢ / ٢٣٣) .

أَحْصَاهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ﴾ [المجادلة : ٦] .

(و) كذا وقوف الخلق لأخذ (**الصُّحُفِ**) جمع صحيفة وهي التي كتبتها الملائكة ، وأحصوا ما فعله كل إنسان من سائر أعماله في الدنيا القولية والفعلية .

* قال تعالى : ﴿ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ﴾ [التكوير : ١٠] أي فتحت وبسطت للحساب ؛ لأنها تُطوى عند الموت وتُنشر عند الحساب . فيقف كل إنسان على صحيفته فيعلم ما فيها فيقول : ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾ [الكهف : ٤٩] .

ويجوز أن يُراد : نشرت بين أصحابها . أي فرقت بينهم .

(وَ) كذا وقوف الخلق لأجل (**الميزَانِ للثَّوَابِ**) أي ثواب الأعمال الصالحة ، وبيان السَّيئات الفاضحة .

* قال تعالى : ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَازِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ [الأنبياء : ٤٧]

والحق أن الكفار لا يقيم اللَّه تعالى لهم وزنًا لقوله تعالى : ﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف : ١٠٥]

* ومن قال : تُوزن أعمالهم لوروده في ظواهر الآيات . قال مُجيبًا عن الآية الكريمة : بأنه تعالى لا يقيم لها وزنا نافعًا ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان : ٢٣] .
أي كالهباء في عدم نَفْعه وحُصُول فائدة .

والحق أن مُؤْمني الجن كالإنس في الوزن ، وكافرهم ككافرهم .

* قال العلامة الشيخ « مرعي » : « إن المراد بالميزان : الميزان الحقيقي لا مجرد العدل خلافا لبعضهم »[1] .

* قال العلماء : « له لسان وكفتان تُوزن به صحائف الأعمال »[2] .

* وقال ابن عباس : « تُوزن الحسنات في أحسن صورة ، والسَّيئات في أَقبح صورة »[3] .

★★★★

---

(١) « تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان » للشيخ مرعي الكرمي الحنبلي ص (٢٤) .
(٢) ورد ذلك عن الحسن البصري : أخرجه اللالكائي في « السنة » ، كما في « فتح الباري » (١٣ / ٥٣٩) .
وأخرج أبو الشيخ كما في الدر المنثور للسيوطي (٣ / ٦٩) من طريق الكلبي عن ابن عباس قال : « الميزان له لسان وكفتان » ، والكلبي متهم .
وراجع : « تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان » للشيخ مرعي ص (٢٨) .
(٣) أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » كما في « الدّر المنثور » (٣ / ٧٠) .

١١٧ـ كَذَا «الصِّرَاطُ» ثُمَّ «حَوْضِ المُصْطَفَىٰ»

فَيَا هَنَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشِّفَا

الشرح

قوله : (**كذا الصِّرَاطُ**) أي يجب الإيمان به ؛ لأنه حق ثابت .

وهو لغة : الطريق الواضح .

* ومنه قول « جرير »[1] :

أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ ... إِذَا اعْوَجَّ المَوَارِدُ مُسْتَقِيمْ

وفي الشَّرع : جسر ممدود على متن جهنم ، يرده الأولون والآخرون .

فهو قنطرة بين الجنة والنار ، وخُلِقَ من حين خُلِقت جهنم .

* ونقل في « كنز الأسرار » ، عن بعض أهل العلم : أنه يجوز أن يخلقه اللَّه تعالى حين يضرب على متن جهنم ، واللَّه أعلم[2] .

(**ثم**) اجزم بعد البعث والنُّشور ، وأخذ الصحف والمرور ، بثبوت (**حَوْضِ المُصْطَفَىٰ**) وهو نبينا محمد ﷺ ، فَإِنَّه حق بإجماع أهل الحق .

---

(١) البيت في « ديوانه » ص (٥٠٧) .

(٢) راجع : « لوامع الأنوار » (٢ / ١٩٤) ، و « لوائح الأنوار السنية » (٢ / ٢١٨) .

* وقد ورد في « الصحيحين » عن عبد الله بن عمرو[أ] رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبنِ ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ ، وَكيزَانُهُ عَدَدَ نُجُومِ السَّمَاءِ ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَا يَظْمَأُ أَبَدًا »[1] .

(فَيَا هَنَا) الهنيء : ما أتاك بلا مشقة ، كأنه يقول : أيها الشَّراب السائغ الهنيء الآتي بلا مشقة ، أقبل .

(لِمَنْ) أي على أي شخص من ذكرٍ أوأنثىٰ (بِهِ) أي سبب الشرب منه (نَالَ) أي أصاب ، ومُرَاده أعطى (الشِّفَا) من ظمأ ذلك اليوم .

★★★★

(١) البخاري (٦٥٧٩) ومسلم (٢٢٩٢) (٢٧) . والكيزان : جمع كوز .

[أ] في ط « الهندية » و « المدني » : « عبد الله بن عمر » ، والصواب ما أثبته كما في مصادر الحديث ، وراجع أيضًا : « لوامع الأنوار » (٢ / ١٩٦) ، و « لوائح الأنوار السنية » (٢ / ١٥٦) .

١١٨ـ عَنْهُ يُذَادُ المُفْتَرِي كَمَا وَرَدْ
وَمَنْ نَحَا سُبُلَ[أ] السَّلَامَةِ لَمْ يُرَدْ

الشرح

قوله : (عَنْهُ) أي عن حوض المصطفى ﷺ (يُذَاد) أي يطرد .

(المُفْتَرِي) من الفرية ـ بكسر الفاء ـ أي الكذب ، فالمطرود عن حوضه ﷺ من كذب على اللّه ورسوله ، وأحدَث في الدِّين ما لم يأْذَن به اللّه ولا رسوله .

(كَمَا وَرَد) ذلك في أحاديث منها : ما أخرجه « الشيخان » عن ابن[ب] مسعود قال : قال رسول اللّه ﷺ : « أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ ، وَلَيُرْفَعَنَّ إِلَيَّ رِجَالٌ مِنْكُمْ إِذَا أَهْوَيتُ لِأُنَاوِلَهُمْ ، اخْتُلِجُوا دُونِي فَأَقُولُ : إِيْ ربِّ أَصْحَابِي فَيُقَالُ : إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ »[1] .

* قال في « جامع الأصول » : « اختلجوا إذا استلبوا[ج] وأخذوا سرعة »[2] .

* قال القرطبي : « قال علماؤنا : كل من ارتدَّ عن دين اللّه ، أو

(١) البخاري (٦٥٧٦) واللفظ له ، ومسلم (٢٢٩٧) (٣٢) .
(٢) « جامع الأصول » (١٠ / ٤٦٨) .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٤٠) : « نحو » .
[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » : « أبي مسعود » ، والتصويب من مصادر الحديث ، وراجع : « لوامع الأنوار » (٢ / ١٩٩) .
[ج] في ط : « الهندية » و « المدني » : « استبلوا » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (٢ / ١٩٩) .

أحدث فيه ما لا يرضاه اللَّه ، ولم يأذن به ، فهو من المطرودين عن الحوض ، وأشدهم طراد من خالف جماعة المسلمين ، كالخوارج ، والروافض ، والمعتزلة »[1] .

(**ومَن**) أي شخص (**نَحَا**) أي قصد (**سُبُلَ**) جمع سبيل ، وهو الطريق (**السَّلَامَةِ**) أي البراءة من عيوب البدع المضلة وكبائر الذنوب ، فإنه يَرِد الحوض .

و (**لم يُرَد**) عنه لكونه مُتَّبِعًا ، لا مبتدعًا ، سالكًا سبيل النجاة .

وأما من خالف رسول اللَّه ﷺ قولًا أو فعلًا ، وإن خدعته نفسه بأنه مُعَظِّم لرسول اللَّه ، ومُحِبٌّ له ، فهذا جاهل مغرور يُقَال له غدًا عند الوُرُود : بُعْدًا وسُحْقًا .

* * * *

---

(١) « التذكرة » للقرطبي ص (٣٥٢) ونقله أيضًا ، السّفاريني في « لوائح الأنوار السنية » (٢ / ١٧٨) .

١١٩- فَكُنْ مُطِيعًا وَاقْفُ أَهْلَ الطَّاعَةْ

فِي « الحَوْضِ » وَ « الكَوْثَرِ » وَ « الشَّفَاعَةْ »

الشرح

قوله : (**فَكُن**) أيها الناظر السامع .

(**مُطِيعًا**) لما جاءت به الأخبار وصحت بمقتضاه الآثار من صريح المنقول ،وصحيح المعقول .

(**وَاقْفُ**) أي اتَّبع (**أَهْلَ الطَّاعة**) من أهل السنة والجماعة

(**في**) اعتقاد ثبوت (**الحَوْضِ**) الذي تقدَّم ذكره .

(و) اقْفُ أهل السنة أيضًا في اعتقاد ثُبُوت (**الكَوْثَرِ**) لنبينا محمد ﷺ وهو نهر في الجنة ، كما فسَّره بذلك أكثر العلماء[1] .

---

(١) قال القرطبي في « المفهم » تبعًا للقاضي عياض في غالبه : « مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويُصدق به : أن اللّٰه سبحانه وتعالى قد خصَّ نبيه محمدًا ﷺ بالحوض المصرح باسمه وصفته وشرابه في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل بمجموعها العلم القطعي ؛ إذ روى ذلك عن النبي ﷺ من الصحابة نيف على الثلاثين ، منهم في الصحيحين ماينيف على العشرين وفي غيرهما بقية ذلك مما صَحَّ نقله واشتهرت رواته ، ثم رواه عن الصحابة المذكورين من التابعين أمثالهم ، ومن بعدهم أضعاف أضعافهم وهلم جرًا ، وأجمع على إثباته السلف وأهل السُنة من الخلف ، وأنكرت ذلك طائفة من المبتدعة وأحالوه على ظاهره ، وغلوا في تأويله من غير استحالة عقلية ولا عادية تلزم من حملة على ظاهره وحقيقته ، ولا حاجة تدعو إلى تأويله ، فحرف من حرفه إجماع السلف وفارق مذهب أئمة الخلف » . =

= • قال الحافظ ابن حجر بعد أن نقله : « قلت : أنكره الخوارج وبعض المعتزلة ، وممن كان ينكره عبيد الله بن زياد أحد أمراء العراق لمعاوية وولده » إهـ . « فتح الباري » (١١ / ٤٦٧) .
قلت : وما ذكره القرطبي فيه ردٌّ واضح على من سار على درب التحريف والتأويل الفاسد من أصحاب المدرسة العقلية الحديثة ؛ فمن ذلك قولهم : المراد به النبوة أو العلم والحكمة أو نور القلب .
قال الشيخ محمد عبده ، بعد أن ذكر هذين القولين : « وأما أن هناك نهرًا في الجنة اسمه الكوثر وأن الله أعطاه نبيه فلا يفهم من معنى الآية بل الذي يدل عليه سياق السورة وموضع نزولها هو الذي بيناه من أحد القولين والأول وهو النبوة وما في معناها راجح » إهـ .
وقال أيضًا : « وبالجملة فخبر وجود النهر من الأخبار الغيبية لا يجوز الاعتقاد به إلا بعد التيقن أنه ورد عن المعصوم ﷺ » إهـ . « تفسير جزء عم » ص (١٦٥)
قلت : بل الذي يدل عليه سياق السُّورة وسبب نزُولها : هو إثبات تفسير الكوثر بالحوض فقد جاء ذلك مفصلًا مبينًا بيانًا واضحًا كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « بينا رسول الله ﷺ بين أظهرنا في المسجد إذ أغفَى إغفاءةً ثم رفع رأسه متبسمًا ، قلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : لقد أنزلت عليّ آنفًا سورة فقرأ : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم إنا أعطيناك الكوثر • فصل لربك وانحر • إن شانئك هو الأبتر ﴾ ثم قال : أتدرون ما الكوثر ؟ قلنا الله ورسوله أعلم . قال : فإنه نهر وعدنيه ربي عز وجل عليه خير كثير ، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة ، آنيته عدد النجوم في السّماء ، فيختلج العبد منهم ، فأقول : رب إنه من أمّتي ؟ ، فيقول : إنك لا تدري ما أحدث بعدك » رواه مسلم (٤٠٠) .
○ وأما ما جاء في تفسير الكوثر بالخير الكثير ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما ؛ فلا تنافي بينه وبين تفسيره بالحوض .
• قال الحافظ ابن كثير : « وتفسيره بالخير الكثير يعم النهر وغيره ؛ لأن الكوثر من الكثرة ، وهو الخير الكثير ومن ذلك النهر » ثم قال : « وقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه فسّره بالنهر أيضًا » إهـ . « تفسير ابن كثير » (٤ / ٥٥٨) .
• وما أحسن ما قال العلامة السفاريني : « الحوض ثابت بالسنة المتواترة وظاهر الكتاب وإجماع أهل الحق ، فمنكره زائغ عن الصواب ، مستحق للطرد عنه ، وكفى بذلك خزي وعذاب » : « لوائح الأنوار السنية » (٢ / ١٧٤) .

* وفي « صحيح البخاري » عن أنس رضي الله عنه قال : لما عرج النبي ﷺ إلى السماء قال : « أَتيت عَلَى نَهْرٍ حَافَّتَاهُ قِبَاب اللّؤلؤِ مُجوَّفًا . فَقلتُ : مَا هَذَا يا جِبْرِيلُ ؟ قَالَ : هَذَا الكَوْثَرُ »[1] .

والذي عليه المحققون أن الكوثر غير الحوض ، وأن الحوض قبل الصراط[2].

* قال القرطبي : « والمعنى يقتضي ذلك ، فإن الناس يخرجون من قبورهم عطاشًا فناسب تقديمه لحاجة الناس »[3] .

ورجَّح[أ]« القاضي عياض » : أن الحوض بعد الصراط ، وأن الشُّرب منه يقع بعد الحساب ، والنجاة من النار[4] .

* وقال « ابن حمدان » : « يشرب منه المؤمنون قبل دخولهم الجنة ، وبعد جواز الصراط »[5] والله أعلم .

---

(1) البخاري (٦٥٨١) .

(2) قال الحافظ : « ظاهر الأحاديث أن الحوض بجانب الجنة لينصب فيه الماء من النهر الذي داخلها فلو كان قبل الصراط لحالت النار بينه وبين الماء الذي يصب من الكوثر فيه » .
قال : « وأما ما أورد عليه من أن جماعة يدفعون عن الحوض بعد أن يروه ، ويذهب بهم إلى النار ؟ فجوابه : أنهم يقربون من الحوض بحيث يرونه ويرون النار ، فيدفعون في النار قبل أن يخلصوا من بقية الصراط » إهـ . « فتح الباري » (١١ / ٤٦٦) .

(3) « التذكرة » للقرطبي ص (٣٤٧) .

(4) راجع « شرح النووي لمسلم » (١٥ / ٥٤) ، و« فتح الباري » (١١ / ٤٦٦) .

(5) نقله السفاريني في « لوامع الأنوار » (٢ / ١٩٥) ، و« لوائح الأنوار السنية » (٢ / ١٧٠) .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « وحج » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (١ / ١٩٥) ، و « لوائح الأنوار السنية » (٢ / ١٧٠) وراجع : « مسلم بشرح النووي » (١٥ / ٥٤) .

(و) اتَّفقَ أهل الحق بثُبوت (**الشَّفَاعَة**) لنبينا ﷺ ولغيره ممن يأتي ذكرهم .

وهي لغة : الوسيلة والطلب .

وعُرفًا : سؤال الخير للغير .كذا عرَّفها بعضهم .

والحق : أنها مُشْتقة من الشفع الذي هو ضد الوتر ، فكأن الشافع ضم سؤاله إلى سؤال المشفوع له ، والمشفِع ـ بكسر الفاء ـ الذي يقبل الشفاعة ، والمشفع الذي تُقْبل شفاعته ، فنبينا محمد ﷺ هو الشافع المشفع ، ولكن شفاعته ما تكون إلا للمُخْلِصين الموحدين .

* ولما قال له ﷺ أبو هريرة : مَنْ أَسْعَد النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ ؟ : قال « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه خَالِصًا مِّن قَلْبِهِ »[1] .

* وفي « صحيح مسلم » عن أبي هريرة قال ، قال رسول اللَّه ﷺ : « لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فهي نائلة إِن شاء اللَّه ـ من [مات] لا يشرك باللَّه شيئًا »[2] .

وأما من ابتدع في الدِّين ، وأشرك مخلوقًا في عبادة رب العالمين ؛ سواء كان مَلَكًا ، أو نبيًّا ، أو وليًّا أو ادَّعىٰ أن الأموات ينفعون مَن دعاهم

---

(١) البخاري (٩٩) .

(٢) مُسْلِم (١٩٩) (٣٣٨) وما بين المعقوفين زيادة منه .

والتجأ إليهم ، وأنهم وَسَائل بينه وبين اللَّه ، فهذا لا تناله شفاعة رسول اللَّه ، إذ هي لأهل الإخلاص ، وهذا ليس بمخلص ، بل هو مشرك ، وافق باعتقاده اعتقاد المشركين القائلين : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبونَا إِلَىٰ اللَّه زُلفَىٰ ﴾ [الزمر : ٣] .

والشفاعة ما تكون إلا بعد الإذن والرِّضىٰ .

* قال تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

* وقال تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّموَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتهم شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّه لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ ﴾ [النجم : ٢٦] .

وأَصْلُ شركُ العالم : طلب الحوائج من الموتىٰ والاستغاثة بهم ، ولم يعلم الجاهلون أن الأموات قد انقطع عملهم ، فلا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا ، فضلًا عمَّن استغاث بهم ، وجعلهم وَسَائل وشفعاء ، بينه وبين اللَّه[1] .

****

(١) راجع : « مدارج السَّالكين » لابن القيم (١ / ٣٤٣ - ٣٤٦) .

١٢٠- فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَىٰ
كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الْوَفَا

١٢١- مِن عَالِمٍ كَالرُّسْلِ وَالأَبْرَارِ
سِوَىٰ الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الأَنْوَارِ[أ]

الشرح

قوله : (فَإِنَّهَا) أي الشفاعة العظمى وغيرها من الشفاعات الآتي ذكرها .

(ثَابِتَةٌ) بالنقل الصحيح بل المتواتر (لـ) النبي (الْمُصْطَفَىٰ) محمد ﷺ .

(كـ) ما أنها ثابتة لـ (غَيرِهِ) أي غير نبينا عليه الصلاة والسلام .

(مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ) أي أصحاب (الوَفَا) بامتثال الأوامر واجتناب النواهي .

(مِن عَالِمٍ) عامل بعلمه ، كما روى « البيهقي » عن جابر مرفوعًا : « يُبْعَثُ العَالِمُ وَالعَابِدُ ، فَيُقَال للعابد : أُدْخُلِ الجَنَّةَ ، وَيُقَالَ لِلعَالِمِ : أُثْبُتْ حَتَّى تَشْفَعَ لِلنَّاسِ بِمَا أَحْسَنْتَ أَدَبَهُمْ »[1] .

---

(١) إِسْنَادُه وَاهٍ : رَوَاهُ البَيْهَقِي في « شُعب الإيمان » (٤ / ٣٤٦) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٤٣٠) ، وفي سنده : مقاتل بن سليمان ، قال الحافظ في « التقريب » : كذبوه وللحديث طريق آخر : أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ٨١٩) ، وفي إسناده : حبيب ابن أبي حبيب ، قال ابن عدي : يضع الحديث ، أمره بيّن في الكذابين .

[أ] سقط هذين البيتين من المتن المطبوع ، بتحقيق عبد العزيز الهبدان .

(كَالرُّسُلِ) والأنبياء عليهم السلام .

* وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال : « أَنَا أَوَّل شَافِعٍ وَأَوَّل مُشَفَّعٍ » أخرجه « مسلم » عن أبي هريرة[1] .

* وأخرج « ابن ماجه » و « البيهقي » عن عثمان بن عفان مرفوعًا : « يَشْفَعُ يَوْمَ القيامَةِ ؛ الأَنْبِيَاءُ ، ثُمَّ العُلَمَاء ، ثُمَّ الشُّهَدَاء »[2] .

(وَالأَبْرَارِ) جمع بار . وهم الأتقياء الأخيار .

* فروىٰ « البيهقي » وغيره عن أنس مرفوعًا : « أَنَّ الرَّجُل يَشْفَعُ في الرَّجُلِ ، وَالرَّجُلَيْنِ ، وَالثَّلَاثَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ »[3] .

والحاصل : أن للناس شفاعات بقدر أعمالهم وعلو مراتبهم ، ولكن ﴿ لَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٨] ، ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

(سِوَىٰ) الشفاعات (الَّتِي خُصَّتْ بِذِي) أي بصاحب (الأَنْوَار)

---

(١) مسلم (٢٢٧٨) (٣) .

(٢) حَدِيثٌ مَوْضُوع : رواه ابن ماجه (٤٣١٣) وابن عبد البر في جامع بيان العلم ص (٥٩) والآجري في « أخلاق العلماء » ص (٢٢) وفي سنده : عنبسة بن عبد الرحمن القرشي ، قال البخاري : تركوه ، وروىٰ الترمذي عن البخاري : ذاهب الحديث ، وقال أبو حاتم : كان يضع الحديث كما في « الميزان » وحكم الألباني بوضعه في « تخريج الطحاوية » ص (٢٣٥) .

(٣) حديث صحيح : رواه البزار كما في « كشف الأستار » (٤ / ١٧٣) ، وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٨٣) « ورجاله رجال الصَّحيح » . وقال السفاريني في « لوائح الأنوار السنية » (٢ / ٢٦٣) : « بسند صحيح » .

نبينا محمد ﷺ ، فلا يُشَاركه فيها نبي مُرْسَل ، ولا ملك مُقرَّب .

○ وذكر الإمام « ابن القيم » أن الشفاعة ستة أنواع[١] :

الأول : الشفاعة الكبرىٰ : التي يتأَخَّر عنها أولوا العزم عليهم الصلاة والسلام حتى تنتهي إليه ﷺ فيقول : « أَنَا لَهَا »[٢] ؛ وذلك حين يرغب الخلائق إلى الأنبياء ليشفعوا لهم إلى ربهم حتى يُرِيحهم من مقامهم في الموقف[أ]، وهذه شفاعةٌ يختص بها لا يشاركه فيها أحد .

الثاني : شفاعته لأهل الجنة في دخولها : وقد ذكرها أبو هريرة في حديثه الطويل المتفق عليه[٣] .

الثالث : شفاعته لقوم من العُصَاة من أُمَّته قد استوجبوا النار بذنوبهم ، فيشفع لهم أن لا يدخلوها .

الرابع : شفاعته في العصاة من أَهل التوحيد الذين يدخلون [النار] بذنوبهم والأحاديث بها متواترة عن النبي ﷺ ، وقد أجمع عليها الصحابة وأهل السُّنَّة قاطبة ، وبَدَّعُوا من أنكرها وَصَاحُوا به من كل جانب ، ونادوا عليه بالضلال .

---

(١) « تهذيب سُنَن أَبي داوُد » لابن القيم (٧ / ١٣٣ ، ١٣٤) .

(٢) جزء من حديث أنس في الشفاعة : رواه البخاري (٧٥١٠) ، ومسلم (١٩٣) (٣٢٦) .

(٣) رواه البخاري (٣٣٤٠) ، (٤٧١٢) ومسلم (١٩٤) (٣٢٧) .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « الموافق » ، والتصويب من « فتح المجيد » (١ / ٢٦٧) حيث نقل هذه الأنواع لابن القيم بهذا اللفظ . وفي « تهذيب سنن أبي داود » باختصار وما بين المعقوفين زيادة منه .

الخامس : شفاعته لقوم من أهل الجنة في زيادة ثوابهم ، وَرِفْعَة درجاتهم وهذه مما لم يُنَازع فيها أحد ، وكلها مُخْتَصَّة بأهل الإخلاص الذين لم يتخذوا من دون اللَّه وليًا ولا شفيعًا ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام : ٥١] .

السادس : شفاعته في بعض الكفار من أهل النار حتى يُخَفَّف عذابه ، وهذه خاصة بأبي طالب وحده[1] .

০০০০

(١) كما في « صحيح مسلم » (٢٠٩) (٣٥٧) من حديث العباس بن عبد المطلب أنه قال : يا رسول اللَّه ! هل نَفَعْتَ أبا طالب بشيء ؛ فإنه كان يحوطك ويغضب لك ؟ قال نعم ! هو في ضَحْضَاحٍ من نار ، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار » .

فصل

في الكلام على الجنة والنار[أ]

١٢٢ـ وَكُلُّ « إِنْسَانٍ » وَكُلُّ « جِنَّةِ »
في دَارِ « نَارٍ » أَوْ نَعِيمِ « جَنَّةِ »

١٢٣ـ هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ مِنْ كُلِّ الوَرَىٰ
فَالنَّارُ دَارُ مَنْ تَعَدَّىٰ وَافْتَرَىٰ

١٢٤ـ وَمَنْ عَصَىٰ بِذَنْبِهِ لَمْ يُخْلَدِ
وَإِنْ دَخَلَهَا يَا بَوَارَ المُعْتَدِي

الشرح

قوله : (**وَكُلُّ إِنْسَانٍ**) من بني آدم ، فالإنس والإنسان من البشر ، والواحد إنس وإنسي ، والجمع أناسِيّ ، والمرأة إنسان ، وبالهاء عامية كما في « القاموس »[١] .

(**وَكُلُّ جِنَّةِ**) بكسر الجيم وتشديد النون المفتوحة ـ طائفة الجن .

والجان : اسم للجن ، أي كل واحد من الثقلين اللذين هما الإنس

(١) القاموس المحيط : (أنس) .

[أ] العنوان من « لوامع الأنوار (٢ / ٢١٨) .

والجن لابد أن يكون (في) إحدى الدارين : إما في (دَارِ نَارٍ) وهي دار البوار ومقر الكفار (أو) في دار (نَعِيم) مقيم .

في (جَنَّة) المولى الكريم الرؤوف الرحيم ، فكل واحدة من الجنة والنار ، حق ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وكل ما هو كذلك : فالإيمان به واجب ، والمراد من الجنة ، دار الثواب ، ومن النار دار العقاب .

* ولقد أحسن القائل :

المَوْتُ بَابٌ وَكُلُّ النَّاسِ دَاخِلُهُ	يَا لَيْتَ شِعْرِي بَعْدَ المَوْتِ مَا الدَّارُ
الدَّارُ جَنَّةُ خُلْدٍ إِنْ عَمِلْتَ بِمَا	يُرْضِي الإِلَهَ وَإِنْ خَالَفْتَ فَالنَّارُ
هُمَا مَحَلَّانِ مَا لِلنَّاسِ غَيْرُهُمَا	فَانْظُرْ لِنَفْسِكَ أَيُّ الدَّارِ تَخْتَارُ

وفي بيت الناظم جِناس محرف ؛كقولهم : « جبة البُرد جنة البَرد » ، والمراد لفظ « البُرد » بالضم ، و « البَرد » بالفتح .

وأما لفظ « الجبة » و « الجنة » فمن الجناس اللاحق ، وسُمِّي مُحَرّفا لانحراف هيئة أحد اللفظين عن الآخر[1] .

(هُمَا) أي الجنة والنار .

(مَصِير) أي مرجع ومآب (الخَلْق) بعد البعث من الإنس ، والجن . أي لا بد لكل واحد (من كُلِّ الوَرَىٰ) كفتىً ؛ الخلق من الإنس والجن

---

(١) راجع : « الإيضاح في علوم البلاغة » للقزويني (٦ / ٩٣ ، ٩٤) .

بل ومن الملائكة ، فإنهم يكونون في الجنة .

(**فَالنَّارُ**) التي هي دار البوار (**دَارُ مَنْ**) أي كل شخص (**تَعَدَّىٰ**) طوره وخالف مولاه ، فكفر به أو بأحد من رسله ، أو بكتاب من كتبه (**وَافْتَرَىٰ**) فيما عَبَد ، فلم يقف عند حدود الله بل تجاوزها[أ] .

(**ومن**) أي[ب] شخص مؤمن بالله ورسوله ، ولو مبتدعًا لم يحكم الشرع بكفره (**عَصَىٰ**) ربه (**بِذَنْبِهِ**) أي بارتكاب ذنب غير مكفر كالقتل والزّنا ، وأَكْل الرّبا ، وغير ذلك من الذنوب ، ومات على الإيمان ، ولم يتب مما ارتكبه .

(**لَمْ يُخْلَدِ**) في النَّار ، (**وَإِنْ دَخَلهَا**) ليتطهر من الأوزار ، فإنه يخرج منها إما بشفاعة الشافعين ، أو برحمة أرحم الراحمين .

(**يَا بَوَارَ المُعْتَدِي**) أي يا هلاكه .

وفيه : إشارة إلى تقبيح ما ذهبت إليه « الخوارج » و « المعتزلة » من زعمهم خلود المؤمن المُصِرّ في النار . والحق مَذْهب أهل الحق .

* * * *

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « تجاوزما » وما أثبته هو الصّواب .

[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » : « أي » مكررة ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (٢ / ٢١٩) .

١٢٥- وَ « جَنَّةُ النَّعِيمِ » لِلأَبْرَارِ
مَصُونَةٌ عَنْ سَائِرِ الكُفَّارِ

الشرح

قوله : (وجَنَّةُ النَّعيمِ) اعلم أن للجنة عدة أسماء باعتبار صفاتها ومُسَمَّاها واحد باعتبار الذات .

فمن جملة تلك الأسماء : « جنة النعيم » سُمِّيت بذلك ؛ لما تضمنته من الأنواع التي يتنعم بها من المأكول ، والمشروب ، والملبُوس ، وغير ذلك من أنواع النعيم الثابتة .

(لِلأَبْرَارِ) جمع بار ، وهو كثير البرّ الذي هو اسْمٌ جامع للخير .

(مَصُونَةٌ) تلك الجنة : أي محفوظة .

(عَنْ سَائِرِ الكُفَّارِ) أي جميعهم فلا يدخلونها : لأن اللَّه تعالى أعدَّ لهم النار .

* كما قال تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ * وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ [البقرة : ٢٤ ، ٢٥] .

****

١٢٦- وَاجْزِمْ بِأَنَّ « النَّارَ » كَـ « الجَنَّةِ » فِي
وجُـــودِهَـا وَأَنَّـهَـا لَـمْ تُـتْـلَـفِ

الشرح

قوله : (**واجْزِمْ**) أي جزم إيقان وإذعان (**بِأَنَّ النَّارَ**) وما فيها من أصناف العذاب موجودة الآن ومن قبل الآن[1] .

(**كـ**) ما أن (**الجَنَّةِ**) وما فيها من النعيم المقيم موجودة الآن ومن قبله ، فالنار (**في وجُودِهَا**) الآن ، كالجنة فهما موجودتان ، ولا تفنيان ولذا قال : (**وَ**) اجزم أيضًا (**أنَّها**) أي النار (**لم تُتْلَفِ**) أي ولن تتلف وتبيد[2] .

* * * *

(١) راجع : « حادي الأرواح » لابن القيم ص (٣٥ - ٤٨) ، (٧٤ ، ٧٥) .

(٢) راجع : التعليق المتقدم ص (٢١٢) .

١٢٧ـ فَنَسْأَلُ اللَّهَ « النَّعِيمَ » وَ « النَّظَرْ »
لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنٍ غَبَرْ

١٢٨ـ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ بِالأَبْصَارِ
كَمَا أَتَىٰ فِي النَّصِّ وَالأَخْبَارِ

الشرح

قوله : (**فَنَسْأَلُ اللَّهَ**) العظيم (**النَّعِيمَ**) المقيم في جنات النعيم ونسأله سبحانه (**النَّظَر لـ**) وجه (**رَبِّنَا**) مع أهل الطاعة .

(**مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنٍ**) ما ، زائدة لتأكيد النفي . والشين : ضد الزين . والمراد به العذاب [(**غَبَر**) بفتح الغين المعجمة والباء الموحدة ، أي ذهب ، والمراد سبق ، يعني من غير سابق عذاب ومناقشة حساب][أ] .

(**فإِنَّهُ**) سبحانه (**يُنْظَرُ**) بالبناء للمفعول (**بِالأَبْصَارِ**) في دار القرار .

(**كَمَا أَتَىٰ**) أي جاء ذكر الرؤية (**فِي النَّصِّ**) القرآني ، وأَصْل النَّص أقصىٰ الشيء وغايته . وقول الفقهاء : « نص القرآن ونص السنة » ، أي ما دل ظاهر لفظهما عليه من الأحكام (**وَ**) كما أتىٰ في (**الأَخْبَارِ**) النبوية الثابتة .

* ففي « الصحيحين » عن جرير بن عبد اللّٰه البجلي قال : « كُنَّا جلوسا مع النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة أربعة عشر . فقال :

[أ] مابين المعقوفين زيادة من « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٤٠) يستقيم بها السياق .

« إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا ، لَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ »[1].

والتشبيه للرؤية بالرؤية لا للمرئي بالمرئي ، كما قاله الأئمة . والمعنىٰ : ترون ربكم رؤية حقيقية ينزاح معها الشك ، وتنتفي معها الريب ، كرؤيتكم القمر لا ترتابون ولا تمترون . وفي لفظ : « لا تضامُّون » ، وروي بتخفيف الميم وضم أوله ؛ من الضيم . أي لا يلحقكم في رؤيته ضيم ، ولا مشقة . وبتشديدها والفتح ـ على حذف إحدى التاءين . والأصل لا تتضامون أي لا يضام بعضكم بعضًا ، كما يفعل الناس في طلب الشيء الخفي الذي لا يَسْهُل إدراكه ، فيتزاحمون عند ذلك ينظرون إلى جهتة يضام بعضهم بعضًا ، يريد : أنكم ترونه وكل واحد في مكانه[2].

---

(١) البخاري (٥٥٤) ومسلم (٦٣٣) (٢١١) وعندهما : « تضامون » .

وأما لفظ « تضارون » : فهي عند البخاري (٧٤٣٧) ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة وعند البخاري (٧٤٣٩) ، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري .

• فائدة : « تُضارّون » قال الحافظ ابن حجر : « بضم أوله وبالضاد المعجمة وتشديد الرّاء بصيغة المُفاعلة من الضرر وأصله تضاررون ـ بكسر الراء وبفتحها ـ أي لا تضرون أحد ، ولا يضركم بمنازعة ولا مجادلة ولا مُضايقة ، وجاء بتخفيف الراء ، من الضَّير ، وهو لغة في الضر أي لا يُخالف بعض بعضا فيكذبه وينازعه فيضيره بذلك ، يقال : ضاره وضيره ، وقيل المعنىٰ لا تضايقون ، أي لا تزاحمون كما جاء في الرواية الأخرى : لا تضامون ، بتشديد الميم مع فتح أوله ، وقيل المعنىٰ : لا يحجب بعضكم بعضًا عن الرؤية فيضر به ، وحكى الجوهري : ضرني فلان ، إذا دنا مني دنوًا شديدًا ، قال ابن الأثير : فالمراد المضارة بازدحام ، وقال النووي : أوله مضموم مثقلًا ومخففًا » اهـ . « فتح الباري » (١١ / ٤٤٦) .

(٢) راجع : « مجموع الفتاوى » (٢ / ٨٤ ، ٨٥) ، و « معالم السُنن » للخطابي (٧ / ١١٧ ، ١١٨) ، و « جامع الأصول » (١٠ / ٥٥٨) ، و« فتح الباري » (١١ / ٤٤٦) ، و « لوائح الأنوار السنية » (١ / ٢٧٦)

١٢٩- لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُحْجبِ
إِلَّا عَنِ « الكَافِرِ » وَ « المُكَذِّبِ »

الشرح

قوله : (**لِأَنَّهُ**) أي الرب (**سُبْحَانَهُ**) وتعالى .

(**لَمْ يُحْجبِ**) بالبناء للمفعول - أي لم يمتنع سبحانه من أن يُمَكِّن عباده من رؤيته في دار القرار .

(**إِلَّا عَنِ الكَافِرِ**) بالله تعالىٰ ، وبكل مُكَفِّر اتَّصَفَ به ، فكل من حكم الشرع بِكُفْره فهو محجوب عن رؤية ربه .

* وقد قال بعض الأئمة : ما حجب الله عز وجل أحدًا عنه إلا عذبه ثم قرأ : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ * ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا ٱلْجَحِيمِ * ثُمَّ يُقَالُ هَذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين : ١٥ - ١٧] قال : الرؤية(١) .

---

(١) أورد الحافظ ابن القيم قريب من هذا عن الإمام الشافعي قال : « قال الحاكم : حدثنا الأصم حدثنا الربيع بن سليمان قال : حضرت محمد بن إدريس الشافعي ، وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها : ما تقول في قول الله تعالى ﴿ كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﴾ فقال الشافعي : لما أن حجب هؤلاء في السخط ؛ كان في هذا دليل على أن أولياءه يرونه في الرضىٰ قال الربيع : فقلت : يا أبا عبد الله ، وبه تقول ؟ قال : نعم ، وبه أدين الله ، لو لم يوقن محمد ابن إدريس أنه يرى الله لما عَبَد الله عز وجل » . ورواه الطبري في « شرح السنة » من طريق الأصم أيضًا » اهـ . « حادي الأرواح » ص (٣٦٨) .

○ (وَ) يحجب أيضًا عن (**المُكَذِّب**) برؤيته وبتكليمه لعباده المتقين .

* قال الإمام « أحمد » رحمه اللّٰه : « مَنْ لم يَقُل بالرؤية فهو جَهْمي ومن قال : إن اللّٰه لا يُرَىٰ في الآخرة فَهو كافر ، أو فقد كَفَر عليه لعنة اللّٰه وغَضَبه ، كائنًا من كان من الناس أليس اللّٰه عز وجل يقول : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة : ٢٢ ، ٢٣] ؟! »[1] .

○○○○

(١) أورده ابن القيم في « حادي الأرواح » ص (٤١٧) من روايات متعددة .

* ومَا أحسن ما قال إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة : « إن المؤمنين لم يختلفوا أن جميع المؤمنين يرون خالقهم يوم المعاد ، ومن أنكر ذلك فليس بمؤمن من المؤمنين » .

الباب الخامس
في ذكر النبوة

- فصل : في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ
- فصل : في التنبيه على بعض معجزاته ﷺ .
- فصل : في ذكر فضيلة نبينا محمد ﷺ وأولي العزم وغيرهم من الأنبياء والمرسلين .
- فصل : فيما يجب للأنبياء وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم .
- فصل : في الصحابة الكرام رضي الله عنهم .
- فصل : في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما يجب لهم من المحبة والتبجيل وتقبيح من آذاهم .
- فصل : في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها .
- فصل : في المفاضلة بين البشر والملائكة .

* * * *

الباب الخامس

في ذكر النبوة

١٣٠- وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ « السَّلَامِ »
وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الأَنَامِ

١٣١- أَن أَرْشَدَ الخَلْقَ إِلَىٰ الوصُولِ
مُبَيِّنًا لِلحَقِّ بِـ « الرَّسُولِ »

الشرح

قوله : (**وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ**) الرب (**السَّلَامِ**) المنة ، مأخوذة من المن ، وهو الإحسان إلى من لا يستثيبه[أ] ، ولا يطلب الجزاء عليه .

ومن أسمائه تعالى : « المنان » ، و « السلام » ، ومعناه : ذو السلامة من كُلِّ عيب ونقيصة .

(و) من عظيم (**لُطْفِهِ**) أي رفقه (**بِسَائِرِ**) أي جميع (**الأَنَامِ**) : أي الخلق ، أو الإنس والجن (**أَن أَرْشَدَ**) أي هدى ودل (**الخلق**) من الثقلين (**إِلَىٰ الوصُولِ**) إلى معرفته تعالى وعبادته ، والقيام بما شرعه من التكليف الذي ثمرته الفوز بالسعادة الأبدية .

[أ] في ط « الهندية » و « المدني » : « لا يستشيبه » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٥٧) .

(مُبِيِّنًا) أي مُظهر النهج (لِلحَقِّ) وهو الحكم المُطَابق للواقع ، ويُطلق على الأقوال ، والعقائد ، والأديان ، والمذاهب ، باعتبار اشتمالها على ذلك ، ويُقَابله الباطل .

ومن أسمائه تعالى : « الحق » أو من صفاته بحسب الاعتبار .

(بالرَّسُولِ) متعلق بـ « مبينًا » ، والرسول كما تقدم : إنسان أُوحِيَ إليه بشرع ، وأُمر بتبليغه ، فإن لم يؤمر بتبليغه ، فنبيٌّ فقط[1] .

والأَوْلَى عدم حَصْرِهم في عدد معين ؛ لأن الحديث الوارد في ذلك ضعيف[2]. وربما خالف قوله تعالى : ﴿ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ [غافر : ٧٨] .

---

(١) راجع ما تقدم ص (١٣) .

(٢) **إسناده ضعيف** : رواه أحمد (٥ / ١٧٨ ، ١٧٩) والنسائي في « الكبرى » كما في « تحفة الأشراف » (٩ / ١٨٠) والبزار (١٦٠) من حديث أبي ذر رضي الله عنه بلفظ : « قلت يارسول الله كم المرسلون ؟ قال : ثلاثمائة وبضعة عشر جمًّا غفيرًا .. » الحديثَ .
وقال الهيثمي : « فيه المسعودي وهو ثقة لكنه اختلط » إهـ . « مجمع الزوائد » (١ / ١٦٠) .
ـ وأخرجه ابن حبان (٣٦١ ـ الإحسان) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٦٦ ـ ١٦٨) من طريق آخر مطولًا عن أبي ذر ، وإسناده ضعيف جدًّا ؛ فيه إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني الدمشقي : قال أبو حاتم : كذاب وكذبه أبو زرعة ، وقال الذهبي : متروك .
راجع : « الجرح والتعديل » (٢ / ١٤٢) ، « ميزان الاعتدال » (١ / ٧٣ ، ٤ / ٣٧٨) .
ـ وأخرجه أحمد (٥ / ٢٦٥) من حديث أبي أمامة : « قلت : يانبي الله ، كم عدد الأنبياء قال : مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشر جمًّا غفيرًا » .
وقال الهيثمي بعد أن زاد نسبته للطبراني في « الكبير » : « ومداره على : علي بن يزيد ، وهو ضعيف » إهـ . « مجمع الزوائد » (١ / ١٥٩) .

١٣٢ـ وَشَـرْطُ مَنْ أُكْرِمَ بِـ « النُّبُوَّةِ »
« حُرِّيَّةٌ » « ذُكُورةٌ » كـ « قُوَّةِ »

١٣٣ـ وَلَا تُنَالُ رُتْبَةُ « النُّبُوَّةِ »
بِـ « الكَسْبِ » وَ « التَّهْذِيبِ » وَ « الفُتُـوَّةِ »

١٣٤ـ لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ المَوْلَىٰ الأَجَلْ
لِمَنْ يَشَا مِنْ خَلقِهِ إِلَىٰ الأَجَلْ

الشرح

قوله : (**وَشَرْطُ مَنْ**) أي كل إنسان .

(**أُكْرِمَ**) ـ بالبناء للمفعول ـ أي أكرمه اللّٰه تعالىٰ .

(**بالنُّبُوَّةِ**) من النبأ : أي الخبر ؛ لأن النبي ينبئ عن اللّٰه أي يخبر ، وقيل من النبوة ، وهي الشيء المرتفع ؛ لأن النبي مرتفع الرتبة على سائر الخلق .

و (**حُرِّيَّةٌ**) خبر المبتدأ الذي هو شرط ، وذلك لأن الرق ، وَصْف نقص لا يليق بمقام النبوة .

و (**ذُكُورةٌ**) لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ [يوسف : ١٠٩] .

فأثبت الرسالة للرجال المُوحَي إليهم ، وأَشْعَر بنفي ذلك عن غيرهم ، فلا تكون أنثىٰ نَبِيَّة ، خلافًا لأهل التوراة الزَّاعمين نُبوة « مريم بنت

عمران » أخت « موسىٰ » و « هارون » .

وخالف في اشتراط الذكورة « أبو الحسن الأشعري » ، وتبعه على ذلك أناس[1] ، والحق اعتبار الذكورية .

(**كَقُوَّةٍ**) أي كما يعتبر فيمن أكرمه اللّٰه بالنبوة ، أن يكون قويًّا بأعباء ما حمل من ثقل النبوة ، والقوة : الطاقة ، والجمع : قوى ـ بالضم وبالكسر .

* قال في « القاموس » : القوة ضد الضَّعف[2] .

(**وَلَا تُنَالُ**) ـ بضم أوله ـ أي لم تعط (**رُتْبَةُ**) نائب الفاعل ، والرتبة والمرتبة : المنزلة (**النُّبُوَّةِ**) وكذا الرسالة (**بِالْكَسْبِ**) والجد والاجتهاد وتكلف أنواع العبادات ، وتهذيب النفوس .

(**وَ**) لا تنال بـ (**التَّهْذِيبِ**) أي تنقية البدن وتصفية الأخلاق من الرذائل والاتصاف بالفضائل .

(**وَ**) لا تنال بـ (**الْفُتُوَّةِ**) التي هي كرم النفس وتخليصها من الأوصاف المذمومة إلى الأوصاف الممدوحة .

(**لَكِنَّهَا**) أي النبوة ، وكذا الرسالة (**فَضْلٌ**) وإنعام (**مِن**) اللّٰه (**الْمَوْلَىٰ الْأَجَلْ**) يُؤْتِيه من يشاء ممن سبق علمه وإرادته الأزليان

---

(١) ومنهم : القرطبي وابن حزم ، وراجع : « فتح الباري » (٦ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٧١ ـ ٤٧٣) و « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٦٦) ، و « الرسل والرسالات » للدكتور عمر سليمان الأشقر ص (٨٦ ـ ٨٩) .

(٢) القاموس المحيط : (قوى) .

باصطفائه لها ، فاللَّه أعلم حيث يجعل رسالته (لِمَنْ يَشَاء) أن يكرمه بالنبوة ، فلا يبلغها أحد بعلمه ولا يستحقها بكسبه ، ولا ينالها عن استعداد ولايته ، بل يخص بها من يشاء (مِنْ خَلقِهِ) ومن زعم أنها مُكْتَسَبَة ، فهو زنديق يجب قتله ؛ لأن كلامه يقتضي أن النبوة لا تنقطع وهو مُخَالف لنص القرآن ، إذ نبينا محمد ﷺ خاتم النبيين .

وقوله : (إِلَىٰ الأَجَلْ) مُرَادُه به أن النبوة فضل من اللَّه ، ونعمة يَمُنُّ بها على من يشاء من عباده من عهد آدم عليه السلام ، إلى أن بعث خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ ، وهذا خلاف للفلاسفة المشَّائين المجوزين اكتساب النبوة بزعمهم أن من لازم الخلوة ، والعبادة ودوام المراقبة ، وتَنَاول الحلال وإخلاء نفسه من الشواغل العائقة عن المشاهدة بعد كمال ظاهره وباطنه بالتهذيب والرياضة ، انصقلت مرآة باطنه ، وفتحت بصيرة لُبِّه لما لا يتهيأ له غيره من التَّحلِّي بالنبوة .

* قال شيخ الإسلام : « وهؤلاء عندهم النبوة مكتسبة ، وكان جماعة من زنادقة الإسلام يطلبون أن يصيروا أنبياء ـ أبعدهم اللَّه ـ حيث كذبوا كتابه وخالفوه »[1] .

* * * *

---

(١) راجع : « النبوات » لابن تيمية ص (١٨١ ، ٢٨٠) ، و « الفرقان » له أيضًا ص (٦٦) .
* قال العلامة ابن القيم وهو يتحدث عن معتقدات الفلاسفة الباطلة :
« وأما الرسل والأنبياء ؛ فللنبوة عندهم ثلاث خصائص ، من استكملها فهو نبيٌّ :
أحدها : قوة الحَدْسِ ، بحيث يُدرك الحدّ الأوسط بسرعة . =

١٣٥- وَلَمْ تَزَلْ فِيمَا مَضَىٰ الأَنْبَاءُ
مِـنْ فَـضْـلِـهِ تَـأْتِـي لِمَنْ يَـشَـاءُ

١٣٦- حَتَّىٰ أَتَىٰ بِـ « الخَاتَمِ » الَّذِي خَتَمْ
بِـهِ وَأَعْـلَانَـا عَـلَـىٰ كُـلِّ الأُمَمْ

الشرح

قوله : (**وَلَمْ تَزَلْ فِيمَا**) أي في الزمن الذي (**مَضَىٰ**) من الأزمان .

(**الأَنْبَاءُ**) جمع نبأ ، كالأنبياء والنبيين .

(**مِنْ فَضْلِهِ**) أي من فضل اللَّه تعالى ولطفه ، لا من حيث أن ذلك واجب عليه تعالىٰ (**تَأْتِي**) بإبلاغ الشرائع وبيان الحق ، وإيضاح السَّبِيل .

(**لِمَنْ يَشَاءُ**) سبحانه من الأُمَم الماضية ، والقُرون الخالية ، فلم تَخْل

= الثانية : قوة التخيل والتخييل ، بحيث يتخيل في نفسه أشكالًا نورانية تخاطبه ، ويسمع الخطاب منها ، ويخيلها إلى غيره .

الثالثة : قوة التأثير بالتصرف في هيولَى العالم ، وهكذا يكون عندهم بتجرد النفس عن العلائق واتصالها بالمفارقات ، من العقول والنفوس المجردة .

وهذه الخصائص تُحْصَل بالاكتساب ، ولهذا طلبَ النبوة من تصوّف على مذهب هؤلاء كابن سبعين ، وابن هُود وأضرابهما ، والنبوة عند هؤلاء صنعة من الصنائع ، بل من أشرف الصنائع كالسياسة ، بل هي سياسة العامة ، وكثير منهم لا يرضى بها ، ويقول : الفلسفةُ نُبُوَّةُ الخاصة ، والنبوة : فلسفة العامة » إهـ . « إغاثة اللهفان » (٢ / ٣١٠ ، ٣١١) .

الأرض من داعٍ يدعو إلى اللَّه تعالىٰ من لدن آدم إلى أن بعث محمد صلوات اللَّه وسلامه عليهما ، فيجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين وأنهم صادقون فيما أخبروا به عن اللَّه تعالىٰ إجمالًا فيمن لم يعينوا .

* كما دلَّ على ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ آمَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ﴾ [البقرة : ٢٨٥] .

فدَلَّت على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم[أ] من غير تفصيل ، إلا من ثبتت تسميته ، فيجب الإيمان به على التَّعْيين .

(**حتى**) أي إلى أن (**أَتَىٰ بـ**) النَّبي (**الخاتِمِ الَّذِي خَتَم**) اللَّه (**بِهِ**) النبيين والمرسلين ، وأكمل بدينه كل دين .

* قال تعالى : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب : ٤٠] أي الذي ختمهم وختموا به فلا نبي بعده .

* وأخرج « الإمام أحمد » رحمه اللَّه من حديث العرباض بن سارية السلمي عن النبي ﷺ أنه قال : « إِنِّي عِنْدَ اللَّه فِي أُمِّ الكِتَابِ لَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ ، وَإِنَّ آدَمَ لَمُنجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ »(١) .

(١) **حَدِيثٌ صَحِيحٌ** : رواه أحمد (٤ / ١٢٧ ، ١٢٨) وابن حبان (٦٤٠٤ - الإحسان) والبغوي في « شرح السنة » (١٣ / ٢٠٧) من حديث العرباض بن سارية رضي اللَّه عنه وصحَّحه الحاكم (٢ / ٤١٨ ، ٦٠٠) ووافقه الذهبي وهو كما قالا . وصححه الأرناؤوط في تخريج « الإحسان » (١٤ / ٣١٣) . =

[أ] في ط : « المدني » : « لهم » ، وما أثبته من « الهندية » وهو الموافق لما في « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٦٩) .

واستدل « الإمام أحمد » بهذا الحديث على أن نبينا ﷺ لم يَزل على التوحيد منذ نشأ[1] .

* قال الحافظ « ابن رجب » : « بل يستدل به على أنه ﷺ ولد نبيًا ، فإن نبوته وَجَبَت له من حين أخذ الميثاق حيث استخرج من صُلْب آدم فكان نبيًا قبل خُروجه إلى الدنيا »[2]

* قال ابن عقيل : « لم يكن ﷺ على دين سوى الإسلام ، ولا كان على دين قومه قط »[3] .

(**وَأَعْلَانَا**) معشر أمته (**عَلَىٰ كُلِّ الأُمَمِ**) الماضية .

* لقوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

* وقال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة : ١٤٣] .

أي عدولًا خيارًا ، وفضيلة هذه الأمة على الأمم المتقدمة ، وإن كان ذلك باختيار الله ؛ إلا أنه قد جعل له سببًا هو الفطنة ، والفهم ، واليقين وتسليم النفوس .

= * **فائدة : « لمنجدل »** : المنجدل : الساقط .

قال الحافظ ابن رجب : « المراد بالمنجدل : الطريح الملقى على الأرض ، قبل نفخ الروح فيه » « لطائف المعارف » ص (١٦٥) .

(١) « لطائف المعارف » ص (١٦٣) .

(٢) « لطائف المعارف » ص (١٦٣) .

(٣) راجع « لطائف المعارف » ص (١٦٤ ، ١٦٥) .

فاعتبر حالهم بمن قبلهم ، فإن قوم موسىٰ رأوا قُدْرة الباري في شق البحر ، ثم قالوا : اجعل لنا إلهًا !!

ثم مال كثير منهم إلى عبادة العجل !!

وعرضت لهم غزاة ، فقالوا : اذهب أنت وربك فقاتلا !!

فلم يقبلوا التوراة حتى نتق عليهم الجبل !!

إلى غير ذلك مما هو مذكور في الكتاب العزيز[1] .

وكذلك النَّصارىٰ اعتقدوا أن اللَّه جوهر ، والجواهر تتماثل ولا مِثْل للخالق ، ومقالاتهم في عيسى وَتثْليثهم ودَعْوَاهم فيه الإلهية ، وأنه ابن اللَّه ـ تَعَالَىٰ اللَّه عما يقولون علوًّا كبيرًا !!

○ ○ ○ ○

(١) للحافظ ابن القيم رحمه اللَّه فصل رائع في الكلام على الأُمَّة الغضبية « اليهود » وتلاعب الشيطان بهم في كتابه « إغاثة اللهفان » (٢ / ٣٥٢ ـ ٤٢٣) فليراجع .

فصل

في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ[أ]

١٣٧ـ وَخَصَّهُ بِذَاكَ كَالمَقَامِ
وَبَعْثِهِ لِسَائِرِ الأَنَامِ

١٣٨ـ وَ « مُعْجِزِ القُرْآنِ » كَـ « المِعْرَاجِ »
حَقًّا بِلَا مَيْنٍ وَلَا اعْوِجَاجِ

الشرح

قوله : (**وَخَصَّهُ**) أي خص اللَّه تعالى نبينا محمدًا ﷺ دون سائر الأنبياء .

(**بِذَاكَ**) أي بكونه ختم به النبوة والرسالة فلا نبي بعده ؛ لقوله تعالى ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ وختم الأعم يستلزم ختم الأخص بلا عكس ، والنبوة أعم من الرسالة .

○ (**كـ**) ما خصَّه بـ (**المَقَامِ**) المحمود الذي هو الشفاعة العظمىٰ .

○ (**و**) خصَّه (**بَعْثِهِ**) نبيًا رسولًا (**لِسَائِرِ**[ب] **الأَنَامِ**) إلى جميع الخلق من الإنس والجن .

[أ] العنوان مضاف من « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٧٧) .

[ب] في ط : « الهندية » : « السائر » ، وما أثبته من ط « المدني » هو الصواب .

○ (و) خصَّه بـ (**مُعْجِزِ القُرْآنِ**) الذي أذعن لإعجازه ، واعترف بالعجز عن الإتيان بأَقْصَر سورة من مثله أهل الفصاحة والبلاغة ، من سائر الأديان .

(كـ) ـما خصَّه بـ (**المِعْرَاجِ**) إلى السماوات العُلَىٰ ، إلى سدرة المنتهىٰ إلى مستوى سمع فيه صريف الأقلام ، فكان قاب قوسين أو أدنىٰ .

* واختلف العُلماء متى كان المعراج ؟

فقيل : في رمضان في السنة الثالثة عشرة من المبعث قبل الهجرة بثمانية أشهر .

وقيل : في ربيع الأول قبل الهجرة بسنة ، وهذا قول ابن عباس ، وعائشة ، وادَّعىٰ ابن حزم الإجماع فيه .

وقيل : إنه ليلة « سبعة وعشرين » ، من شهر رجب . واختاره الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي(١) .

وكان المعراج إلى السماء بجسده الشريف ، وروحه المقدسة ، كالإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصىٰ ، ثم عُرِجَ به من بيت المقدس إلى السماء ، حُقّ[أ] هذا (**حَقًّا**) ثابتًا .

---

(١) راجع : « الإسراء والمعراج » للشيخ محمد بن محمد أبو شهبة ص (٣٦) .

[أ] في « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٨٠) : « أحق » .

(بِلا مَيْنِ) أي بلا كذب ولا ريب .

(و) بـ (لَا اعْوِجَاجِ) يقال : اعوجَّ اعوجاجًا ، إذا كان غير مستقيم أي لا تخرج عن الحق والاستقامة في إثبات المعراج لرسول الله ﷺ .

والصَّحيح : أن الإسراء والمعراج ، كانا في ليلة واحدة .

وأنهما كَانَا يَقظة بالروح والجسد[1] .

* * * *

(١) راجع : « زاد المعاد » لابن القيم (٣ / ٣٤ ، ٤٢) .

١٣٩- فَكَمْ حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهْ
وَخَصَّهُ سُبْحَانَهُ وَخَوَّلَهْ

الشرح

قوله : (**فَكَمْ حَبَاهُ**) أي أعطاه . والحباء : العطاء .

(**رَبُّهُ**) سبحانه وتعالىٰ من مكرمة

(و) كم (**فَضَّلَهْ**) علىٰ غيره بمزية من المزايا التي لا تُحْصَىٰ .

(و) كم (**خَصَّهُ** [**سُبْحَانَهُ**][أ]) بخصوصية .

(**وَخَوَّلَهُ**) أي ملكه . والمعنىٰ : أنه سبحانه خَصَّ نبيه بخصائص كثيرة أَوْصَلها بعضهم إلى ثلاثمائة[١] .

* وقال بعض الحفاظ : الحقُّ عدم حَصْرِها ، وهو الصَّواب .

○○○○

---

(١) بل قد أورد « السيوطي » في كتابه « الخصائص الكبرى » المُسمَّىٰ « كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب » ما يربو على ألف خصوصية من خصوصيات نبينا ﷺ دأب يجمعها طوال عشرين عامًا ؛ إلا أنها تجمع بين الغث والسمين وتحتاج إلى تمحيص .
وقد اختصر طرفًا منها الأخ الفاضل علي حسن عبد الحميد في رسالته : « خصائص الكلام في خصائص نبي الإسلام » ، وراجع أيضًا : « فتح الباري » (١ / ٤٣٩) .

[أ] مابين المعقوفين زيادة من المنظومة لتمام السياق .

فصل

في التنبيه على بعض معجزاته ﷺ

١٤٠- وَ « مُعْجِزَاتُ » خَاتَمِ الأَنْبِيَاءِ[أ]

كَثِيرَةٌ تَجِلُّ عَنْ إِحْصَائِي

١٤١- مِنْهَا « كَلَامُ اللَّه » مُعْجِزُ الوَرَىٰ

كَذَا « انْشِقَاقُ البَدْرِ » مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

الشرح

قوله : (ومُعْجِزَاتُ) جمع معجزة ، مأخوذة من العجز ، الذي هو ضد القدرة .

* قال في « القاموس »(١) : ومعجزة النبي ما أَعْجَز به الخَصْم عند التَّحدي ، والهاء للمُبَالغة . انتهى .

والتَّحَدِّي : المنازعة في الغلبة .

* وقال « ابن حمدان »[ب] : « المعجزة هي مَا خَرَق العادة من قَوْلٍ أو فعل ، إذا وافق دعوى الرسالة وقارنها وطابقها على جهة التحدي ابتداء

(١) « القاموس المحيط » : (عجز)

[أ] في : « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٩٠) وكذا في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٤٧) : « الأنباء » .
[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » : « ابن أحمد ان » والتصويب من « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٩٠) .

بحيث لا يقدر أحد عليها ، ولا على مثلها ، وعلى ما يقاربها »[1] .

فمعجزات (خَاتَمِ الأَنْبِيَاءِ) يعني : نبينا محمد ﷺ ، والأنبياء : جمع نبي كما تقدم[2] .

(كَثِيرَةٌ) جدًّا (تَجِلُّ) بالكسر ، أي تَعْظُم[أ] . (عَنْ إِحْصَائِي) أي عدي وحفظي ؛ لكثرة أفرادها وتنوعها من الأقوال والأعمال .

(مِنْهَا) أي من معجزات خاتم النبيين والمرسلين :

○ (كَلَامُ اللَّه) الذي سمعه منه جبريل ، وسمعه نبينا محمد ﷺ من جبريل عليه السلام (مُعْجِزُ الوَرَىٰ) الخلق إنسهم وجِنّهم ، وأولهم وآخرهم ، فهو مُعْجِز بنفسه ليس في وسْع البَشَر الإتيان بسورة من مثله خلافا لمن يقول بالصرفة ، فهو قول ضعيف كما سبق[3] .

○ (كَذَا) أي من معجزاته ﷺ : (انْشِقَاقُ البَدْرِ) أي القمر (مِنْ غَيْرِ امْتِرَا) أي شك لوُرُوده بالنَّص[4] .

---

(١) « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٩٠) .

(٢) راجع : ص (١٣) . (٣) راجع : ص (٧٩ ، ٨٠) .

(٤) فائدة : قوله : « مِنْ غَيْرِ امْتِرَا » : فيه رد على المكذبين والشاكين من فرقة المعتزلة ، ومن تابعهم من العقلانيين المعاصرين بهذه المعجزة الحسية الثابتة بنص الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة التي نصَّ على تواترها كثير من أهل العلم . وراجع : كتابنا « جناية الشيخ محمدالغزالي على الحديث وأهله » ص (٢٣٥ - ٢٤٣) .

* وما أحسن ما قال القاضي عياض : « أما انشقاق القمر : فالقرآن نصَّ بوقوعه وأخبر =

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « تعظيم » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٩٠) .

* ففي « سنن أبي داود » عن ابن عمر رضي اللَّه عنهما في قوله تعالى ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ [القمر : ١] قال : « انْشَقَّ القَمَر عَلَى عَهْد رسول اللَّه ﷺ »[١] .

* وفي الصَّحيحين » عن أنسٍ بن مالك : « أنَّ أَهْل مَكَّة سَأَلُوا رسول اللَّه ﷺ أن يُريهم آية ، فَأَرَاهُم القمر شِقَّتين حتى رَأوا حراء بينهما »[٢].

* وفيهما من حديث ابن مسعود قال : « انْشَــق القَمَر عَلَىٰ عهد رسول اللَّه ﷺ فرقتين : فرقة فوق الجبل ، وفرقة دونه . فقال رسول اللَّه ﷺ : اشْهَدُوا »[٣] .

○○○○

= بوجوده ، ولا يُعدل عن ظاهره إلا بدليل ، وجاء برفع احتماله صحيح الأخبار من طرق كثيرة ، فلا يوهن عزمنا ، أخرق مُنْخل ، عري الدين ، ولا يلتفت إلى سخافة مبتدع ، يلقي الشك في قلوب ضعفاء المؤمنين ، بل نُرْغم بهذا أنفه ، وننبذ بالعراء سخفه » إهـ .

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : رواه مسلم (٢٨٠١) والترمذي (٣٢٨٨) والطيالسي (١٨٩١) وابن حبان (٦٤٩٦ ـ الإحسان) .

* تنبيه : والحديث ليس في « سنن أبي داود » ، وراجع : « تحفة الأشراف » (٦ / ٣٠) . وكذا ذِكْر قوله ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر ﴾ في الحديث ، ورد ضمن رواية أنس عند الترمذي (٣٢٨٦) وهي في « الصحيحين » بدونها ، وعند السّفاريني في « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٩٢) : « وأخرج أبو داود عن ابن عمر ... » فلعله أراد أبو داود الطيالسي أو سقطت كلمة « الطيالسي » من المطبوعة .

(٢) البخاري (٣٦٣٧) ومسلم (٢٨٠٢) (٤٦) .

(٣) البخاري (٣٦٣٦) ومسلم (٢٨٠٠) (٤٣) .



في ذكر فضيلة نبينا محمد ﷺ وأولي العزم وغيرهم من الأنبياء والمرسلين

١٤٢- وَأَفْضَلُ العَالَم مِنْ غَيْرِ امْتِرَا
نَبِيُّنَا المَبْعُوثُ فِي « أُمِّ القُرَىٰ »

الشرح

قوله : (وَأَفْضَلُ العَالَم) العلوي والسفلي من مَلَك ، وبشر ، وجن في الدنيا والآخرة .

(مِنْ غَيْرِ امْتِرَا) أي شك .

(نَبِيُّنَا) محمد (المَبْعُوثُ) رسولًا لكافة الناس .

(في أُمِّ القُرَىٰ) أي مكة المعظمة .

وفي تسميتها بذلك أقوال :

أقواها : قول ابن عباس ؛ سميت بذلك ؛ لأن الأرض دحيت من تحتها .

* وقال ابن قتيبة : لأنَّها أَقْدَمها[1] .

(١) ذكر الحافظ ابن الجوزي في كتابه « مُثير الغَرام السَّاكن إلىٰ أَشْرَف الأَمَاكِن » ص (٢٣٢) أربعة أقوال ، ونقلها عنه السّفاريني في « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٩٥) ، واختار الشيخ ابن مانع منها القول الأول ، وهو الذي ذكره هنا عن ابن عباس .

وقد سمَّاها اللَّه تعالى بذلك ، كما في قوله تعالى ﴿ لِتُنْذِرَ أُمَّ القُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [الأنعام : ٩٢] ، وتَسْميتها بذلك دليل على فضلها على سائر البلاد .

ومِنْ شَرَفها : أنها كانت لقاحًا ، أي لا تدين لدين الملوك ، ولا مَلَكَها ملك قط من سائر البلدان ، وكان أهلها آمنين يَغْزُون ولا يُغْزَوْن ، ويَسْبون ولا يُسْبَون ، ولم تُسْب قرشية قط فَتُوطأ قَهْرًا ، ولا تجال عليها السِّهام .

وقد ذكر عزهم وفضلهم الشعراء ، فقال بعضهم :

أَبَوا دِينَ المُلُوكِ فَهُمْ لِقَاحٌ ... إِذَا هيجُوا إِلَى حَربٍ أَجَابُوا

وفضائل سيدنا رسول اللَّه ، وبيان فضيلته على سائر الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام أَشْهر من أن تُذْكَر ، وأكثر من أن تُحْصَر .

* ورضي اللَّه عن « حسَّان » فلقد أحسن إذ قال[1] :

أَغَرُّ[أ] عَلَيْهِ لِلنُّبُوَّةِ خَاتَمٌ ... مِنَ اللَّه مَشْهُودٌ[ب] يَلُوحُ وَيَشْهَدُ

وَضَمَّ الإِلَهُ اسْمَ النَّبِيِّ إِلَى اسْمِهِ ... إِذَا قَالَ فِي الخَمْسِ المُؤَذِنُ أَشْهَدُ

وَشَقَّ لَهُ مِن اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ ... فَذُو العَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدٌ

(١) « ديوان حسان بن ثابت » ص (٣٣٨) طبعة دار المعارف . البيت الثالث فقط ، وأشار المحقق في الهامش للبيتين الآخرين في طبعة أخرى ، وراجع : « لوامع الأنوار » (٢٩٦) .

[أ] في ط : « المدني » : « أعز » وما أثبته من ط « الهندية » هو الموافق لما في « لوامع الأنوار » (٢ / ٢٩٦) والديوان .
[ب] في ط : « المدني » و « الهندية » و « لوامع الأنوار » : « مشهور » ، وما أثبته من « الديوان » .

* وقد روى الحاكم في « صحيحه »[1] عن عائشة رضي اللَّه عنها ما يدلُّ على أَنَّهُ ﷺ وُلِد وخَاتَم النُّبوة بين كَتِفيه .

وقيل : إنَّه على كَتِفه الأَيْسَر ، وهو شامة دالة على نبوته يعرفه بها أهل الكتاب ، ويسألون عنها ويطلبونها ؛ ليقفوا عليها ، لإخبار الأنبياء الأَوَّلين بها .

★★★★

(١) إِطلاق لفظ الصَّحيح على « المُستدرك » غير دقيق !

* قال الحافظ ابن كثير : « في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة ، فيه الصحيح المُستدرك ، وهو قليل ، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما لم يعلم به الحاكم ، وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضًا ، وقد اختصره شيخنا الحافظ أبو عبد اللَّه الذهبي ، وبيّن هذا كله ، وجمع منه جزءًا كبيرًا مما وقع فيه من الموضوعات ، وذلك يقاربُ مائة حديث ، واللَّه أعلم » إهـ . « الباعث الحثيث » (١ / ١١٣) .

وراجع « مختصر الشمائل للترمذي » للألباني ص (٣٠ ـ ٣٤) باب ما جاء في خاتم النبوة .

١٤٣- وَبَعْدَهُ الأَفْضَلُ « أَهْلُ العَزْمِ »
فَـ « الرُّسْلُ » ثُمَّ « الأَنْبِيَا » بِالجَزْمِ

الشرح

قوله : (وَبَعْدَهُ) أي بعد نبينا محمد ﷺ (الأَفْضَلُ) من سائر الخلق .

(أَهْلُ العَزْمِ) أي الثَّبات والجد ، وهم علىٰ المشهور : إبراهيم ، وموسىٰ ، وعيسىٰ ، ونوح ، وخاتم النبيين محمد عليهم الصلاة والسلام .

* وقد نَظَم أسماءهم بعض الفضلاء بقوله :

مُحَمَّدٌ إِبرَاهِيمُ مُوسَى كَلِيمُـهُ فَعِيسَى فَنُوحٌ أُولوا العَزْمِ فَاعْلَـمِ

* قال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا العَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف : ٣٥] « ذَوو الحزم » .

* وقال الضَّحاك : « ذَوو الجدّ والصَّبر » .

* قال ابن زيد : كل الرُّسُل كانوا أولى عزم ، لم يُبعث اللّه نبيًا إلا كان ذا عَزْم وحزم ، وَرَأْي ، وكمال عقل . وإنما دخلت « من » للتَّجْنيس لا للتبعيض[١] .

ثم بعد أولي العزم (فـ) الواجب اعتقاده أن يليهم في الأفضلية :

(١) راجع هذه الأقوال في : تفسير الماوردي (٥ / ٢٨٨) و « زاد المسير » لابن الجوزي (٧ / ٣٩٢) .

سائر (**الرُّسُلُ**) المكرمين بالرسالة .

(**ثُمَّ**) الأفضل بعد الرسل (**الأَنْبِيَاء**) عليهم أفضل الصلاة والسلام وهم مُتَفَاوتون في الفضيلة ، فبعضهم أفضل من بعض .

* كما قال تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] .

فهذا واجب الاعتقاد تفصيلًا ، فيمن علم منهم ، وعلم حكمه تفصيلًا . وإجمالا ، فيمن علم منهم ، وعلم حكمه إجمالًا .

ولهذا قال (**بالجزم**) السَّديد والقطع المفيد للحكم المذكور .

وعُلِمَ من ذلك ؛ رَدُّ زَعْم مَن زَعَمَ : أن الوَلي قد يبلغ درجة النَّبي كما يقوله بعض الجاهلين[1] .

ooOO

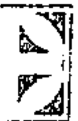
---

(١) **فائدة** : يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وهؤلاء الملاحدة يدعون أن الولاية أفضل من النبوة ويلبّسون على الناس فيقولون : ولايته أفضل من نبوته ، وينشدون :

مقام النبوة في برزخ فُوَيْقَ الرسول ودون الولي

ويقولون : نحن شاركناه في ولايته التي هي أعظم من رسالته ، وهذا من أعظم ضلالاهم ، فإن ولاية محمد ، لم يماثله فيها أحد ، لا إبراهيم ، ولا موسى ، فضلًا عن أن يماثله هؤلاء الملحدون ، وكل رسول نبي ولي ، فالرسول نبي ولي ، ورسالته متضمنة لنبوته ، ونبوته متضمنة لولايته ، وإذا قدروا مجرد إنباء الله إياه ، بدون ولايته لله ، فهذا تقدير ممتنع ، فإن حال إنبائه إياه ممتنع أن يكون إلا وليا لله ، ولا تكون مجردة عن ولايته ، ولو قدرت مجردة لم يكن أحد مماثلًا للرسول في ولايته .. » اهـ . « الفرقان » ص (٦٣ ، ٦٤) .

فصل



فيما يجب للأنبياء ، وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم

قد تقدم في أول الباب : شُروط من يُكْرمه اللّٰه بالنبوة من الذُّكورة والحرية ، والقوة على أعباء ما حملوا[1] .

○ وذكر هنا ما يمتنع في حقِّهم وما يجوز قال :

١٤٤ـ وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ سَلِمْ
مِنْ كُلِّ « مَا نَقْصٍ » وَمِنْ « كُفْرٍ » عُصِمْ

١٤٥ـ كَذَاكَ مِنْ « إِفْكٍ » وَمِنْ « خِيَانَهْ»
لِوَصْفِهِمْ بِـ « الصِّـدْقِ » وَ « الأَمَـــانَهْ »

الشرح

قوله : (**وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ**) أي من الأنبياء والرسل .

(**سَلِمْ**) وَتَنَزَّه (**مِنْ كُلِّ مَا نَقْصٍ**) يؤدي إلى إزالة الحشمة وإسقاط المروءة . و « ما » زائدة للتأكيد .

(**وَ**) إن كل واحد منهم (**مِنْ كُفْرٍ**) بجميع أنواعه (**عُصِمْ**) أي منع قبل النبوة وبعدها .

---

(١) راجع : ص (٢٦٩ ، ٢٧٠) .

(**كَذَاكَ**) كل واحد من الأنبياء والرسل ، قد عصم (**من إِفْكٍ**) أي كذب .

(**وَ**) عصم (**مِنْ خِيَانَة**) ولو قَلَّتْ (لـ) وجُوبِ (**وَصْفِهِم**) عليهم السَّلام (**بِالصِّدْقِ**) الذي هو ضد الكذب .

(**وَالأَمَانَة**) التي هي ضد الخيانة ، والضدان لا يجتمعان ، فالصِّدق واجب في حقِّهم عقلًا وشرعًا ، وهو مُطَابقة أخبارهم للواقع .

****

١٤٦- وَجائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسْلِ
« النَّوْمُ » وَ « النِّكَاحُ » مِثلُ « الأَكْلِ »

الشرح

قوله : (**وَجَائِزٌ**) أي عقلا وشَرْعًا (**فِي حَقِّ كُلِّ**) الأنبياء و (**الرُّسْلِ**) عليهم السلام (**النَّوْمُ**) وهو رحمة من اللَّه على عباده ؛ لتستريح أبدانهم عند تَعَبِهم ، وهو غشية ثقيلة تقع على القلب تمنع معرفة الأشياء ، لكن نبينا محمد صلوات اللَّه وسلامه عليه ، كان تَنَامُ عينه ، ولا يَنَامُ قَلْبُه[1].

ومثل النوم مما هو جائز في حَقِّ الأنبياء والمرسلين : الجلوس ، والمشي ، والبكاء ، والضحك .

(**وَالنِّكَاحُ**) والتَّسَرِّي ، وكل ما هو من خواص البشرية المُبَاحة .

(**مِثْلُ الأَكْلِ**) والشُّرب للحلال .

○○○○

(١) ففي الحديث : عن أم المؤمنين عائشة رضي اللَّه عنها أن النبي ﷺ قال : « يَا عَائِشة إنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَان ولاينام قلبي » رواه البخاري (١١٤٧) .

فصل

في الصحابة الكرام رضي الله عنهم

١٤٧- وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ بِالتَّحْقِيقِ
فِي الفَضْلِ وَالمَعْرُوفِ كَـ « الصِّدِّيقِ »

الشرح

قوله : (**وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ**) أي المحمدية أمة الإسلام (**بِالتَّحْقِيقِ**) الثابت المنصوص (**فِي الفَضْلِ**) بجميع أنواعه (و) بذل (**المَعْرُوفِ**) من مكارم الأخلاق ، ومَحاسن الشِّيم .

(كَـ) أبي بكر ، وكان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة ، فسمَّاهُ النبي ﷺ عبد اللّٰه ، ولقبه بـ (**الصِّدِّيقِ**) .

* قال ابن قتيبة : ولقبه النبي ﷺ عتيقا ؛ لجمال وجهه .

* فهو أبو بكر عبد اللّٰه بن عثمان ، يجتمع نسبه مع النبي عليه الصلاة والسلام في مرة بن كعب بن لؤي بن غالب[1] .

* وهو أول من أسلم وآمن بالنبي ﷺ على قول أكثر أهل العلم .

---

(١) راجع : « الطبقات الكبرى » لابن سعد (٣ / ١٦٩) ، و « السيرة النبوية » لابن هشام (١ / ٢٤٩) ، و« تذكرة الحفاظ » للذهبي (١ / ٢٢) ، و « الإصابة في تمييز الصحابة » لابن حجر (٢ / ٣٣٣ - ٣٣٥) ، وفتح الباري (٧ / ٩) و « شذرات الذهب » لابن العماد (١ / ١٥٤ - ١٥٨) .

* ولهذا قال « أبو محجن »[1] :

وَسُمِّيتَ صِدِّيقًا وَكُلُّ مُهَاجِرٍ ... سِوَاكَ يُسَمَّى باسْمِهِ غَيْر مُنْكَرِ
سَبَقْتَ إِلَى الإِسْلَامِ واللَّه شَاهِدٌ ... وَكُنْتَ جَلِيسًا فِي العَرِيشِ المُشَهَّرِ

* وقيل : أول من آمن عليّ رضي اللَّه عنه ، وقيل : خديجة .

* ويُرْوى عن الإمام « أبي حنيفة » أنه قال : « الأورع أن يقال : أول من أَسْلَمَ من الرجال « أبو بكر » ومن الصِّبيان « عَلِيٌّ » ومن النساء « خديجة » ومن الموالي « زيد » ومن العبيد « بلال » »[2] .

وهذا من أحسن ما قيل ؛ لجمعه الأقوال .

وهو أفضل الصحابة بإجماع « أهل السنة » .

* قال شيخ الإسلام في « الفتاوى المصرية » : « قد نُقِلَ عن عَليّ من نحو ثمانين وجهًا : خَيْر هَذِه الأمَّة بَعد نَبِيِّها أَبُو بكر ، وعُمر »[3] .

---

(1) الأبيات : ذكرها في « شذرات الذهب » لابن العماد (١ / ١٥٤) .
وأبو محجن الثقفي : اختلف في اسمه ؛ فقيل : عبد اللَّه بن حبيب ، وقيل : عمرو بن حبيب ، وقيل : مالك بن حبيب ، وقيل : اسمه كنيته ، وهو من الشعراء المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وهو شاعر فارس شجاع معدود في أولي البأس والنجدة مات سنة ٣٠ هـ .
راجع : « الشعر والشعراء » لابن قتيبة ص (٢٥١ - ٢٥٣) ، « الإصابة » لابن حجر (١٢ / ٧ - ١٢) ، و « أسد الغابة » لابن الأثير (٦ / ٢٧٦ - ٢٧٨) .

(2) راجع : « تفسير القرطبي » (٨ / ٢٣٧) و « فتح المغيث » (٣ / ١٢٦) و « لوائح الأنوار السنية » (١ / ٣٧٥) ، ويروى هذا عن إسحاق بن راهويه أيضًا .

(3) « الفتاوى الكبرى » (١ / ٤٧١) بتحقيق مخلوف . وراجع أيضًا : « مجموع الفتاوى » (٣ / ١٥٣ ، ٤ / ٤٢١ ، ٤٢٢) ، و « السنة » لعبد اللَّه بن أحمد (٢ /٥٨١ - ٥٩٠) =

* وهو أول من ولّي الخلافة بعد النبيّ ، ومدة خلافته « سنتان وأربعة أشهر إلا عشر ليال » .

* وتوفي وهو ابن « ثلاث وستين سنة » ، وغسلته زوجته أسماء بنت عميس . وصَلَّىٰ عليه الخليفة بعده ، بعهده عمر بن الخطاب ، وهو الذي يليه في الفضيلة ؛ فلهذا قال :

١٤٨ـ وَبَعْدَهُ « الفَارُوقُ » مِنْ غَيرِ افْتِرَا
وَبَعْدَهُ « عُثْمَانُ » فَاترِكِ المِرَا

الشرح

قوله : (وَبَعْدَهُ) أي بعد أبي بكر الصديق ، الذي يليه في الفضيلة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب .

(الفَارُوقُ) لقبه بذلك رسول الله ﷺ ؛ لأن الله فَرَّقَ به بين الحق والباطل .

* فهو عمر بن الخطاب القرشي العدوي ، وكنيته ؛ أبو حفص ، كَنَّاهُ بذلك النبي ﷺ .

* أسلم رضي الله عنه في « السنة السادسة » من البعثة ، ففرح المسلمون بإسلامه ، وظهر الإسلام بعد ذلك بمكة .

= و « فضائل الصحابة » للإمام أحمد (١ / ٧٦ ـ ٩٧) ، و « السنة » لابن أبي عاصم (٢ / ٥٦٩ ـ ٥٧٥) ، و « شرح لمعة الاعتقاد » لابن عثيمين (١٣٨) بتحقيقنا .

* بويع رضي اللَّه عنه بالخلافة ، في اليوم الذي توفي فيه أبو بكر الصديق ، وذلك يوم الثلاثاء ، لـ « ثمان بقين من جمادى الآخرة » سنة « ثلاث عشرة » .

* فقام بالأمر أتم القيام ، وكثرت الفُتُوح في أيامه ، فأزال دولة الروم من الشام ، وأَسْقَطَ دولة « الفرس المجوس » من « العراق » و « فارس » حتى انقرضت ، فلذا طعنه مجوسي ، يُقَال له « أبو لؤلؤة » حنقًا لما حَلَّ بقومه من الدَّمار والبوار ، وذلك يوم الأربعاء ؛ لأربع بقين من ذي الحجة سنة « ثلاث وعشرين » ، ودُفِنَ يوم الأحد .

* ولما طعن قال رضي اللَّه عنه : « الحمد للَّه الذي جعل مَنِيَّتي بيد رجل لا يدعي الإسلام » .

فـ « عمر » رضي اللَّه عنه أفضل هذه الأمة بعد « أبي بكر الصديق »[1].

(**مِنْ غَيرِ افْتِرَا**) أي كذب ، بل هو حق ثابت وصدق واضح .

○ (**وَبَعْدَهُ**) أي بعد أمير المؤمنين في الفضيلة أمير المـؤمنين (**عثمان**) ابن عفان الأموي .

* أَسْلَمَ قديمًا علىٰ يد « أبي بكر » رضي اللَّه عنهما ، وهاجر الهجرتين إلى « الحبشة » .

---

(١) راجع : « الطبقات الكبرى » (٣ / ٢٦٥) ، و « مناقب عمر » لابن الجوزي ، و « تذكرة الحفاظ » (١ / ٥) ، و « الإصابة » (٢ / ٥١١) و « فتح الباري » (٧ / ٤٤) و « تاريخ الخلفاء » للسيوطي ص (١٠٨) .

* وتزوج « رقية بنت رسول اللَّه » ﷺ قبل البعثة ، وماتت عنده في السنة [الثانية][أ] من الهجرة ، فزوجه النبي ﷺ أختها « أم كلثوم » وتوفيت عنده أيضًا ، فلذا سُمِّي « ذا النورين » .

* ولي الخلافة بعد عمر رضي اللَّه عنهما باتفاق أهل الشورىٰ من الصحابة .

* واستشهد سنة « خمس وثلاثين » في داره ، وذلك في ذي الحجة ، وهو يومئذ صائم ، تجمعت عليه الأسافل والأنذال من العراق ، والشام ، ومصر ، ونهى رضي اللَّه عنه عن قتالهم ؛ اتقاءً لسفك الدماء واحتسابًا فرضي اللَّه عنه وأرضاه(١) .

* وأخرج « الحاكم »(٢) عن « الشعبي » قال : ما سمعت من مراثي « عثمان » أحسن من قول « كعب بن مالك » رضي اللَّه عنه :

فَكَفَّ يَدَيْهِ ثُمَّ أَغْلَقَ بَابَهُ ... وَأَيْقَنَ أَنَّ اللَّه لَيْسَ بِغَافِلِ
وَقَالَ لِأَهْلِ الدَّارِ لَا تَقْتُلُوهُمُ ... عَفَا اللَّه عَنْ كُلِّ امْرِئٍ لَمْ يُقَاتِلِ
فَكَيْفَ رَأَيْتَ اللَّه صَبَّ عَلَيْهِمُ ... العَدَاوَةَ وَالبَغْضَاءَ بَعْدَ التَّوَاصُلِ
وَكَيْفَ رَأَيْتَ الخَيْرَ أَدْبَرَ بَعْدَهُ ... عَنِ النَّاسِ إِدْبَارَ الرِّيَاحِ الجَوَافِلِ

---

(١) راجع : « الطبقات الكبرى » (٣ / ٥٣) ، والاستيعاب (٣ / ٦٩ - ٨٤) ، و « البداية والنهاية » (٧ / ٢١٧) ، والإصابة (٢ / ٤٥٥) ، و « فتح الباري » (٧ / ٥٤) و « تاريخ الخلفاء » ص (١٤٧) .

(٢) المستدرك (٣ / ١٠٥ - ١٠٦) وهي في ديوان كعب ص (٥٣) ببعض الاختلاف وأوردها ابن كثير في « البداية والنهاية » (٧ / ١٩٦) ، والسفاريني أيضًا في « لوائح الأنوار السنية » (٢ / ٢٢) .

[أ] ما بين المعكوفين زيادة من « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٢٨) يستقيم بها السياق .

* فهو رضي اللَّه عنه ، أفضل الأمة المحمدية بعد « أبي بكر » و« عمر » باتفاق أهل السنة .

ولهذا قال : (**فَاتْرُكِ المِرَا**) في الجدال والشك في فضيلته ، فإن عليًّا رضي اللَّه عنه من جُمْلة مَنْ بَايَعَهُ وقد غَزَا معه ، وكان يقيم الحدّ بين يديه .



١٤٩- وَبَعْدُ فَالفَضلُ حَقِيقًا فَاسْمَع
نِظَامي هَذَا[أ] « لِلْبَطِينِ الأَنْزَعِ »

١٥٠- مُجَدِّل الأَبْطَالِ مَاضِي العَزْمِ
مُفَرِّج الأَوْجَالِ وَافِي الحَزْمِ

١٥١- وَافِي النَّدَىٰ مُبْدِي الهُدَىٰ مُرْدِي العِدَا
مُجْلِي الصَّدَىٰ يَا وَيْلَ مَنْ فِيه اعْتَدَىٰ

الشرح

قوله : (**وَبَعْدُ**) بنائها على الضم لحذف المضاف إليه ، ونية ثبوت معناه ، أي وبعد عثمان بن عفان (**فَالفَضلُ**) الشامخ (**حقيقًا**) أي في حقيقة الأمر من غير شك (**فَاسْمَع نِظَامي**) أي منظومي (**هَذَا**) الذي أدرجته في هذه العقيدة المفيدة ثابت (**لـ**) الإمام الهمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (**الْبَطِينِ**) أي عظيم البطن (**الأَنْزَعِ**) أي المُنْحَسِر[أ] شعر رأسه مما فوق الجبين (**مُجَدِّل الأَبْطَالِ**) قال في « القاموس »[(١)] : « جدله فانجدل وتجدل صرعه على الجدالة ، كسحابة الأرض مطلقا ، أو ذات رمل دقيق » . والأبطال : جمع بطل الرجل الشجاع شمِّي

(١) « القاموس المحيط » : (جدل) .

[أ] في : « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٥١) « مني نظامي » بدل « نظامي هذا » .
[أ] في ط : « المدني » : « المخسر » وهو خطأ ، والصواب ما أثبته من « الهندية » وهو الموافق لما في « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٣٥) .

بذلك ؛ لأنه تبطل عنده دماء الأقران أو لأنه يبطل جراحته ، فلا يكترث بها ، ولا شك أن « عليًا » رضي اللّٰه عنه قَتَل من الأبطال عدة .

وقوله : (مَاضِي العَزْمِ) إشارة إلى شدة قُوَّته ووفُور شدته ، والماضي من مضى في الأمر مضاء نفذ ومضى السيف ، أي قطع . والعزم ، الجد والصبر (مُفَـرِّج) أي كاشف (الأَوْجَالِ) جمع وجل : الخوف .

(وَافِي) أي تام (الحَزْمِ) الذي هو ضبط الأمور ، والحذر من فواتها (وَافِي) أي كثير (النَّدَىٰ) أي السخاء والكرم .

(مُبْدِي) أي مظهر (الهُدَىٰ) مُرَادُه العلوم الغامضة والفُهُوم الرائضة (مُرْدِي) أي مهلك (العِدَا) جمع عدو . وضد الولي ، وهو جمع لا نظير له (مُجْلي) أي مُزِيل (الصَّدَىٰ) أي العطش ، والمراد به كاشف الكرب ، ومُجْلي النّوب (يَا وَيْلَ) هذه الكلمة مثل ويح ، إلا أنها كلمة عذاب . وتُنْصَب على إضمار الفعل ، وتُرْفَع على الابتداء إذا لم تضف ، فأما إذا أضيفت فليس إلا النصب ؛ لأنك لو رفعتها لم يكن لها خبر .

* قال عطاء بن يسار : « الوَيْلُ ، وَاد في جَهَنم لو أُرْسِلَت فيه الجبال لماعَت من حرِّه »[1] . ومعنى النداء هنا : يا ويل ، احضر فهذا وقتك وأوانك لـ (مَنْ) أي إنسان مُكَلَّف من ذكر وأنثىٰ .

(فِيه) أي في أمير المؤمنين على بن أبي طالب (اعْتَدَىٰ) أي تجاوز

---

(١) راجع : « تفسير ابن كثير » (١ / ١١٧) عند قوله تعالى ﴿ فويل لهم مما كتبت أيديهم .. ﴾ [البقرة : ٧٩] ، و « الزهد » لهناد بن السري (١ / ١٨٣) : باب أودية جهنم وشرابها .

حَدَّهُ بالغلو فيه كفعل « الروافض » أو بانتقاصه كما فعلت « الخوارج » فهو رضي اللَّه عنه ابن عم رسول اللَّه ﷺ ، ورابع الخلفاء ، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وصهر النبي ﷺ على فاطمة الزهراء وأحد السابقين إلى الإسلام .

* قال ابن عباس وغيره : « إِنَّهُ أَوَّلُ من أَسْلَم » وقد تقدَّم ما يجمع الأقوال[1] .

* بُويع رضي اللَّه عنه بالخلافة يوم قتل عثمان .

* وقتله « ابن ملجم الخارجي » ليلة الأحد لـ « تسع عشرة » مضت من رمضان سنة « أربعين » وغَسَّلَه « الحسن » و « الحسين » و « عبد اللَّه بن جعفر » . وصَلَّىٰ عليه « الحسن » ، ودُفِن بدار الإمارة بالكوفة[2] .

* ومما نُسب إلى الإمام « علي » رضي اللَّه عنه[3] :

مُحَمَّدٌ النَّبِيُّ أَخِي وَصِهْرِي	وَحَمْزَةُ سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ عَمِّي
وَجَعْفَرُ الَّذِى يُمْسِي وَيضْحِي	يَطِيرُ مَعَ المَلَائِكَةِ ابنُ أُمِّي
وَبِنْتُ مُحَمَّدٍ سَكَنِي وَعُرْسِي	مَسُوطٌ لَحمهَا بِدَمِي وَلَحْمِي
وَسِبْطَا أَحْمَدٍ ابْنَايَ مِنْهَا	فَأَيكُمُ لَهُ سَهْمٌ كَسَهْمِي
سَبَقْتُكُمْ إِلَى الإِسْلَامِ طُرًّا	غُلَامًا مَّا بَلَغْتُ أَوَانَ حُلُمِي

(١) راجع : ص (٢٩٢) .

(٢) راجع : « الطبقات الكُبرى » (٣ / ١٩) ، و « الاستيعاب » (٣ / ٢٦ - ٦٧) و « البداية والنهاية » (٧ / ٢٤٢) ، و « الإصابة » (٢ / ٥٠١ - ٥٠٣) ، و « تاريخ الخلفاء » ص (١٦٦) .

(٣) الأبيات : في « البداية والنهاية » (٨ / ٨ - ٩) من رواية أبي عبيدة . وقال ابن كثير : « وهذا منقطع بين أبي عبيدة ، وزمان علي ومعاوية » . ولذا صدّره ابن مانع بصيغة التضعيف : « نُسِب » .

١٥٢ـ فَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتْمًا وَجَبْ
وَمَنْ تَعَدَّىٰ أَوْ قَلىٰ فَقَدْ كَذَبْ

الشرح

قوله : (**فَحُبُّهُ**) أي حب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (**كَحُبِّهِم**) أي كحب الخلفاء الراشدين (**حَتْمًا وَجَبْ**) على جميع الأمة باتفاق الأئمة .

(**وَمَنْ تَعَدَّىٰ**) في حبه ، وغلا فيه ، وجعل له تصرفًا بالأحياء ينفعهم أو يضرهم ، أو لم يقل بفضل الخلفاء الراشدين على ترتيب الخلافة .

(**أَوْ قَلَا**) هُم ، أي أبغضهم ، أو أبغض واحدًا منهم .

(**فَقَدْ كَذَبْ**) في كل واحدة من هاتين الخصلتين المذمومتين : خصلتي « الإفراط » أي تجاوز الحد و « التفريط » أي التقصير في حقِّهم وبُغْضِهم ، رضي اللّٰه تعالىٰ عنهم أجمعين[1] .

---

(١) **فائدة مهمة** : أَهل السُّنة والجماعة وَسَطٌ في أَصحاب رَسُول اللّٰه ﷺ بين الرَّافضة والخَوَارج :
ـ **فالرافضة** : غلو في محبة آل البيت ونفرًا قليلًا ممن قالوا إنهم من أولياء آل البيت وزعموا أن باقي الصحابة ارتدوا بما فيهم أبو بكر وعمر .
ـ **والخوارج على العكس** : حيث كفروا علي بن أبي طالب ، وكفَّروا معاوية ، وكفَّروا كل من لم يكن على طريقتهم ، واستحلوا دماء المسلمين .
ورحم اللّٰه أمير المؤمنين علي إذ يقول : « يَهْلك فيَّ رجلان : مفرط في حبي ، ومُفْرط في بُغْضي » رواه ابن أبي عاصم بإسنادٍ حسنٍ . وفي رواية أخرى له بإسناد صحيح على شرط الشيخين : « ليحبني قوم ، حتى يدخلوا النار فيَّ ، وليبغضني قوم ، حتى يدخلوا النار في بغضي » . « السنة » لابن أبي عاصم بتحقيق الألباني (٢ / ٤٧٦)

١٥٣- وَبَعْدُ فَالأَفْضَلُ « بَاقِي العَشَرَةْ »
فَـ « أهْلُ بَدْرٍ » ثُمَّ « أَهْلُ الشَّجَرَةْ »

الشرح

قوله : (**وَبَعْدُ**) أي بعد الخلفاء الراشدين .

(**فَالأَفْضَلُ**) من سائر الصحابة (**بَاقِي العَشَرَةِ**) المشهود لهم بالجنة والمبشرين بها ، بما رواه « الترمذي » عن عبد الرحمن بن عوف ، و « ابن ماجه » عن سعيد بن زيد ، أن النبي ﷺ قال : « أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ ، وَعُمَر فِي الجَنَّةِ ، وعثمان فِي الجَنَّةِ ، وَعَلِيٌّ فِي الجَنَّةِ ، وَطَلْحَةُ فِي الجَنَّةِ ، وَالزُّبَيْرُ فِي الجَنَّةِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوفٍ فِي الجَنَّة ، وَسَعْدُ ابْنُ أَبِي وَقَاص فِي الجَنَّةِ ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فِي الجَنَّةِ ، وَأَبو عُبَيْدَة فِي الجَنَّةِ »[1] .

فهؤلاء هم العشرة المبشرون بالجنة رضوان اللّٰه تعالى عنهم أجمعين .

ونذكر شيئًا من مآثر الستة الباقين من العشرة لمزيد الإيضاح والتبيين فنقول :

(١) **حَدِيثٌ صَحِيح** : أخرجه أبو داود (٤٦٤٩) ، (٤٦٥٠) ، والترمذي (٣٧٤٨) ، و (٣٧٥٧) ، وابن ماجة (١٣٤) ، وأحمد في « المسند » (١ / ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩) وفي « فضائل الصحابة » (٨٧ ، ٩٠ ، ٢٢٥) ، والحاكم (٤ / ٤٤٠) وصححه من حديث سعيد بن زيد ، **وإسناده صحيح** .
وأخرجه الترمذي (٣٧٤٨) ، وأحمد في « المسند » (١ / ١٩٣) ، وفي « الفضائل » (٢٧٨) من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي اللّٰه عنه ، **وإسناده صحيح** .

○ أحدهم : أبو محمد طلحة بن عبيد اللَّه ، القرشي التيمي .

* أسلم قديمًا على يد أبي بكر الصديق .

* وشهد المَشَاهِد كلها غير « بدر » ؛ لأن النبي ﷺ أنفذه مع « سعيد ابن زيد » يتعرفان خبر العِير التي كانت لقريش مع « أبي سفيان بن حرب » ، فعادا يوم اللقاء بـ « بدر » .

* وثبت مع النبي ﷺ يوم « أُحُد » ووقاه بيده فشلت أصبعه ، وجرح يومئذ أربعة وعشرين جراحة .

وسَمَّاه النبي عليه السلام « طلحة الخير » .

* قتل رضي اللَّه عنه يوم « وقعة الجمل » يوم الخميس لعشر بقين من جمادى الآخرة سنة « ست وثلاثين »[1] .

○ وثانيهم : أبو عبد اللَّه : الزبير بن العوام ، القرشي الأسدي :

* وأمه صفية بنت عبد المطلب عمة رسول اللَّه ﷺ .

* أسلم قديمًا على يد أبي بكر الصديق .

* وهاجر الهجرتين ، وشهد المَشَاهد كلها .

* وهو أول من سَلَّ السيف في سبيل اللَّه .

---

(١) راجع : « الطبقات الكبرى » (٣ / ٢١٤) و « الاستيعاب » (٢ / ٢١٠ - ٢١٦) ، و « الإصابة » (٢ / ٢٢٠) ، و « سير أعلام النبلاء » (١ / ٢٣) .

* وثبت مع النبي ﷺ يوم « أُحُد » .

* قتل في « وقعة الجمل » سنة « ست وثلاثين »[1] .

○ وثالثهم : أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص :

* واسم أبي وقاص ، مالك القرشي الزهري .

* أسلم قديما على يد أبي بكر .

* وقال : « كُنْتُ ثالثًا في الإسلام ، وأنا أوَّل من رَمَىٰ بِسَهمٍ في سَبِيل اللَّه »

* شهد المشاهد كلها مع رسول اللَّه ﷺ .

* مات رضي اللَّه عنه بـ « العقيق » قريبًا من المدينة ، فحمل على رقاب الرجال إلى « المدينة » .

* وصَلَّىٰ عليه « مروان بن الحكم » ، وهو يومئذ والي « المدينة » من قِبَل « معاوية » ، ودُفِن بـ « البقيع » ، وذلك سنة « خمس وخمسين » ، وقيل : سنة « سبع وخمسين »[2] .

○ ورابعهم : أبو الأعور ، سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل :

* قال ابن عبد البر : هو ابن عم عمر بن الخطاب .

---

(١) راجع : « الطبقات الكبرى » (٣ / ١٠٠) و « الاستيعاب » (٣ / ٣٠٩) ، و « سير أعلام النبلاء » (١ / ٤١) و « الإصابة » (٤ / ٧) .

(٢) راجع : « الطبقات الكبرىٰ » (٣ / ١٣٧) و « الاستيعاب » (٤ / ١٧) ، و « سير أعلام النبلاء » (١ / ٩٢) و « أسد الغابة » (٢ / ٣٦٦) ، و « الإصابة » (٤ / ١٦٠) .

* أسلم قديمًا وشهد المشاهد كلها غير بدر كما تقدم .

* مات بـ « العقيق » فَحُمِل إلى « المدينة » ، ودُفِنَ بها سنة « إحدى وخمسين » ، وقيل : سنة « اثنتين وخمسين »[1] .

○ وخامسهم : رضي الله عنهم أجمعين : أبو محمد عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري :

* أسلم قديمًا على يد أبي بكر ، وهاجر إلى الحبشة الهجرتين .

* وشهد المشاهد كلها ، وثبت مع النبي ﷺ يوم أحد .

* وصلى رسول الله ﷺ خَلْفَهُ يومًا في « غزوة تبوك » وأتم ما فاته .

* مات سنة « اثنتين وثلاثين » ، ودُفِنَ بـ « البقيع »[2] .

○ وسادسهم : أمين الأمة ، أبو عبيدة : عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي الفهري .

* أسلم مع « عثمان بن مظعون » ، وهاجر إلى « الحبشة » الهجرة الثانية .

* وشهد المشاهد كلها ، وثبت مع رسول الله ﷺ يوم أُحد .

---

(١) راجع : « الطبقات الكبرىٰ » (٣ / ٣٧٩) ، و « الاستيعاب » (٣ / ١٨٦) ، و « سير أعلام النبلاء » (٢ / ٣٨٧) و « أسد الغابة » (٢ / ٣٨٧) ، و « الإصابة » (٣ / ١٨٨) .

(٢) راجع : « الطبقات الكبرىٰ » (٣ / ٤٠٩) ، و « الاستيعاب » (٥ / ٢٩٢) و « سير أعلام النبلاء » (١ / ٦٨) ، و « أسد الغابة » (٣ / ٤٨٠) ، و « الإصابة » (٦ / ٣١١) .

* ونزع الحَلقتين اللتين دخلتا في وجه رسول اللَّه ﷺ « يوم أُحُد » من حَلْق المغفر بِفِيه فوقعت ثنيتاه ، فكان أحسن الناس هتمًا[أ].

* مات في « طاعون عمواس » بـ « الأُردن » سنة « ثماني عشرة » ودفن هناك ، رضي اللَّه عنه[1] .

○ ثم ذكر من يلي العشرة في الفضيلة بقوله : (فَأَهْلُ) غزوة (بَدْرٍ) التي أعز اللَّه بها الإسلام ، وأَذَلَّ بها عبدة الأصنام .

و« بدر » : قرية كانت مشهورة على نحو أربع مراحل من « المدينة »[2].

* وكانت « وقعة بدر » نهار الجمعة لـ « سبع عشرة خلت من شهر رمضان » من السنة الثانية من الهجرة ، وكان عدة المسلمين « ثلاثمائة وبضعة عشر » رجلًا .

* واستشهد من المسلمين في « وقعة بدر » ، « أربعة عشر رجلًا » ستة من المهاجرين ، وثمانية من الأنصار ، وقتل من الكفار « سبعون » ، وأُسِرَ « سبعون »[3] .

---

(1) راجع : « الطبقات الكبرىٰ » (٣ / ١٢٤) ، و « الاستيعاب » (٦ / ٦٨) ، و « سير أعلام النبلاء » (١ / ٥) ، و « أُسْد الغابة » (٢ / ٢٤٩) ، و « الإصابة » (٥ / ٢٨٥) .

(2) راجع : « معجم البلدان » (١ / ٣٧٥) و « فتح الباري » (٧ / ٢٨٥) .

(3) راجع : « الطبقات الكبرى » (٢ / ١٢) ، و « تاريخ الطبري » (٢ / ٤١٨) ، و « البداية والنهاية » (٣ / ٢٥٨) ، و « زاد المعاد » (٣ / ١٧١) .

[أ] في ط : « الهندية » « همتًا » ، وفي ط « المدني » : « همة » والهتم : هتم الشيء هتمًا كَسَره . يقال : هتم ثنيته وفاه : نزع مقدم أسنانه ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٦٠) .

○ (**ثُمَّ**) بعد أهل بدر فالأفضلية ثابتة لـ (**أهل**) « بيعة الرضوان » تحت (**الشَّجَرة**) المعهودة ، وهي من شجر الطلح ، و « أهل بيعة الرضوان » هم « أصحاب الحديبية » .

* قال ياقوت : اختلفوا فيها : فمنهم من شَدَّدَها ، ومنهم من خَفَّفَها .

* فروي عن الشافعي رحمه اللَّه أنه قال : الصَّواب تشديد « الحديبية » ، وتخفيف « الجعرانة » ، وخطأ من نصَّ على تخفيفها .

* وهي قرية متوسطة ليست بالكبيرة . سميت ببئر هناك عند « مسجد الشجرة » التي بايع رسول اللَّه ﷺ تحتها ، وبين « الحديبية » و « مكة » مرحلة ، وبينها وبين « المدينة » تسع مراحل .

* وفي الحديث : أنها بئر ، وبعض الحديبية في الحل ، وبعضها في الحرم وهو أبعد الحِل من البيت[1] . انتهى ملخصًا .

* وسببها : أن قريشا لما منعت النبي ﷺ والمسلمين من دخول المسجد

---

(١) « معجم البلدان » (٢ / ٢٢٩) ، وكذا قال الحافظ ابن حجر : « هي بئر ، سُمِّي بها المكان » إهـ . « فتح الباري » (٥ / ٣٣٤) .

* **فائدة** : « الحديبية بئر كانت الشجرة بالقرب من البئر ثم إن الشجرة فُقِدت بعد ذلك فلم توجد ، وقالوا : إن السيول ذهبت بها ، فقال سعيد بن المسيب سمعت أبي - وكان من أصحاب الشجرة - يقول : قد طلبناها غير مرة فلم نجدها فأما ما يذكره عوام الحجيج أنها شجرة بين مني ومكة فإنه خطأ فاحش » إهـ .

راجع : « السيرة النبوية » لابن هشام (٢ / ٢٠٨) ، « الدرر » لابن عبد البر ص (١٤٠) ، و « زاد المعاد » (٣ / ٢٨٨) ، و« البداية والنهاية » (٤ / ١٨٥) ، و« فتح الباري » (٧ / ٤٤٠) .

الحرام ، بعث عليه الصلاة والسلام عثمان بن عفان إلى قريش ليخبرهم أنهم لم يأتوا للقتال ، وإنما جاءوا عُمَّارًا ، وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام ثم بلغه عليه السلام أن عثمان قَتَلَته قريش ، فدعا الناس إلى البيعة ، وقال : « لَا نَبْرَحُ حَتَّى نُنَاجِزَ القَوْمَ » فبايعوه ، وضرب عليه الصلاة والسلام بإحدى يديه على الأخرى عن عثمان ، وقال « اللَّهُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ فِي حَاجَتِكَ وَحَاجَةِ رَسُولِك » ، ثم تبيَّن كذب الخبر بقتل عثمان ، فقدم على النبي ﷺ هو ومن معه بعد البيعة وكانوا عشرة[1].

ثم كانت الهدنة بينه عليه الصلاة والسلام وبين قريش ، ووقع الصلح على أن يرجع ويعتمر من العام المقبل ، فرجع عليه السلام ؛ وذلك سنة « ست » من الهجرة ، ثم اعتمر « عمرة القضية » ، وتسمى « عمرة القضاء » سنة « سبع » من الهجرة ، والله أعلم[2].

****

---

(١) راجع « زاد المعاد » (٣ / ٢٨٨ ـ ٢٩٨) .

(٢) راجع : « فتح الباري » (٧ / ٥٠٠) .

١٥٤- وَقِيل « أَهْلُ أُحُدٍ » المُقَدَّمَهْ
وَالأَوَّلُ أَوْلَىٰ لِلنُّصُوصِ المُحْكَمَهْ

الشرح

قوله : (وَقِيل أَهْلُ) غزوة جبل (أُحُدٍ) سُمّي بذلك ؛ لتوحده وانقطاعه عن جبال أُخَر هناك .

* وهو الذي قال فيه ﷺ : « أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ »(١).

* وكانت هذه الوقعة يوم السبت في شوال سنة « ثلاث » من الهجرة وسيما[أ] أنه لما قتل اللّٰه من قتل من الكفار « يوم بدر » ، ورجع من بقي منهم إلى « مكة » ، وجدوا العير التي قدم بها أبو سفيان من « الشام » سالمة موقوفة في « دار الندوة » ، فمشت أشراف قريش ممن أصيب آباؤهم وأبناؤهم وإخوانهم إلى أبي سفيان ، فقالوا : نحن طيبوا الأنفس بأن نجهز بربح هذه العِير جيشًا إلى محمد . فقال أبو سفيان : أنا أول من أجاب إلى ذلك ، وبنو عبد المطلب معي ، ففعلوا ذلك . وكانت العير « ألف » بعير والمال خمسين ألف دينار ، فسلم إلى أهل العير رؤوس أموالهم ، وعزلت الأرباح ، وكانوا يربحون في تجارتهم الدينار

(١) البخاري (٤٤٢٢) و مسلم (١٣٩٢) (٥٠٣) من حديث أبي حميد الساعدي رضي اللّٰه عنه . وأخرجه مسلم (١٣٩٣) (٥٠٤) من حديث أنس رضي اللّٰه عنه .

[أ] في ط : « الهندية » : « سيما » والتصويب من ط : « المدني » .

دينارًا ، وجهزوا الجيش وفيهم نزلت : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ﴾ [الأنفال : ٣٦] .

* وخرجت قريش ، ومن تابعها من القبائل ، فساروا حتى وصلوا إلى « أُحُد » ، وخرج عليهم رسول اللَّه ﷺ ، واقتتل الفريقان ، فَقُتِل من المسلمين « سبعون » رجلًا ، وقُتِل من المشركين « ثلاثة وعشرون » رجلًا ، وقتل رسول اللَّه ﷺ بيده الكريمة « أُبيّ بن خلف » .

* وانهزم المسلمون في هذه الوقعة إلا رسول اللَّه ﷺ وبعض أصحابه فلم ينهزموا ، وسبب هذا الانكسار مخالفة أمر رسول اللَّه عليه السلام ، وقد عفا اللَّه عنهم بنص القرآن .

وإذا تدبرنا ما حلَّ بالمسلمين في هذه الأزمان من تَغَلُّب الكفار عليهم ، وجدنا ذلك بسبب مخالفتهم أمر اللَّه ، فلا عِز للمسلمين إلا بالتمسك بكتابهم ، وبما جاء به نبيهم ، من السنة الصحيحة .

ولنا في قصة « أُحُد » أعظم عبرة[1] .

فأهل هذه الغزوة قيل هم (المُقَدَّمَة) في الزمن والأفضلية والأول ، وهو تقديم أهل البيعة في الأفضلية على أهل غزوة أحد أولى وأحق

---

(١) راجع : « زاد المعاد » (٣ / ١٩٢ - ٢٤٣) في فصل رائع في الكلام على هذه الغزوة وما اشتملت عليه من حكم وغايات محمودة .

بذلك ؛ لورود النصوص المحكمة من الكتاب والسنة ، فقد رضي اللَّه عنهم كما في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح : ١٨] ﴿ وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [التوبة : ٧٢] .

* وروى « الترمذي » وغيره عن جابر قال ، قال رسول اللَّه ﷺ : « لَيَدْخُلَنَّ الجَنَّةِ مَنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ إِلَّا صَاحِبُ الجَمَلِ الأَحْمَرِ »[1].

ومن ثم قال ابن عبد البر : « ليس في غزواته ﷺ ما يعدل بدرًا أو يقرب منها إلا غزوة الحديبية » .

وصاحب الجمل الأحمر ؛ رجل أضل بعير له ، فدخل في العسكر يتطلّبه - ولم يكن من المسلمين - فَبَلَغَهُ ما قال رسول اللَّه ﷺ فقيل له : اذهب يستغفر لك رسول اللَّه ﷺ . فقال : لأن أجد ضالتي أحب إلي من أن يستغفر لي ، فبينما هو سائر إذ زلقت به نعله فتردَّ فمات ، فما عُلِمَ به حتى أكلته السباع ، والرجل من « بني ضمرة »[أ] من « أهل سيف البحر »[2].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٦٢) من حديث جابر بن عبد اللَّه رضي اللَّه عنهما . وقال : « هذا حديث حسَنٌ غريب » ، وقال الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في تحقيقه لـ « جامع الأصول » لابن الأثير (٩ / ١٧٧) : « وهو كما قال » . وحكَم الألباني في « الصَّحيحة » (٥ / ١٩٣) بنكارة الاستثناء .

(٢) راجع : قصة « صاحب الجمل الأحمر » في صحيح مسلم (٢٨٨٠) (١٢) من حديث جابر بن عبد اللَّه رضي اللَّه عنه ولفظه : فقال رسول اللَّه ﷺ : « وكلُّكم مغفورٌ له ، إلا صاحب الجمل الأحمر » فأتيناه فقلنا له : تَعَال . يستغفر لك رسول اللَّه ﷺ . فقال : واللَّه ! لأن أجد ضالتي أَحَبُّ إليّ من أن يستغفر لي صاحبكم » . قال الإمام النووي : « قال القاضي : قيل هذا الرجل هو الجد قيس المنافق » إهـ . « شرح مسلم » (١٧ / ١٢٦)

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « ضبة » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٧١) .

١٥٥ـ وَ « عَائِشَةْ » فِي العِلْمِ مَعَ « خَدِيجَةْ »

فِي السَّبْقِ فَافْهَمْ نُكْتَةَ النَّتِيجَةْ

الشرح

قوله : (وعَائِشَة) أي الصديقة بنت الصديق رضي الله عنهما أم المؤمنين

* عقد عليها رسول الله ﷺ وهي بنت ست سنين قبل الهجرة ، ودخل بها بالمدينة في السنة الأولى وهي بنت تسع سنين .

* ومات عنها وهي بنت « ثمان عشرة » .

* وتوفيت بالمدينة سنة « ثمان وخمسين » .

* وأوصت أن يصلي عليها « أبو هريرة » .

* ودفنت بـ « البقيع » رضي الله عنها[1] .

* فهي أفضل نسائه ﷺ (فِي العِلْمِ) النافع حتى كان الأكابر من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام إذا أَشْكِلَ عليهم أَمْرٌ من الدين استفتوها ؛ فيجدون عِلْم ذلك عندها .

○ وقد اختلف العلماء في المفاضلة بين عائشة وخديجة :

---

(١) راجع : « الطبقات الكبرى » (٨ / ٥٨) ، و « الاستيعاب » (٤ / ٣٤٥ - ٣٥١) و « أسد الغابة » (٥ / ٥٠١ - ٥٠٤) ، و « سير أعلام النبلاء » (٢ / ١٣٥ - ٢٠١) و « البداية والنهاية » (٨ / ٩٨ - ١٠٢) ، و « الإصابة » (٤ / ٣٤٨ - ٣٥٠)

* قال ابن القيم : « وسألت شيخنا عنهما فقال : اختص كل واحدة منهما بخاصة »[1] .

فلهذا قال (مَعَ خَدِيجَة) بنت خويلد الأسدية أم المؤمنين .

* تزوجها رسول الله ﷺ وهو ابن « خمس وعشرين » سنة .

* وهي أول أزواجه ، وبقيت معه إلى أن أكرمه الله بالرسالة ، فآمنت به ونصرته .

* وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين ، ولم يتزوج عليها غيرها .

* وكل أولاده منها إلا إبراهيم فمن سريته مارية القبطية .

فخديجة أفضل نسائه عليه الصلاة والسلام[2] (في السَّبْقِ) إلى الإسلام .

(فَافْهَمْ) فهم تحقيق (نُكْتَةَ النَّتِيجَة) أي أثر فائدة الخلاف .

---

(١) « جلاء الإفهام » لابن القيم ص (٢٤) وراجع أيضًا له : « بدائع الفوائد » (٣ / ١٦١ - ١٦٣) .
فائدة : وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « سبق خديجة وتأثيرها في أول الإسلام ونصرها وقيامها في الدين ، لم تشركها فيه عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين ، وتأثير عائشة في آخر الإسلام وحمل الدِّين ، وتبليغهُ إلى الأُمة وإدراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها » إهـ . « مجموع الفتاوى » (٤ / ٣٩٣)
وراجع أيضًا هذه المسألة في: « سير أعلام النبلاء » (٢ / ١٤٠) ، و « البداية والنهاية » (٣ / ١٤٢) ، و « مرقاة المفاتيح » للقاري (٥ / ٦١٥) ، و « فتح الباري » (٧ / ١٠٩) .

(٢) راجع : « الطبقات الكبرى » (١ / ٣١) ، و « الاستيعاب » (٤ / ٢٧١ / ٢٨١) و « أُسد الغابة » (٥ / ٤٣٤) ، و « الإصابة » (٤ / ٢٧٣ - ٢٧٦) .

فإن النكتة : أثر قليل كالنقطة .

والنتيجة عند « المناطقة » : تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذاتهما .

كقولنا في « القياس الاقتراني من الشكل الأول » : كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث ، ينتج : كل جسم حادث .

وقولهم : « لذاتهما » يخرج به التصديق اللازم من تسليم تصديقين لا لذاتهما ، بل لأمر خارج ،كقولهم : « زيد » مساوٍ لـ « عمرو » ، و « عمرو » مساوٍ لـ « بكر » ، ينتج : « زيد » مُسَاو لـ « بكر » .

فليس هذا قياسًا اصطلاحًا ؛ لعدم تكرر الحد الوسط .

وعند « المتكلمين » : ما يحصل العلم به عقب العلم بوجه الدليل .

وقد اختلف علماء المعقول في الارتباط بين الدليل والنتيجة على أقوال أشار إليها صاحب « السُّلَّم »[1] بقوله :

وَفِــي دلاَلَــةِ المُقَــدِّمَــــاتِ عَـلَـى الـنَّتِيــجَـةِ خِـلَافٌ آتِ
عــقــلــي أَوْ عَــادِيٌّ[أ] أَوْ تَـوَلُّـدُ أَوْ وَاجِــــبٌ والأولُ المُؤَيَّـــــدُ

والمراد بها هنا : الحكم المتولد من القضيتين بالتفصيل في التفضيل[ب].

o o o o

(١) راجع : « شرح السُّلَّم » للأخضري ، لعبد الرحيم فرج الجندي ص (٩٢) .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « واو عادي » والتصويب من « متن السلم » .
[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » : « بالتفضيل في التفضيل » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٧٥) .

فصل

في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما يجب لهم من المحبة والتبجيل وتقبيح من آذاهم

١٥٦ـ وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ كَ « الصَّحَابَةْ »

فِي الفَضْلِ وَالمعْرُوفِ وَالإِصَابَةْ

الشرح

قوله : (وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ) أي المحمدية المفضلة على سائر الأمم بالدلائل القطعية ، كما في قوله تَعَالىٰ : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

(كالصَّحَابَةِ) الكرام (فِي الفَضْلِ) بشاهد قوله عليه الصلاة والسلام « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِين يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِين يَلُونَهُمْ » أخرجه « الشيخان » عن عمران بن حصين .

وقال عمران : « فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة » .

* ورواه أبوداود ، ولفظه : « خَيْرُ أُمَّتِي القَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِمْ ، ثُمَّ الذِينَ يَلُونَهُمْ »[1] .

---

(١) حديث متواتر : البخاري (٣٦٥٠) ، ومسلم (٢٥٣٥) ، وأبو داود (٤٦٥٧) .
وفي الباب عن ابن مسعود : رواه البخاري (٣٦٥١) ومسلم (٢٥٣٣) (١٢) من حديث ابن مسعود ، وقد صرح بتواتره الحافظ ابن حجر في مقدمة « الإصابة » (١ / ١٣) .

(والمَعْرُوفِ) أي وليس في الأمة كالصحابة في المعروف الذي هو : اسمٌ جامع لكل ما عُرف من طاعة اللَّه تَعَالىٰ والتَّقرُّب إليه والإحسان إلى الناس .

وكل ما[أ]ندب إليه الشرع ونهى عنه ، فهم أحق بالفضل والمعروف .

(وَالإِصَابَة) للحكم المشروع وبموافقة الكتاب والسنة من جميع الأمة .

قال عبد اللَّه بن مسعود : « من كان مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بمن قد مات ، فإن الحي لا تُؤْمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد ﷺ ، كانوا أفضل هذه الأمة ، أَبَرَّها قلوبًا ، وأعمقها علمًا ، وأقلها تَكَلُّفًا ، اختارهم اللَّه لِصُحْبَة نبيه ، ولإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم واتَّبعوهم على آثرهم ، وتَمَسَّكوا بما استطعتم ، من أخلاقهم وسِيَرِهم[ب]، فإنهم كانوا على الهدى المُسْتَقيم » . قال في « المشكاة » رواه رزين[ج] ، ورواه « الإمام أحمد » رحمه اللَّه تَعَالىٰ[1] .

* * * *

---

(1) « مشكاة المصابيح » (١ / ٦٨) .

وعلق الألباني عليه بقوله : « وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٩٧) ، و « الهروي » ق (٨٦ / ١) من طريق قتادة عنه ، فهو منقطع » إهـ .

وراجع : « جامع الأصول » لابن الأثير (١ / ٢٩٢) ، و « لوائح الأنوار السنية » (٢ / ٩٦) .

* قال ابن الأثير : « مُسْتَنًّا : المُسْتَنّ : الذي يعمل بالسُّنَّة ، سنَّ واستنَّ » .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « وكلما » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٧٩) .

[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » : « ويسيرهم » ، والتصويب من « مشكاة المصابيح » (١ / ٦٨) .

[ج] في ط : « الهندية » و « المدني » : « زين » ، وما أثبته هو الصَّواب وراجع : « جامع الأصول » لابن الأثير (١ / ٢٩٢) .

١٥٧- فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدوا « المُخْتَارَا »
وَعَـايَـنُـوا الأَسْــرَارَ وَالأَنْــوَارَا

١٥٨- وَجَاهَدُوا فِي اللَّهِ حَتَّىٰ بَانَا
دِيـنُ الـهُـدَىٰ وَقَـدْ سَـمَـا الأَدْيَـانَـا

الشرح

قوله : (**فَإِنَّهُمْ**) أي الصحابة الكرام (**قَدْ شَاهَدوا**) وصحبوا النبي (**المُخْتَارا**) من سائر الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام .

(**وَعَايَنُوا**) أي رأوا في صُحْبتهم النبي ﷺ (**الأَسْرَارَ**) القرآنية ، وعلموا التنزيل وأسبابه ، والتأويل وآدابه .

وَعايَنُوا (**الأَنْوَارا**) المشرقة من سُنَّة رسول اللَّه عليه الصلاة والسلام .

(**وَجَاهَدُوا فِي**) سبيل (**اللَّهِ**) لتكون كلمة اللَّه هي العليا .

(**حَتَّىٰ بَانَا**) بألف الإطلاق ، أي ظهر .

(**دِينُ الهُدَىٰ**) الذي هو دين الإسلام الذي به الهدى ، والدلالة الموصلة والفوز والفلاح .

(**وَقَدْ سَمَا**) أي علا دين الإسلام ، وللَّه الحمد (**الأَدْيَانَا**) التي كانت قبله ، فسائر الأديان غير دين الإسلام منسوخة ، وكل عبادة لم يَأْت بها فهي باطلة ممسوخة .

* قال تَعَالىٰ : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران : ١٩] .

* وقال تَعَالىٰ : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإسلَام دِينًا ، فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران : ٨٥] .

* ويرحم اللَّه القائل :

اللَّه أَكْبَرُ إِنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ … وَكِتَابَهُ أَقْوَى وَأَقْوَمُ قِيلًا

طَلَعَتْ بِه شَمْسُ الهِدَايَةِ لِلوَرَىٰ … وَأَبَى لَهَا وَصْفُ الكَمَالِ أُفُولَا

وَالحَقُّ أَبْلَجَ فِي شَرِيعَتِهِ الَّتي … جَمَعَتْ فُرُوعًا لِلْهُدَى وَأُصُولَا

لَا تَذْكُرُوا الكُتُبَ السَّوَالِفَ عِنْدَهُ … طَلَعَ الصَّبَاحُ فَأَطْفَأَ القِنْدِيلَا

درسَتْ مَعَالِمُهَا أَلَا فاسْتَخْبِرُوا … عَنْهَا رُسُومًا قَدْ عَفَتْ وَطُلُولَا

** **

١٥٩- وَقَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ
مِن[أ] فَضْلِهِم مَّا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ[ب]

١٦٠- وَفِي الأَحَادِيثِ وَفِي الآثَارِ
وَفِي كَلَامِ القَوْمِ وَالأَشْعَارِ

١٦١- مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي
عَنْ بَعْضِهِ فَاقْنَعْ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ

الشرح

قوله : (وَقَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ) من الكتاب العظيم ، والذِّكْرِ الحكيم .

(مِن فَضْلِهِم) أي الصحابة الكرام (مَا) أي الذي (يَشْفِي) أي يبرئ (لِلْغَلِيلِ) بالغين المعجمة ، العطش .

والمراد : ما يُطفئ حرارة الجهل بمقاماتهم العالية .

* كقوله تَعَالىٰ ﴿ مُحَمّد رَسُولُ اللَّه وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّار رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح : ٢٩] .

[أ] في ط : « المدني » و « الهندية » : « في » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٨٣ ، ٣٨٤) ، وكذا هو في « حاشية ابن قاسم على السفارينة » ص (٥٦) . وهو الموافق لما سيأتي في شرح ابن مانع بعد قليل .

[ب] في « حاشية ابن قاسم على السفارينة » ص (٥٦) : « من غليل » ، وماأثبته من ط : « الهندية » و « المدني » ، وكذا هو في « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٨٣) .

* وقوله ﴿ كُنْتم خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .
إلى غير ذلك من الآيات .

(وَ) قد أتى أيضًا (فِي الأَحَادِيثِ) النبوية .

* كقوله عليه الصلاة والسلام : « خَيْر أُمَّتِي قَرْنِي .. » الحديث[1] .

(وَفِي الآثَارِ) السلفية الواردة عن الصحابة والتابعين ومن تَبِعَهم .

(وَ) قد أتىٰ (فِي كَلَامِ القَوْمِ) من المحدثين والفقهاء والصوفية وسائر أرباب المعارف (و) في (الأَشْعَارِ) المرضية .

(مَا) أي شيء (قَدْ رَبَا) أي زاد وعلا (مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي) في هذه الأرجوزة ، ويضيق (عَنْ بَعْضِهِ) فضلا عن غالبه وكله .

(فَاقْنَعْ) من القنوع ، وهو الرّضا باليسير (وَخُذْ) ذلك فإنه (عَنْ عِلْمٍ) ويقينٍ لا عن ظنٍّ وتخمين .

* * * *

---

(١) تقدم تخريجه ص (٣١٤) .

١٦٢ـ وَاحْذَرْ مِنَ الخَوْضِ الَّذي قَدْ يُزْرِي
بِفَضْلِهِم مِمَّا جَرَىٰ لَو تَدْرِي

١٦٣ـ فإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرْ
فَاسْلَمْ أَذَلَّ اللَّهُ مَنْ لَهُمْ هَجَرْ

الشرح

قوله : (واحْذَرْ) أمر من الحذر الذي هو التحرز والتيقظ . أي احذر حذر إذعان مع سلامة صدر (مِنَ الخَوْضِ) المُفْضِي إلى التَّوسع في البحث والتنقيب (الَّذي قَدْ يُزْرِي) مضارع أزرى .

* قال في « القاموس »[(١)]: « زرى عليه ، عابه وعَاتبه كأزرىٰ لكنه قليل » .

* وقال أبو عمرو[أ] : « والزَّارِي علىٰ الإنسان الذي لايَعُدُّه شيئًا ، ويُنْكِرُ عليه فِعْلَهُ ، والإزراء : التَّهاونُ بالشيء . يقال : أَزْرَىٰ به إذا قَصَّر به وَازْدَرَاهُ : أي حَقَّرَهُ » ؛ قاله في « المختار »[(٢)] .

فقول الناظم : « يزري » أي يَحُطُّ قدرهم ، وينقص (بِفَضْلِهِم) أي من فضلهم المعلوم من الكتاب والسنة .

---

(١) القاموس المحيط : (زري) .
(٢) مختار الصِّحاح : (زري) .

[أ] في ط « الهندية » و « المدني » : « أبو عمر » ، والتصويب من « مختار الصِّحاح » .

(مِمَّا) أي من الاختلاف الذي (جَرَىٰ) بينهم .

(لَوْ) كنت (تَدْرِي) عاقبة الخواض ، وما يُفْضِي إليه لما خُضت فيه وسَكَتَّ عنه .

(فَإِنَّهُ) أي ما وقع بينهم من التَّخاصم (عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرْ) منهم رضي اللَّه عنهم .

(فَاسْلَمْ) من الخوض في تلك البُحُور المهلكة ، واقطع لسانك عن ذكر أصحاب رسول اللَّه ﷺ ، بما يَحُطُّ من رُتْبتهم العالية ، ومقاماتهم الرفيعة .

(أَذَلَّ اللَّهُ) تَعَالىٰ (مَنْ) أي كل مبتدع من الروافض ، ومن وافقهم

(لَهُم) أي للصحابة الكرام (هَجَر) وعادى ولم يُوَال ويُحِب .

* وقد أخرج « الترمذي » : من حديث عبد اللَّه بن مغفل رضي اللَّه عنه مرفوعًا : « اللَّهَ اللَّهَ فِي أَصْحَابِي ، لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا مِّن بَعْدِي ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ ؛ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ ؛ فَبِبُغْضِي بَغَضَهمْ ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي ، ومَنْ آذَانِي ، فَقَدْ آذَى اللَّه تَعَالَىٰ ، وَمَنْ آذَىٰ اللَّه يُوشكُ أَنْ يَأْخُذَهُ »[1] .

---

(١) إسنادُه ضَعِيفٌ : رواه التِّرمذي (٣٨٦٢) ، وأحمد (٤ / ٨٧) ، وابن حبان (٧٢٥٦ - الإحسان) وقال الترمذي : « حديث غريب » ، وإسناده ضعيف ؛ كما قال الأرناؤوط في تخريج « الإحسان » .

والذي أَجمع عليه « أهل السنة والجماعة » : أنه يجب على كل أحد تزكية جميع الصحابة بإثبات العدالة لهم ، والكفّ عن الطَّعن فيهم .

* وقد ذكـر شيخ الإسـلام « ابن تيمية » في آخـر كتابه : « الصارم المسلول »[1] فصلًا ، في تفصيل القول فيمن سَبَّ الصحابة ، فقال : « أما من اقترن بسببه دَعْوىٰ أن عليًا إِلٰه ، وأنه كان هو النَّبي ، وإنما غلط جبريل في الرسالة : فهذا لا شك في كفره ، بل لا شك في كفر من تَوَقَّف في كفره .

- وكذا من زعم منهم أن القرآن نَقَص منه آيات وكُتِمت ، أو زعم أن له تأويلات باطنة تُسْقِط الأعمال المشروعة ونحو ذلك ، وهؤلاء يُسَمَّون « القرامطة » و« الباطنية » ، [وهؤلاء لا خلاف في كفرهم] .

- وأما من سبَّهم سبًا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم ، مثل وصف بعضهم بالبخل ، أو الجبن أو قلة العلم ، أو عدم الزهد ونحو ذلك : فهذا هو الذي يستحق التَّأديب والتعزير ، ولا نحكم بِكُفره بمجرد ذلك .

وعلى هذا يحمل كلام من لم يُكَفِّرهم من العلماء .

- وأما من لَعَن وَقَبَّح مطلقًا : فهذا محل الخلاف فيهم ؛ لتردد الأمرين بين[أ] لَعْن الغيظ ، ولَعْن الاعتقاد .

- وأما من جَاوَزَ ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدُّوا بعد رسول اللَّه ﷺ إلا

---

(١) « الصَّارم المَسْلُول » ص (٥٨٦ ، ٥٨٧) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

[أ] سقطت كلمة « بين » من ط « الهندية » ، « المدني » ، وأثبتها من « الصارم المسلول » .

نفرًا قليلا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا ، أو أنهم فَسقوا عامتهم ؛ فهذا لا ريب أيضًا في كفره ؛ لأنه مُكَذِّب لما نَصَّهُ القرآن في غير موضع ، من الرِّضىٰ عنهم والثناء عليهم .

بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره مُتَعَيِّن ، فإن مضمون هذه المقالة : أن نقلة الكتاب والسنة كفارًا وفُسَّاقًا ، وأن هذه الآية التي هي ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] - وخيرها : هو القرن الأول ـ كان عامتهم كفارًا أو فُسَّاقًا .

ومضمونها : أن هذه الأمة شر الأمم ، وأن سابقي هذه الأمة شرارها ، وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام .. » .

قال : « وبالجملة : فمن أصناف السابة من لا رَيْبَ في كُفْرِه ، ومنهم من لا يُحْكَم بكفره ، ومنهم من تردد فيه » . وقد تقدم التفصيل .

* * * *

١٦٤- [وَبَعْدَهُمْ فـ « التَّابِعُونَ » أَحْرَىٰ
بِالفَضْلِ ثُمَّ « تَابِعُوهُمْ » طُرًّا

الشرح

قوله : (**وَبَعْدَهُمْ**) أي بعد الصحابة المخصوصين بالفضل والعدالة العامة والإصابة (**فَالتَّابِعُونَ**) لهم بإحسان (**أَحْرَىٰ**) أي أحق وأجدر (**بِالفَضْلِ**) والإتقان التقديم على غيرهم من سائر أهل الإيمان .

وتعريف « التابعي » : هو كل من صحب الصحابي .

ومطلقه مخصوص بالتابعي بإحسان ، ويقال للواحد تابع وتابعي .

والدليل على أفضلية التابعين ما تقدم من حديث عمران بن حصين : « خَيْرُ الناس قَرْنِي ثُمَّ الذينَ يَلُونَهُم ثُمَّ الذين يَلُونَهُم » .

قال عمران : « فَلَا أَدْرِي أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِه قَرْنَين أَوْ ثَلاثَة ... »[1]

* قال العلامة ابن القيم : « ألقىٰ الصحابة الكرام إلى التابعين ما تلقوه من مشكاة النبوة خالصًا صافيًا ، وكان سندهم عن نبيهم ﷺ عن جبريل عن رب العالمين سندًا صحيحًا عاليًا ، وقالوا : هذا عهد نبينا إلينا وقد عهدناه إليكم ، وهذه وصية ربنا وفرضه ، وهي وصيته وفرضه

(١) تقدم تخريجه ص (٣١٤) .

عليكم ، فَجَرَىٰ التابعون لهم بإحسان علىٰ منهاجهم [القويم] واقتفوا آثار صراطهم المستقيم »[1] .

ولهذا قال : (ثم) الأفضل بعد التابعين (تَابِعُوهُمْ) أي أتباع التابعين لما تقدَّم من صحيح الأخبار وصحيح الآثار (طُرًّا) أي جميعًا ، وهو منصوب على المصدر أو الحال ؛ لأنهم سلكوا مَسْلكهم الرشيد] [أ]

o o o o

(١) « إعلام الموقعين » (١ / ١٥) ومابين المعقوفين زيادة منه .

[أ] ما بين المعقوفين سقط من الشرح ، واستدركته من « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٨٩ - ٣٩١) ، بتصرف واختصار ، على نمط تلخيص الشيخ ابن مانع .

فصل

في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها

١٦٥- وَكُلُّ « خَارِقٍ » أَتَىٰ عَنْ صَالِحِ
مِنْ تَابِعٍ لِشَرْعِنَا وَنَاصِحِ

١٦٦- فَإِنَّهَا مِنَ « الكَرَامَاتِ » الَّتِي
بِهَا نَقُولُ فَاقْفُ لِلأَدِلَّةِ

١٦٧- وَمَن نَّفَاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ
فَقَدْ أَتَىٰ فِي ذَاكَ بِالْمُحَالِ

١٦٨- فَإِنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ
فِي كُلِّ عَصْرٍ يَا شَقَا أَهْلِ الزَّلَلْ

الشرح

قوله : (وَكُلُّ خَارِقٍ) أي للعادة من الخوارق ، ومُرَادُه : الكرامة .

وهي أمر خارق للعادة غير مقرون بدعوى النبوة ولا هو مقدمة ، يظهر على يَدِ عَبْدٍ ظَاهر الصَّلاح ، مُلْتزم لمتابعة نبي تكلف شريعته ، مَصْحُوب بصحيح الاعتقاد ، والعمل الصَّالح ، عَلِمَ بها ذلك العبد الصالح ، أَم لم يعلم بها ، ولا تدل على صدق من ظهرت على يديه ، ولا على ولايته ؛ لجواز سلبها ، وأن تكون استدراجا ومكرًا .

وبهذا يتبيَّن : أنَّ من ظهر على يديه شيءُ من الخوارق التي يسمُّونها كرامات الأولياء ، وهو مُصِرٌّ علىٰ دعوة غير اللَّه تَعَالىٰ ، من الأحياء والأموات ، معتقدا أنهم ينفعونه أو يضرون ، فهو من الحِيَل والشَّعوذة لا من الكرامات ؛ إذ من شروط حصولها ؛ صحة الاعتقاد ، وأي اعتقاد أفسد من الإشراك باللَّه تَعَالىٰ ؟

* وكذا يتبيَّن كَذِب من ادَّعىٰ الولاية ، وهو تارك للصلوات مع المسلمين في مساجدهم ، ويزعم أنه يُصَلِّي بمكة جميع الصَّلوات ، ولو كان بينه وبينها مسافة أيام .

* وينشد[أ] على ذلك :

وَفي طندتا قَالوا صَلَاتِي تَرَكْتُهَا   وَلَمْ يَعلَمُوا أَنِّي أُصَلِّي بِمَكَةِ
أُصَلِّي صَلَاةَ الخَمْسِ فِي البَيْتِ دَائِمًا   مَعَ السَّادة الأَقْطَابِ أَهْلِ الطَّرِيقَةِ

○ وكذلك : من سَالَم الحيَّات وسَالَمْنَهُ فَأَمْسَكَهُنَّ ، فإن ذلك ليس من الكرامات في شيء ؛ لأنَّه معصية لأمر رسول اللَّه ﷺ بقتلهن .

* كما في « سنن أبي داود » عن ابن مسعود قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « أُقْتُلُوا الحَيَّاتِ كُلَّهُنَّ ، فَمنْ خَافَ ثَأْرَهُنَّ فَلَيْسَ مِنِّي[ب] »(1).

---

(1) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : رواه أبوداود (٥٢٤٩) ، والنسائي (٦ / ٥١) ، وصححه الألباني في « صحيح سنن أبي داود » (٣ / ٩٨٥) .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « ويشد » والتصويب من هامش « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٩٧) حيث نقل المحقق كلام ابن مانع مُصَحَّحًا هناك .

[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » « منّا » وما أثبته من « سنن أبي داود » .

* وفيها أيضًا عن أبي هريرة قال : قال رسول اللَّه ﷺ « مَا سَالَمْنَاهُنَّ مُنْذ حَارَبنَاهنَّ ، وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِّنْهُنَّ خِيفَةً فَلَيْسَ مِنَّا »[1] .

فانظر إلى قوله عليه الصلاة والسلام : « مَاسَالَمْنَاهُنَّ » وهؤلاء الجهال سالموهن ، وادّعوا أن ذلك كرامة وولاية !!

* قال أهل الحق : « والولي يكتمها ـ أي الولاية ـ وَيَسترها غالبًا ، ويُسِرُّها ، ولا يساكنها » .

وهذا دليل على كذب المشعوذين الدَّجالين ، الذين جعلوا الكرامات سلاحًا يُحاربون به ضعاف العقول ، من العوام ، بالترغيب والترهيب وهم بذلك أكذب من « مسيلمة » و « سجاح » .

* وقد نقل عن بعض الدَّجالين أنه قال ـ قاتله اللَّه إنْ صَحَّ عنه ـ : « إن اللَّه أعطاني أن أقول للشيء كن فيكون » .

فهذا المخدوع ادَّعىٰ الإلٰهية من حيث لا يشعر ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف : ٥] .

فالحاصل : أن الكرامة لابد أن تكون أمرًا خارقًا للعادة .

(أَتَىٰ) ذلك الخارق (عَن) امرئ (صَالِحٍ) والولي العارف باللَّه

(١) حَديثٌ صَحِيحٌ : رواه أبو داود (٥٢٤٨) ، وأحمد (٢ / ٢٤٧ ، ٤٣٢ ، ٥٢٠) ، وصحّح إسناده الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على « المسند » (٧٣٦٠) .
والحق أن إسناده حسَنٌ ؛ فإن فيه محمد بن عجلان ؛ وهو حسن الحديث .
وللحديث شواهد ترقيه للصحة ولذا صَححه الألباني في « صحيح سنن أبي داود » (٣ / ٩٨٥) .

وصفاته حسب ما يمكن المواظب على الطاعة ، التارك للمعاصي ، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات .

(**مِنْ**) ذكر وأنثىٰ (**تَابِعٍ لِشَرْعِنَا**) معشر المسلمين ؛ لنسخ ما سواه من الشرائع به (**وَنَاصِحٍ**) للَّه[أ] والكتاب ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، فإن الدِّين النصيحة . فإذا صدرت الخوارق عن أحد ممن اتَّصف بهذه الصفات (**فَإِنَّها**) تكون (**مِنَ الكَرَامَاتِ الَّتي بِهَا**) أي بجوازها ووقوعها (**نَقُولُ**) كما هو مذهب « أهل السُّنَّة » .

* قال ابن حمدان : « وكرامات الأولياء حق . وأنكر الإمام أحمد رحمه اللَّه على من أنكرها وضلله » .

(**فَاقْفُ**) في اعتقادك ؛ أي اتَّبع (**للأَدِلَّةِ**) الشَّرعية الدالة على كرامات الأولياء ، كقصة « مريم » ، و « أصحاب الكهف » .

(**وَمَنْ**) أي : أي إنسان (**نَفَاهَا**) أي كرامات الأولياء ، فلم يقل بها (**مِن ذَوِي**) أي أصحاب (**الضَّلالِ**) والانحراف عن منهج أهل السُّنَّة إلى سلوك طريق « الاعتزال » .

وكذا من نَحَا نَحْوَهُم من « الأشاعرة » ، كـ « الأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني » ، و « أبي[ب] عبد اللَّه الحليمي » (١).

---

(١) **أبو إسحاق الاسفراييني** : هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران ، روى عنه =

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « اللّه » والتصويب من « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٩٣) .
[ب] في ط : « الهندية » و « المدني » : سقطت كلمة « أبي » .

(**فَقَدْ أَتَىٰ فِي ذَاكَ**) النفي (**بِالمُحَالِ**) أي الباطل المنابذ للبرهان ، فإنها ثابتة بالكتاب والسنة ، واتفاق أهل السنة .

(**لِأَنَّهَا**) أي كرامات الأولياء (**شَهِيرَةٌ**) للعيان ثابتة بالبرهان .

(**وَلَمْ تَزَل**) تظهر (**فِي كُلِّ عَصْرٍ**) من الأعصار الماضية وإلى الآن

(**يَا شَقَا**) هو ضد السعادة . أي هذا أوانك احضر (**أَهْلِ الزَّلَلْ**) والزَّيغ عن الصراط المستقيم ؛ لابتداعهم في الدين ، ومخالفتهم ما اتفق عليه جميع المؤمنين ، فخالفوا المحسوس وأنكروا المنصوص .

ثم إنه يجب على طالب الإنصاف : مُراعاة الشروط التي صرَّحَ بها العلماء فيمن يعتبر صُدور الخوارق على يديه كرامات ؛ لئلا يغتر بالدّجاجلة والمشعوذين ، وبما يلقونه على العوام الطغام من الخوارق التي خرقت الدين ، وجعلتهم يعتقدون أن غير الله يملك نفعًا وضرًّا[1] .

نسأل الله العافية في الدنيا والآخرة .

= البيهقي والقشيري ، كان من معاصري الباقلاني وابن فورك ، توفي سنة ٤١٨هـ .
انظر : « طبقات السبكي » (٤ / ٢٥٦) ، و « تبيين كذب المفتري » ص (٢٤٣) ، و « سير أعلام النبلاء » (١٧ / ٣٥٣) . **وأما أبو عبد الله الحليمي** : فهو الحسيني بن الحسن البخاري الشافعي ، توفي سنة ٤٠٣هـ ، وهو صاحب كتاب « المنهاج في شُعب الإيمان » انظر : « طبقات السبكي » (٤ / ٣٣٣) . وراجع في الكلام على ما خالف فيه الأشاعرة أهل السنة في بعض تفاصيل مسائل النبوات والمعجزات والكرامات : « النبوات » لابن تيمية ص (٣٩٥) ، و « موقف ابن تيمية من الأشاعرة » د . عبد الرحمن صالح (٣ / ١٣٧٨ - ١٣٨٣)

(١) وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في : « الفرقان » ص (١٦٦ - ١٨٢) فروقًا مهمة بين كرامات الأولياء ، وما يشبهها من الأحوال الشيطانية ؛ فلتراجع فإنها مهمة .

فصل

في المفاضلة بين البشر والملائكة

١٦٩ـ وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ « أَعْيَانِ البَشَرْ »
عَلَىٰ « مِلَاكِ رَبِّنَا » كَمَا اشْتَهَرْ

١٧٠ـ قَالَ : وَمَنْ قَالَ سِوَىٰ هَذَا افْتَرَىٰ
وَقَدْ تَعَدَّىٰ فِي المَقَالِ وَاجْتَرَىٰ

الشرح

قوله : (**وَعِنْدَنَا**) أي معشر أهل السُّنَّة .

(**تَفْضِيلُ أَعْيَانِ البَشَر**) محركة ، الإنسان ، ذكرًا أو أنثىٰ ، والمراد بأعيانهم : الأنبياء والأولياء .

فالأنبياء أفضل من الأولياء ، وهما أَفْضَل من الملائكة .

* قال الإمام أحمد : « بنو آدم أفضل من الملائكة »[1] .

ولذا قال : (**عَلَىٰ مِلَاكِ رَبِّنَا**) تبارك وتَعَالىٰ .

(**كَمَا اشْتَهَر**) ذلك من نصوص الإمام « أحمد » .

و« الملاك » : هو المَلَك ، وجمعه ملائكة .

---

(١) « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٩٨) .

* قال الفيومي في « المصباح »[1]: « مشتقة من لفظ الأَلُوك . يعني : مصدر أَلَكَ ، من باب ضرب ، ألكا وأُلوكًا أيضًا ترسل ، واسم الرسالة مألُك ـ بضم اللام ، ومأْلُكَة أيضًا ـ بالهاء ولامها تضم وتفتح » .

* قال « عدي بن زيد التميمي » ، وقد حَبَسَهُ « النعمان بن المنذر »[2]:

أَبْلِغ النُّعْمَان عَنِّي مَأْلُـــكًا   أَنَّنِي قد طال حَبْسي وَانْتِظَارِي

* قال في « المصباح »[3] : « وقيل من المأْلُك الواحد مَأْلُك ، وأصله مَلْأَكٌ ووزنه معفل فنقلت حركة الهمزة إلى اللام ، وسقطت فوزنه مَعَلْ فإن الفاء هي الهمزة ، وقد سقطت . وقيل : مأخوذ من لاك ، إذ أرسل فملْأك مفعل ، فنقلت الحركة وسقطت الهمزة وهي عين ، فوزنه مفل . وقيل : غير ذلك » .

* وقال في « القاموس » : « وَزْنُه ـ يعني المَلَكُ ـ مَفْعَلٌ والعينُ مَحْذُوفةُ أُلزِمَت التخفيف إلا شاذ شاذًّا »[4] .

(قَالَ) الإمام « أحمد » رحمه الله (وَمَنْ) أي : أَيُّ إنسان (قَالَ) بلسانه ، أو اعتقد بجنانه .

(سِوَىٰ) أي غير (هَذَا) القول ، الذي هو تفضيل بني آدم علىٰ

---

(١) « المصباح المنير » : (أَلَكَ) .
(٢) الأبيات : في « لسان العرب » : (ألك) (١ / ١١٠ ـ دار المعارف » .
(٣) « المصباح المنير » : (أَلَكَ) .
(٤) « القاموس المحيط » : (أَلَكَ) .

الملائكة فقد (**افْتَرَىٰ**) أي كذب .

(**وَقَد تَعَدَّىٰ**) أي تجاوز الحد المنقول الثابت عن الرسول ، وخالف السلف (**فِي المَقَالِ**) الذي اعتمده (**وَاجْتَرَىٰ**) أي افْتَاتَ على الشارع ، بالاعتقاد الذي اعتقده ، ولفظ النص : « يُخْطِئُ مَنْ فَضَّل المَلَائِكَةُ »[(١)].

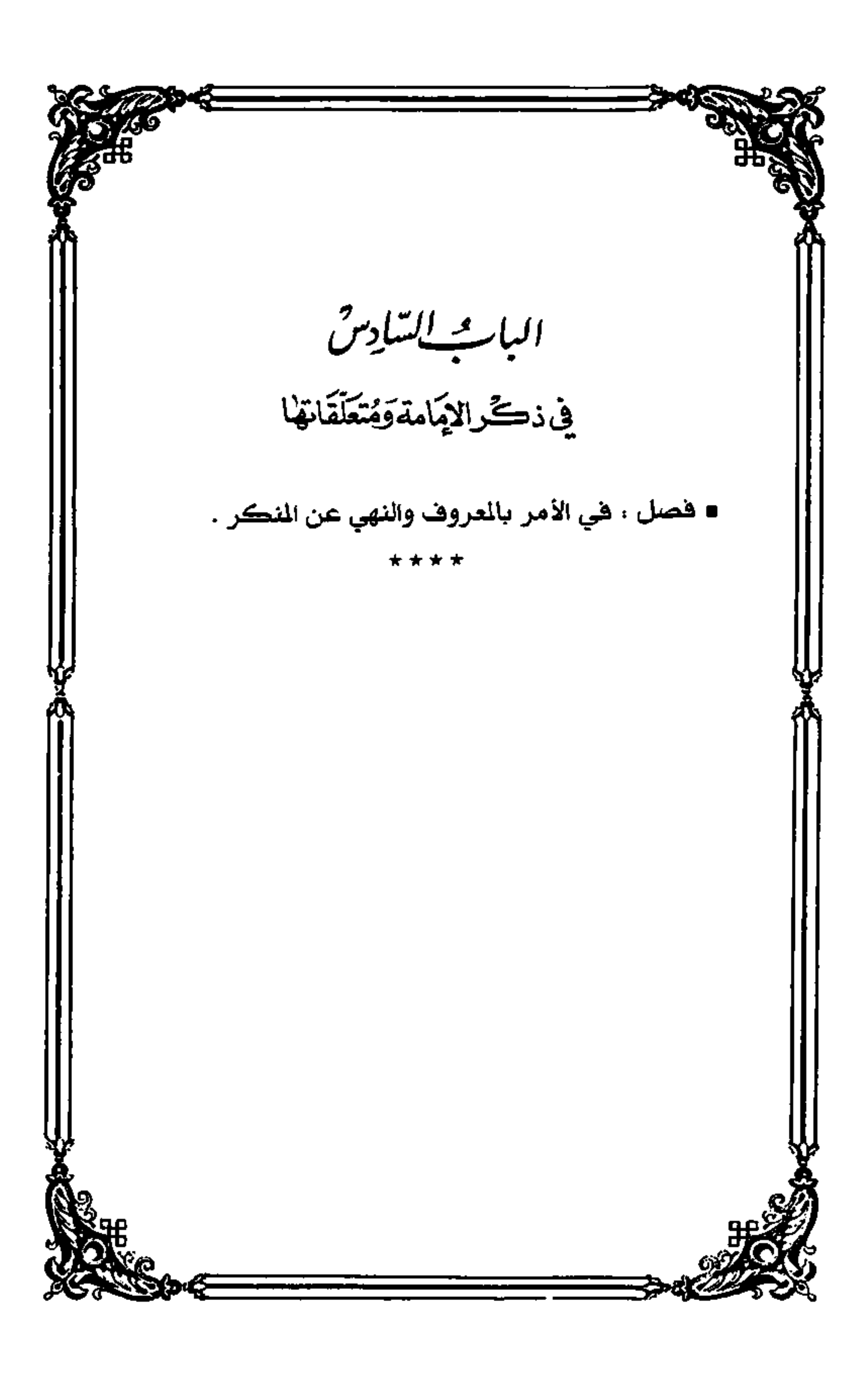
* قال الإمام العلامة « أبو بكر عبد العزيز » : « من كان خَيْره أكثر من شَرِّه فهو خيرٌ من الملائكة ، ومن كان شَرّه أكثر من خَيْره ، فالبهائم خير منه »[(٢)].

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللَّه تَعَالىٰ : « صالحي[[أ]] البشر أفضل باعتبار كمال النهاية ، والملائكة أفضل باعتبار البداية ، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلىٰ ، منزهون عما يلابسه بنو آدم ، مستغرقون في عبادة الرب [ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر] ، وأمّا يوم القيامة بعد دخول الجنة ، فتصير حال صَالِحِي البشر أكمل من حال الملائكة . وبهذا التفصيل يتبيَّن سر التَّفضيل » انتهىٰ ملخصًا[(٣)] .

o o o o

(١) « عقيدة الإمام أحمد » للتميمي بآخر « طبقات الحنابلة » لأبي يعلىٰ (٢ / ٣٠٦) .
(٢) « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٩٩) والعلامة أبو بكر عبد العزيز هو المشهور بـ « غُلام الخلال » ترجمته في : « مختصر طبقات أبي يعلى الفراء » ص (٣٣٩) .
(٣) « بدائع الفوائد » لابن القيم (٣ / ١٩٧) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .
وراجع : هذه المسألة بالتفصيل في : « مجموع الفتاوى » (٤ / ٣٥٠ : ٣٩٢) .
وراجع ايضًا : « الاختيارات الفقهية » ص (١١٣) .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « صالح » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٩٩) وهو الموافق لما في « مجموع الفتاوى » .



البابُ السّادِسُ

في ذكرِ الإمَامة ومُتعلَّقاتها

- فصل : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

* * * *

الباب السادس

في ذكر الإمامة ومتعلقاتها

١٧١- وَلَا غِنى لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ
فِي كُلِّ عَصْرٍ كَان عَنْ[أ] « إِمَامِ »

١٧٢- يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودِ
وَيَعْتَنِي بِـ « الغَزْوِ » وَ « الحُدُودِ »

١٧٣- وَ « فِعْلِ مَعْرُوفٍ » وَ « تَرْكِ نُكْرِ »
وَ « نَصْرِ مَظْلُومٍ » وَ « قَمْعِ كُفْرِ »

١٧٤- وَ « أَخْذِ مَالِ الفِيءِ » وَ « الخَرَاجِ »
وَنَحْوِهِ وَ الصَّرْفِ فِي مِنْهَاجِ

الشرح

قوله : (**وَلَا غِنى**) أي لابد (**لأُمَّةِ**) دين (**الإِسْلامِ**) وهي بالضم : الجماعة أرسل إليهم رسول والجيل من كل حي ، ومن هو على الحق مخالف لسائر الأديان ، والرجل الجامع للخير .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » : « من » .

(**فِي كُلِّ عَصْرٍ**) من الأعصار (**كَانَ**) أي وجد (**عَنْ إِمَامٍ**) متعلق بقوله : « لا غنى » ، بل هو فَرْضٌ لازم .

وواجب عند « أهل السنة » ، وأكثر « المعتزلة » بالسَّمع ؛ يعني : التواتر والإجماع ، وعند « المعتزلة » بالعقل .

(**يَذُبُّ**) ذلك الإمام ؛ أي يدفع (**عَنْهَا**) أي عن أمة الإسلام .

(**كُلَّ**) ملك جبار ، وظلوم كفار (**ذِي**) أي صاحب (**جُحُودِ**) أي إنكار ، والمراد هنا : الجاحد للدين .

(**وَيَعْتَنِي**) الإمام ؛ أي يهتم[أ](**بِالغَزْوِ**) أي غزو الكفار ، وقَهْر البُغَاة .

(**وَ**) يعتني بإقامة (**الحُدُودِ**) جمع حد .

وهو لغة : المنع ، وحُدُود اللَّه مَحَارمه .

وشرعًا : العقوبات المقدرة . سُمِّيت بذلك ؛ لأنها تمنع من الوقوع في مثل الذنب الذي رُتِّبت تلك العقوبة عليه ، أو لكونها زَوَاجر عن المحارم التي حرَّمها اللَّه ، فيقيم الحدود لِتُصَان مَحَارم اللَّه ، وتحفظ حقوق العباد .

○ (**وَ**) يعتني أيضًا بالأمر بـ (**فِعْلِ مَعْرُوفٍ**) وهو : اسم جامع لكل ما عرف من طاعة اللَّه ، والتقرب إليه والإحسان إلى الناس .

(**وَتَرْكِ نُكْرٍ**) أي ويعتني أيضًا بالنهي عن كل منكر ، وهو ضد المعروف ، فكل ما قَبَّحه الشرع وحرَّمه وكرهه ، فهو منكر .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « يتم » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٢٠) .

○ (**وَ**) يعتني بـ (**نَصْرِ مَظْلُومٍ**) من ظالمه (**وَقَمْعِ**) أهل (**كُفْرٍ**) أي قهرهم وذلهم ؛ لأن ذلك من أجل المقاصد الشرعية ؛ عكس ما عليه أمراء المسلمين في هذا الزمان من إعزاز الكفار وإذلال المسلمين ، حتى أَنَّ منهم من حارب أَهل الإسلام مع الكفار ، لنيل الشَّهوات الحيوانية ، والمطالب الدنيوية الفانية ، ولم يُمْعِنُوا النظر بما جَنَوا على الإسلام والمسلمين !!

ولست[أ] أعم أمراء المسلمين بل غالبهم !!

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَّا خَلَا اللَّه بَاطِلٌ   وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

○ (**وَ**) يَعْتني أيضًا بـ (**أَخْذِ مَالِ الفِيءِ**) وهو ما أُخِذَ من مال كافر بسبب الكفر بلا قتال ، كالجزية (**وَالخَرَاجِ**) وعُشْر مال تجارة حربي ونصفه من ذمي (**وَنَحْوِهِ**) أي نحو ما ذكر كَمَال من مات من الكفار ولا وارث له ومال المرتد إذا مات على رِدَّته بقتل أو غيره ، أو لَحِقَ بدار الحرب .

○ (**وَ**) يعتني بـ (**الصَّرْفِ**) لذلك المال (**فِي مِنْهَاجٍ**) أي طريق وجهة مصرفه المعينة له شرعًا ، فيُصْرَف في مصالح أهل الإسلام .

وهذا في الأزمان الماضية ، وأما في هذه الأزمان الأخيرة ، فقد استأثر بأموال المسلمين عامة ، وفقرائهم خاصة ؛ أُولو الأمر منهم ، فكأنهم وَرِثُوها من آبائهم ، ولم يعلموا أنهم يأكلونها سُحْتًا ، إلَّا من شاء اللَّه وقليل ما هم !! .

* * * *

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « وليست » ، وما أثبته يستقيم به السياق .

١٧٥- وَنَصْبُهُ بِـ « النَّصِّ » وَ « الإِجْمَاعِ »
وَ « قَهْــره » فَحُلْ عَنِ الخِدَاعِ

الشرح

قوله : (**وَنَصْبُهُ**) أي يثبت نَصْب الإمام الأعظم :

١- (**بالنَّصِّ**) من الإمام الذي قبله ،كما عَهِدَ أبو بكر الصديق بالخلافة إلى عمر رضي الله عنهما .

٢- (**والإِجْمَاعِ**) أي ويثبت نصبه أيضًا : بالإجماع من أهل الحل والعقد من المسلمين ، كإمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

٣- (**وقَهْره**) أي وَيثْبت نَصْبهُ : بقهره الناس بسيفه حتى يُذْعِنُوا له ويدعوه إماما ؛ فتثبت له الإمامة ، كإمامة « عبد الملك بن مروان » حيث خرج على « ابن الزبير » فقتله ، واستولىٰ على البلاد وأهلها حتى بَايَعُوه طوعًا وكَرْهًا ودَعَوه إمامًا[1] .

ولما في الخروج عليه من شَقٍّ عصا المسلمين ، وإراقة دمائهم وذهاب أموالهم .

(**فَحُلْ**) أمر إرشاد ، أي ابعد وزل .

---

(١) راجع : الكلام على طرق انعقاد الإمامة في كتاب « الإمامة العظمىٰ ، عند أهل السنة والجماعة » لعبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي ص (١١٦ - ٢٢٧) .

(عَنِ الخِدَاعِ) مصدر خادع متعلق بحل ، يقال : خدعه كمنعه خدعًا أراد به المكروه من حيث لا يعلم .

يعني ؛ اترك مخادعة أهل البدع ، وتحسينهم الخروج على الأئمة ، وزَعْمِهم عدم وجوب نصب الإمام ؛ فإن في نَصْبه من المنافع ما لا يُحصىٰ ، وفي الخروج عليهم مخالفة لما أمر به اللَّه ورسوله ﷺ من السمع والطاعة ، وشق لعصا المسلمين ، وتفريق لكلمة المؤمنين .

فلو وفّق اللَّه أمراء المسلمين للصواب ، واجتمعوا على إمامٍ واحدٍ ؛ لارتفع شأنهم ، وقَوِيَ سُلْطَانهم ، ولم تتغلب عليهم دُول الكفر .

* ولكن الأمر كما قيل :

فَتَفَرَّقُــوا شِيَعًا فَكُـلُّ جزيرَةٍ   فِيهَا أَمِـيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَمِـنْبَرُ

نسأل اللَّه تَعَالىٰ أن يُصْلِح ذات بينهم ، ويجمع كلمتهم ، إنه على كل شيء قدير سبحانه وتَعَالىٰ .

★★★★

١٧٦ـ وَشَرْطُهُ « الإِسْلَامُ » وَ « الحُرِّيَّةْ »
« عَــدَالَةٌ » « سَمْــعٌ » مَعَ « الدِّرِيَّةْ »

١٧٧ـ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ « قُرَيْشٍ » « عَالِمًا »
« مُكَلَّفًا » ذَا « خِبْرَةٍ » وَ « حَـاكِمَا »

الشرح

قوله : (وَشَرْطُهُ) أي يشترط في الإمام الأعظم :

١ـ (الإِسْلَامُ) ؛ لأن غير المسلم لا يكون له على المسلمين سبيل .

٢ـ (والحُرِّيَّة) ؛ لأن الرَّقيق عليه الولاية لِسَيِّده ، فلا يكون واليًا على غيره ، فضلًا عن عامة المسلمين وخاصَّتِهم[1] .

(١) هذا الشرط من الشروط الضرورية في الإمامة ؛ لأن المملوك لا يحق له التصرف في شيء إلا بإذن سيده ، فلا ولاية له على نفسه ، فكيف تكون له الولاية على غيره ؟!

ويعلل الإمام الغزالي هذا الشرط كما في « فضائح الباطنية » ص (١٨٠) بقوله : « فلا تنعقد الإمامة لرقيق ، فإن منصب الإمامة يستدعي استغراق الأوقات في مهمات الخلق ، فكيف ينتدب لها من هو كالمفقود في حق نفسه ، الموجود لمالك يتصرف تحت تدبيره وتسخيره ؟ كيف وفي اشتراط نسب قريش ما يتضمن هذا الشرط ، إذ ليس يتصور الرِّق في نسب قريش بحال من الأحوال » إهـ .

هذا وقد نقل ابن بطال عن المهلب الإجماع على ذلك فقال : « وأجمعت الأمة على أنها ـ أي الإمامة ـ لا تكون في العبيد » : « فتح الباري » (١٣ / ١٢٢) .

* وقال العلامة الشنقيطي : « لا خلاف في هذا بين العلماء » . « أضواء البيان » (١ / ٥٥)

ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا الخوارج ؛ فإنهم جوّزوا أن يكون عبدًا . راجع : « المِلل والنحل » للشهرستاني (١ / ١١٦) وشذوذ الخوارج لا يعده العلماء قادحًا في صحة الإجماع .

* وأما حديث « أنس » الذي في « البخاري » : « اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِن استعْمِلَ عَلَيْكُمْ عبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأن رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ »[1]. وما في معناه ؛ فمَحْمُولٌ علىٰ نحو أمير سَرِية ، يكون من جهة إمام قريش .

* ويَشْهَد لذلك ما رواه « الحاكم » من حديث « علي » مرفوعًا : « وَإِنْ أَمَّرَتْ قُرَيْشٌ فِيكُمْ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجدَّعًا فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا » .

قال ابن رجب : « إِسْنَادهُ جَيِّد ، ولكنه رُوي عن عَلِيّ موقوفًا » وقال الدارقطني : « هو أشبه »[2] .

وقد قيل : إنَّ العبد الحبشي ؛ إنما ذكره على وجه ضَرْب المَثَل ، وإن لم يَصِح وقُوعه ، كما قال ﷺ : فيمن بنى مسجدًا ، ولو كمفحص قطاة[3].
وقيل : هو مما أَطْلَع اللَّه عليه النَّبِي ﷺ من أَمر أُمَّته وولاية العبيد عليهم[4].

(١) البخاري (٧١٤٢) من حديث أنس بن مالك رضي اللَّه عنه .
« زبيبة » : واحدة الزبيب المأكول المعروف الكائن من العنب إذا جف ، وإنما شبه رأس الحبشي بالزبيبة لتجمعها ولكون شعره أسود : « فتح الباري » (١٣ / ١٢٢) .
(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : رواه الحاكم (٤ / ٧٥ - ٧٦) وصححه الألباني في « صحيح الجامع » برقم (٢٧٥٤) (٢ / ٤٠٦) وراجع : « جامع العلوم والحكم » ص (٢٤٨) .
(٣) يشير إلى رواية جابر رضي الله عنه مرفوعًا : « من بنىٰ للَّه مسجدًا ، كمفحص قطاة أو أصغر بنى اللَّه له بيتًا في الجنة » رواه ابن ماجة وابن خزيمة ، وصحّحه الألباني في « صحيح الترغيب » (١ / ١٨٢)
« كمفحص قطاة » : أي محل فحصها لتبيض ، والفحص : الكشف والبحث .
(٤) راجع هذه الأقوال وغيرها في : « فتح الباري » (١٣ / ١٢٢ ، ١٢٣) و « الإمامة العظمى » ص (٢٤٢ ، ٢٤٣) . وأظهر هذه الأقوال كما قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي قول من قال : أن المراد باستعمال العبد الحبشي أن يكون مأمورًا من جهة الإمام الأعظم على بعض البلاد « أضواء البيان » (١ / ٥٦) =

٣- ويشرط فيه أيضًا : (**عَدَالَةٌ**) لاشتراط ذلك في ولاية القضاء ، وهي دون الإمامة العظمىٰ ، وإن قَهَر الناس غير عَدل ، فهو إمام كما نصَّ علىٰ مثله الإمام أحمد رحمه اللَّه تَعَالىٰ[1] .

٤- ويعتبر فيه أيضًا (**سَمْعٌ**) أي أن يكون سَمِيعًا بَصِيرًا ناطقًا ؛ لأن المتصف بغير هذه الصفات لا يَصْلُح لسياسة الخلق .

٥- (**مَعَ الدَّرِيَّةِ**) من الدّراية ، وهي العلم والخبرة .

والمراد أن يكون عالمًا بالأحكام المتعلقة بالسياسة والحرب ، ذا بصيرة قد علم بأحوال الناس .

٦- (وَ) يعتبر أيضًا : (**أَنْ يَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ**) وهو من كان من نسل « فهر - بكسر الفاء - بن مالك بن نضر » .

وإنما اعتبر كونه قرشيًا للأحاديث الواردة في ذلك :

* منها ما رواه « الإمام أحمد » من حديث أبي برزة : « **الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ** » .

* وروى « الإمام أحمد » وغيره من حديث « علي » ، أنه قال ﷺ :

= وسبب هذا الترجيح : هو حديث الحاكم السابق ، ويعضد هذا الرأي أيضًا : ما جاء في بعض ألفاظ الحديث : « وإن استعمل » « وإن أُمِّر » ونحوها .

وراجع : « الإمامة العظمى » ص (٢٤٢ ، ٢٤٣) .

(١) قال القاضي عياض : « ولا تنعقد لفاسق ابتداءً » . « شرح النووي لمسلم » (١٢ / ٢٢٩) .
وقال القرطبي : « ولا خلاف بين الأمة في أنه لا يجوز أن تعقد الخلافة لفاسق » « الجامع لأحكام القرآن » (١ / ٢٧٠) . وراجع : « السياسة الشرعية » لابن تيمية ص (٢١) .

« الخِلَافَة فِي قُرَيْش »[1] .

٧- ويُعتبر أن يكون (عَالِمًا) بالأحكام الشرعية ؛ لاحتياجه إلى مُرَاعَاتها في أَمْرِه ونَهْيه .

٨- (مُكَلَّفًا) أي بالغًا ؛ لأن غير المُكَلَّف يحتاج لمن يلي أمره ، فلا يكون واليًا على أمر المسلمين .

٩- [(ذَا خِبْرَةٍ) بتدبير الأمور المذكورة في البلاد والعباد][أ] .

١٠- (وَ) أن يكون (حَاكِمًا) أي قادر على إيصال الحق إلى مُسْتَحِقِّه وكَفِّ ظُلْم المُعْتَدي ، وقادرًا على إقامة الحدود على وجه الشرع ، حاكمًا بحكم الله ورسوله ؛ لا بهوى نفسه وشيطانه ، ولا تأخذه رأفة في إقامة الحدود ، والذب عن الأمة . فإن عقدت لأكثر من واحد ؛ فهي للأوَّل . فإن فَسَقَ الإمام بعد العَدَالة لم يَنْعَزِل على الأصح الأشهر .

****

---

(١) حديث متواتر : أما رواية أبي برزة : فهي عند أحمد (٤ / ٤٢١ ، ٤٢٤) بإسناد حسن كما قال الألباني في « الإرواء » (٢ / ٣٠١) . وأما رواية علي بن أبي طالب : فهي عند الحاكم (٤ / ٧٥ - ٧٦) ، وفي إسناده : فيض بن الفضل البجلي ؛ مجهول الحال ، وبقية رجال الإسناد ثقات ، فهو حسن في الشواهد ؛ كذا في « الإرواء » (٢ / ٣٠٠) . وللحديث طرق كثيرة جدًّا ؛ قال ابن حزم : « وهذه رواية : الأئمة من قريش ؛ جاءت مجيء التواتر » اهـ « الفصل » (٤ / ٨٩) . وقال الحافظ ابن حجر : « وقد جمعت طرقه من نحو أربعين صحابيًا لما بلغني أن بعض فضلاء العصر ذكر أنه لم يرد إلا عن أبي بكر الصديق » اهـ . « فتح الباري » (٧ / ٣٢) . وراجع مقدمتنا للكتاب حول هذه المسألة .

[أ] ما بين المعقوفين زيادة من « لوامع الأنوار » وقد أثبتناها لإتمام الشرح الناقص .

١٧٨- وَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَهُ فِيمَا أَمَرْ
مَا لَمْ يَكُنْ بِـ « مُنْكَرٍ » فَيُحْتَذَرْ

الشرح

قوله : (**وَكُنْ مُطِيعًا**) يعني إذا عقدت له الإمامة فصار إمامًا للمسلمين ، فَكُن سامعًا مُطيعًا أنت وسائر الرعية (**أَمْرَهُ فِيمَا**) أي في الشيء الذي (**أَمَر**) به إن كان طاعة .

والحاصل : أن طاعته تجب في الطاعة ، وتُسَنُّ في المسنون ، وتكره في المكروه . فإذا أمر بمعروف وجب امتثال أمره .

(**مَا لَمْ يَكُنْ**) أمره (**بِـ**) شيء (**مُنْكَرٍ**) وهو ضد المعروف .

(**فـ**) لا يُطَاع في ذلك ، بل (**يُحْتَذَر**) ويُجْتَنب ، فلا تجب طاعته في المعصية بل تَحْرُم ، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

* قال شيخ الإسلام : ثبت عن النبي ﷺ من غير وجه أنه قال : « إِنَّ اللَّه يَرْضَى ثَلَاثًا : أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّه جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ، وَأَن تناصَحُوا[أ] مَنْ وَلَّاهُ اللَّه أَمْرَكُمْ »(١).

* قال : « وآية الأُمَرَاء في كتاب اللَّه تَعَالىٰ : ﴿ إِنَّ اللَّه يَأْمُرُكُمْ

---

(١) رواه مسلم (١٧١٥) (١٠) من حديث أبي هريرة رضي اللَّه عنه .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « تنصحوا » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » هو الموافق لما في مصادر الحديث .

أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهلهَا ﴾ إلى قوله تَعَالىٰ : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٨ ، ٥٩] .. » .

* قال : [قال العُلماء] : « نزلت الآية الأولى في وُلَاة الأُمُور عليهم أن يؤدُّوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكموا بين الناس أن يَحْكُموا بالعدل ...

ونزلت الآية الثَّانية في الرَّعية من الجيوش وغيرهم [عليهم]أن يُطِيعوا أُولي الأَمْر الفَاعِلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك ، إلا أن يأمروا بمعصية اللَّه تَعَالىٰ . فإذا أَمَرُوا بمعصية اللَّه تَعَالىٰ ، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، فإن تنازعوا في شيء رَدُّوه إلى كتاب اللَّه تَعَالىٰ ، وسُنَّة نبيه ﷺ . وإن لم يفعل ولاة الأمور ذلك ، أُطِيعُوا فيما يَأمُرون به من طاعة اللَّه ؛ لأنَّ ذلك من طاعة اللَّه ورسوله ، وأُدِّيَت حُقُوقهم إليهم ، كما أمر اللَّه ورسوله ، وأُعينوا على البر والتقوىٰ ، ولا يُعَاوَنُون علىٰ الإثم والعدوان »[١] .

فعلى وَلِيِّ الأَمر أن يُوَلِّي على كل عمل من أعمال للمسلمينِ ، أَصْلَحَ من يجده لذلك العمل ، فقد قال النبي ﷺ : « مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ المُسْلِمينَ شَيْئًا ، فَوَلَّىٰ رَجُلًا ، وَهُوَ يَجِدُ أَصْلَحَ لِلمُسْلِمينَ مِنْهُ ، فَقَد خَانَ اللَّه وَرَسُوله وَالمؤْمِنِينَ » رواه « الحاكم » في « صحيحه »[٢] .

○○○○

---

(١) « السِّياسة الشرعية » (٢٨ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ـ ضمن مجموع الفتاوى) لابن تيمية ، وما بين المعقوفين زيادة منها .

(٢) **إسناده ضعيف** : رواه الحاكم في المستدرك (٤ / ٩٢ ، ٩٣) من حديث ابن عباس =

فصل

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٧٩- وَاعْلَمْ بِأَنَّ « الأَمْرَ وَالنَّهْيَ » مَعَا
فَرْضَا كِفَايَةٍ عَلَىٰ مَنْ قَدْ وَعَا

١٨٠- وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا تَعَيَّنَا
عَلَيْهِ لَكِنْ « شَرْطُهُ » أَنْ يَأْمَنَا

١٨١- فَاصْبِرْ وَزِلْ بِـ « اليَدِ » وَ « اللِّسَانِ »
لِـ « مُنْكَرٍ » وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ

الشرح

قوله : (وَاعْلَم) أي أيُّها الطالب للعلم .

(بأن الأَمْرَ) بالمعروف (وَالنَّهْيَ) عن المنكر (مَعًا) أي كل واحد منهما منفردًا ، وكلاهما (فَرْضَا كِفَايَةٍ) على جماعة المسلمين يُخاطب به الجميع ، ويَسْقُط بمن يقوم به بخلاف فرض العين ، فإنه

= مرفوعًا بلفظ : « من استعمل رجلًا من عصابة ، وفيهم من هو أرضىٰ للّه منه ، فقد خان اللّه ورسوله والمؤمنين » . وقال الحاكم صحيح الإسناد !!

وفي إسناده : حسين بن قيس الرّحبي ، لقبه حنش ؛ متروك كما في « التقريب » ، وقال المنذري في « الترغيب والترهيب » (٣ / ١٧٩) : « واه » .

* تنبيه : تقدم الكلام على خطأ ؛ إطلاق لفظه الصحيح على « المستدرك » للحاكم .

يجب على كل واحد ، ولا يسقط عنه بفعل غيره .

(**عَلَىٰ مَنْ**) أي إنسان (**قَدْ وَعَا**) حُكْم « الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر » ، وحَفِظَه ؛ وذلك لأن صلاح المعاش والمعاد إنما هو بطاعة اللَّه ورسوله ولا يتم ذلك إلا بـ « الأمر بالمعروف ، والنَّهي عن المنكر » .

حتى ولو كان مُرْتَكِب المنكر ، غير مُكَلَّف ، فإنه يُنْكِر عليه تعليمًا له وتأديبًا .

* وإلى هذا أشار العلامة « ابن عبد القوي »[1] بقوله :

وَأَنْكِرْ عَلَىٰ الصِّبْيَانِ كُلَّ مُحَرَّم   لِتَأْدِيبِهِمْ وَالعِلمِ فِي الشَّرْعِ بالرَّدِي

○ ومما فُضِّلت به هذه الأمة على سائر الأمم : « الأمر بالمعروف ، والنَّهي عن المُنكر » ، قال تَعَالىٰ : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالمعرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] والآيات في ذلك كثيرة .

* قال العلامة « ابن رجب » في « جامع العلوم والحكم » : « قوله ﷺ : مَنْ رَأى مِنْكُم مُنْكَرًا[2] ؛ يدل على أن الإنكار مُتَعَلِّق بالرؤية ،

---

(١) وذلك في منظومته في « الآداب » والتي شرحها السفاريني في مؤلف نفيس هو « غذاء الألباب » (٢ / ٢٣٥) .

والمعنىٰ : وأنكر أيها المُكلَّف المتبع للأوامر الشرعية ، العالم بأحكامها الفرعية على الصبيان ؛ لأجل تأديبهم وزجرهم عن مُلابسة ما حرَّم اللَّه ، وللعلم أن هذا في الشرع بالفعل الردي القبيح الذي لا ينبغي أن يُقَر عليه فاعله ، ولو غير مُكلف .

(٢) جزء من حديث رواه مسلم (٤٩) (٧٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي اللَّه عنه ، وسيأتي بتمامه بعد قليل .

فإن كان مَستورًا ، ولم يره ولكن عَلِمَ به ، فالمنصوص عن « أحمد » في أكثر الرِّوايات أَنَّه لا يتعرض له ، ولا يُفَتشْ علىٰ ما اسْتَرَاب به »[١] .

وعنه رواية أخرى : « أنَّه يَكْشف المغطىٰ إذا تحقَّقَهُ ... »[٢] .

* قال « الإمام أحمد » : وأما تَسَوُّرُ الجدران علىٰ من علم اجتماعَهُمْ على منكر ، فقد أنكره الأئمة مثل « سفيان الثوري » وغيره ، وهو داخل في التَّجَسُّس المنهي عنه . وقد قيل لابن مسعود : إن فلانًا تقطر لحيته خمرًا . فقال : نهانا اللَّه عن التَّجَسُّس[٣] .

* وقال « القاضي أبو يعلى »[٤] : إن كان في المنكر ـ الذي غلب علىٰ ظنه الاستسرار به بإخبار ثقة عنه ـ انتهاك حُرْمة يفوت استدراكها ، كالزنا والقتل فله التَّجَسُّس ، والإقدام على الكشف والبحث حذرًا من

---

(١) في « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » للخلال ص (٤٩) : باب الرجل يسمع صوت المنكر من بعيد ولا يرى مكانه : « سئل الإمام أحمد رحمه اللّٰه عن الرجل يسمع حِسّ الطبل والمزمار ، ولا يعرف مكانه ، فقال ، وما عليك ؟ وقال : ما غاب فلا تفتش عليه »

(٢) في « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » للخلال ص (٦٦) : باب الرخصة في أن يكسره وإن كان مغطى إذا علم أنه شيء من المنكر بعينه : « سئل الإمام أحمد عن الرجل يرى الطنبور أو الطبل مغطى أيكسره ؟ قال : إذا تبيّنه أنه طنبور أو طبل كسره » .

وراجع أيضًا : « مسائل الإمام أحمد » رواية إسحاق بن إبراهيم (١٩٥١) ومسائل عبد اللّٰه (٣١٦)

(٣) **أثرٌ صحيح** : رواه أبو داود (٤٨٩٠) وعبد الرزاق في « المصنف » (١١ / ٣٤٨) والبيهقي (٨ / ٣٣٤) وصحّح إسناده الألباني في « صحيح سنن أبي داود » (٣ / ٩٢٥) .

(٤) في كتابه « الأحكام السلطانية » ص (٢٩٥ ـ ٢٩٧) ، بعنوان : « فأما ما لم يظهر من المحظورات » بتصرف واختصار من الحافظ ابن رجب .

فوات مَا لا يُسْتَدرك من انتهاك المحارم ، وإن كان دون ذلك في الرتبة لم يَجز التَّجسُّس عليه ولا الكشف عنه[1] .

* قال « ابن رجب » : « والمُنْكَر الذي يجب إنكاره ماكان مُجمعًا عليه . فأمَّا المختلف فيه ؛ فمن أصحابنا من قال : لا يجب إنكاره على من فَعَلَهُ مجتهدًا أو مقلدًا لمجتهد تقليدًا سائغًا ، واستثنىٰ القاضي[2] ما ضعف فيه الخلاف فَيُنْكَرُ علىٰ فاعله ..

* وقد نصَّ « الإمام أحمد » على الإنكار علىٰ من لا يُتم رُكوعه ، وسُجوده ، ولا يُقيم صُلبه من الركوع[3] ، مع وجود الاختلاف في وجوب ذلك ؛ لضعف الخلاف فيه »[4] .

(وَإِنْ يَكُنْ ذَا)[أ] أي الذي علم بالمنكر (وَاحِدًا) عارفا بما ينكر . (تعيَّـنَا) أي الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وصارا فَرْضَي عين (عَلَيه) وكذا لو كانوا جماعة ، ولا يَحْصُل المقصود إلا بهم .

---

(١) « جامع العلوم والحكم » (٢ / ٢٥٤) بتصرف .

(٢) هو القاضي أبو يعلى في كتابه « الأحكام السلطانية » ص (٢٩٧) .

(٣) النَّص في « جامع العلوم والحكم » (٣ / ٣٥٥) : « وكذلك نصَّ أحمد على الإنكار علىٰ من لا يُتم صلاته ، ولا يقيم صُلْبه من الركوع والسجود » .

وفي « الآداب الشرعية » لابن مفلح (١ / ١٦٧) : « وصلى أحمد يومًا إلى جنب رجل لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فقال : يا هذا أقم صلبك ، وأحسن صلاتك » .

(٤) « جامع العلوم والحكم » (٢ / ٢٥٥) بتصرف .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « وأن يكون ذا » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٢٧) .

(لَكِنْ شَرْطُهُ) أي شرط افتراضه على الواحد أو الجماعة سواء كان فرض عين أو كفاية (أن يَأْمَنَا) بألف الإطلاق ـ على نفسه ، أو ماله ولم يخف أذى أو فتنة تزيد على المنكر .

وقيل : إن زادت وجب الكَفّ ؛ وإن تَساويا سقط الإنكار[1] .

---

(١) فائد مهمة جدًّا :

هذه التفصيلات مهمة جدًّا ، وقد فصَّلها الإمام ابن القيم رحمه اللّٰه تفصيلًا حسنًا نقدمه لأولئك النفر الذين يضربون بـ « ضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » عرض الحائط ، ومع ذلك نراهم يتشدقون بالنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم !!

قال رحمه الله : « شرع النبي ﷺ لأمته إيجاب إنكار المنكر ؛ ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه اللّٰه ورسوله ، فإذا كان إنكارُ المنكرِ ، يستلزم ما هو أنكر منه ، وأبغضُ إلى اللّٰه ورسولِهِ فإنَّه لا يسوغ إنكارُهُ ، وإن كان اللّٰهُ يبغضُه ويمقتُ أهلَه ، **وهذا كالإنكار على الملوكِ والولاةِ بالخروجِ عليهم ؛ فإنَّه أساسُ كلِّ شرٍّ وفتنةٍ إلى آخرِ الدهرِ .**

ومَنْ تأمَّل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبارِ والصغارِ رآها من إضاعة هذا الأصلِ وعدمِ الصبرِ على منكرٍ فطَلَبَ إزالتَهُ ، فتولَّد منه ما هو أكبرُ منه .

وقد كان رسولُ اللّٰه ﷺ يرى بمكةَ أكبرَ المنكراتِ ولا يستطيعُ تغييرَهَا .

بل لمَّا فتح اللّٰهُ مكة ، وصارت دارَ إسلامٍ ، عَزَمَ على تغييرِ البيت وردِّه على قواعدِ إبراهيم ومَنَعَه من ذلك ـ مع قدرتِهِ عليه ـ خشيةُ وقوعِ ما هو أعظَمُ منه من عدمِ احتمالِ قريش لذلك ؛ لقربِ عهدِهم بالإسلام ، وكونهم حديثي عهدٍ بكفرٍ .

ولهذا لم يَأذَن في الإنكارِ على الأمراءِ باليَد ؛ لما يترتَّبُ عليه من وقوعِ ما هو أعظمُ منه .

فإنكارُ المنكرِ أربعُ درجاتٍ :

الأولى : أن يزولَ ويخلفَه ضدُّه .

الثانيةُ : أن يقلَّ وإن لم يزل جملةً .

الثالثةُ : أن يخلفه ما هو مثلُه .

الرابعةُ : أن يخلفه ما هو شَرٌّ منه .

فالدرجتان الأوليان مشروعتان ، والثالثةُ موضعُ اجتهادٍ ، **والرابعةُ محرَّمَةٌ** .

والإنكار الذي يسقط عند الخوف ؛ هو الإنكار باليد واللِّسان .

وأما الإنكار بالقلب ؛ فهو فرض عين لا يَسْقُط بحال .

« ولما سمع « ابن مسعود » رجلا يقول : « هَلَكَ من لَمْ يأمُر بالمعروف ، ولم يَنْه عن المُنْكَر . قال : هَلَكَ من لم يَعْرف بِقَلْبِه المَعْرُوف وَالمنكر »[1] .

يُشير إلى أن معرفة المعروف والمنكر بالقلب فرض لا يسقط عن أحد ،

= فإذا رأيتَ أهلَ الفجورِ والفسوق يلعبون بالشِّطرنج ، كان إنكارُك عليهم من عَدَمِ الفقهِ والبصيرةِ إلَّا إذا نقلتهم منها إلى ما هو أحبُّ إلى اللّهِ ورسولِهِ ، كرمي النشَّابِ وسباقِ الخيل ونحو ذلك .

- وإذا رأيتَ الفُسَّاقَ قد اجتمعوا على لهوٍ ولعبٍ أو سَمَاعٍ ، فإن نقلتهم عنه إلى طاعةِ اللّهِ فهو المرادُ ، وإلَّا كان تركُهم على ذلك خيرًا من أن تفرّغَهم لما هو أعظمُ من ذلك ، فكأنَّ ما هم فيه شاغِلٌ لهم عن ذلك .

وكما إذا كان الرجلُ مُشتغلًا بكتبِ المجونِ ونحوها ، وخِفْتَ من نقلِهِ عنها انتقالَه إلى كتبِ البدع والضلال والسِّحرِ فدعه وكتبَهُ الأولى ، وهذا بابٌ واسعٌ .

وَسمعتُ شيخَ الإسلام ابن تيمية يقولُ : مررتُ أنا وبعضُ أصحابي في زمنِ التتار بقومٍ منهم يشربون الخمر ، فأنكر عليهم مَنْ كان معي ، فأنكرتُ عليه ، وقلتُ له : إنَّما حَرَّمَ اللّهُ الخَمرَ لأنَّها تصدُّ عن ذكرِ اللّهِ وعن الصلاةِ ، وهؤلاءِ يصدُّهم الخمرُ عن قتل النفوسِ ، وسَبْي الذريَّةِ ، وأخذِ الأموالِ ، فدعهم » اهـ : « إعلام الموقعين » (٣ / ٤) .

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ : رواه الطبراني في « الكبير » (٨٥٦٤) بلفظ : « هلك من لم يعرف قلبه المعروف وينكر قلبه المنكر » ؛ وإسْنَادُه صَحيح ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٢٧٥) : « رجاله رجال الصحيح » . وفي مثل هذا المعنى ما جاء عنه أيضًا : « وقيل لابن مسعود رضي اللّه عنه : مَنْ مَيِّت الأحياء ؟ فقال : الذي لا يعرف معروفًا ، ولا يُنْكِر مُنْكرًا » . « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ، لابن تيمية ص (٤١) .

فمن لم يَعْرِفْه هلك[1] .

(فَاصْبِرْ) على الأذىٰ ممن تأمره وتنْهاه ، ولا تغضب لنفسك بل للّه .

* قال الإمام أحمد رحمه اللّه : « يَأْمُر بالرِّفق والخُضُوع ، فإن أَسْمَعُوه مَا يُكْرهَ ، لا يَغْضَب ؛ فيكون يريد أن يَنْتَصر لنفسه »[2] .

(وَزِلْ)[أ] المنكر عن مكانه (بِاليَدِ) وهو أعلىٰ درجات الإنكار ، وذلك كإراقة الخمر ، وكسر أواني الذهب والفضة .

(واللِّسَانِ) أي وزِل (لِمُنْكَرٍ) باللِّسان ؛ حيث لم تستطع تغييره باليد بأن تعظه وتذكره باللّه وأليم عقابه ، وتُوَبِّخه وتُعَنِّفه مع لينٍ وإغلاظ بحسب ما يقتضيه الحال المنكر ، متعلق بـ « زل » .

(وَاحْذَرْ من) النزول عن أعلىٰ المراتب ، حيث قدرت على أن تغير المنكر بيدك إلى أوسطها ، وهو الإنكار باللسان إلا مع العجز عن ذلك ، ولا يَسُوغ العدول عن الإنكار باللِّسان مع القُدْرة عليه إلى الإنكار بالقلب الذي هو أضعف الإيمان .

فلذا حذر الناظم من (النُّقَصَانِ) .

---

(١) هذه العبارة في التعليق على الأثر ؛ نَصُّ كلام للحافظ ابن رجب أيضًا : راجع « جامع العلوم والحكم » (٢ / ٢٤٥) .

(٢) « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » للخلال ص (٣٩) : باب ما يؤمر به الرجل من الأعمال وترك الانتصار في الإنكار .

[أ] قال السفاريني في « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٢٨) : « في نسخة بدل « زل » « زد » أي اطرد وامنع المنكر باليد واللسان » إهـ .

* وأشار بذلك إلى ما رواه « مسلم » عن « أبي سعيد الخدري » قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ رَأَىٰ مِنْكُم مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّره بِيَدِهِ ، فَإِن لم يَسْتَطِع فَبِلسَانِهِ ، فإن لم يَسْتَطِع فَبقَلْبِه ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمان »[1] .

وهذا يدلُّ كما قال العلامة « ابن رجب » : على أن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر من خصال الإيمان .

ويدل على : أن من قَدر على خصلة من خصال الإيمان وفعلها ، كان أفضل ممن تركها عجزًا[2] .

* قال « الإمام أحمد » رحمه الله : « النَّاس يحتاجون إلى مُدَاراة وَرِفق الأَمْرِ بالمعروف بِلا غِلْظَة إلا رَجُل مُعْلن بِالفِسْق ؛ فلا حُرْمَة له »[3] .

* وقال « سفيان الثوري » رحمه الله : « لا يأمُر بالمعروف ، وَينهىٰ عن المنكر إلا من كانت فيه خِصَال ثلاث : رَفِيقٌ بما يَأمر رَفِيقٌ بما يَنْهَىٰ ، عَدْلٌ بما يأمر عَدْلٌ بما يَنْهَى ، عَالِمٌ بما يأمر عالم بما يَنْهَىٰ »[4] .

(١) تقدم تخريجه ص (٣٤٩) .

(٢) « جامع العلوم والحِكَم » ص (٢٥٣) .

(٣) « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » للخلال ص (٣٥) : باب ما يؤمر به من الرفق في الإنكار .

(٤) « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » للخلال ص (٣٤) : باب ما يؤمر به من الرفق في الإنكار ، و« الورع » للإمام أحمد ص (٩٢) .

* فائدة مهمة : قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن أورد هذا الأثر في رسالته « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ص (٥٧ ، ٥٨) : « وليُعْلَم أن اشتراط هذه الخِصال في الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، مِمَّا يُوجب صُعُوبته على كثير من النفوس ، فيظن أنه بذلك يسقطُ عنه فيدعه ، وذلك مما يضُرّه أكثر مما يَضرّه الأمر بدون هذه الخصال أو أقل ، فإن ترك الأمر =

قلت : فَلْيُتَأَمَّل كلام الإمام سفيان ، فإنه مُنطبق على القواعد الشَّرعية تمام الانطباق ، ومنهُ يعلم خطأ كثير من الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر :

ـ فمنهم من يأمر وَينْهَىٰ لِهَواه ، فمن وافقه فهو المحق ، ومن خالفه فهو المُبْطِل

ـ ومنهم ؛ جهال أغبياء سمعوا بعض الأحاديث ولم يفهموا مَعَانيها فَسَطوا علىٰ الناس بالتَّضْليل والتَّفْسِيق ، فأَمَرُوا وَنهَوا باعتبار أفهامهم الفاسدة والغالب في هذا القسم أنَّ بعضهم يُقَلِّد بعضًا بمفهومه الكاسد وبضاعته المزجاة .

ـ ومنهم ؛ ذئاب تظاهروا بالأمر بالمعروف ، والنَّهي عن المنكر ، لِنَيل حطام الدنيا وأغراضها[1] .

نسأله تَعَالىٰ العفو والعافية والمعافاة في الدنيا والآخرة .

★★★★

= الواجب معصية وفعل ما نهى الله عنه في الأمر معصية فالمنتقل من معصية إلى معصية كالمستجير من الرمضاء بالنار أو كالمتنقل من دين باطل إلى دين باطل ، قد يكون الثاني شرًا من الأول ، وقد يكون دونه ، وقد يكونان سواء ، وهكذا نجد المقصِّر في الأمر والنهي ، والمعتدي فيه قد يكون ذنب هذا أعظم ، وقد يكون ذنب هذا أعظم ، وقد يكونون سواء » إهـ .

(١) **فائدة مهمة** : ما ذكره الشيخ ابن مانع هنا يختص بالمقاصد الفاسدة للمُعتدين في هذا الباب الذين يفسدون ولا يصلحون ، وأما المقاصد الطيبة المثمرة ، فقد أشار إليها الحافظ ابن رجب بقوله : « واعلم أن الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر يحمل عليه : رجاء ثوابه .

ـ وتارةً : خوف العقاب في تركه .

ـ وتارة : الغضب للّٰه على انتهاك محارمه .

ـ وتارة : النصيحة للمؤمنين ، والرحمة لهم ، ورجاء إنقاذهم مما أوقعوا أنفسهم فيه من =

١٨٢ـ وَمَنْ نَهَى عَمَّا لَهُ قَدِ ارْتَكَبْ
فَقَد أَتَىٰ مِمَّا بِهِ يُقْضَى العَجَبْ

١٨٣ـ فَلَوْ بَدَا بِنَفْسِهِ فَذَادَهَا
عَنْ غَيِّهَا لَكَانَ قَدْ أَفَادَهَا

الشرح

قوله : (**وَمَنْ**) أي إنسان (**نَهَى**) الخلق (**عَمَّا**) أي الشيء الذي (**له**) لذلك[أ] الشيء الذي نهى عنه (**قَدِ ارْتَكَب**) وفعله وخالف قوله عمله من فعل المحظور ، وترك المأمور .

(**فَقَد أَتَىٰ**) من قَالِهِ وحاله (**مِمَّا**) أي من العمل الذي به ، أي منه (**يُقْضَى**) بالبناء للمفعول ، و (**العَجَب**) نائب الفاعل . أي يقضي العقلاء وأهل العلم والحزم من مخالفة قوله لعمله العجب ، أي

= التعرض لغضب اللّه وعقوبته في الدنيا والآخرة .

ـ وتارة يَحْمِل عليه : إجلال اللّه وإعظامه ومحبته ، وأنه أهل أن يُطَاع فلا يُعْصَىٰ ، ويذكر فلا ينسىٰ ، ويشكر فلا يكفر ، وأن يفتدى من انتهاك محارمه بالنفوس والأموال .

كما قال بعض السلف : « وَددتُ أن الخلق كلهم أطاعوا اللّه ، وأن لحمي قُرِض بالمقاريض » .

وكان عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز رحمهما اللّه يقول لأبيه : « وددت أني غلت بي وبك القدور في اللّه عز وجل » . ومن لحظ هذا المقام والذي قبله هان عليه كل ما يلقىٰ من الأذىٰ في اللّه عز وجل » اهـ : « جامع العلوم والحكم » (٢ / ٢٥٥ ، ٢٥٦) .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « كذلك » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٣٠) .

يحكمون ويقطعون بالعجب .

* قال بعض السَّلف : « إذا أَرَدت أن يُقْبَل منك الأمر والنَّهي ، فإذا أَمَرْتَ بِشيءٍ فَكُن أَوَّل الفَاعِلين له المُؤْتَمرين به ، وإذا نَهيت عن شيء فَكُن أوَّل المُنْتهين عنه » .

* قال تَعَالىٰ حكاية عن « شعيب » أنه قال لقومه : ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهاكُمْ عَنْهُ ﴾ [هود : ٨٨] .

(**فَلَوْ بَدَا**) ذلك الآمِرُ بالمعروف النَّاهي عن المنكر قبل أمره ونهيه لغيره (**بِنَفْسِهِ فَذَادَهَا**) أي منعها وردها (**عَنْ غَيِّهَا**) أي عن ضلالها . والغي : الضلال والانهماك[أ] في الباطل .

(**لَكَانَ**) ببدايته بإرشاد نفسه وردِّها عما هي فيه من ارتكاب مَهاوي الهوى والضلال ، والغي والوبال .

(**قَدْ أَفَادَهَا**) النجاة ، والرشد والسلامة .

* وفي هذا المعنى قال « أبوالأسود »[(١)] :

يَا أَيُّهَا الـرَّجُلُ المُعَلِّـمُ غَيْرَهُ   هَلَّا لِنَفْسِـكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيـمُ
تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذي السَّقَام مِنَ الضَّنَا   كَي يَشْتَفِي مِنْهُ وَأَنْـتَ سَقِيـمُ

---

(١) **الأبيات** : أوردها ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (١ / ٦٧٤) ، وصدرها بقوله : « ولقد أحسن أبو الأسود الدؤلي في قوله ـ وتروى للعرزمي : » إهـ .

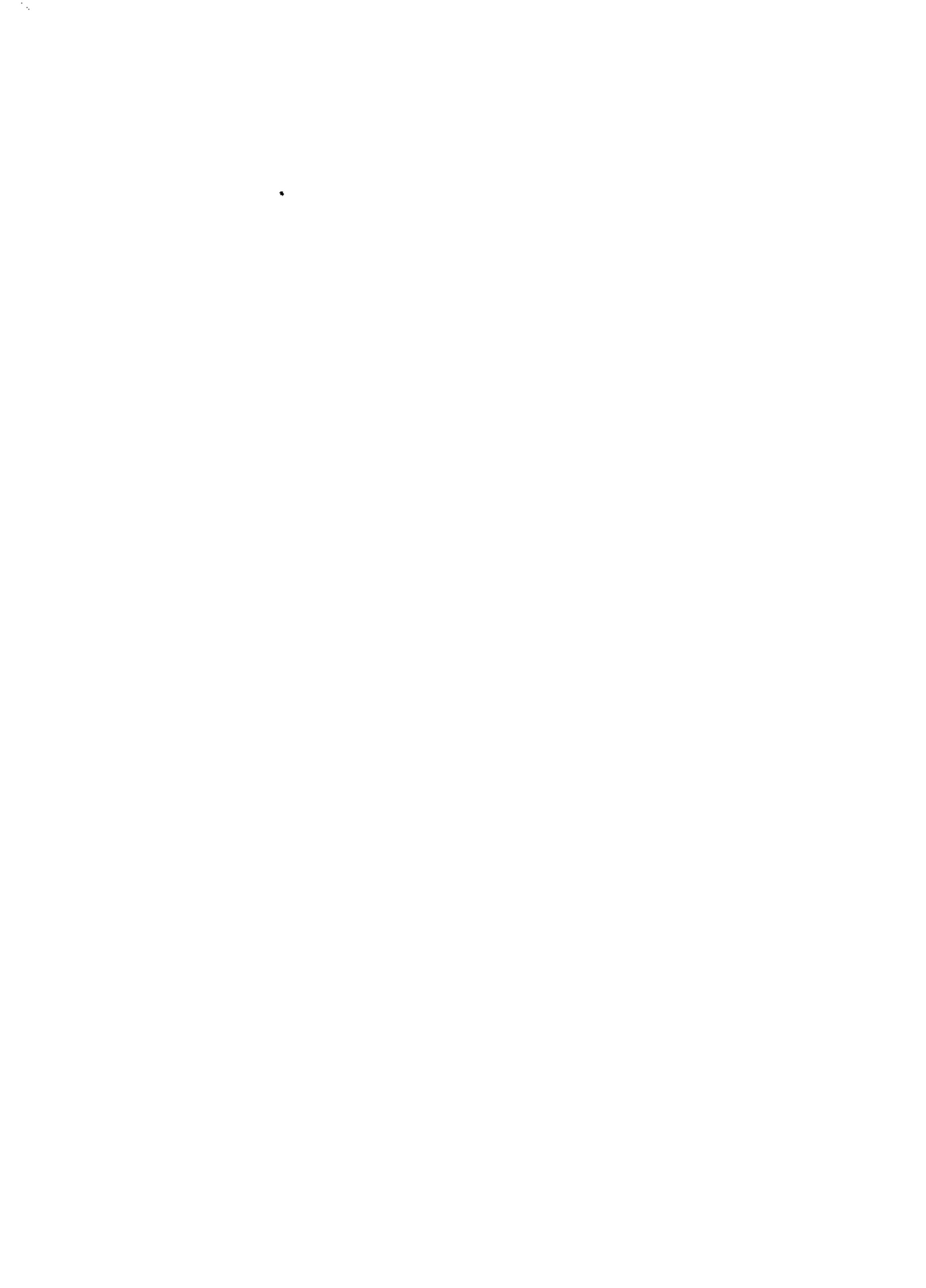
[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « الإنهاك » ، والتصويب من « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٣١) .

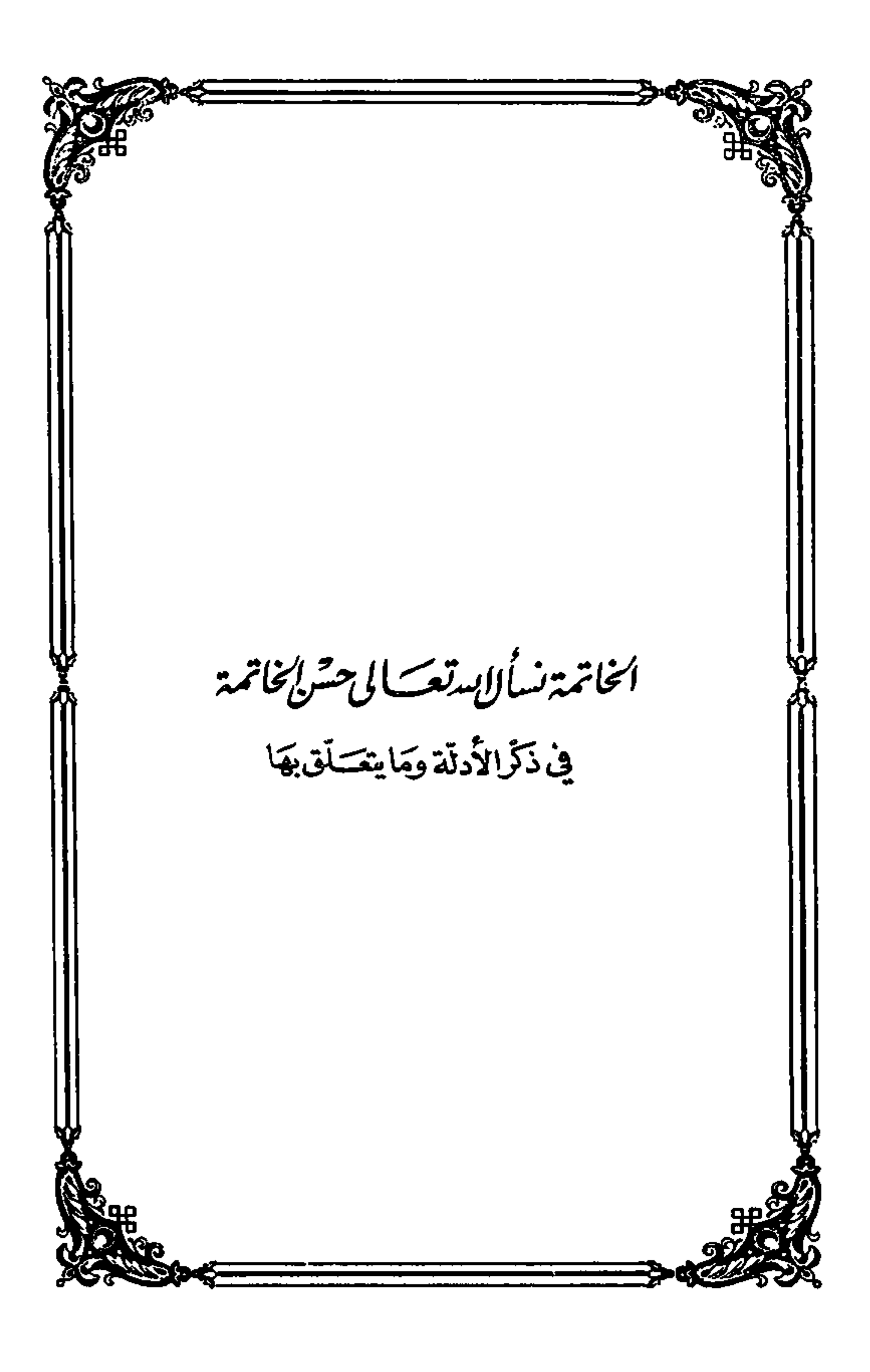
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
فَابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُقْبَلُ مَا تَقُولُ وَيُقْتَدَى بِالقَـــوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

* ولقد أحسن « أبو العلاء » بقوله :

رُوَيْدَكَ قَد غُـرِرْتَ وَأَنْـتَ حُـرٌّ بِصَاحِبِ حِيلَةٍ يَعِـظُ النِّسَاءَ
يُحَـــرِّمُ فِيكمُ الصَّهْبَاءَ صُبْحًا وَيَشْـرَبُهَا عَلَى عَـــمْدٍ مَسَاءَ
يَقُولُ لَكُمْ غَدَوْتُ بِلَا كِسَاءٍ وَفِي لَـذَّاتِـهَـا رَهَـنَ الـكِـسَـاءَ
إِذَا فَعَلَ الفَتَى مَا عَنْهُ يَنْهى فَـمِـنْ جِـهَـتَـين لا جِـهَـةٍ أَسَـاءَ

○ ○ ○ ○





الخاتمة نسأل الله تعالى حسن الخاتمة

في ذكر الأدلة وما يتعلق بها

الخاتمة نسأل الله تعالى حسن الخاتمة

في ذكر الأدلة وما يتعلق بها

وهي قسمان : مفردات ، ومركبات .

فالدليل المفرد : كالعالم الذي يمكن التَّوصُّل بصحيح النظر والتأمل في أحواله إلى وجود الصانع والمركب ، كقولنا : « العالم ممكن ، وكل ممكن يحتاج في وجوده إلى مؤثر » ؛ هذا عند الأصوليين .

وأما عند المَنَاطِقة : فلا تكون إلا مركَّبة ، وقد وضحت ذلك في حواشي « رسالة الآداب » .

○ قال الناظم رحمه الله تَعَالىٰ :

١٨٤ـ « مَدَارِكُ العلُومِ » فِي العِيَانِ
مَحْصُورَةٌ فِي « الحَدِّ » وَ « البُرْهَانِ »

١٨٥ـ وَقَالَ قَوْمٌ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظَرْ
« حِسٌّ » وَ « إِخْبَارٌ صَحِيحٌ » وَ « النَّظَرْ »

الشرح

قوله : (**مَدَارِكُ العلُومِ**) المدارك جمع مُدرك ـ بضم الميم ـ مصدر ميمي بمعنىٰ : الإدراك مصدر أدرك الشيء بالشيء ، حاول إدراكه به .

والإدراك : وصول النفس إلى المعنى بتمامه ، والمراد المدرك بالعقول .

والعلوم : جمع علم ، وهو حصول صورة الشيء في الذهن .

وينقسم إلى قسمين : تصور ، وتصديق ، وكل منهما إما ضروري أو نظري .

* فالتَّصَوُّر : حصول صورة الشيء في الذهن من غير حكم عليه بنفي ولا إثبات كإدراك الإنسان .

* والتصديق : إدراك أن النسبة واقعة ، أو ليست بواقعة .

أي الإذعان لذلك كإدراك أن زيدًا كاتب ، أو ليس بكاتب ، وما أوصل إلى التصور يسمى قولا شارحًا ومنه الحد ، وما أوصل إلى التَّصْدِيق يُسَمَّىٰ حجة ، ومنه البرهان .

(**فِي العِيَانِ**) أي المشاهدة .

(**مَحْصُورَةٌ فِي**) شيئين :

١- في (**الحَدِّ**) ، ويكون تامًّا ، وناقصًا ، علىٰ ما سيأتي .

٢- (**و**) في (**البُرْهَانِ**) ، وهو الحجة والدليل .

* وفي الحديث : « الصَّدقة برهان »[١] .

* قال العلامة ابن رجب : « البرهان هو الشُّعاع الذي يلي وجه

---

(١) جزء من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه الذي أوله « الطهور شطر الإيمان » ، رواه مسلم (٢٢٣) (١) .

الشمس ، ومنه حديث أبي موسىٰ : « إنَّ رُوح المُؤْمِن تَخْرُج مِنْ جَسَدِهِ لها بُرْهَانٌ كَبُرهان الشَّمْس » . وَمِنْهُ سُميت الحُجَّة القاطعة بُرْهانًا ؛ لوضوح دلالتها على ما دَلَّت عليه ، فكذلك الصَّدقة بُرْهَانٌ عَلَىٰ صِحَّة الإِيمان »[١] . أَي : إِيمانُ صاحبها الطيب نفسه بإِخْراجها .

والبرهان عند علماء المنطق : « قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين الذي هو اعتقاد جازم مُطَابق للواقع ممتنع التغير»[٢] .

(**وَقَالَ قَوْم**) بل مَدَارِك العلوم (**عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظَر**) أي الفكر والتَّدقيق ، والبحث والتحقيق ، والنّظار من المتكلمة والمنطقيين وعلماء الأصول ثلاثة :

أحدها : (**حِسٌّ**) أي ما يُدْرك بأحد الحواس الخمس ، وهي جمع حاسة بمعنى القوة الحاسة أي : السمع ، والبصر ، والشم ، والذوق ، واللمس .

(**وَ**) الثاني : (**إِخْبَارٌ صَحِيحٌ**) ثابت رجيح مطابق للواقع .

وهو نوعان :

أحدهما : المتواتر الثابت علىٰ أَلسِنة قَوم لا يُتَصَوَّر تَوَاطؤهم على الكذب ، ومِصْدَاقهُ وقوع العلم من غير شبهة ، وهو مُوجب للعلم الضروري ، كالعلم بالملوك الماضية ، والأُمم الفانية ، والبلدان النَّائية ،

---

(١) « جامع العلوم والحكم » (٢ / ٢٣) .

(٢) « التعريفات » للجرجاني ص (٦٨ ، ٦٩) .

كوجود « مكة » و « بغداد » .

والثاني : خبر الرَّسول المُؤَيَّد بالمعجزة الخارقة المَقْرُونة بالتَّحدي ، فيوجب العلم الاستدلالي .

وإنما كان استدلاليًا لتوقفه على الاستدلال ، واستحضار أنه خبر من ثبت رسالته بالمعجزة . وكل خبر هذا شأنه فهو صادق ، ومضمونه واقع والعلم الثابت بخبر الرسول يُشَابِه الثابت بالضَّرورة ، كالمحسوسات والمتواترات في التَّيقن والثبات .

(و) الثالث : (**النَّظَر**) أي الفكر الذي يُطْلَب به علم أو ظن ، وهو ترتيب أمور معلومة للتَّوصل إلى مجهول .

والحاصل : أن أسباب العلم ثلاثة :

١ـ الحواس السليمة .

٢ـ والخبر الصَّادق .

٣ـ والعقل .

* * * *

١٨٦- فَـ « الحدُّ »[أ] وَهُو أَصْلُ كُلِّ عِلْمِ
وَصْفٌ مُحِيطٌ كَاشِفٌ فَافْتَهِمِ

الشرح

قوله : (**فالحَدُّ**) أي إذا علمت ما تقدم من التمهيد ، وطلبت تعريف الحد فالحد في اللغة : المنع ، ومنه سُمِّي البواب حَدَّادًا ؛ لأنه يمنع من يدخل الدار ، وسُمِّي التعريف حدًّا لمنعة الداخل فيه من الخروج عنه ، والخارج عنه من الدخول فيه .

وقوله : (**وَهُو أَصْلُ كُلِّ عِلْم**) جملة معترضة بين المبتدأ الذي هو الحد ، والخبر الذي هو وصف محيط ، وإنما كان أصلا للعلوم ؛ لأن من لا يحيط به علما لا ينتفع بما عنده ، والحد في الاصطلاح :

(**وَصْفٌ مُحِيطٌ**) بموصوفه (**كَاشِفٌ**) أي مميز للمحدود عن غيره (**فَافْتَهِمِ**) أمر بالفهم من باب الافتعال ، وبنائه للمطاوعة غالبًا نحو فهمته فافتهم ، والفَهم إدراك معنى الكلام بسرعة ، وأسقط هذا القيد بعض العلماء ؛ لأن من سمع كلامًا ولم يُدرك معناه إلا بعد شهر أو أكثر يُقال له : فهمه ، ولكن السُّرعة قيد في الفهم الجيد .

وقيل : الفَهْم جودة الذِّهن من جهة تهيئه لاقتباس ما يرد عليه من المطالب ، والذهن قوة النفس المستعدة لاكتساب الحدود والآراء .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٦٥) : « الحد » بدون الفاء .

١٨٧- وَ« شَرْطُهُ » طَرْدُ وَعَكْسٌ وَهُوَ إِنْ
أَنْبَا عَنِ الذَّوَاتِ فَـ « التَّام » اسْتَبِنْ

١٨٨- وَإِنْ يَكُنْ بِـ« الجِنْسِ » ثُمَّ « الخَاصَّهْ »
فَذَاكَ « رَسْمٌ » فَافْهَمِ المُحَاصَّهْ

الشرح

قوله : (وشَرْطُهُ) أي شرط كون الحد صحيحًا .

(طَرْدُ) أي كلما وُجِد الحدّ وُجِد المحدود ، فلا يدخل فيه شيء من أفراد غير المحدود فيكون مانعًا .

(وَعَكْسٌ) أي كلما وجد المحدود وُجِد الحد ، فلا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود ، فيكون جامعًا ، وترتيب المنع على الاطراد والجمع على الانعكاس هو مذهب الجمهور ، وعكس ذلك بعض العلماء .

(وَهُوَ) أي الحد (إِنْ أَنْبَا) أي دلَّ وكشف (عَنِ الذَّوَاتِ) أي ذاتيات المحدود الكلية المركبة :

- إما مطابقةً : كقولنا في تعريف الإنسان : جِسْمٌ نَامٍ حَسَّاس متفكر بالقوة .

- أو تضمُّنًا : نحو : حيوان ناطق .

- أو مطابقة : في البعض وتضمنا في البعض ، نحو : جسم نَامٍ حساس ناطق ، أو حيوان متفكر بالقوة .

(**فـ**) هو الحقيقي (**التَّام**) ويكون الحدُّ التام هو الذي يذكر فيه جميع الذاتيات ، لا يكون للشيء الواحد حدَّان تامان .

وقيل : بلى والخلاف مشهور ويشترط في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل ، فلو أخر الجنس عن الفصل كان حدًّا ناقصًا .

وقوله : (**اسْتَبِنْ**) تتمة للبيت وفيه الأَمْر بطلب البيان ، والكَشْف عن حقيقة الحد ، وقد ذكر الحد التام .

وأما الناقص : فهو الذي لم يذكر فيه جميع الذاتيات ، ويكون بالفصل وحده إن قلنا بجواز التعريف بالمفرد .

كقولنا : ناطق في تعريف الإنسان أو بالجنس البعيد ، والفصل القريب كجسم ناطق في تعريفه أيضًا .

(**وَإِنْ يَكُنْ**) الحد مركبًا .

(**بالجِنْسِ**) أي من الجنس القريب .

(**ثُمَّ الخَاصَّة**) كحيوان ضاحك في تعريف الإنسان .

(**فَذَاكَ**) أي المركب من الجنس القريب والخاصة (**رَسْمٌ**) تام .

ـ أما كونه رسمًا ؛ فلأن الرسم لغة : الأثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها .

ـ وأما كونه تامًّا ؛ فلمشابهة الحد التام من حيث أنه وضع فيه الجنس القريب ، وقيد بأمر مختص .

ويُشْتَرط في تمام الرسم : تقديم الجنس على الخاصة ، فلو أخر الجنس عن الخاصة كان رسما ناقصا .

○ وأما الرسم النَّاقص : فهو ما يكون بالخاصة فقط .

كقولنا : « ضاحك » ؛ في تعريف الإنسان ؛ إن قلنا بجواز التعريف بالمفرد ، أو بالجنس البعيد .

والخاصة نحو : الإنسان جسم ضاحك .

- أما كونه رسمًا : فلما مر .

- وأما كونه ناقصًا : فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام .

والخاصة تكون للجنس كالمشي للحيوان .

وتكون للنوع كالضحك للإنسان .

وكل خاصة نوع خاصة لجنسه ولا عكس ، وتكون لازمة ومفارقة كالضاحك بالقوة ، والفعل للإنسان .

(**فَافْهَمِ الخُاصَّة**) بضم الميم فحاء مهملة فألف فصاد مدغمة في مثلها - المقاسمة .

والمراد : افهم التقسيم المذكور للحد والرسم ، وكون كل منهما تاما وناقصًا لتكون على بيِّنة من ذلك . واللّه أعلم .

تنبيه

ما ذكره النَّاظم هنا بعض الكليات الخمس التي هي مبادئ التَّصورات ونذكرها جميعها على سبيل الاختصار الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، والكليات خمس ووجه الحصران الكلي ، إما أن يكون تمام الماهية أو جزء لها أو عرضا لها .

الأول : النَّوع كالإنسان .

والثاني : إن كان مساويًا لها فالفضل كالناطق أو أعم منها ، فالجنس كالحيوان .

والثالث : إنْ خَصَّها فالخاصة وإلا العرض العام .

وبقية التَّفصيل يطلب من محله في كُتب المنطق ، وفيما ذكرناه كفاية للتنبيه .

****

١٨٩- وَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحِسٍّ وَحِجَى
فَنكْرُهُ جَهْلٌ قَبِيحٌ فِي الهِجَا

١٩٠- فإِنْ يَقُم بِنَفْسِهِ فَ « جَوْهَرُ »
أَوْ لَا فَذَاكَ « عَرضٌ » مُفْتَقِرُ[أ]

١٩١- وَ « الجِسْمُ » مَا أُلِّفَ مِنْ جُزْئَيْنِ
فَصَاعِدًا فَاتْرُكْ حَدِيثَ المَيْنِ

الشرح

قوله : (**وَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحِسٍّ**) أي من الحواس الخمس الظاهرة التي لا شك فيها ولا آفة تعتريها ؛ فإنكاره قبيح جدًّا ، إذ هو مجرد مكابرة كقولنا : الشَّمس مشرقة ، والنار محرقة ، وهل الحواس الخمس تستقل بالإدراك أو لابد في إدراكها من العقل قولان .

ويدل للأَوَّل : أن البهائم تدرك بحواسها ولا عقل لها .

ويدل للثاني : أن الإنسان إذا نام وانفتحت عيناه لا يدرك شيئًا ، وذهب قوم إلى أن الحس لا يفيد يقينًا لغلطه في أمور والرد عليهم في ذلك معلوم مشهور .

(وَ) كذا ما يدرك بـ (**حِجَى**) كإلى هو العقل (**فَنُكْرُهُ**) أي إنكاره

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السّفارينية » ص (٦٦) : « مفتفر » بالفين و هو خطأ .

وَرَدُّه بعدم الوثوق به (**جَهْلٌ قَبِيحٌ**) متناه في القبيح .

(**فِي الهِجَا**) أي في الشكل والمثل ، يقال : هذا على هجا هذا : أي على شكله . أي : قبيح في العادة المستمرة ومردود عند أهل التحقيق .

* قال العلامة « نجم الدين بن حمدان » في « نهاية المبتدئين » : « كل مُؤَدٍّ إلى حقيقة ثابتة تعلم عقلًا أو حِسًّا ، فإنكاره سفسطة » انتهى[1] .

(**فإِنْ يَقُم**) ذلك الشيء (**بِنَفْسِهِ**) أي بذاته ، ومعنى قيامه بذاته عند المتكلمين أن يتحيز بنفسه غير تابع تحيزه لتحيز شيءٍ آخر .

وعند « الفلاسفة » : معنى قيام الشيء بذاته استغناؤه عن محل يقومه ، فلا يخلو القائم بنفسه من أحد أمرين : إما أن يكون مركبًا من جزئين فصاعدًا ـ وهو الجسم كما يأتي الكلام عليه ـ أو غير مركَّب .

فإن قام بنفسه وكان غير مركب من جزئين (**فـ**) ـهو (**جَوْهَر**) والجوهر : ما شغل حيزًا وقام بنفسه وحمل بعض الأعراض ، ولم يقبل انقساما لا فِعْلًا ولا وَهْمًا ولا فرضًا ، وهو الجزء الذي لا يتجزأ .

وعند « الفلاسفة » : لا وجود للجوهر الفرد ، أي الجزء الذي لا يتجزأ .

ووافقهم كثير من المحققين كما تقدم في الباب الأول .

وزعمت « الفلاسفة » أن الجسم متركب من الهيولي والصورة .

(**أوْ لَا**) يقوم بنفسه (**فَذَاكَ**) الذي لا يقوم بنفسه (**عَرضٌ مُفْتَقِرُ**)

---

(١) « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٤٤) .

إلى محل يقوم به ويحمله .

قلت : تقسيم المعلوم إلى جوهر وعرض ، هو ما عليه أكثر « الفلاسفة » وقد أثبت بعضهم قسما ثالثًا ليس بجوهر ولا عرض ، وسموه بالجوهر المجرد لتجرده عن المادة وعلائقها ، وجعلوا منه العقول العشرة .

وأيضًا تقسيم المعلوم إلى جوهر وعرض ، إنما المراد به المعلوم الحادث . والأَعْراض تسعة والجوهر واحد ، ويسمى المجموع المقولات العشر .

* وقد نظمها بعضهم بقوله :

زيد الطَّوِيلُ الأَزْرَقُ بْنُ مَالِكٍ فِي بَيْتِهِ بِالأَمْسِ كَانَ مُتَّكِي
بِيَدِهِ غُصْنٌ لَوَاهُ فَالتَوَى فَهَذِه عَشْرُ مَقُولَاتٍ سُوَى

« فزيد » : إشارة إلى مقولة الجوهر . و « الطويل » : لمقولة الكم .

و « الأرزق » : لمقولة الكيف . و « ابن مالك » : لمقولة الإضافة .

و « في بيته » : لمقولة الأين . و « بالأمس » : لمقولة الـ « متى » .

و « كان متكي » : لمقولة الوضع . و « بيده غصن » : لمقولة الملك .

و « لواه » : لمقولة الفعل . و « فالتوىٰ » : لمقولة الانفعال .

والثلاثة الأُوَل : أمُور وُجُودية عند المتكلمين والحكماء .

والسبعة الأخيرة : من الأمور الوُجُودية عند الحكماء ، ومن النِّسب والإضافات عند المتكلمين وتحقيق ذلك يُعْلَم من كُتب الحكمة .

(**والجسم ما**) أي شيء .

أو الذي (**أُلِّفَ**) أي ركب (**مِنْ جُزْئَيْنِ فَصَاعِدًا**) أي أكثر - يعني : ذاهبا إلى جهة الصعود والارتفاع عن اثنين ، فيكون أقل ما يتركب من جزئين ، ولا حَدّ للكثرة .

(**فَاتْرُكْ حَدِيثَ**) أي كلام (**المَيْنِ**) أي الكذب .

وأراد بهذا الرد على من قال : إنه لا يتركب من أقل من ثلاثة ، وعلى من قال : إنه لا يتركب من أقل من ثمانية .

وعَلَىٰ النَّظَّام(١) القائل : إن الجسم مؤَلَّف من أعراض اجتمعت .

****

---

(١) النظام المعتزلي هذا قال فيه الحافظ الذهبي : « ولم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم وقد كفره جماعة ، وقال بعضهم : كان النظام على دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث ، ويُخْفِي ذلك ورد أنه سقط من غرفتة وهو سكران فمات » إهـ « سير أعلام النبلاء » (١٠ / ٥٤١ ، ٥٤٢) .

١٩٢ـ وَ« مُسْتَحِيل الذَّاتِ » غَيْرُ مُمْكِنِ
وَضِدُّهُ مَا جَازَ فَاسْمَعْ زُكُنِي

١٩٣ـ وَ«الضِّدُّ» و«الخِلَافُ» و«النَّقِيضُ»
وَ« المِثْلُ » وَ « الغَيْرَانِ » مُسْتَفِيضُ

١٩٤ـ وَكُلُّ هَذَا عِلْمُهُ مُحَقَّقْ
فَلَمْ نُطِلْ بِهِ وَلَمْ نُنَمِّقْ

الشرح

قوله : (**وَمُسْتَحِيل الذَّاتِ غَيْرُ مُمْكِنِ**) أي المستحيل لذاته غير ممكن ولا مقدور ، إذ لو تعلقت به القدرة لصار ممكنا ؛ لأنها لا تتعلق إلا بالممكنات كما سبق .

(**وَضِدُّهُ**) أي ضد المستحيل .

(**مَا**) أي الذي .

(**جَازَ**) وجوده وعدمه .

فالحاصل : أن « الواجب » : ما لا يتصور في العقل عدمه .

و« المستحيل » : ما لا يُتَصَوَّر في العقل وجوده ، والممكن ما جاز وجوده وعدمه ـ يعني قبل إيجاده ـ وتقدم الكلام على ذلك في الباب الأول .

(فَاسْمَعْ زُكِنِي) أي علمي .

* قال في « القاموس »[1] : « زكنه كفرح وازكنه علمه ، وفهمه ، وتغرسه ، وظنه ، أو الزكن ظن بمنزلة اليقين عندك » .

(وَالضِّدُّ) يعني : مع ضده ، فالضدان هما ما امتنع اجتماعهما في محل واحد ، في زمن واحد ، كالسواد ، والبياض ، والحركة ، والسكون .

(والخِلَافُ) أي الخلافان يجتمعان ويرتفعان ، كالحركة والبياض في الجسم الواحد .

(والنَّقِيضـ) ـان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، كالوجود والعدم المضافين إلى معين واحد .

(والمِثْلَـ) ـان ما قام أحدهما مقام الآخر ، وسَدَّ مَسَدّه ، كبياض وبياض .

وأما المتشابهان : فهما اللذان يَتَقَارِبان إما في الصورة ، وإما في المعنى ، وإما في السبب الذي تعلق به وجودهما ، ونحو ذلك مما تقع به المشابهة .

(والغَيْرَانِ) هما المختلفان . وقيل : هما الموجودان اللذان يمكن أن يفارق أحدهما الآخر بوجه ، وكل علم ذلك محقق عند أهل هذا الفن وعند المَنَاطِقة .

---

(١) القاموس المحيط : (زكن) .

(مُسْتَـفِيضُ) استفاضة ظاهرة لا تخفى على أحد له اعتناء بتحصيل هذه العلوم العقلية .

وما ذكره الناظم في هذين البيتين هو بعض ما ذكره « ابن حمدان » في آخر « النهاية » ، ونذكره هنا نقلًا عن « مختصر النهاية » المُسَمَّىٰ : « قلائد العقيان » للعلامة « البلباني » .

* قال رحمه اللّٰه : « **فصل** : المعلومات : إما نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وخلافان يجتمعان ويرتفعان ، أو ضدان لا يجتمعان ويرتفعان لاختلاف الحقيقة ، أو مثلان لا يجتمعان ويرتفعان لتساوي الحقيقة ، وكل شيئين حقيقتاهما إما متساويتان ، يلزم من وجود كل وجود الأخرى وعكسه ، أو متباينتان لا يجتمعان في محل واحد ، أو إحداهما أعم مطلقا ، والأخرى أخص مطلقا توجد إحداهما من وجود كل أفراد الأخرى بلا عكس ، أو إحداهما أعم من وجه والأخرى أخص من وجه توجد كل مع الأخرى وبدونها » . انتهىٰ .

ولم يذكر « الغيرين » اكتفاء بذكر الخلافين ، وقد يتعذر ارتفاع الخلافين لخصوص حقيقة كونهما خلافين ، كذات واجب الوجود ـ تَعَالَىٰ وتقدس مع صفاته ـ وقد يتعذر افتراقهما كالخمسة مع الفردية ، والجوهر مع الألوان ونحو هذا وهو كثير ، لكن لا تنافي بين إمكان الافتراق والارتفاع بالنسبة إلى الذات ، وتعذر الارتفاع بالنسبة إلى أمر خارجي عنها ، وهذا الذي ذكرناه كله بالنسبة إلى ممكن الوجود .

أما اللّٰه تَعَالىٰ وصفاته ، فلا يقال بإمكان رفع شيء منها ؛ لِتَعَذُّر رفعه بسبب وجوب وجوده .

(**وَكُلُّ هَذَا**) المذكور وأضعافه مما لم يذكر (**عِلْمُهُ**) مشهور عند المحصلين .

(**مُحَقَّق**) وحيث كان كذلك فلنقتصر على هذا المقدار الذي ذكرناه .

(**فَلَمْ نُطِل بِهِ**) أي بذكره (**وَلَمْ نُنَمِّـق**) من التنميق وهو التحسين والتزيين ، إذ المقصود : إنما هو ذكر أمهات مَسَائل العقائد السلفية .

وقد ذَكَر الناظم منها ما يروي الغليل ، ويشفي العليل رحمه اللّٰه تَعَالىٰ

****

○ ثم ختم أرجوزته بحمد اللَّه تَعَالىٰ كما بدأها به إلا أن بين الحمدين فرقًا :

فالأول : حَمْدٌ لذات اللَّه تَعَالىٰ وجميل صفاته .

والثاني : حَمْدٌ لمقابلة النعمة العظيمة ، التي هي الإعانة على إكمال ما أراده ، فقال :

١٩٥- وَالحَمْدُ للّهِ عَلَىٰ التَّوْفِيقِ
لِمَنْهَجِ الحَقِّ عَلَىٰ التَّحْقِيقِ

١٩٦- مُسَلِّمًا لِمُقْتَضَى الحَدِيثِ
وَالنَّصِّ فِي القَدِيمِ والحَدِيثِ

١٩٧- لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ « قَوْلِ السَّلَفِ »
مُوَافِقًا أَئِمَّتِي وَسَلَفِي

الشرح

قوله : (**وَالحَمْدُ للّهِ عَلَىٰ التَّوْفِيقِ**) تقدم في أول الكتاب معنى « الحمد » والفرق بينه وبين « الشكر والتوفيق » ؛ أن لا يَكِلَكَ اللَّه إلى نفسك والخذلان ضده ، وهو أن يُخَلِّي بينك وبينها .

(**لِمَنْهَجِ**) أي طريق (**الحَقِّ**) الذي هو الحكم المطابق للواقع .

(**عَلَىٰ التَّحْقِيقِ**) وهو إيقاع الأشياء في محالها ورَدِّها إلى حقائقها .

(مُسَلِّمًا) حال من معمول التوفيق ، أي الحمد للَّه على توفيقي لمنهج الحق حال كوني مسلمًا .

(لِمُقْتَضَى الحَدِيثِ) أي لما يقتضيه الحديث الصحيح ؛ الثَّابت عن النبي ﷺ .

وأما الأحاديث الضعيفة ؛ إما لضعف رواتها أو جهالتهم أو لعلة فيها ؛ فلا يجوز أن يقال بها ولا اعتقاد ما فيها ، بل وجودها كعدمها كما صرح بذلك الإمام « الموفق » وغيره[1] .

(والنَّصِّ) الصريح ، أي القرآني ، وقدَّم الحديث مُرَاعاة للقافية .

وفي نسخة : « كالنص »[أ] ، فحينئذ النص هو المُقدم .

(فِي القَدِيمِ والحَدِيثِ) يعني : أن هذا معتقده في أول أمره وآخره ، فهو رحمه اللَّه من أول نشأته سَلَفِيُّ الاعتقاد معتصم بحبل اللَّه قولًا وعملًا واعتقادًا .

(لَا أَعْتَنِي) أي لا أعول ولايهمُّني ولا يُغْنيني ، ولا أقول (بِغَيْرِ قَوْلِ السَّلَفِ) وهم : النبي ﷺ وأصحابه .

وأفضل الأصحاب : الخلفاء الراشدون الذين حض ﷺ على اتباعهم

(١) راجع : « حكم العمل بالحديث الضعيف » للشيخ الفاضل الدكتور عبد الكريم الخضير ومقدمة « ضعيف الجامع الصغير » للألباني (١ / ٤٤ - ٥١) .

[أ] قال السفاريني في « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٥٢) : « وهو أولى وأحرى » .

بقوله : « فَعَلَيْكُم بسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيينَ ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّواجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُور فإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ »(١) .

ومن السلف : الأئمة المجتهدون الذين يقولون الحق ، وبه كانوا يعدلون ثم من تَبِعَهُم بإحسانٍ ، وقفي أثرهم ، عاملًا بطريقتهم إلى آخر الزمان لم يُغَيِّر ولم يُبَدِّل ما كانوا يقولون ويعتقدون ، وهؤلاء هم الذين أراد عليه الصلاة والسلام بقوله : « مَا أَنَا عَلَيْهِ اليَوْمَ وَأَصْحَابِي »(٢) .

* قال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله سره في « الفتوى الحموية » : بعد كلام مُهم مفيد : « ولا يجوز أن يكون الخالفون أعلم من السَّالفين ، كما يقوله بعض الأغبياء ممن لا يعرف قَدْر السَّلف ، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها ، من أن طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم .

---

(١) **حَدِيثٌ صَحِيحٌ** : أخرجه أحمد (٤ / ١٢٦ ، ١٢٧) ، وأبو داود (٤٦٠٧) ، والترمذي (٢٦٧٦) ، وابن ماجة (٤٢ ، ٤٣) من حديث العرباض بن سارية .
وصحّحه : ابن حبان (١٠٢ - موارد) ، والحاكم (١ / ٩٧) ، ووافقه الذهبي ، وقال الترمذي : « حَسَن صَحِيح » ، ونقل ابن عبد البر عن أبي بكر أحمد بن عمرو البزار قوله : « حديث عرباض في الخلفاء الراشدين صحيح ثابت » ، ثم قال : « وهو كما قال » .
وصحّحه أيضًا : شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠ / ٣٠٩ - مجموع الفتاوى) ، وفي « اقتضاء الصراط المستقيم » (٢ / ٥٧٩) .

(٢) **حَدِيثٌ صَحِيحٌ** : وهو جزء من حديث رواه التِّرمذي (٢٧٧٩) ، والحاكم (١ / ١٢٩) من حديث ابن عمرو ، وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ضعيف ، إلا أن للحديث شواهد كثيرة يَصح بها ، وراجع : « الصحيحة » للألباني (٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ١٤٩٢) .

فإن هذا القول إذا تدبَّره الإنسان وجده في غاية الجهالة ، بل في غاية الضلالة !! كيف يكون هؤلاء المتأخرون ؟ لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين الذين كثر في باب الدين اضطرابهم وغلظ عن معرفة اللَّه حجابهم وأخبر الواقف على نهاية إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم حيث يقول[1] :

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَّها وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلكَ المعالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

* وقال : « فإن هؤلاء المبتدعين الذين يُفَضِّلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف ، إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقد لذلك بمنزلة الأميين الذين قال اللَّه فيهم ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ ﴾ [البقرة : ٧٨] .

وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات .

فهذا الظن الفاسد ، أوجب تلك المقالات التي مضمونها ، نبذ الإسلام وراء الظهر ، وقد كذبوا على طريقة السلف وضلُّوا في تصويب طريقة

---

(١) **الأبيات** : للإمام الشهرستاني كما في مقدمة كتابه « نهاية الإقدام في علم الكلام » ص (٣) وراجع : « درء تعارض العقل والنقل » لشيخ الإسلام ابن تيمية (١ / ١٥٩) ، و « شرح = الطحاوية » لابن أبي العز (١ / ٢٤٥) .

الخلف ، فجَمَعُوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف »[1] .

قلت : وبهذا الكلام تَعْلم خطأ من قال : إنَّ مذهب السَّلف هو تفويض المعنىٰ المراد من الآيات والأحاديث الدالة على الصفات الإلهية ، مع تنزيهه سبحانه وتَعَالىٰ عن الجارحة ، وهذا هو التَّأْويل الإجمالي .

* ويُنشد على ذلك بيت « اللقاني »[2] :

وَكُـــلُّ نَصٍّ أَوْهَـــمَ التَّشْبِيهَا أَوِّلْـهُ أَوْ فَـوِّضْ وَرُمْ تَـنْـزِيـهَـا

فقد بَرَّأَ اللَّه تَعَالىٰ السلف من هذين القولين ، اللذين لم يقم عليهما دليل ، وإنما قام على خلافهما .

وأَمَّا قوله : « مع تنزيهه تَعَالىٰ عن الجارحة » فهو حق لا يُنَازِع فيه مُسْلِم وقد دلَّ عليه القرآن قال تَعَالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيء وَهُوَ السَّمِيعُ البَصيرُ ﴾ [الشورى : ١١] .

---

(١) « الفتوى الحموية الكبرى » ص (٣١ ، ٣٢) بتصرف .

(٢) « **اللقاني** » : هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني ، أبو الأمداد برهان الدين المالكي المصري ؛ نسبته إلى « لقانة » من البحيرة بمصر توفي سنة ١٠٤١هـ .

والبيت : من منظومته الشهيرة المسماة : « جوهرة التوحيد » ، وقد شرحها البيجوري المتوفى سنة ١٧٨٤ م ، والذي كان شيخًا للأزهر في ذلك الوقت ، وإلى الآن تدرس هذه المنظومة في المعاهد الأزهرية ، وهي تقرر مذهب الأشاعرة في العقيدة .

وراجع الرد علىٰ هذا البيت وما فيه من خطأ في : « الرد الأثري على البيجوري في شرح جوهرة التوحيد » لعمر بن محمود أبو عمر ص (٥٧ ـ ٧٤) .

فمذهب « السلف » إنما هو الإثبات لا التَّفويض الذي هو أول درجات التعطيل .

* وقد قال الناظم فيما سبق[1]

فَعَقْــــدُنَا الإِثْبَاتُ يَا خَـلِيلي مِنْ غَيْرِ تَعْـطِيـلٍ وَلَا تَمْثِيـلِ

* وهذا هو معنى كلام الإمام مالك رضي اللَّه عنه حيث قال في جواب من سأله عن الاستواء : « الاستواء مَعْلُوم والكَيْفُ مَجْهول »[2].

فلو كان مذهب السلف التفويض لكان الاستواء مجهولًا لا معلومًا ، كما قاله « إمام دار الهجرة » .

* وما أحسن ما قيل :

فَيَالَك مِنْ آيَات حَقٍّ لَو اهْتَدَى بِـهِنَّ مُـرِيـدُ الحَقِّ كُـنَّ هَـوَادِيَـا
وَلَكِنْ عَلَى تِلْكَ القُلُوبِ أَكِنَّةٌ فَلَيْسَتْ وَإِنْ أَصْغَتْ تُجِيبُ المُنَادِيَا

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللَّه تَعَالىٰ في « الفتوى الحموية » :

---

(١) راجع ص (٤٧) بيت رقم (٢٧) .

(٢) أَثَر صحيحٌ : أخرجه الذَّهبي في « العلو » ص (١٤١ ، ١٤٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٢٥ ، ٣٢٦) ، وعثمان بن سعيد الدارمي في « الرد على الجهمية » ص (٥٥) واللالكائي في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (٦٦٤) ، وأبو عثمان الصابوني في « عقيدة السلف » (٢٤ - ٢٦) ، والبيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٠٨) ، من طرق يُقَوِّي بعضها بعضًا ، وصححه الذهبي في « العلو » ، وكذا قواه الألباني في « مختصر العلو » وقال الحافظ في الفتح (١٣ / ٤٠٦ ، ٤٠٧) : « وأخرج البيهقي بسندٍ جيد عن عبد اللَّه بن وهب قال : « كنا عند مالك فدخل رجل ... » فذكره .

« وكانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم ، واعتقاد أنهم كانوا أُمِّيين بمنزلة الصالحين من العامة ، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي ، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله ، ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة ، بل في غاية الضلالة »[1].

ثم أطال شيخ الإسلام الكلام بما يملأ القلب نورًا وإيمانًا كعادته رضي الله عنه .

فالحاصل : أن الناظم من أول نشأته سَلَفِي الاعتقاد ، كما قال :

(**مُوَافِقًا أَئِمَّتِي**) من أهل الأثر ، و (**سَلَفِي**) في ذلك من كل إمام هُمام .

* * * *

(١) « الفتوى الحموية الكبرى » ص (٣٢) .

١٩٨- وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقَلّدَا
إِلَّا النَّبِيَّ المُصْطَفَىٰ مُبْدِي الهُدَىٰ

١٩٩- صَلَّىٰ عَلَيْهِ اللَّه مَا قَطْرٌ نَزَلْ
وَمَا تَعَانَىٰ ذِكْرَهُ مِنَ الأَزَلْ

٢٠٠- وَمَا انْجَلَىٰ بِهَدْيِهِ الدَّيْجُورُ
وَرَاقَتِ الأَوْقَاتُ وَالدُّهُورُ

الشرح

قوله : (**وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا**) أي بما أشرت إليه من اقتفاء الأئمة .
(**مُقَلّدا**) لهم في اعتقادي من غير نظر في الدليل ، بل نظرت كما نظروا وسبرت كما سبروا .

قلت : وهذه طريقة العلماء والفضلاء يتتبعون الأَدِلة ، ويتعرفون مآخذ العلماء ، سواء في ذلك ما يتعلق بالاعتقاد أو العمل ، وبحثهم عن الدليل لم يخرجهم عن كونهم مقلدين ، بل هم بأنفسهم يعترفون بالتقليد للأئمة المجتهدين رضي اللَّه تَعَالىٰ عنهم في المسائل الفرعية .

وأما الأمور الاعتقادية ؛ فلا يجوز فيها تقليد أحد .

(**إلا النَّبِيَّ المُصْطَفَىٰ**) من سائر العالم (**مُبدي**) أي مظهر (**الهُدَىٰ**) بالدلائل الواضحة .

(**صَلَّىٰ عَلَيْهِ اللَّه**) تعَالىٰ (**مَا قَطْرٌ نَزَل**) أي مُدَّة دوام نزول الأمطار

(**وَ**) صلى وسلم عليه (**مَا تَعَانَىٰ**) المعتنون (**ذِكْرُهُ مِنَ الأَزَل**) في الأعصار الخالية ، فإنه لم يَخْل زمان من ذكره والتَّنويه بشرعه ومَبْعثه ، إلى أن جاء إبَّانُ رسالته ، فظهرت شمس نبوته على سائر كواكب النبوات ، فانخسفت[أ] ، وبهرت رسالته سائر المقالات فانطمست .

(**وَ**) صلى اللَّه وسلم عليه (**مَا انْجَلَىٰ**) أي تفرق وزال .

وانكشف (**بِهَدْيِهِ**) المشرق اللامع (**الدَّيْجُورُ**) أي الظلمة .

(**وَ**) ما بهديه عليه الصلاة والسلام (**رَاقَتِ**) أي صفت (**الأَوْقَاتُ**) جمع وقت ، وهو المقدار من الدَّهر ، وأكثر ما يُسْتَعمل في الماضي .

(**وَ**) ما راقت (**الدُّهُورُ**) جمع دهر ، وهو الزمان الطويل والأمد الممدود .

* * * *

[أ] في « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٥٤) : « فانخنست » .

٢٠١- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَهْلِ الوَفَا
مَعَادِنِ التَّقْوَىٰ وَيَنْبُوعِ الصَّفَا

٢٠٢- وَتَابِعٍ وَتَابِعٍ لِلتَّابِعِ
خَيْرِ الوَرَىٰ حَقًّا بِنَصِّ الشَّارِعِ

الشرح

قوله : (وَآلِهِ) أي وصلى الله وسلم علىٰ آل النَّبِي المصطفى . أي أتباعه على دينه ، كما هو اختيار « الإمام أحمد » في مقام الدعاء .

وقيل : أقاربه الأدنون من « بني هاشم » و« بني المطلب » ؛ وهو اختيار « الإمام الشافعي »[1].

(وَصَحْبِهِ) وهم كل من اجتمع بالنَّبِي ﷺ ، مؤمنًا به ، ومات علىٰ الإيمان .

وقد تقدَّم تعريف « الصَّحْب » و« الآل » في أول الكتاب[2] .

(أَهْلِ) أي أصحاب (الوَفَا) أي الوافين بما أُمروا به .

(مَعَادِنِ التَّقْوَىٰ) « المعادن » : جمع معدن ، بكسر الدال .

---

(١) راجع : « جلاء الأفهام » لابن القيم ص (١٦٤ - ١٧٧) ، في بحث مطول رائع ، وأيضًا : « القول البديع » للسخاوي ص (١٢٢) .

(٢) راجع : ما تقدم ص (١٤) .

* قال « الأزهري »[1] : سُمِّي معدنًا لعدون ما أنبته اللَّه فيه .

أي : لإقامته فيه .

وأحرى خلق اللَّه بإقامة التقوىٰ فيهم بعد أنبياء اللَّه ورسله ؛ هم أصحاب رسوله ﷺ ورضي عنهم .

و « التقوىٰ » : التحرز بطاعة اللَّه تَعَالىٰ عن مخالفته ، وامتثال أمره واجتناب نهيه ، وقد تقدم تعريفها بأبسط من هذا[2] .

(**وَيَنْبُوعِ الصَّفَا**) « اليَنْبُوع » ـ بفتح التحتية ، وسكون النون ، وضم الموحدة ، وبعدها واو ساكنة ، فعين مهملة ـ عين الماء أو الجدول الكثير الماء كما في « القاموس »[3] .

و« الصفا » ضد الكدر : فالصحابة الكرام ينبوع كل خالص من الكدر نقي من غبار البدع ، فمن وَرَدَ موردهم شرب زُلالًا صافيًا ، ومن زل عن نهجهم شرب ملحًا أجاجًا قذرًا .

(وَ) صلىٰ اللَّه تَعَالىٰ وسلم على (**تَابِعٍ**) لهم بإحسان .

(**وَتَابِعٍ لِلتَّابِعِ**) على نهج الاستقامة والإتقان وهؤلاء القرون الثلاثة .

(**خَيْرِ الوَرَىٰ**) أي الخلق ، والمراد : أنهم أفضل هذه الأمة .

---

(١) « تهذيب اللغة » للأزهري : (عدن) .

(٢) راجع : ما تقدم ص (١٩٣) .

(٣) « القاموس المحيط » (نبع) .

(حَقًّا) مصدر منصوب بفعل محذوف ، تقديره : أحق ذلك حقًّا .

(بِنَصِّ الشَّارِعِ) يعني : النبي صلوات اللّٰه وسلامه عليه .

* وقد تقدم ؛ أنه ﷺ قال : « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلونَهُمْ » .

قال عمران بن حصين : « فَلَا أَدْرِي أَذَكَر بَعد قَرنه قَرنين أو ثلاثة » رواه « البخاري » و « مسلم » وغيرهما[١] .

* وفي حديث أبي هريرة عند « مسلم » : « خَيْرُ أُمَّتي ؛ القَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيه »[٢] .

* * * *

---

(١) تقدم تخريجه : ص (٣١٤)

(٢) مسلم (٢٥٣٤) (٢١٣) . وعنده : « فيهم » بدل « فيه » .

○ ولهذا المعنى قال :

٢٠٣- وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَعَ الرِّضْوَانِ
وَالبِرِّ وَالتَّكْرِيمِ وَالإِحْسَانِ

٢٠٤- تُهْدَىٰ مَعَ التَّبجِيلِ وَالإِنْعَامِ
مِنِّي لِمَثْوَى عِصْمَةِ الإِسْلَامِ

٢٠٥- أَئِمَّةِ الدِّينِ هُدَاةِ الأُمَّةِ
أَهْلِ التُّقَىٰ مِنْ سَائِرِ الأَئِمَّةِ

الشرح

قوله : (**وَرَحْمَةُ اللَّهِ**) تَعَالىٰ (**مَعَ الرِّضْوَانِ**) أي من اللَّه تَعَالىٰ .

(**وَالبِرِّ**) أي الشفقة والإحسان (**وَالتَّكْرِيمِ**) لهم من فضله العميم .

(**وَالإِحْسَانِ**) إليهم من اللَّه تَعَالىٰ ؛ لأنهم أحسنوا عملًا ، وأخلصوا قولا وفعلًا ، فيجازيهم بالإحسان لقوله تَعَالىٰ : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إلا الإِحْسَان ﴾ [الرحمن : ٦٠] .

(**تُهْدَىٰ**) بضم المثناة ـ أي هذه الأمور (**مَعَ التَّبجِيلِ**) أي التعظيم .

(**وَالإِنْعَامِ**) من الملك المُنْعِم المهيمن السَّلام .

(**مِنِّي**) أي بأن أسأل اللَّه تعالىٰ أن يفعل ذلك بمنّه وكرمه (**لِمَثْوَى**) أي منزل ، ومقام (**عِصْمَةِ**) أهل (**الإِسْلَامِ**) من البدع المضلة .

والعصمة : المنعة ، والعاصم المانع ، والاعتصام : الاستمساك بالشيء .

(**أَئِمَّةِ**) أهل هذا (**الدِّينِ**) المتين (**هُدَاةِ الأُمَّةِ**) لدلالتهم إياها على نهج الرسول ، وكَشْفهم لهم عن معاني الكتاب والسنة .

[(**أَهْلِ التُّقَىٰ مِنْ سَائِرِ**) أي جميع (**الأَئِمَّةِ**) من المقتد بأقوالهم وأفعالهم للأئمة المتبوعة الآتي ذكرهم ، و« السفيانين » ، و« الحمَّادين » و « إسحاق بن راهويه » ، و« أبي ثور » ، و« يحيىٰ بن معين » ، و« ابن أبي ذئب » ، و« البخاري » ، و« مسلم » ، و« عبد اللَّه بن المبارك » و« الليث بن سعد » ، و« ربيعة بن أبي عبد الرحمن » ، و« عبد الملك ابن جريج » ، و« داود » ، وغيرهم ؛ فإنهم وإن تباينت أقوالهم واختلفت آراؤهم من جهة الفروع الفقهية ؛ فالجميع سلفية أثرية ، ولهم في السنة التصانيف النافعة ، والتآليف الناصعة كـ « أبي سعيد الدارمي » و « أبي بكر بن خزيمة » وأشباههم][أ] .

* * * *

[أ] ما بين المعقوفين سقط من شرح ابن مانع وأثبته من « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٥٨) بتصرف واختصار .

٢٠٦ـ لَا سِيَّمَا « أَحمَدَ » و « النُّعْمَانِ »

وَ « مَـــالِكٍ » « مُحَمَّدِ » الصِّـــنْوَانِ

الشرح

قوله : (**لَا سِيَّمَا**) هذه الكلمة ليست من كلمات الاستثناء حقيقة ، لكن ذكروها في بابه ؛ لأن ما بعدها مخرج ما قبلها من حيث أولويته بالحكم مما قبله .

و « لا » : نافية للجنس ، و « سي » : بمعنىٰ مثل اسمها ، و « ما » بمعنى الذي . فما بعدها خبر لمحذوف وجوبًا لمشابهة لا سيما إلا ، وهي لا تقع بعدها الجملة . ولهذه المشابهة جاز حذف صدر صلة ما هنا ، ولو لم تطل أو نكرة موصوفة ، وخبر لا محذوف .

فإذا قلت : جَاءَني القوم ولا سيما زيد ، فالمعنىٰ : ولا مثل الذي أو رجل هو زيد موجود بين القوم الذين جاءوني : أي بل هو أَخص بي وأشد إخلاصًا في المجيء إليّ .

ويجوز جعل « ما » زائدة وجرّ ما بعدها بإضافة « سي » إليه وجعلها نكرة تامة ونصب « ما » بعدها تمييزًا لها إن كان نكرة ، وكذا إن كان معرفة على مذهب من يجوز تعريف التمييز ، أو مفعولًا لفعل محذوف وجوبًا تقديره أعني ، والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية ، إذ « لا سيما » مع ما بعدها جملة مستقلة .

(**أَحْمَدَ**) بن محمد بن حنبل الشَّيباني سيدنا وإمامنا ، وتقدمت ترجمته في صدر الكتاب[1] .

(**والنُّعْمَانِ**) معطوف على ما قبله ، وهو أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي إمام أهل العراق ، وفقيههم بالاتفاق ، وإمام أصحاب الرأي .

* وقد أثنىٰ عليه الأئمة الكبار منهم « عبد اللَّه بن المبارك » حيث قال :

لَقَدْ زَانَ البِلَاد وَمَنْ عَلَيْهَا   إِمَامُ المُسْلِمينَ أَبُو حَنِيفَه
بِأَحْكَامٍ وَآثَارٍ وَفِقْهٍ   كَآيَاتِ الزَّبُورِ عَلَى صَحِيفَه
فَمَا فِي المشرقَيْنِ لَهُ نَظِيرٌ   وَلَا فِي المَغْرِبَيْنِ وَلَا بِكُوفَه
يَبيتُ مُشَمِّرًا سَهِرَ اللَّيَالِي   وَصَامَ نَهَارَهُ للَّه خِيفَه
فَمَنْ كَأَبِي حَنِيفَةَ فِي عُلَاهُ   إِمَامٌ لِلخَلِيقَةِ وَالخليفَه
وَقَدْ قَالَ ابْنُ إِدْرِيسٍ مَّقَالًا   صَحِيحَ النَّقْلِ فِي حِكَمٍ لَطِيفَه
بِأَن النَّاسَ فِي فِقْهٍ عِيَالٌ   عَلَى فِقْهِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَه
وَصَانَ لِسَانَهُ عَنْ كُلِّ إِفْكٍ   وَمَا زَالَتْ جَوَارِحُهُ عفيفه
يَعَفُّ عَنِ المَحَارِمِ وَالمَلَاهي   وَمَرْضَاةُ الإِلَهِ لَهُ وَظِيفَه

* وهو رحمه اللَّه تَعَالىٰ من أبناء « فارس » ، ولهذا يقول بعض الفضلاء في مدحه :

يَامَنْ عَلَا فِي الاجْتِهادِ مَنَارُهُ   وَبدر مَذْهَبهُ غَلَا مِقْدَارُهُ
للَّه دَرُّكَ مِنْ إِمَامٍ أَعْظَمٍ   يُعْزَى إِلَى كِسْرَى المُلُوكِ نِجَارُهُ

---

(١) راجع : ما تقدم ص (٢٦ - ٢٩) .

* ولد رضي اللَّه عنه سنة « ثمانين » ، وتوفي سنة « مائة وخمسين » رحمه اللَّه تَعَالىٰ[1].

(وَمَالِكٍ) بالجر والتنوين ، معطوف على ما قبله ، وهو الإمام السالك أحسن المسالك إمام دار الهجرة « مالك بن أنس بن عامر التيمي » وكنيته أبو عبد اللَّه .

* ولد في خلافة « الوليد بن عبد الملك » سنة « أربع » ، وقيل : سنة « ثلاث وتسعين » .

* ومناقبه جمة أفردت بالتأليف وثناء الأئمة عليه .

* معروف مشهور أخذ الرواية عن « تسعمائة » شيخ منهم « ثلاثمائة من التَّابعين » ، والبقية من أتباع التابعين .

* ولقد أحسن « الحافظ السَّلَفِيُّ » إذ يقول في مدح أبي عبد اللَّه الإمام مالك رحمه اللَّه :

إِمَامُ الوَرَىٰ فِي الشَّرْعِ بالشَّرْقِ مالِك ... وَبِالغَرْبِ أَيْضًا فِي جَمِيعِ المَمَالِك
فَمَنْ يَكُ سُنِّيًا وَلِلشَّرْعِ تَابِعًا ... وَلِلعِلْمِ طَلابًا عَلَيْهِ بِمَالِكِ

* ولما حضرته الوفاة تشهد ، ثم قال « للَّه الأمر من قبل ومن بعد » ؛ فتوفي رضي اللَّه عنه سنة « تسع وسبعين ومائة » بـ « المدينة الشريفة »

(١) ترجمته في : « سير أعلام النبلاء » (٦ / ٣٩٠) و « تذكرة الحفاظ » (١ / ١٦٨) و « البداية والنهاية » (١٠ / ١٠٧) و « تهذيب التهذيب » (١٠ / ٤٤٩ - ٤٥٢) و « شذرات الذهب » (١ / ٢٢٧ - ٢٢٩) .

وعمره « خمس وثمانون » سنة . ودفن بـ « البقيع » رحمه اللّٰه[1] .

(ومُحَمَّدٍ) معطوف على ما قبله ، بإسقاط حرف العطف لإقامة الوزن .

(الصِّنْوَانِ) أي القرابة للنبي ﷺ ، فهو رضي اللّٰه عنه « محمد بن إدريس بن العباس المَطْلَبي الشَّافعي » .

يجتمع نَسَبُه مع رسول اللّٰه ﷺ في « عبد مناف » .

* ولد سنة « خمسين ومائة » .

* وكان جَمَّ المفاخر ، منقطع النَّظير ، اجتمع فيه من العلوم بكتاب اللّٰه وسنة رسوله ، وأقوال الصحابة ، وآثارهم وأخبارهم وغير ذلك من معرفة كلام العرب ، واللغة العربية والشعر ، ما لم يجتمع بغيره ، حتى قرأ عليه « الأصمعي » مع اشتهاره بهذا الشأن أشعار « الهذليين » .

* وقال « الإمام أحمد » : « عَرَفْنَا نَاسِخَ القُرْآن وَمَنْسُوخه ؛ لما جَالَسْنَا الشَّافعي » .

* قال « الشافعي » : « حَفِظْتُ القُرآن وَأَنا ابنُ سَبع سِنِين ، وَحَفِظْتُ الموطأ وَأَنَا ابْنُ عَشْر » .

* قدم « بغداد » سنة « خمس وتسعين ومائة » ، فأقام شهرًا ، ثم خرج

---

(١) ترجمته في : « ترتيب المدارك » للقاضي عياض (١ / ١٠٢ - ٢٥٤) ، « الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء » لابن عبد البر (٩ - ٦٣) ، و« سير أعلام النبلاء » (٨ / ٤٨) ، و « تذكرة الحفاظ » (١ / ٢٠٧ - ٢١٣) ، و « البداية والنهاية » (١٠ / ١٧٤ - ١٧٥) .

إلى « مصر » ، وكان وصوله إليها سنة « تسع وتسعين ومائة » ؛ قاله « ابن خلكان » .

* وكان « الحميدي » يقول : « حدَّثَنا سيد الفقهاء الشافعي » .

* توفي رحمه اللّٰه ورضي عنه بـ « مصر » سنة « أربع ومائتين » في شهر رجب[1].

* * * *

---

(١) ترجمته في : « مناقب الشافعي » للبيهقي ، و « آداب الشّافعي ومَنَاقبه » للرازي ، و « سير أعلام النّبلاء » (١٠ / ٥ - ٩٩) ، و « البداية والنهاية » (١٠ / ٢٥١ - ٢٥٤) ، و « توالى التأسيس بمعالي ابن إدريس » لابن حجر ، و « شذرات الذهب » (٣ / ١٩ - ٢٧) .

٢٠٧- مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ العَمَلْ
تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمُ فَاسْمَعْ تَخَلْ

الشرح

قوله : (**مَنْ**) أي الذين هم ، فهو مبتدأ .

* قال « الشارح »[1] : خبره فرض (**لَازِمٌ**) لا انفكاك عنه .

(**لِكُلِّ**) واحد مُكَلَّف من (**أَرْبَابِ**) أي أصحاب (**العَمَل**) الصالح ممن ليس فيه أهلية الاجتهاد المطلق .

(**تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمُ**) أي من الأئمة الأربعة .

(**فَاسْمَع**) نظامي وما أشرت إليه من لزوم كل مُكَلَّف لم يبلغ رُتبة الاجتهاد ؛ تقليد أحد الأئمة الأربعة .

(**تَخَل**) أي تظن وتعلم ذلك حقًّا ، وإنما قال : لكل أرباب العمل ، ليحترز به عن التقليد في عقائد التوحيد : من معرفة اللَّه تَعَالىٰ ، ونعوت ذاته وصفاته والرسالة ، وكذا في أركان الإسلام الخمسة ، وجميع مسائل[أ] العبادات ؛ إذ لا يُعْبَد اللَّه إِلَّا بما شَرَع ، فلا تقليد في شيء من ذلك .

والتقْليد لغة : وضع الشيء في العنق .

---

(١) « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٦٣) .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « المسائل » .

وعُرفًا : أخذ قول الغير من غير معرفة دليله[1] .

---

(١) فائدة مهمة : للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله بحث رائع في التقليد عند قول الله تعالى ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾ تحدث فيه عن التقليد الجائز والمحظور والمختلف فيه ، فمما قال رحمه الله : « والتحقيق : أن التقليد منه ما هو جائز ، ومنه ما ليس بجائز ، ومنه ما خالف فيه المتأخرون المتقدمين ـ من الصحابة وغيرهم ـ من القرون الثلاثة المفضلة . وسنذكر كل الأقسام هنا إن شاء الله مع بيان الأدلة .

ـ أما التقليد الجائز : الذي لا يكاد يُخالف فيه أحد من المسلمين ؛ فهو تقليد العامي عالمًا أهلًا للفتيا في نازلة نزلت به ، وهذا النوع من التقليد كان شائعًا في زمن النبي ﷺ ولا خلاف فيه فقد كان العامي يسأل من شاء من أصحاب رسول الله ﷺ عن حكم النازلة تنزل به فيفتيه فيعمل بفتياه ، وإذا نزلت به نازلة أخرى لم يرتبط بالصحابي الذي أفتاه أولا ، بل يسأل عنها من شاء من أصحاب رسول الله ﷺ ثم يعمل بفتياه .

ـ قال صاحب « نشر البنود » في شرحه لقوله في « مراقي السعود » :

رجـــوعـــه لـــغـــيـــره فـــي آخـــر ... يـجـوز لـلإجـمـاع عـنـد الأكـثـر

ما نصه : « يعني أن العامي يجوز له عند الأكثر ، الرجوع إلى قول غير المجتهد الذي استفتاه أولا في حكم آخر ؛ لإجماع الصحابة رضي الله عنهم ؛ على أنه يسوغ للعامي السؤال لكل عالم ، ولأن كل مسألة لها حكم نفسها . فكما لم يتعين الأول للاتباع في المسألة الأولى إلا بعد سؤاله ، فكذلك في المسألة الأخرى » ؛ قاله الحطاب شارح « مختصر خليل » .

قال القرافي : « انعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء من غير حجر ، وأجمع الصحابة على أن من استفتى أبا بكر وعمر وقلدهما ، فله أن يستفتي أبا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ، ويعمل بقولهم بغير نكير ، فمن ادعى رفع هذين الإجماعين فعليه الدليل » إهـ . محل الغرض منه .

وما ذكره من انعقاد الإجماعين صحيح كما لا يخفى ، فالأقوال المخالفة لهما من متأخري الأصوليين كلها مخالفة للإجماع . وبعض العلماء يقول : إن تقليد العامي المذكور للعالم وعمله بفتياه من الاتباع لا من التقليد .

والصواب : أن ذلك تقليد مشروع مجمع على مشروعيته .

ـ وأما ما ليس من التقليد بجائز : بلا خلاف ؛ فهو تقليد المجتهد الذي ظهر له الحكم =

* قال شيخ الإسلام « ابن تيمية » رحمه اللَّه : « فليس المصير إلى الاجماع تقليدًا ؛ لأن الإجماع دليل ، ولذلك يُقْبل قول النبي ﷺ ولا يقال : تقليد بخلاف فُتْيا الفقيه » .

وقد اختلف العلماء في جواز التقليد في المسائل الفرعية الشرعية ، فذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا يجوز مطلقا .

* قال الإمام « الشوكاني » في « إرشاد الفحول »[1]: « قال « القرافي » مذهب « مالك » وجمهور العلماء وجوب الاجتهاد ، وإبطال التقليد ، وادعى « ابن حزم » الإجماع على النهي عن التقليد » .

* قال « ابن حزم » : « فها هنا مالك ينهى عن التقليد ، وكذا الشافعي ، وأبو حنيفة » .

= باجتهاده مجتهدًا آخر يرى خلاف ماظهر له هو ، للإجماع على أن المجتهد إذا ظهر له الحكم باجتهاده لا يجوز له أن يقلد غيره المخالف لرأيه .

- **وأما نوع التقليد الذي خالف فيه المتأخرون الصحابة** : وغيرهم من القرون المشهود لهم بالخير ، فهو تقليد رجل واحد معين دون غيره ، من جميع العلماء ، فإن هذا النوع من التقليد ، لم يرد به نص من كتاب ولا سنة ، ولم يقل به أحد من أصحاب رسول اللَّه ﷺ ولا أحد من القرون الثلاثة المشهود لهم بالخير ، وهو مخالف لأقوال الأئمة الأربعة رحمهم اللَّه . فلم يقل أحد منهم بالجمود على قول رجل واحد معين دون غيره ، من جميع علماء المسلمين .

فتقليد العالم المعين : من بدع القرن الرابع ، ومن يدعي خلاف ذلك فليعين لنا رجلًا واحدًا من القرون الثلاثة الأُول ، التزم مذهب رجل واحد معين ولن يستطيع ذلك أبدًا ، لأنه لم يقع البتة » انتهى .

ثم ذكر رحمه الله جملًا من كلام أهل العلم في فساد هذا النوع من التقليد ، وحجج القائلين به ومناقشتها ، ثم ذكر تنبيهات مهمة جدًا فلتراجع . « أضواء البيان » (٧ / ٤٨٧ - ٤٨٩)

(١) « إرشاد الفُحول » ص (٢٦٧) ، وراجع أيضًا : « القول المفيد في حكم التقليد » للشوكاني أيضًا .

* وقد روى « المزني » عن « الشافعي » في أول « مختصره » : « أنه لم يزل ينهى عن تقليده وتقليد غيره » .

* وقال « ابن عربي » في الباب الثامن والثمانين من « الفتوحات »[1]: « والتقليد في دين اللَّه : لا يجوز عندنا لا تقليد حي ولا ميت » .

* وقال في « شرح الإقناع »[2] عند قول الماتن : فيما يشترط في القاضي : « وأن يكون سميعًا بصيرًا ناطقًا مجتهدًا إجماعًا » « ذكره ابن حزم ؛ ولأنهم أجمعوا على أنه لا يحل لحاكم ولا لمفت تقليد رجل لا يحكم ولا يفتي إلا بقوله ؛ لأن فاقد الاجتهاد إنما يحكم بالتقليد ، والقاضي مأمور بالحكم بما أنزل اللَّه ؛ ولأن المفتي لا يجوز أن يكون عاميا مقلدًا . فالحاكم أولىٰ » .

قال : لكن في « الإفصاح » : « أن الإجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الأربعة ، وأن الحق لا يخرج عنهم » .

ثم ذكر أن الصحيح في هذه المسألة أن قول من قال : إنه لا يجوز إلا تولية مجتهد ، فإنه إنما عني به ما كانت الحال عليه قبل استقرار ما استقرت عليه هذه المذاهب .

---

(١) يحسُن التنبيه هنا إلى أن « كتاب الفتوحات المكية » ـ لمحيى الدين ابن عربي شيخ أهل وحدة الوجود ـ من الكتب الضالة التي ينبغي أن يَحْذرها الناس لما فيها من الأضاليل ، وعقيدة وحدة الوجود ، قال ابن كثير : « فيها مالا يعقل ومالا يعقل » « البداية والنهاية » (١٣ / ١٥٦) وقال الذهبي : « ومن أردأ تواليفه : كتاب الفصوص ؛ فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر ، نسأل الله العفو والنجاة ، فواغوثاه بالله » إهـ .

(٢) راجع : « كشاف القناع عن متن الإقناع » للبهوتي (٦ / ٢٩٥) .

* وقال الإمام الموفق في خطبة « المغني »[1] : « النسبة إلى إمام في الفروع كالأئمة الأربعة ليست بمذمومة ، فإن اختلافهم رحمة ، واتفاقهم حجة قاطعة » .

* وقال أيضًا في « الروضة » : « وأما التقليد في الفروع فهو جائز إجماعا ، وذهب جماعة من العلماء إلى التفصيل ، وهو أنه يجب التقليد على العامي ، ويحرم على المجتهد » .

* قال في « إرشاد الفحول »[2]: « وبهذا قال كثير ، من أتباع الأئمة الأربعة قال : « ولا يخفاك أنه إنما يعتبر في الخلاف أقوال المجتهدين وهؤلاء مقلدون وليسوا ممن يعتبر خلافه . أي لأنهم ليسوا من العلماء .

وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد منهم : « ابن القيم » في « النونية »[3]حيث قال :

وَإِذَا دَعَوْنَاكُـمْ إِلَى البُرْهَـانِ	كَانَ جَوَابُكُم جَهْلًا بِلَا بُرْهَانِ
نَحْنُ المُقَلِّدةُ الأُولىٰ الفَوا كَذَا	آبَاءَهُمْ فِي سَالِفِ الأَزْمَانِ
قُلنَا فَكَيْفَ تُكَفِّرونَ وَمَا لَكُمْ	عِلْمٌ بِتَكْفِيرٍ وَلَا إِيمَانِ
إذ أَجْمَعَ العُلَمَاءُ أَنَّ مُقَلِّدًا	لِلنَّاسِ كَالأَعْمَى هُمَا أَخَوَانِ
وَالعِلْمُ مَعرِفَةُ الهُدَى بِدَلِيله	مَا ذَاكَ وَالتَّقْلِيدُ مُسْتَوِيَانِ

(١) « المغني » (١ / ٤) بنحوها ، ولفظ العبارة : « وجعل في سلف هذه الأمة أئمة من الأعلام ، مهد بهم قواعد الإسلام وأوضح بهم مشكلات الأحكام ، اتفاقهم حجة قاطعة ، واختلافهم رحمة واسعة » إهـ .

(٢) إرشاد الفحول ص (٢٦٧) .

(٣) القصيدة النونية بشرح هراس (١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥) .

* وقال في « فصلٍ » عَقَدَهُ لبيان الاستغناء بالوحي المنزل من السماء عن تقليد الرجال والآراء(١) :

فَالعِلْمُ[أ] أَقْسَامٌ ثَلَاثٌ مَا لَهَا مِنْ رَابِعٍ وَالحَقُّ ذُو تِبْيَانِ
عِلْمٌ بِأَوْصَافِ الإِلَهِ وَفِعْلِهِ وَكَذَلِكَ الأَسْمَاءِ لِلرَّحْمَنِ
وَالأَمْرُ وَالنَّهْيُ الَّذِي هُوَ دِينُهُ وَجَزَائِهِ يَوْمَ المَعَادِ الثَّانِ
وَالكُلُّ فِي القُرْآنِ وَالسُّنَنِ الَّتِي جَاءَتْ عَنِ المَبْعُوثِ بِالفُرْقَانِ[ب]
وَاللهِ مَا قَالَ امْرُؤٌ مُتَحَذْلِقٌ بِسِوَاهُمَا إِلَّا مِنَ الهَذَيَانِ

قلت : وما ذكره صاحب « الإفصاح » وهو : « عون الدين أبو المظفر يحيى ابن هبيرة » من أن الإجماع انعقد على تقليد كل واحد من المذاهب الأربعة ، وأن الحق لا يخرج عنهم ربما يَرِدُ عليه ما ذكره « شيخ الإسلام ابن تيمية » بقوله في بعض فتاويه : « أما « الثوري » فله مذهب باق إلى اليوم بأرض خراسان » انتهى .

و« ابن هبيرة » متقدم على شيخ الإسلام ، فإنه توفي سنة « ستين وخمسمائة » ، وشيخ الإسلام توفي سنة « سبعمائة وثمان وعشرين » .

إذا علم هذا : فالواجب على كل مُكَلَّف إذا بلغه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله ، وفهم معنى ذلك أن ينتهي إليه ويعمل به ، وإن خالفه من خالفه ، كما قال تَعَالىٰ : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِن رَّبِّكُمْ ، وَلَا

(١) القصيدة النونية بشرح هراس (٢ / ٢٤٠) .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » « فالعلم » وما أثبته من « النونية » .
[ب] في ط : « الهندية » ، و « المدني » : « بالقرآن » ، وما أثبته من « النونية » .

تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاء .. ﴾ الآية [الأعراف : ٣] .

* وقال تَعَالىٰ ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[أ] [العنكبوت : ٥١] .

ولا يخالف في هذا إلا الجهال ؛ لجهلهم بالكتاب والسنة .

* قال صدر الوزراء « ابن هبيرة » : « إنه من مكائد الشيطان أن يقيم أوثانا في المعنىٰ تعبد من دون اللّٰه مثل أن يتبين له الحق . فيقول هذا ليس بمذهبنا تقليد المعظم عنده قد قدمه على الحق » .

* وقد قال « الإمام الشافعي » كما في « فتح المجيد »[1] : « أجمع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول اللّٰه ﷺ ، لم يكن له أن يدعها لقول أحد » .

* قال في « شرح الإقناع » : « وفي « المُبدع » قال « أحمد » في رواية المروزي : إذا سئلت عن مسألة لم أعرف فيها خبرا ، قلت فيها بقول الشافعي ؛ لأنه إمام عالم من قريش »[2] . وهذا يدل على أن التقليد قبل بلوغ الحجة لا يُذَم ، وإنما ينكر علىٰ من بَلَغَتْهُ الحجة وخالفها لقول إمام من الأئمة ، فالواجب عليه الأخذ بالحجة كما تقدم . والله أعلم .

* * * *

(١) فتح المجيد (٢ / ٥٢٩) بتحقيقنا .

(٢) « كشاف القناع عن متن الإقناع » للبهوتي (٦ / ٣٠٢) .

[أ] وقع خطأ في الآية في ط : « الهندية » و« المدني » : « للمؤمنين » بدل ﴿ لقوم يؤمنون ﴾ .

٢٠٨- وَمَن نَحا لِسُبْلِهِم مِن الوَرَىٰ
مَا دَارَتِ الأَفْلَاكُ أَوْ نَجْمٌ سَرَىٰ

٢٠٩- هَدِيَّةٌ مِّنِّي لِأَرْبَابِ السَّلَفْ
مُجَانِبًا لِلخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الخَلَفْ

٢١٠- خُذْهَا هُدِيتَ وَاقْتَفِي نِظَامِي
تَفُزْ بِمَا أَمَّلْت وَالسَّلَامِ

الشرح

قوله : (وَمَن نَحَا) أي ورحمة اللّٰه تَعَالىٰ لمن نحا أي قصد .

(لِسُبُلِهِم) جمع سبيل ، وهو الطريق الواضح (من) سائر (الوَرَىٰ) أي الخلق (مَا دَارَتِ الأَفْلَاكُ) أي مدة دوران الأفلاك .

(أَوْ نَجْمٌ سَرَىٰ) أي وتهدى لهم الرحمة مدة دوام سري النجم .

(هَدِيَّةٌ) أي هذه هدية .

أي مهداة (مِّنِّي) بعون اللّٰه تَعَالىٰ .

(لِأَرْبَابِ) أي أصحاب مذهب (السَّلَفْ) وعقيدة أهل الأثر حال كوني (مُجانِبًا) في نظمي (لِلخَوْضِ) في التأويل العليل كما هو دأب المتنطعين .

(مِنْ أَهْلِ) مذهب (الخَلَفْ) المخالف لمذهب « السلف » .

(خُذْهَا) أي هذه العقيدة (هُدِيتَ) في اعتقادك .

(وَاقْتَفِي) أي اتبع (نِظَامِي) فإنك إن فعلت ذلك (تَفُز) أي تظفر (بِمَا) أي بالذي (أَمَّـلْت) من الخير .

(وَ) تظفر بـ (السَّلَامِ) أي الأمان من التخليط ، في اعتقادك والخبط فيه خبط عشواء .

oooo

وإلى هنا وقف جري القلم حيث تم النظام .

فالحمد للّٰه أولا وآخر فهو الأول ، والآخر ، والباطن ، والظاهر ، وهو بكل شيء عليم . والصلاة والسلام على خير الأنام نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه الكرام .

وكان الفراغ من تبييضه ضحوة يوم الأربعاء « سادس عشر جمادى الآخرة سنة ألف وثلثمائة وأربع وثلاثين » على يد جامعه الفقير إلى رحمة ربه : « محمد بن عبد العزيز بن مانع » ، الحنبلي مذهبًا ، والسلفي اعتقادًا . غفر اللّٰه له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات ، آمين رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين .

oooo

□ قال العبد الضعيف أبو محمد أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، غفر الله له ولوالديه : فرغت من النظر في هذا الكتاب في صباح الجمعة ١٤ من جمادي الأولى ١٤١٧هـ بمدينة الإسماعيلية بمصر ، والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الفهارس العامة للكتاب

○ ○ ○ ○

١ـ فهرس الآيات القرآنية

○○○○

٢- فهرس الأحاديث المرفوعة

○○○○

٣ـ فهرس الآثار

○○○○

٤- فهرس الأشعار

فَقِيلَ تَخلُصُ نَفسُ المَرْءِ سَالِمَةً وَقِيلَ تَشْرَكُ جِسْمِ المَرْءِ فِي العَطَبِ

★★★★

وَفِي دلاَلَةِ المُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلاَفٌ آتِ ٣١٣
عَقلِي أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَولُّدُ أَوْ وَاجِبٌ والأولُ المُؤيَّدُ

* * *

وَفِي طندتا قَالوا صَلاَتِي تَرَكْتُهَا وَلَمْ يعلَمُوا أَنِّي أُصَلِّي بِمَكةَ ٣٢٧
أُصَلِّي صَلاَةَ الخَمْسِ فِي البَيْتِ دَائِمَا مَعَ السَّادة الأَقْطَابِ أَهْلِ الطَّرِيقَةِ

★★★★

قَضَى خَلقَهُ ثُمَّ اسْتَوَى فَوْقَ عَرْشِهِ وَمِنْ عِلمِهِ لَمْ يَخلُ فِي الأَرْضِ مَوْضِعُ ٩٨
وَلَيسَ بِخَافٍ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ تَضَمَّنَهَا بَحْرٌ وَبَيْدَاءُ بَلْقَعُ
وَمَنْ قَالَ إِنَّ اللهَ جَلَّ بِذَاتِهِ بِكُلِّ مَكَانٍ جَاهِلٌ مُتَسَرِّعُ
إِلَيهِ الكَلاَمُ الطَّيِّبُ الصِّدْقُ صَاعِدٌ وَأَعْمَالُ كُلِّ الخَلْقِ تُحْصَى وَتُرْفَعُ

★★★★

أَضْحَى ابْنُ حَنْبَل حِجَّةً مَبْرُورَةً وَبِحُبِّ أَحْمَدَ يُعْرَفُ المُتَنَسِّكُ ٢٨
وَإِذَا رَأَيْتَ لِأَحْمَدٍ مُتَنَقِّصًا فَاعْلَمْ بِأَنَّ سُتُورَهُ سَتُهَتَّكُ

* * *

إِمَامُ الوَرَى فِي الشَّرْعِ بِالشَّرْقِ مَالِك وَبِالغَرْبِ أَيْضًا فِي جَمِيعِ المَمَالِك ٣٩٦
فَمَنْ يَكُ سُنِّيًّا وَلِلشَّرْعِ تَابِعًا وَلِلعِلمِ طَلاَبًا عَلَيْهِ بِمَالِكِ

★★★★

قَالُوا مَا فَعَلَ العِبَادُ فَقُلْتُ مَا مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ الإلهِ الأَمْجَدِ ١٣٩
قَالُوا فَهَلْ فِعْلُ القَبِيحِ مُرَادُهُ قُلْتُ الإِرَادَةُ كُلُّهَا لِلسَّيِّدِ
لَوْ لَمْ يُرِدْهُ وَكَانَ نَقِيصَةً سُبْحَانَهُ عَنْ أَنْ يُعْجِزَهُ الرَّدَى

* * *

فَمَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا أَوْ تَوَعُّدٍ بِأُخْرَى فَسِمْ كُبرَى عَلَى نَصِّ أَحْمَدِ ١٧٥
وَزَادَ حَفِيدُ المَجْدِ أَوْجَا وَعِيدُهُ بِنَفْيٍ لِإِيمَانٍ وَلَعْنٍ لِمُبْعَدِ

* * *

أَغَرُّ عَلَيْهِ لِلنُّبُوَّةِ خَاتَمٌ مِنَ اللَّهِ مَشْهُودٌ يَلُوحُ وَيَشْهَدُ ٢٨٤

وَضَمَّ الإِلَهُ اسْمَ النَّبِيِّ إِلَى اسْمِهِ إِذَا قَالَ فِي الخَمْسِ المُؤَذِّنُ أَشْهَدُ
وَشَقَّ لَهُ مِن اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ فَذُو العَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدُ

* * *

وَأَنْكِرْ عَلَى الصِّبْيَانِ كُلَّ مُحَرَّمٍ لِتَأْدِيبِهِمْ وَالعِلْمِ فِي الشَّرْعِ بِالرَّدِي ٣٤٩

* * * *

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًّا وَكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ ٥٢

* * *

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا أَنَّنِي قد طال حَبْسِي وَانْتِظَارِي ٣٣٢

* * *

فَتَفَرَّقُوا شِيَعًا فَكُلُّ جَزِيرَةٍ فِيهَا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ وَمِنْبَرُ ٣٤١

* * *

المَوْتُ بَابٌ وَكُلُّ النَّاسِ دَاخِلُهُ يَا لَيْتَ شِعْرِي بَعْدَ المَوْتِ مَا الدَّارُ ٢٥٧
الدَّارُ جَنَّةُ خُلْدٍ إِنْ عَمِلْتَ بِمَا يُرْضِي الإِلَهَ وَإِنْ خَالَفْتَ فَالنَّارُ
هُمَا مَحَلَّانِ مَا لِلنَّاسِ غَيْرُهُمَا فَانْظُرْ لِنَفْسِكَ أَيَّ الدَّارِ تَخْتَارُ

* * *

وَسُمِّيتَ صِدِّيقًا وَكُلُّ مُهَاجِرٍ سِوَاكَ يُسَمَّى بِاسْمِهِ غَيْرَ مُنْكَرِ ٢٩٢
سَبَقْتَ إِلَى الإِسْلَامِ واللهُ شَاهِدٌ وَكُنْتَ جَلِيسًا فِي العَرِيشِ المُشَهَّرِ

* * *

يَامَنْ عَلَا فِي الاجْتِهَادِ مَنَارُهُ وَبدر مَذْهَبُهُ غَلَا مِقْدَارُهُ ٣٩٥
لِلَّهِ دَرُّكَ مِنْ إِمَامٍ أَعْظَمٍ يُعْزَى إِلَى كِسْرَى المُلُوكِ نِجَارُهُ

* * * *

حَوَى أَلْفَ أَلْفٍ مِنْ أَحَادِيثَ أُسْنِدَتْ وَأَثْبَتَهَا حِفْظًا بِقَلْبٍ مُحَصِّلِ ٢٨
أَجَابَ عَلَى سِتِّينَ أَلْفِ قَضِيَّةٍ بِأَخْبَرَنَا لَا عَنْ صَحَائِفَ نُقَّلِ

* * *

اللهُ أَكْبَرُ إِنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ وَكِتَابَهُ أَقْوَى وَأَقْوَمُ قِيلَا ٣١٧
طَلَعَتْ بِهِ شَمْسُ الهِدَايَةِ لِلْوَرَى وَأَبَى لَهَا وَصْفُ الكَمَالِ أُفُولَا
وَالحَقُّ أَبْلَجُ فِي شَرِيعَتِهِ الَّتِي جَمَعَتْ فُرُوعًا لِلْهُدَى وَأُصُولَا

لَا تَـذْكُرُوا الـكُـتُـبَ السَّـوَالِـفَ عِـنْـدَهُ طَـلَـعَ الصَّـبَاحُ فَـأَطْـفَـأَ الـقِـنْـدِيلَا
درسَـتْ مَـعَـالِـمُـهَـا أَلَا فـاسْـتَـخْبِـرُوا عَـنْـهَـا رُسُـومًـا قَـدْ عَـفَـتْ وَطُـلُـولًا

* * *

أَلَا كُـلُّ شَـيْءٍ مَّـا خَـلَا الـلَّـه بَـاطِـلٌ وَكُـلُّ نَـعِـيـمٍ لَا مَـحَـالَـةَ زَائِـلٌ ٣٣٩

* * *

فَـكَـفَّ يَـدَيْـهِ ثُـمَّ أَغْـلَـقَ بَـابَـهُ وَأَيْـقَـنَ أَنَّ الـلَّـهَ لَـيْـسَ بِـغَـافِـلِ ٢٩٥
وَقَـالَ لِأَهْـلِ الـدَّارِ لَا تَـقْـتُـلُـوهُـمُ عَـفَـا الـلَّـه عَـنْ كُـلِّ امْرِئٍ لَمْ يُقَاتِلِ
فَـكَـيْـفَ رَأَيْـتَ الـلَّـه صَـبَّ عَـلَـيْـهِـمُ الـعَـدَاوَةَ وَالـبَـغْـضَـاءَ بَـعْـدَ الـتَّـوَاصُـلِ
وَكَـيْـفَ رَأَيْـتَ الخَيْـرَ أَدْبَـرَ بَـعْـدَهُ عَـنِ الـنَّـاسِ إِدْبَـارَ الـرِّيَـاحِ الجَوَافِـلِ

* * * *

ثـمـانِـيَـةٌ حُـكْـمُ الـبَـقَـاءِ يَـعُـمُّـهَـا مِـنَ الخلقِ وَالـبَـاقُـونَ فِـي حَـيِّـزِ الـعَـدَمِ ٢١٢
هِـيَ الـعَـرْشُ وَالـكُـرْسِـيُّ نَـارٌ وَجـنَّـةٌ وَعَـجْـبٌ وَأَرْوَاحٌ كَـذَا الـلَّـوْحُ وَالـقَـلَـمْ

* * *

أَمِـيـرُ المُؤْمِـنِـيـنَ عَـلَـى صِـرَاطٍ إِذَا اعْـوَجَّ المَـوَارِدُ مُـسْـتَـقِـيـمُ ٢٤٣

* * *

مُـحَـمَّـدٌ إِبـرَاهِـيـمُ مُـوسَـى كَـلِـيـمُـهُ فَـعِـيـسَـى فَـنُـوحٌ أُولُـوا الـعَـزْمِ فَـاعْـلَـمِ ٢٨٦

* * *

مُـحَـمَّـدٌ الـنَّـبِـيُّ أَخِـي وَصِـهْـرِي وَحَـمْـزَةُ سَـيِّـدُ الـشُّـهَـدَاءِ عَـمِّـي ٢٩٩
وَجَـعْـفَـرُ الَّـذِي يُـمْـسِـي وَيُـضْـحِـي يَـطِـيـرُ مَـعَ المَلَائِـكَـةِ ابـنُ أُمِّـي
وَبِـنْـتُ مُـحَـمَّـدٍ سَـكَـنِـي وَعُـرْسِـي مَـسُـوطٌ لَحْـمُـهَـا بِـدَمِـي وَلَحْـمِـي
وَسِـبْـطَـا أَحْـمَـدَ ابْـنَـايَ مِـنْـهَـا فَـأَيُّـكُـمُ لَـهُ سَـهْـمٌ كَـسَـهْـمِـي
سَـبَـقْـتُـكُـمُ إِلَـى الإِسْـلَامِ طُـرًّا غُـلَامًـا مَّـا بَـلَـغْـتُ أَوَانَ حُـلُـمِـي

* * *

يَـا أَيُّـهَـا الـرَّجُـلُ المُـعَـلِّـمُ غَـيْـرَهُ هَـلَّا لِـنَـفْـسِـكَ كَـانَ ذَا الـتَّـعْـلِـيـمُ ٣٥٩
تَـصِـفُ الـدَّوَاءَ لِـذِي الـسَّـقَـامِ مِـنَ الـضَّـنَـا كَـي يَـشْـتَـفِـي مِـنْـهُ وَأَنْـتَ سَـقِـيـمُ
لَا تَـنْـهَ عَـنْ خُـلُـقٍ وَتَـأْتِـيَ مِـثْـلَـهُ عَـارٌ عَـلَـيْـكَ إِذَا فَـعَـلْـتَ عَـظِـيـمُ
فَـابْـدَأْ بِـنَـفْـسِـكَ فَـانْـهَـهَـا عَـنْ غَـيِّـهَـا فَـإِذَا انْـتَـهَـتْ عَـنْـهُ فَـأَنْـتَ حَـكِـيـمُ

فَهُنَاكَ يُقْبَلُ مَا تَقُولُ وَيُقْتَدَى بِالقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

* * *

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ المعَالِمِ ٣٨٣
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

* * * *

لَسْنَا نُشَبِّهُ وَصْفَهُ بِصِفَاتِنَا إِنَّ المُشَبِّهَ عَابِدُ الأَوْثَانِ ٤١
كَلَّا وَلَا نُخْلِيهِ مِنْ أَوْصَافِهِ إِنَّ المُعَطِّلَ عَابِدُ البُهْتَانِ
مَنْ مَثَّلَ اللَّهَ العَظِيمَ بِخَلْقِهِ فَهُوَ النَّسِيبُ لِمُشْرِكٍ نَصْرَانِي
أَوْ عَطَّلَ الرَّحْمَنَ عَنْ أَوْصَافِهِ فَهُوَ الكَفُورُ وَلَيْسَ ذَا إِيمَانِ

* * *

وَكَذَلِكَ القُرْآنُ عَيْنُ كَلَامِهِ الـ مَسْمُوعِ مِنْهُ حَقِيقَةً بِبَيَانِ ٧١
هُوَ قَوْلُ رَبِّي كُلُّهُ لَا بَعْضُهُ لَفْظًا وَمَعْنَى مَّا هُمَا خَلْقَانِ
تَنْزِيلُ رَبِّ العَالَمِينَ وَقَوْلُهُ اللَّفْظُ وَالمَعْنَى بِلَا رَوَغَانِ
لَكِنَّ أَصْوَاتَ العِبَادِ وَفِعْلَهُمْ كَمِدَادِهِمْ وَالرَّقِّ مَخْلُوقَانِ
فَالصَّوْتُ لِلْقَارِي وَلَكِنَّ الكَلَا مَ كَلَامُ رَبِّ العَرْشِ ذِي الإِحْسَانِ
هَذَا إِذَا مَا كَانَ ثَمَّ وَسَاطَةٌ كَقِرَاءَةِ المَخْلُوقِ لِلْقُرْآنِ
فَإِذَا انْتَفَتْ تِلْكَ الوَسَاطَةُ مِثْلَ مَا قَدْ كُلِّمَ المَوْلُودُ مِنْ عِمْرَانِ
فَهُنَالِكَ المَخْلُوقُ نَفْسُ السَّمْعِ لَا شَيْءٌ مِنَ المَسْمُوعِ فَافْهَمْ ذَانِ

* * *

أُمِرَ اليَهُودُ بِأَنْ يَقُولُوا حِطَّةٌ فَأَبَوْا وَقَالُوا حِنْطَةٌ لِهَوَانِ ١٠٠
وَكَذَلِكَ الجَهْمِيُّ قِيلَ لَهُ اسْتَوَى فَأَبَى وَزَادَ الحَرْفَ لِلنُّقْصَانِ
قَالَ «اسْتَوَى» اسْتَوْلَى وَذَا مِنْ جَهْلِهِ لُغَةً وَعَقْلًا مَّا هُمَا سِيَّانِ

* * *

نُونُ اليَهُودِ وَلَامُ جَهْمِيٍّ فِي وَحْيِ رَبِّ العَرْشِ زَائِدَتَانِ ١٠٠

* * *

فَعَلَيْكَ بِالتَّفْصِيلِ وَالتَّمْيِيزِ فَالـ إِطْلَاقُ وَالإِجْمَالُ دُونَ بَيَانِ ١٩٩
قَدْ أَفْسَدَا هَذَا الوُجُودَ وَخَبَّطَا الأَ ذْهَانَ وَالآرَاءَ كُلَّ زَمَانِ

٤٠٣ — وَإِذَا دَعَوْنَاكُمْ إِلَى البُرْهَانِ ... كَانَ جَوَابُكُمْ جَهْلًا بِلَا بُرْهَانِ

نَحْنُ المُقَلِّدَةُ الأُولَى أَلْفَوْا كَذَا ... آبَاءَهُمْ فِي سَالِفِ الأَزْمَانِ

قُلْنَا فَكَيْفَ تُكَفِّرُونَ وَمَا لَكُمْ ... عِلْمٌ بِتَكْفِيرٍ وَلَا إِيمَانِ

إِذْ أَجْمَعَ العُلَمَاءُ أَنَّ مُقَلِّدًا ... لِلنَّاسِ كَالأَعْمَى هُمَا أَخَوَانِ

وَالعِلْمُ مَعْرِفَةُ الهُدَى بِدَلِيلِهِ ... مَا ذَاكَ وَالتَّقْلِيدُ مُسْتَوِيَانِ

* * *

٤٠٤ — فَالعِلْمُ أَقْسَامٌ ثَلَاثٌ مَا لَهَا ... مِنْ رَابِعٍ وَالحَقُّ ذُو تِبْيَانِ

عِلْمٌ بِأَوْصَافِ الإِلَهِ وَفِعْلِهِ ... وَكَذَلِكَ الأَسْمَاءِ لِلرَّحْمَنِ

وَالأَمْرُ وَالنَّهْيُ الَّذِي هُوَ دِينُهُ ... وَجَزَاؤُهُ يَوْمَ المَعَادِ الثَّانِي

وَالكُلُّ فِي القُرْآنِ وَالسُّنَنِ الَّتِي ... جَاءَتْ عَنِ المَبْعُوثِ بِالفُرْقَانِ

وَاللهِ مَا قَالَ امْرُؤٌ مُتَحَذْلِقٌ ... بِسِوَاهُمَا إِلَّا مِنَ الهَذَيَانِ

* * *

٥٠ — وَقُصَارَى أَمْرِ مَنْ أَوَّلَ ... أَنْ ظَنُّوا ظُنُونَا

فَيَقُولُونَ عَلَى الرَّحْمَنِ ... مَا لَا يَعْلَمُونَا

* * *

١٧٠ — مَا شِئْتَ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ ... وَمَا شِئْتُ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُن

خَلَقْتَ العِبَادَ عَلَى مَا عَلِمْتَ ... فَفِي العِلْمِ يَجْرِي الفَتَى وَالمُسِن

عَلَى ذَا مَنَنْتَ وَهَذَا خَذَلْتَ ... وَهَذَا أَعَنْتَ وَذَا لَمْ تُعِن

فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ ... وَمِنْهُمْ قَبِيحٌ وَمِنْهُمْ حَسَن

★★★★

٣٩٥ — لَقَدْ زَانَ البِلَادَ وَمَنْ عَلَيْهَا ... إِمَامُ المُسْلِمِينَ أَبُو حَنِيفَه

بِأَحْكَامٍ وَآثَارٍ وَفِقْهٍ ... كَآيَاتِ الزَّبُورِ عَلَى صَحِيفَه

فَمَا فِي المَشْرِقَيْنِ لَهُ نَظِيرٌ ... وَلَا فِي المَغْرِبَيْنِ وَلَا بِكُوفَه

يَبِيتُ مُشَمِّرًا سَهِرَ اللَّيَالِي ... وَصَامَ نَهَارَهُ للهِ خِيفَه

فَمَنْ كَأَبِي حَنِيفَةَ فِي عُلَاهُ ... إِمَامٌ لِلخَلِيقَةِ وَالخَلِيفَه

وَقَدْ قَالَ ابْنُ إِدْرِيسٍ مَقَالًا ... صَحِيحَ النَّقْلِ فِي حِكَمٍ لَطِيفَه

بِأَنَّ النَّاسَ فِي فِقْهٍ عِيَالٌ ... عَلَى فِقْهِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَه

وَصَانَ لِسَانَهُ عَنْ كُلِّ إِفْكٍ وَمَا زَالَتْ جَوَارِحُهُ عفيفه
يَعَفّ عَنِ المَحَارِمِ وَالمَلاهي وَمَرْضَاةُ الإِلَهِ لَهُ وَظِيفَه

* * *

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا ٣٨٤

* * *

أَبَوا دِينَ المُلُوكِ فَهُمْ لِقَاحٌ إِذَا هِيجُوا إِلَى حَربٍ أَجَابُوا ٢٨٤

* * *

فَيَالَكَ مِنْ آيَاتِ حَقٍّ لَو اهْتَدَى بِهِنَّ مُرِيدُ الحَقِّ كُنَّ هَوَادِيَا ٣٨٥
وَلَكِنْ عَلَى تِلْكَ القُلُوبِ أَكِنَّةٌ فَلَيْسَتْ وَإِنْ أَصْغَتْ تُجِيبُ المُنَادِيَا

○ ○ ○ ○

٥- فهرس الأعلام

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(الكنى)

○ ○ ○ ○

٦ - فهرس غريب الألفاظ

○○○○

٧- فهرس البلدان والوقائع والأيام

○○○○

٨ - فهرس الفرق والطوائف والملل والنحل

○○○○

٩- فهرس الكتب الواردة

١٠ - فهرس التنبيهات والفوائد والتعليقات

○○○○

١١- فهرس الموضوعات

الموضـــوع | الصفحة